A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

WO/GA/60/11 PROV.
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 14 أغسطس 2026

الجمعية العامة للويبو

الدورة الستون (الدورة الاستثنائية الثالثة والثلاثون)
جنيف، من 7 إلى 15 يوليو 2026

مشروع التقرير

من إعداد الأمانة

1. تناولت الجمعية العامة للويبو البنود التالية التي تعنيها من جدول الأعمال الموحد (الوثيقة A/68/1): 1 إلى 4، و6، و9"1" إلى "3"، و10، و11، و16، و18، و22، و23.

2. وترد التقارير الخاصة بالبنود المذكورة، فيما عدا البنود 9"1"، و9"3"، و11، و16، في التقرير العام (الوثيقة A/68/10).

3. وترد التقارير الخاصة بالبنود 9"1"، و9"3"، و11 و16 في هذه الوثيقة.

4. وترأس الجلسة السفير كارلوس سوريتا (الفلبين) (السيد)، رئيس الجمعية العامة للويبو.

البند 9 من جدول الأعمال الموحد

تقارير عن التدقيق والرقابة

5. استندت المناقشات إلى الوثائق WO/GA/60/1، وA/68/5، وA/68/8، وWO/GA/60/2، وA/68/6.

"1" تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

6. لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (لجنة الرقابة): سيدي الرئيس، السادة المندوبون الكرام، يشرفني أن أقدم التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الذي يغطي عام 2025، على النحو الوارد في الوثيقة WO/GA/60/1، والتي نظرت فيها لجنة الميزانية وأحاطت علماً بها في دورتها الأربعين. ولجنة الرقابة هي هيئة استشارية مستقلة تساعد الدول الأعضاء على الوفاء بمسؤولياتها الرقابية. ووفقاً لولايتها، تقدم اللجنة المشورة وتضطلع بالرقابة في مجالات إعداد التقارير المالية، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية، والرقابة الداخلية، والتدقيق الخارجي، والأخلاقيات، والحوكمة. وخلال عام 2025، واصلت اللجنة عملها بكامل طاقتها وعقدت جلسات دورية مع الإدارة، وشعبة الرقابة الداخلية، ومكتب الأخلاقيات، والمدقق الخارجي، وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين. كما واصلت اللجنة تعاونها مع الدول الأعضاء ورصدت التطورات في جميع مجالات مسؤوليتها. واستناداً إلى عملها خلال العام، خلصت لجنة الرقابة إلى أن أطر الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية في الويبو سليمة بشكل عام، وأن أنشطة الرقابة في المنظمة تواصل أداء مهامها بفعالية. واستعرضت اللجنة عمل شعبة الرقابة الداخلية ولاحظت استمرار تنفيذ برنامج الرقابة القائم على المخاطر. كما نلاحظ بارتياح خاص أن شعبة الرقابة الداخلية أصدرت لأول مرة رأيًا سنويًا بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية، وهو إنجاز بارز طالما شجعته اللجنة ودعت إليه على مدى سنوات عديدة. كما واصلنا التواصل المنتظم مع المدقق الخارجي الذي أسفرت مراجعته للبيانات المالية لعام 2025 عن إصدار رأي غير مشفوع بتحفظ، مما يؤكد الامتثال للمعايير المحاسبية المعمول بها واللائحة المالية وقواعدها. وقد استعرضت اللجنة الأداء المالي للمنظمة ووضعها المالي، ولاحظت أن الويبو لا تزال تتمتع بقوة مالية، مدعومة بإدارة مالية سليمة وإعداد تقارير مالية شفافة. وواصلت لجنة الرقابة إيلاء اهتمام وثيق للمخاطر التنظيمية الرئيسية، بما في ذلك الأمن السيبراني، والتحول الرقمي، وحوكمة الاستثمار، وأوجه عدم اليقين الاقتصادي الأوسع نطاقاً. وعلى وجه الخصوص، شددت اللجنة على أهمية الحفاظ على وضع قوي في مجال الأمن السيبراني ومواصلة الجهود لتعزيز المرونة في مواجهة مشهد التهديدات المتغير. واستعرضت اللجنة نتائج تقييم مخاطر الاحتيال الذي أجراه خبير خارجي مستقل. وخلص التقييم إلى أن تعرض الويبو الإجمالي لمخاطر الاحتيال محدود نسبياً، وأسفر عن 34 توصية استشارية. وفي حين تم قبول غالبية التوصيات ويجري تنفيذها، لم تقبل الإدارة ست توصيات على أساس أن الضوابط الحالية تعتبر كافية لمعالجة المخاطر الكامنة. وواصلت اللجنة رصد إجراءات المتابعة الرامية إلى تعزيز إطار العمل الخاص بمكافحة الاحتيال في الويبو، بما في ذلك التوعية والضوابط والقدرات التحليلية. كما واصلت اللجنة رصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن شعبة الرقابة الداخلية والمدقق الخارجي ووحدة التفتيش المشتركة. وقد لاحظنا بارتياح التقدم الكبير الذي تم إحرازه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك إنجاز عدد كبير من التوصيات. ورغم أن بعض التوصيات لا تزال قيد النظر، فإنها تتركز بشكل أساسي في مجالات مثل المشتريات وتكنولوجيا المعلومات، حيث يتطلب التنفيذ تحسينات في السياسات والحوكمة والعمليات والنظم. ولا تزال اللجنة راضية عن استمرار الإدارة في التعامل بنشاط مع هذه التوصيات وإحرازها تقدماً مطرداً نحو تنفيذها. كما استعرضت لجنة الرقابة التطورات المتعلقة بالأخلاقيات والمساءلة والحوكمة التنظيمية. وتدرك اللجنة أهمية تعزيز ثقافة النزاهة والشفافية والمساءلة في جميع أنحاء المنظمة، وتظل ملتزمة بدعم التحسين المستمر في هذه المجالات. سيدي الرئيس، تكون الرقابة المستقلة في ذروة فعاليتها عندما تسهم في تعزيز الحوكمة، وتحسين المساءلة، ودعم عملية اتخاذ القرارات السليمة. وتشعر لجنة الرقابة بالتفاؤل إزاء التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وستواصل العمل بشكل بناء مع جميع أصحاب المصلحة دعماً لهذه الأهداف. نيابة عن اللجنة، أود أن أعرب عن تقديرنا للمدير العام، والأمانة، وشعبة الرقابة الداخلية، ومكتب الأخلاقيات، والمدقق الخارجي، وزملائي أعضاء اللجنة على تعاونهم واحترافهم طوال العام. وأود أيضًا أن أشكر الدول الأعضاء على دعمها المستمر ومشاركتها في أعمال اللجنة. سيدي الرئيس، السادة المندوبون الكرام، أدعو الجمعية العامة بكل احترام إلى إحاطة علمها بالتقرير السنوي للجنة الرقابة.

7. ألمانيا: تعرب المجموعة باء عن تقديرها للجنة الرقابة على تقريرها الشامل الوارد في الوثيقة WO/GA/60/1، والذي يغطي الفترة الممتدة من مارس 2025 إلى مارس 2026. ونثني على الرقابة الصارمة التي تمارسها اللجنة، والتي تتماشى مع المعايير العالية للشفافية والمساءلة التي توليها المجموعة باء أولوية قصوى في المؤسسات المتعددة الأطراف. وترحب المجموعة باء بالتفاعل المستمر بين لجنة الرقابة والمدقق الخارجي والأمانة والمدير العام بشأن هذه القضايا التي نوقشت واستُعرضت. ونحن نقدر بشكل خاص تفاعل لجنة الرقابة مع المدير العام والإدارة العليا بشأن البيئة الجيوسياسية والجيواقتصادية المتغيرة، ولا سيما فيما يتعلق بتأثيرها على معدلات تسجيل خدمات الملكية الفكرية العالمية الحيوية التي تقدمها الويبو. كما نحيط علماً بالانخفاض الكبير في عدد التوصيات المعلقة، من 120 توصية في عام 2022 إلى 47 توصية حتى نوفمبر 2025. ونقدر الجهود المستمرة التي تبذلها الأمانة لإنجاز التوصيات المعلقة منذ فترة طويلة. وفيما يتعلق بالتوصيات التي لا تزال معلقة، نشجع على استمرار التعاون بين لجنة الرقابة وشعبة الرقابة الداخلية والأمانة، من أجل معالجة الأولويات المتبقية في الوقت المناسب. وفيما يتعلق بالتعليقات الموضوعية الأخرى، نود أن نشير إلى بيان المجموعة باء، كما أُلقِيَ في الدورة الأربعين للجنة الميزانية. ونشكر مرة أخرى لجنة الرقابة على جهودها، ونؤكد من جديد دعمنا لولاية اللجنة، ونتطلع إلى استمرار الحوار من خلال جلسات الإحاطة التي تعقب الدورات وآليات تبادل المعلومات.

8. الاتحاد الروسي: يتشرف الاتحاد الروسي بإلقاء هذا البيان نيابة عن مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية. ونود أن نشكر لجنة الرقابة على مساهمتها في تعزيز إطار المساءلة في الويبو. ونثني على التعاون المنتظم بين الدول الأعضاء ولجنة الرقابة من خلال جلسات الإحاطة الفصلية. وفي المستقبل، نطلب من اللجنة أن تواصل إيلاء أهمية قصوى لقضايا مثل المشتريات، والاحتيال، ووظيفة التقييم، واستخدام الذكاء الاصطناعي في عمليات عمل الأمانة، فضلاً عن تأثير مبادرة الأمم المتحدة 80 على الويبو. ونعتقد أنه من الضروري أن يتعاون المدير العام بشكل وثيق مع لجنة الرقابة في إعداد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة. إن النظرة الشاملة للجنة بشأن قضايا الرقابة والمساءلة والضوابط تجعل هذه الوثيقة أكثر شمولاً ومضموناً. ونطلب من الأمانة النظر في إمكانية إشراك لجنة الرقابة في الأعمال التحضيرية ذات الصلة. كما نطلب من لجنة الرقابة أن تنظر في إمكانية إجراء حوار مع لجان الرقابة في منظمات الأمم المتحدة الأخرى من أجل تحسين أنظمة الرقابة في المنظمات الدولية عن طريق تجميع قدراتها. ويبدو أن مثل هذه المناقشة يمكن أن تندرج بشكل طبيعي ضمن مبادرة «UN80». وفي الختام، نأمل أن تواصل لجنة الرقابة التعاون مع وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة من أجل تبادل موضوعي للآراء.

9. ألبانيا: تعرب مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق عن امتنانها للجنة الرقابة على تقريرها السنوي الشامل الذي يغطي الفترة من 29 مارس 2025 إلى 20 مارس 2026. ونحن نقدر تقديراً عالياً تفاني اللجنة في الاضطلاع بمهام الرقابة المستقلة، ونثمن حوارها المتسق والشفاف مع الدول الأعضاء من خلال اجتماعات الاطلاع التي تُعقد عقب دوراتها الفصلية. ونثني المجموعة على التعاون الوثيق والفعال المستمر بين لجنة الرقابة وشعبة الرقابة الداخلية والأمانة. ونلاحظ بارتياح النتائج الإيجابية للتقييم الذاتي السنوي للجنة استنادًا إلى معايير وحدة التفتيش المشتركة. علاوة على ذلك، نرحب بتقييم الأداء المستقل الذي يجري كل ثلاث سنوات، ونتطلع إلى المشاركة البناءة في استبيان أصحاب المصلحة. وعند استعراض إنجازات الرقابة الداخلية، ترحب المجموعة بالنهج القائم على المخاطر الذي تتبعه خطة عمل الرقابة الداخلية لعام 2026. ونثني بشكل خاص على الإدراج الاستباقي لمهمة استشارية تتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي داخل المنظمة، فضلاً عن الرصد المستمر الذي تقوم به اللجنة للتطورات الحاسمة في مجال تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك مشروع تحويل نظام الإدارة الإدارية المتكاملة (AIMS)، وخرائط طريق حوكمة البيانات، والتطورات التي تشمل استراتيجيات التخفيف من مخاطر الأمن السيبراني. كما نتوجه بالشكر إلى لجنة الرقابة على رصدها لإجراءات معالجة نقاط الضعف في مجال الأمن السيبراني التي تم تحديدها في مراجعة الحسابات لعام 2025. وفيما يتعلق بالتقارير المالية وتقارير المخاطر، تلاحظ المجموعة الرأي غير المشفوع بتحفظ الصادر عن المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية لعام 2025. وبالانتقال إلى مسألة الأخلاقيات وحل النزاعات، نرحب بنقل مهام أمين المظالم في الويبو إلى خدمات أمين المظالم والوساطة التابعة للأمم المتحدة اعتبارًا من 1 يناير 2026، ونتوقع أن يضمن هذا الترتيب توفير خدمات وساطة قوية ومستقلة.

10. الصين: تشكر الصين لجنة الرقابة على تقديم تقريرها السنوي وتقدر العمل الدؤوب الذي قامت به اللجنة خلال العام الماضي. ونود أن نعرب عن تقديرنا الصادق للمشورة الخبيرة المستقلة الوفيرة التي قدمتها اللجنة من وجهات نظر متعددة، بما في ذلك المراجعة والرقابة والشؤون المالية والقانونية، ولنجاحها في إنجاز ولايتها. ونعتقد أن لجنة الرقابة، بصفتها لجنة مهمة تساعد الجمعية العامة ولجنة الميزانية في الوفاء بمسؤولياتهما الرقابية، يمكنها أن تلعب دوراً أكبر في المجالات الرئيسية المتعلقة بسير عمل المنظمة واستقرارها على المدى الطويل. وتتطلع الصين إلى مواصلة تعاونها مع لجنة الرقابة للمساعدة المشتركة للمنظمة في مراجعة نتائج عملها لضمان التنمية السليمة والطويلة الأمد للمنظمة.

11. لجنة الرقابة: نحيط علماً بالتعليقات الواردة من الدول الأعضاء، وسنعمل معكم بنشاط في إطار عملنا، الذي نقوم به كل ثلاثة أشهر. يرجى مشاركتنا بتعليقاتكم، فهي ذات قيمة كبيرة بالنسبة للعمل الذي نقوم به لصالح المنظمة.

12. الرئيس: في هذه المرحلة، سنقوم باتخاذ إجراء بشأن قرار ما، وسيُدرج هذا القرار في الوثيقة المعنية.

13. أحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمضمون "تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة" (الوثيقة WO/GA/60/1).

14. الرئيس: لا أرى أي اعتراضات. تم اعتماد القرار. ويُعتبر البند الفرعي 9"1" مغلقاً.

"3" تقرير مدير شعبة الرقابة الداخلية

15. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/60/2.

16. شعبة الرقابة الداخلية بالويبو (شعبة الرقابة الداخلية): السيد الرئيس والسادة المندوبون الكرام، يشرفني أن أقدم التقرير السنوي لشعبة الرقابة الداخلية لعام 2025 الوارد في الوثيقة WO/GA/60/2، والذي قُدم وفقاً لميثاق الرقابة الداخلية. وقد شكل عام 2025 السنة الرابعة من الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2022-2026، وتماشى عمل الشعبة تماماً مع دعم الأولويات الاستراتيجية للمنظمة. وقد نفذت الشعبة ولايتها الرقابية من خلال خدمات التدقيق والتقييم والتحقيق والخدمات الاستشارية، مما ساهم في تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والمساءلة والتعلم المؤسسي. ومن المهم الإشارة إلى أن خطة عمل الرقابة لعام 2025 قد تم تنفيذها بالكامل، مما يدل على تحقيق نتائج مستدامة فيما يتعلق بالأولويات المخطط لها. خلال

الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر القسم تسعة تقارير تدقيق داخلي، وأربعة تقارير استشارية (وليس ثلاثة)، وسبعة تقارير مراجعة، ومراجعتين قبل التقييم، وأربعة تقارير تحقيق، وثلاثة تقارير عن الآثار الإدارية. وشملت هذه المهام المجالات الرئيسية المتعلقة بالمخاطر والعمليات، بما في ذلك إدارة الاستثمارات، ومخاطر المشتريات، والأمن السيبراني وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومركز التحكيم والوساطة، وسجل لاهاي، ومكتب الويبو في الصين. وأُجريت عدة مراجعات لأول مرة في تاريخ الشعبة، ولا سيما في مجالي إدارة الاستثمارات وتنسيق التنمية، مما يعكس نهجاً رقابياً متطوراً يستجيب للمخاطر. وفي إطار عملها، حددت شعبة الرقابة الداخلية المجالات التي توجد فيها ضوابط عامة وتعمل بشكل سليم، مع تسليط الضوء في الوقت نفسه على المجالات المستهدفة التي تتطلب تحسيناً. وصدر ما مجموعه 83 توصية، وتم إغلاق 53 توصية خلال العام. وفي نهاية العام، ظلت 60 توصية معلقة، ولم يحن موعد تنفيذ الغالبية منها أو لم تدخل بعد في إطار الجداول الزمنية المعقولة للتنفيذ. وفي الوقت نفسه، حددت عدة مهام، لا سيما في مجال المشتريات، المجالات التي تتطلب تعزيز الحوكمة والضوابط وتحسين ممارسات الامتثال. وفي عام 2025، تولت الشعبة معالجة 33 قضية، بما في ذلك الشكاوى المرحّلة والشكاوى المسجلة حديثاً. وأُغلقت 23 شكوى عقب التقييم الأولي. واختتمت أربع تحقيقات، وظلت ست قضايا معلقة في نهاية العام. وأسفرت تحقيقاتنا عن نتائج مؤكدة أدت إلى اتخاذ تدابير تأديبية تتوافق مع اللوائح والقواعد المعمول بها الخاصة بالموظفين. ومن المهم الإشارة إلى أنه لم يتم تقييم أي قضية على أنها ذات تأثير مالي كبير على المنظمة. وقد أدى الاستمرار في تنفيذ عملية الاستلام المبسطة إلى تحسين تركيز شعبة الرقابة الداخلية على المسائل الأكثر جوهرية، مما عزز الكفاءة والفعالية. وكان إصدار أول رأي سنوي من قبل مديرة شعبة الرقابة الداخلية بشأن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الويبو أحد المعالم الرئيسية في عام 2025. وقد استند هذا الرأي إلى مهام التدقيق الداخلي، وتقارير تطبيق الإدارة، واختبار الضوابط التنظيمية الرئيسية، ومراجعة ترتيبات الحوكمة وأطر إدارة المخاطر. وبناءً على هذا العمل، فإن الاستنتاج العام هو أن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الويبو مرضية، مع الحاجة إلى بعض التحسينات، وهي بشكل عام راسخة وتعمل دون أن تؤثر بشكل خاص على تحقيق أهداف المنظمة. وأؤكد أنه لم تُفرض أي قيود على وصول شعبة التدقيق الداخلي إلى السجلات أو الموظفين أو المباني، ولم تؤثر أي ظروف على الاستقلال التشغيلي للشعبة خلال هذه الفترة. وقد أُجريت جميع أنشطة الرقابة وفقاً للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي، ومعايير التقييم الخاصة بفريق التقييم التابع للأمم المتحدة (UNEG)، والمبادئ التوجيهية الموحدة للتحقيق الصادرة عن مؤتمر المحققين الدوليين. كما حافظت الشعبة على تنسيق وثيق مع لجنة الرقابة والمدقق الخارجي لضمان التكامل وتجنب ازدواجية الجهود. وبالنظر إلى المستقبل، سيواصل القسم تعزيز مساهمته في الحوكمة والمساءلة والرقابة الداخلية، ودفع عجلة تنفيذ التوصيات، ودعم استمرار نضوج أطر إدارة المخاطر والرقابة في المنظمة، والخضوع لمراجعات خارجية لوظائف التدقيق والتحقيق في عام 2026، وزيادة تعزيز قدرات التقييم ونطاق الرقابة. سيدي الرئيس، تعكس النتائج المعروضة في هذا التقرير إطار رقابة داخلية فعالاً ويعمل بكفاءة، مع وجود فرص مستمرة لتعزيز الضوابط وتحسين الامتثال وتعزيز عمليات الحوكمة. ولا تزال الشعبة ملتزمةً بتقديم خدمات رقابة مستقلة وموضوعية وذات قيمة مضافة لدعم المنظمة والدول الأعضاء. وأود أن أعرب عن تقديري للمدير العام، وقادة القطاعات، ولجنة الرقابة، وجميع زملائنا في الويبو الذين تعاونوا معنا في عملنا خلال العام.

17. ألبانيا: يعرب أعضاء مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق عن امتنانهم لمديرة شعبة الرقابة الداخلية على التقرير السنوي الذي يقدم لمحة شاملة عن الأنشطة التي تم الاضطلاع بها خلال فترة التقرير لعام 2025. ونثني على تفاني الشعبة ونعتقد أن عملها يسهم بشكل جوهري في تعزيز المساءلة والشفافية وبيئة الرقابة الداخلية في المنظمة. ونشير إلى البيانات التي أدلت بها مجموعتنا خلال الدورة السابقة للجنة الميزانية، ونرحب بالتقدم المحرز في معالجة التوصيات المتأخرة. ويحيط الفريق علماً بأنه خلال فترة التقرير هذه، أُضيفت 83 توصية جديدة وتم إغلاق 53 توصية بنجاح، مما يترك ما مجموعه 60 توصية معلقة بحلول نهاية عام 2025. كما نرحب بالإنجاز الهام المتمثل في إعداد وإصدار أول رأي سنوي بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية، والذي يشير إلى أن العمليات الداخلية للويبو مرضية. علاوة على ذلك، نواصل دعم أنشطة التوعية النشطة التي يقوم بها شعبة الرقابة الداخلية في الويبو، وتواصلها مع خدمات التقييم والتحقيق التابعة للأمم المتحدة، والتدريب المهني المستمر لموظفيه. وتشير المجموعة إلى أنه تم استثمار وقت وجهد كبيرين في عام 2025 في أنشطة إعادة الهيكلة والتوظيف لتعزيز القدرة التشغيلية للشعبة. وفي حين نلاحظ أن عمليات التوظيف لشغل مناصب رئيس قسم التقييم والمقيم الأقدم والمحقق الأقدم قد اكتملت بنجاح في أوائل يناير من عام 2026، فإننا نلاحظ أن المناصب الرئيسية، وهي رئيس أقسام التدقيق ورئيس قسم التحقيق، ظلت شاغرة أو أصبحت شاغرة خلال تلك الفترة. ونحن على ثقة من أن الأمانة وشعبة الرقابة الداخلية سيشرعان على وجه السرعة في إجراءات التوظيف المتبقية ويختتمانها في عام 2026 لضمان احتفاظ الشعبة بكامل ملاكها الوظيفي ومواردها من أجل تنفيذ ولايتها الحيوية بفعالية.

18. الاتحاد الروسي: يتشرف الاتحاد الروسي بإلقاء هذا البيان نيابة عن مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية. ونود أن نشكر شعبة الرقابة الداخلية على العمل المتميز الذي قامت به على مدار العام. ونأمل في استمرار ممارسة التشاور مع الدول الأعضاء بشأن مسألة إعداد خطة عمل الشعبة. وندعو الأمانة إلى تيسير تطوير وظيفة التقييم بما يتوافق مع أهداف الميزانية والبرنامج. ونأمل أن تعرض الشعبة سياسة التقييم الجديدة على الدول الأعضاء للتشاور بشأنها. وعند انتهاء دورة الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، نطلب من شعبة الرقابة الداخلية إجراء تحليل للتقدم المحرز والنتائج المتحققة في تنفيذها. ومن شأن ذلك أن ييسر زيادة تعزيز الحوكمة الموجهة نحو النتائج والإدارة القائمة على النتائج داخل الويبو. ونعتقد أنه من المهم أن تقوم شعبة الرقابة الداخلية بأنشطة منتظمة لضمان امتثال الأمانة للوائح والقواعد المالية. وفي سياق مبادرة «الأمم المتحدة 80»، نطلب من شعبة الرقابة الداخلية والأمانة ككل مناقشة مسألة تحسين نظام الرقابة الداخلية للأمم المتحدة في المفاوضات ذات الصلة، بما في ذلك من خلال التوحيد المحتمل لإمكانات المنظمات المختلفة.

19. الصين: تشكر الصين مديرة شعبة الرقابة الداخلية على هذا التقرير السنوي، وتثني على العمل الذي تم إنجازه خلال العام الماضي فيما يتعلق بمؤشرات الأداء، وعلى الإنجاز الناجح لعمليات التدقيق الداخلي لمكتب الويبو في الصين ونظام لاهاي، وتقديم تقارير شاملة عنها. وترى الصين أن الرصد الفعال سيساعد في تعزيز الإدارة والمساءلة لدينا. ونحن ندعو الويبو إلى التركيز على قبول هذه التوصيات وتنفيذها على وجه السرعة.

20. ألمانيا: أود أن أشكر مديرة شعبة الرقابة الداخلية على تقريره لعام 2025 الوارد في الوثيقة WO/GA/60/2. تقر المجموعة باء بالدور الحاسم الذي تضطلع به الشعبة في تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والمساءلة في الويبو. ونظراً لأن الضوابط الداخلية واستخدام الويبو للموارد بكفاءة وحكمة يظلان أمرين أساسيين لنجاح المنظمة، فإن المجموعة باء تقدر بشكل خاص أنشطة الرقابة الشاملة التي تقوم بها شعبة الرقابة الداخلية، بما في ذلك إنجاز تسعة تقارير تدقيق داخلي وسبعة تقارير مراجعة وأربعة تقارير تحقيق. ونلاحظ أنه تم تقديم 83 توصية في عام 2025. كما نثمن إنجاز 53 توصية رقابية في عام 2025. ومع ذلك، تلاحظ المجموعة باء أنه لا تزال هناك 60 توصية معلقة بحلول نهاية العام، منها 23 توصية ذات أولوية عالية، و29 توصية ذات أولوية متوسطة، و8 توصيات ذات أولوية منخفضة، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بعام 2024. وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة تسريع تنفيذ التوصيات المتبقية، لا سيما تلك المصنفة على أنها ذات أولوية عالية. إن اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب أمر ضروري للتخفيف من المخاطر والحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة. ويقدم هذا التقرير للدول الأعضاء رؤى قيّمة حول أنشطة الرقابة الداخلية للويبو، ويشكل مرجعاً مهماً لتقييمنا المستمر لإطار المساءلة في المنظمة. وفيما يتعلق بالتعليقات الموضوعية الأخرى، نود أن نشير إلى بيان المجموعة باء الذي أُلقي في الدورة الأربعين للجنة الميزانية.

21. بوتسوانا: السادة المندوبون الموقرون، يشمل بياننا جميع التقارير المدرجة في البند رقم 9 من جدول الأعمال. وتود بوتسوانا أن تؤكد على الأهمية المركزية للرقابة القوية والمستقلة في صون نزاهة الويبو ومساءلتها ومصداقيتها على المدى الطويل. وانطلاقاً من هذه الروح، نُعرب عن تقديرنا الصادق للجنة الرقابة على عملها الدؤوب في مجال ضمان الجودة نيابة عن الدول الأعضاء. وتقدر بوتسوانا معدل استجابة الويبو في تنفيذ توصيات المدقق الخارجي. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق من أن سياسة الاستثمار والمبادئ التوجيهية لم يتم تحديثها منذ عام 2019. ومن منظور محتمل وقضائي، فإن السياسات التي عفا عليها الزمن تعرض المنظمة لمخاطر يمكن تجنبها، لا سيما في بيئة مالية سريعة التطور حيث شهدت معايير الحوكمة وظروف السوق وممارسات إدارة المخاطر تغيرات جوهرية. يُعد الاختيار التنافسي المنتظم لمديري الصناديق الخارجيين، الذي يتم عادةً كل خمس إلى سبع سنوات، معياراً متبعاً لدى العديد من المستثمرين المؤسسيين. فهو يتيح تحديد الأسعار ومقارنة عوائد الاستثمار. ولذلك، تحث بوتسوانا جمعيات الويبو على الموافقة على السياسة الجديدة للاستثمار لتمكين الويبو من التوافق مع أفضل الممارسات. وتثني بوتسوانا على شعبة الرقابة الداخلية بشأن الرأي السنوي الأول لمديرة الشعبة حول إدارة مخاطر الحوكمة وبيئة الرقابة الداخلية. ويمثل ذلك تعميقاً لآلية الضمان وتطوراً مرحباً به في نضج الرقابة داخل المنظمة.

22. الأرجنتين: تشكر الأرجنتين شعبة الرقابة الداخلية على التقرير وعلى العمل الذي قامت به خلال الفترة قيد الاستعراض. ونحن نقدر بشكل خاص إصدار أول رأي سنوي مستقل بشأن إدارة المخاطر والضوابط الداخلية، وهو خطوة مهمة لتعزيز المساءلة والرقابة في المنظمة. علاوة على ذلك، نسلط الضوء على العمل الذي تم القيام به في مجالات ذات أهمية مؤسسية كبيرة مثل الأمن السيبراني، وإدارة الاستثمارات، وعمليات الاستحواذ، والرقابة الداخلية، فضلاً عن رصد تنفيذ توصيات الرقابة. كما نرى أنه من المهم أن يواصل عمل الرقابة إيلاء الاهتمام لإدارة الموارد البشرية وتعزيز العمليات الإدارية بما يتماشى مع التوصيات التي قُدمت خلال الفترة. وأخيرًا، نتابع باهتمام برنامج عمل الشعبة في المستقبل، ولا سيما الأنشطة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي ودعم عمليات التحول المؤسسي التي تزداد أهميتها بالنسبة للمنظمة.

23. شعبة الرقابة الداخلية: أشكركم، أيها المندوبون، على بياناتكم الشاملة للغاية، ليس فقط في هذه الجلسة بل أيضًا في لجنة الميزانية. وأود فقط أن أؤكد مجددًا أنه في إطار عملية التخطيط السنوية لشعبة الرقابة الداخلية، سنتواصل معكم في شهر أكتوبر لعقد الجلسة السنوية المعتادة التي نسعى خلالها إلى الحصول على آرائكم بشأن المجالات التي تهمكم والتي ينبغي أن نأخذها في الاعتبار في خطة الرقابة لعام 2027. وإذا لم يتم تغطية أي مجالات من مجالات اهتمامكم، فسأعود إليكم، كما جرت العادة، لشرح أسباب عدم إدراجها في خطتنا. ومع ذلك، سنعمل معكم وسنأخذ آراءكم في الاعتبار كما نفعل دائمًا. وبشأن سياسة التقييم، آمل أن تكونوا قد استلمتموها الآن، لكن يرجى الانتباه إليها فور انتهاء جمعيات الويبو حتى تتمكنوا من تقديم ملاحظاتكم بشأن سياسة التقييم. وفيما يتعلق بمتابعة التوصيات، فإن شعبة الرقابة الداخلية تأخذ هذا الأمر على محمل الجد وسيواصل الاعتماد على دعم المدير العام واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (التي تتابع هي الأخرى إغلاق هذه المسائل عن كثب)، ونأمل أن نتمكن من تقديم موقف أفضل في التقرير السنوي المقبل. وأشكركم على دعمكم المستمر وملاحظاتكم البناءة؛ فبهذا الدعم، نسعى جاهدين إلى تحسين أدائنا كل عام.

24. الرئيس: بالفعل، نتطلع إلى اجتماعكم في أكتوبر وإلى رسالة البريد الإلكتروني التي ستتيح لنا فرصة التعليق والمساهمة في عملكم. وفي هذه المرحلة، إذا لم تكن هناك طلبات أخرى من الحضور، أود أن أقترح فقرة القرار التالية.

25. أحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمضمون "التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية" (الوثيقة WO/GA/60/2).

26. الرئيس: لا أرى أي اعتراض. تقرر ذلك.

البند 11 من جدول الأعمال الموحد

تقارير من لجان الويبو

"1" اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة (لجنة حق المؤلف)

27. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/60/3.

28. الأمانة: تجد اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة (لجنة حق المؤلف) نفسها منذ عدة سنوات في وضع متناقض. فمن ناحية، تتزايد طلبات الدول الأعضاء لمناقشة مواضيع جديدة، لا سيما فيما يتعلق بتطور تكنولوجيات المعلومات، والقضايا الرقمية، ومؤخراً، التغيرات الجذرية التي أحدثها الذكاء الاصطناعي. وتعكس هذه الطلبات مدى إلحاح وأهمية هذه القضايا بالنسبة للكثيرين منكم. من ناحية أخرى، لا يزال جدول أعمال لجنة حق المؤلف يهيمن عليه، لمدة ثلثي دورتها التي تستمر أسبوعاً، موضوعان دائمان وطويل الأمد هما: مشروع معاهدة هيئات البث التابعة للويبو ومسألة القيود والاستثناءات من حق المؤلف. إن الاجتماع الذي تعقدونه مرتين في السنة هو اجتماع ثمين. فهو فرصة للبحث المتضافر والجماعي عن الحلول الأكثر توازناً وفعالية للتحديات التي تواجه عالم الإبداع والثقافة والتراث اليوم. ونتيجة لذلك، يشعر بعضكم بالأسف لعدم التمكن من تخصيص مزيد من الوقت للقضايا الأكثر إلحاحاً بالنسبة لمستقبل حق المؤلف، والتي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالنماذج الاقتصادية الناشئة وتوقعات الجمهور الجديدة. وفي هذا الصدد، وبعد عشر سنوات من الخدمة بصفتي نائبة المدير العام، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أيها المندوبون الأعزاء، أن أشارككم ثلاث أفكار. لا توجد رياح مواتية لمن لا يعرفون إلى أين يتجهون. هذه الحقيقة التي صاغها الفيلسوف سينيكا منذ ما يقرب من 2000 عام تنطبق اليوم على مشروع معاهدة هيئات البث التابعة للويبو. وبعد أكثر من 27 عاماً من المناقشات دون التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع المعاهدة هذا، ربما حان الوقت لتقييم الوضع والتأكد من أن هذا المشروع لا يزال يخدم غرضاً يوحدنا. عندها فقط يمكن بذل جهد أخير لإتمام هذا العمل المهم. علاوة على ذلك، تتطلب بعض الموضوعات نهجاً عملياً للغاية. فغالباً ما يثبت أن البراغماتية والبحث عن حلول مباشرة بين الأطراف أكثر فعالية من الخوض في مواجهات قانونية غير مثمرة. وهذا هو النهج الذي اقترحناه عليكم فيما يتعلق بمسألة الاستثناءات والقيود. وبعد عقد ثلاثة اجتماعات إقليمية ومؤتمر دولي، أصبح النهج القائم على مجموعتي الأدوات هو السبيل الواضح للمضي قدماً. وقد أشاد ممثلو مؤسسات التراث الثقافي، الذين عُرضت عليهم مجموعتا الأدوات اللتان أعددناهما – إحداهما تركز على حفظ الأعمال، والأخرى على الوصول إلى تلك الأعمال – بفائدتهما في معالجة التحديات العملية اليومية. وهناك مسألة أخرى لا تقل أهمية وهي حقوق إعادة البيع. ورغم أنها أقل إثارة للجدل، إلا أنها لا تحظى بتوافق آراء داخل اللجنة. وبناءً على طلب بعضكم، فضلنا إذن طريقة أخرى: تنظيم مؤتمرات إقليمية. وقد ساهمت الاجتماعات الثلاثة التي عُقدت منذ انعقاد الجمعية العامة الأخيرة، في المغرب وأوروغواي والفلبين، في دفع عجلة التنفيذ العملي لهذا الحق من خلال الحوار البناء بين المسؤولين الحكوميين، وجمعيات الإدارة الجماعية، والفنانين، والمعارض الفنية، ودور المزادات. ألا يُظهر هذان المثالان أنه ينبغي لنا إعطاء الأولوية للاستجابات الملموسة التي تسترشد بمبدأ الفعالية؟ ولا يُسبق هذا النهج الحكم على المواقف القانونية المبدئية، التي تحظى بطبيعة الحال باحترام كبير؛ إلا أن تلك المواقف وحدها لا تسمح لنا بإحراز تقدم. وأخيراً، أود أن أشارككم قناعتين. فمن ناحية، شكّلت حقوق المؤلف عنصراً حيوياً في تصميم نماذج الأعمال التي نشأت عن التطورات التكنولوجية في العقود الأخيرة. إن المبادئ الأساسية لحق المؤلف التي نلتزم بها جميعًا، وهي الإنصاف والشفافية والتقاسم العادل للقيمة، تظل – ويجب أن تظل – ذات صلة تامة. ولذلك، تظل هذه المبادئ سارية في البيئة الرقمية وكذلك في عالم الذكاء الاصطناعي. ومن ناحية أخرى، لمواجهة هذه التحديات الجديدة، يتطلب تحديد حلول متوازنة وفعالة ومراعية لمصالح جميع الأطراف تعاونًا دوليًا. وهذه هي بالضبط مهمة منظمتنا: تعزيز وتشجيع هذا التعاون.

29. ألمانيا: تشكر المجموعة باء الأمانة على التقرير الوارد في الوثيقة WO/GA/60/3. وتود المجموعة باء أن تؤكد على أهمية التوصل إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بالمناقشات حول مشروع معاهدة بشأن حماية هيئات البث. ونأمل في إحراز تقدم في معالجة الاستخدام غير القانوني للإشارات الحاملة للبرامج. ولتحقيق نتائج ملموسة، ينبغي الاستمرار في تخصيص وقت كافٍ لبند جدول الأعمال الدائم هذا. ونحن ملتزمون بالمشاركة في مزيد من المناقشات على أساس الوثيقة التي سيقوم الرئيس بإعدادها. وفيما يتعلق ببند جدول الأعمال المتعلق بالقيود والاستثناءات، تؤكد المجموعة باء مجدداً على أن العمل في إطار هذه اللجنة ينبغي أن يتبع النطاق والمعايير المحددة في برنامج العمل المعتمد في الدورة الثالثة والأربعين للجنة حق المؤلف (لجنة حق المؤلف/43). ونحن على استعداد لإجراء مزيد من المناقشات البناءة حول هذه المسألة استناداً إلى الوثيقة التي سيعدها الرئيس. وأخيراً، ترحب المجموعة باء بالتبادلات المفيدة التي جرت خلال الجلسة الإعلامية حول حق المؤلف والذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI). ونظراً للتطور السريع في مجال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، فإننا نعتبر أن المناقشات بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة التي تغطي الفرص والتحديات على حد سواء ذات قيمة كبيرة. وبناءً على ذلك، تتطلع المجموعة باء إلى الجلسة المتابعة في الدورة لجنة حق المؤلف/49.

30. السلفادور: سيدي الرئيس، تتشرف السلفادور بإلقاء هذا البيان نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وتود المجموعة أن تؤكد على الأهمية الفنية والاستراتيجية للجنة حق المؤلف، حيث تتناول هذه اللجنة تطورات الملكية الفكرية في القطاعات الإبداعية الرئيسية. ومن القضايا التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لهذه اللجنة البيئة الرقمية، وهنا يجب معالجة تأثير التغير التكنولوجي السريع، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والنقل الرقمي، والبث المباشر، والمنصات الإلكترونية، والوصول عبر الحدود إلى المحتوى، من بين أمور أخرى. وقد ساهمت مجموعتنا في النقاش الدائر حول البيئة الرقمية من خلال اقتراح خطة عمل لا تهدف إلى وضع قواعد ملزمة، بل إلى معالجة التحديات والفرص التي تطرحها التقنيات الناشئة بطريقة منظمة. وفي هذا الصدد، نأمل أن نحظى بدعم الدول الأعضاء للموافقة على مشروع خطة العمل بشأن حق المؤلف في البيئة الرقمية. كما ترحب مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بالقرار الذي اتخذته الدول الأعضاء بتخصيص وقت كافٍ في الدورة المقبلة للجنة حق المؤلف للدراسة الاستطلاعية حول التدريب في مجال الذكاء الاصطناعي وحقوق المؤلف، فضلاً عن جلسة تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالمناقشات حول القيود والاستثناءات، نرحب بالمقترحات التي تهدف إلى تعزيز المرونة، والتي تعتبر أساسية للدول النامية وضرورية لضمان وجود نظام يستجيب لاحتياجات السكان والمؤسسات التي تخدمهم. ونعتقد أن القيود والاستثناءات المتعلقة بالحفظ والتعليم ولصالح الأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى ضرورية لضمان أن يحافظ نظام حقوق المؤلف على توازن مناسب بين الحماية والوصول. وفي هذا الصدد، نتابع باهتمام إعداد وثيقة غير رسمية سيقوم الرئيس بوضعها، والتي من شأنها أن تساعد في تنظيم نقاش موضوعي. ونشجع مداولات الدورة التاسعة والأربعين على التوجه نحو حلول عملية ومتوازنة تتيح إحراز تقدم ملموس في هذه المناقشات التي طال أمدها. وفيما يتعلق بالمناقشات حول حماية هيئات البث، ترى مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي أن الوثيقة غير الرسمية التي سيقوم الرئيس بإعدادها، والتي تتضمن خيارات محتملة بشأن المجالات الثلاثة الرئيسية المحددة، يمكن أن تكون أداة مفيدة في تسهيل إحراز التقدم. ونحن على ثقة من أن المناقشات حول هذا الموضوع في الدورة التاسعة والأربعين ستساعد في تحديد خيارات واقعية ومتوازنة تسهم في صياغة نص منقح للرئيس يعكس وجهات النظر المختلفة للدول الأعضاء.

31. الاتحاد الروسي: يشرف الاتحاد الروسي أن يقدم هذا البيان نيابة عن مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية. ونعرب عن امتناننا لنائبة المدير العام، سيلفي فوربين، وللأمانة لإعداد التقرير عن أعمال لجنة حق المؤلف. وتلاحظ مجموعتنا الإقليمية الدور المهم الذي تلعبه حقوق المؤلف والحقوق المجاورة كأداة رئيسية لتعزيز الإبداع والتنمية الثقافية. ونشيد بالاهتمام المتزايد الذي أولته اللجنة في السنوات الأخيرة لتأثير التكنولوجيات الجديدة في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة. ونتوقع أن تتمكن اللجنة من تكييف عملها مع الواقع التكنولوجي الحالي، بما في ذلك الرقمنة واستخدام الذكاء الاصطناعي في الصناعات الإبداعية. وفي هذا الصدد، نعرب عن امتناننا للجلسات الإعلامية التي عُقدت خلال الدورتين السابعة والأربعين والثامنة والأربعين للجنة. ونود أن نشير مجدداً إلى أهمية مسألة حماية حقوق المخرجين المسرحيين على الصعيد الدولي، وننتظر بفارغ الصبر مزيداً من المعلومات من الأمانة بشأن مراحل العمل في هذا الاتجاه. كما نولي أهمية كبيرة لمواصلة المناقشات حول قضايا القيود والاستثناءات أو التقييدات والاستثناءات المتعلقة بالمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف والمؤسسات التعليمية ومؤسسات البحث العلمي، فضلاً عن الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلاوة على ذلك، نتوقع أن يتسنى خلال الدورات المقبلة للجنة الاقتراب أكثر من وضع صك قانوني دولي حديث وفعال لحماية حقوق هيئات البث. وفي الختام، تعرب المجموعة عن استعدادها للمشاركة البناءة في الأعمال المستقبلية للجنة، وتقديم مساهمة ملموسة في المناقشات المتعلقة بمجموعة واسعة من القضايا المدرجة على جدول أعمال الاجتماعات.

32. ألبانيا: تود مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق أن تتقدم بالشكر إلى رئيس لجنة حق المؤلف، السيد بيتر لابودي، وكذلك إلى نائبي الرئيس، السيد مارتن أوغستو كورتيز والسيد محمد مهدي ديلمي، والميسرين، على قيادتهم وتوجيهاتهم الممتازة خلال الدورة الثامنة والأربعين للجنة. كما نعرب عن خالص امتناننا لنائبة المدير العام، السيدة سيلفي فوربين، والسيدة ميشيل وودز، والأمانة، على جهودهم الدؤوبة وأعمالهم التحضيرية. وفي حين تحيط مجموعتنا علماً بتقرير اللجنة، فإننا نؤكد مجدداً التزامنا الراسخ بالمضي قدماً نحو إبرام معاهدة ذات مغزى لحماية هيئات البث، تضمن أن تعكس بشكل ملائم الواقع التكنولوجي للقرن الحادي والعشرين وتوفر الحماية ضد قرصنة الإشارات. ونرحب بالمناقشة البناءة التي جرت خلال الدورتين الأخيرتين استناداً إلى مشروع نص المعاهدة الذي أعده الرئيس. وتتطلع المجموعة إلى الاطلاع على النسخة المنقحة من النص التي سيتم إعدادها للدورة التاسعة والأربعين، وكذلك إلى الوثيقة غير الرسمية المنفصلة التي تحدد الخيارات المتعلقة بالمجالات الموضوعية الرئيسية الثلاثة التي تتطلب مزيداً من المناقشات المتعمقة من أجل التوصل في النهاية إلى توافق في الآراء بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي. وفيما يتعلق بعمل اللجنة بشأن القيود والاستثناءات، ترحب المجموعة بعرض «مجموعة الأدوات المتعلقة بالوصول إلى الأعمال المحمية بحق المؤلف في مجموعات مؤسسات التراث الثقافي: المكتبات والمحفوظات والمتاحف». وكما أكدنا مراراً، لا تؤيد مجموعتنا السعي إلى وضع صك دولي ملزم قانوناً في هذا المجال. وبدلاً من ذلك، نبقى منفتحين على استكشاف الصكوك غير الملزمة وأدوات أفضل الممارسات. ونتطلع إلى مراجعة الوثيقة غير الرسمية التي سيقوم الرئيس بإعدادها، والتي تركز على القيود والاستثناءات لأغراض الحفظ، ولصالح الأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى، ولأغراض التعليم، ونأمل أن تساعد في التوصل إلى تقارب في الآراء بما يتماشى مع ولاية عام 2012 وبرنامج العمل لعام 2023. وتقدر مجموعتنا التبادل المستمر للمعلومات بشأن حق المؤلف في البيئة الرقمية. ونرحب بالجلسة الإعلامية حول حق المؤلف والذكاء الاصطناعي التوليدي التي عُقدت خلال هذه الدورة. وبالنظر إلى الدورة التاسعة والأربعين للجنة حق المؤلف، يسعدنا تخصيص وقت لمناقشة جوهرية حول «الدراسة الاستكشافية حول تدريب الذكاء الاصطناعي وحق المؤلف» المرتقبة، إلى جانب تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء بشأن حق المؤلف والذكاء الاصطناعي التوليدي. بالإضافة إلى ذلك، نحيط علماً بالعرض الذي قدمته إندونيسيا حول عائدات حق المؤلف في البيئة الرقمية، ونتطلع إلى مزيد من المناقشات. وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى المدرجة على جدول أعمال اللجنة، تكرر المجموعة رأيها بأن حق المؤلف في إعادة البيع يظل موضوعاً مهماً يستحق

أن يكون بنداً دائماً على جدول الأعمال، ونرحب بتقرير أوروغواي بشأن المؤتمر الإقليمي، وكذلك بعرض الفلبين استضافة الاجتماع الإقليمي القادم لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. علاوة على ذلك، نرحب بموافقة اللجنة على «اقتراح إجراء دراسة حول حماية حق المؤلف للمعايير التقنية». كما نحيط علماً بالمستجدات والأعمال الجارية بشأن قضايا أخرى مثل حقوق المؤلفين والمؤدين السمعيين البصريين، وتأثير الصناعات الإبداعية على النمو الاقتصادي، وتدابير الحماية التكنولوجية، ونظل ملتزمين بالمشاركة البناءة في جميع المسارات خلال الدورة المقبلة. وأخيراً، تؤكد مجموعتنا من جديد التزامها المستمر ومشاركتها النشطة في دعم تقدم أعمال اللجنة بطريقة متوازنة وشاملة.

33. جنوب أفريقيا: تتشرف جنوب أفريقيا بإلقاء هذا البيان نيابة عن المجموعة الأفريقية. ونود أن نشكر لجنة حق المؤلف على عملها الدؤوب، والأمانة على إعداد هذا التقرير. وتقر المجموعة الأفريقية بالتقدم الذي أحرزته لجنة حق المؤلف وتؤيد استمرار عمل اللجنة. ونود أن نؤكد مجدداً على أن نص مشروع معاهدة الويبو بشأن هيئات البث يجب أن يكون متوازناً وأن يأخذ في الاعتبار مصالح مختلف أصحاب المصلحة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الالتزام بالولاية التي توختها الجمعية العامة. سيدي الرئيس، اسمح لي أن أؤكد لك استعدادنا للمشاركة بشكل بناء في إطار المنهجية المقترحة لإنجاز أعمال هذه اللجنة والتوصل إلى نص يحظى بتوافق أكبر حول حماية المنظمات الإذاعية. السيد الرئيس، تظل حماية هيئات البث مسألة مهمة لمنطقتنا، بالنظر إلى الدور الهام الذي تضطلع به هيئات البث في نقل المعلومات والمعرفة. ولذلك، تتطلع المجموعة الأفريقية إلى صك يضمن حماية هيئات البث من قرصنة الإشارات مع ضمان الوصول إلى المعرفة والمعلومات لصالح المجتمع. ويعد موضوع قيود واستثناءات حق المؤلف أمراً أساسياً لتعزيز تدفق المعلومات لأغراض المصلحة العامة، بما في ذلك التبادلات الثقافية وكذلك التعليم والبحث. وفي هذا الصدد، فإن صياغة صك مصمم بشكل ملائم بشأن القيود والاستثناءات من شأنه أن يخفف بشكل كبير من معاناة الناس في جميع أنحاء العالم الذين ما زالوا يفتقرون إلى الوصول الأساسي إلى الكتب والمواد التعليمية الأخرى. سيدي الرئيس، أقرت الجمعية العامة للويبو في عام 2012 بضرورة القيام بأعمال وضع المعايير بشأن القيود والاستثناءات مع التركيز بشكل خاص على القيود والاستثناءات الخاصة بالمؤسسات التعليمية والتدريسية والبحثية، والأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى. وحتى الآن، لم تتوصل لجنة حق المؤلف إلى اتفاق لبدء العمل على صياغة النص في هذا المجال الحيوي. ويتضمن اقتراح المجموعة الأفريقية نصاً موضوعياً يمكن أن يشكل أساساً للمفاوضات المتعلقة بوضع المعايير. علاوة على ذلك، فإن اقتراح المجموعة الأفريقية شامل؛ فهو يعالج جميع القضايا الموضوعية بطريقة متوازنة. لذلك، ندعو هذه الجمعية العامة إلى إنفاذ هذا التفويض وتسريع عمل لجنة حق المؤلف. سيدي الرئيس، أرجو أن تسمح لي بالتأكيد على أن اقتراح المجموعة الأفريقية بشأن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالقيود والاستثناءات يحدد خطوات ملموسة وعملية يمكن للجنة اتخاذها من أجل توفير التوجيه والدعم للدول الأعضاء على المدى القصير، مع السماح لها في الوقت نفسه بالعمل على اعتماد صك أو صكوك قانونية دولية مناسبة بشأن القيود والاستثناءات. ولا تزال المجموعة الأفريقية ملتزمة بالمشاركة في قضايا لجنة حق المؤلف، وستواصل الدعوة إلى إقامة نظام متوازن وتحوّلي لحقوق المؤلف من خلال عمل لجنة حق المؤلف.

34. الصين: أود أن أشكر رئيس لجنة حق المؤلف والأمانة على الجهود الهائلة والفعالة التي بذلوها في تعزيز إحراز تقدم بشأن بنود جدول الأعمال ذات الصلة. ويؤيد الوفد الصيني اللجنة في مواصلة عملها بشأن حماية هيئات البث، والقيود والاستثناءات، وغيرها من البنود، وفي التوصل إلى توافق في الآراء في أقرب وقت ممكن بشأن حماية هيئات البث، مما يضع أساساً متيناً لعقد مؤتمر دبلوماسي. وفي الوقت نفسه، تدعم هذه المبادرة المضي قدماً بنشاط في إجراء مناقشات موضوعية حول القيود والاستثناءات. وسيواصل الوفد الصيني إيلاء اهتمام وثيق لبنود جدول الأعمال الأخرى، ولا سيما حق المؤلف في البيئة الرقمية وكذلك الذكاء الاصطناعي التوليدي، وسنعزز التواصل مع جميع الأطراف.

35. الاتحاد الأوروبي: يظل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ملتزمين بدعم التقدم نحو إبرام معاهدة مجدية لحماية هيئات البث، تستجيب للواقع التكنولوجي للقرن الحادي والعشرين. ونحن على استعداد للمشاركة في مزيد من المناقشات استناداً إلى الوثيقة التي سيعدها الرئيس من أجل المضي قدماً نحو عقد مؤتمر دبلوماسي وإبرام معاهدة ذات مغزى تضمن حماية ملائمة وفعالة لمنظمات البث في مكافحة قرصنة إشاراتها على الصعيد الدولي. ويقف الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على أهبة الاستعداد لمواصلة المشاركة البناءة في المناقشات المتعلقة بالاستثناءات والقيود، ولا سيما برنامج العمل المتفق عليه في الدورة الثالثة والأربعين. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف تؤدي دوراً حاسماً في نشر المعرفة والمعلومات والثقافة، إلى جانب الحفاظ على تاريخنا. كما نولي أهمية لدعم المؤسسات التعليمية والبحثية والأشخاص ذوي الإعاقة. ومع ذلك، وكما أعربنا باستمرار في الماضي، لا يمكننا تأييد العمل من أجل وضع صك ملزم قانوناً على الصعيد الدولي. وينبغي أن ينصب تركيزنا على دعم الويبو وبناء قدرات أعضائها وتحسين تشريعاتهم الوطنية في إطار حق المؤلف الدولي القائم، بما في ذلك النظر في صكوك غير ملزمة محتملة. ونحن نتطلع إلى إجراء مناقشات حول الوثيقة التي سيقوم الرئيس بإعدادها. وبالنظر إلى التحديات التي تطرحها التطورات التكنولوجية، نرحب بمواصلة تبادل المعلومات بشأن حق المؤلف والذكاء الاصطناعي. وفيما يتعلق ببنود جدول الأعمال الأخرى، إذا ما تم توسيع جدول أعمال اللجنة ليشمل بنوداً إضافية في المستقبل، فإننا نوصي، كما أشرنا سابقاً، بإدراج موضوع حق المؤلف في إعادة البيع (droit de suite) في جدول الأعمال الدائم للجنة. كما أننا على استعداد لمواصلة المشاركة في مناقشة المسودة المنقحة لخطة العمل المتعلقة بحق المؤلف في البيئة الرقمية.

36. جمهورية إيران الإسلامية: في البداية، أود أن أشكر نائبة المدير العام فوربين على ملاحظاتها الثاقبة. ونعتقد أن عمل هذه اللجنة يجب أن يستمر في خدمة التنمية المتوازنة لنظام حق المؤلف الدولي. وهذا يتطلب منا الوفاء بالولايات التي عُهد بها بالفعل إلى لجنة

حق المؤلف، والاستجابة بفعالية للتغيرات العميقة التي تحدث في البيئة الرقمية. وفيما يتعلق بالقيود والاستثناءات، فإن ولاية الجمعية العامة لعام 2012 توجه اللجنة إلى العمل من أجل وضع صك أو صكوك قانونية دولية مناسبة. وبالنسبة للبلدان النامية، فإن القيود والاستثناءات الفعالة ليست مجرد آليات قانونية. إن وضع هذا الصك القانوني الدولي ليس خياراً بل التزاماً. ولذلك، نرحب بالاتفاق على أن يقوم الرئيس بإعداد وثيقة غير رسمية بشأن الحفظ، والأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى، والتعليم. ونتوقع أن تفتح هذه الوثيقة الباب أمام مفاوضات حقيقية تستند إلى نص في الدورة التاسعة والأربعين، لا دورة أخرى من التبادلات العامة. فمجموعات الأدوات والمساعدة التقنية، على الرغم من قيمتها، لا تفي بالولاية التي أسندتها هذه الجمعية. وفيما يتعلق بحماية هيئات البث، يطبق وفدي نفس المعيار، وهو الالتزام بالولاية. وتدعو ولايتا عامي 2006 و2007 إلى إبرام معاهدة قائمة على الإشارات تقتصر على هيئات البث بالمعنى التقليدي. وقد كانت البروتوكولات التي تتجاوز هذه الولاية، ولا تزال، العقبة الرئيسية أمام إحراز تقدم بعد أكثر من عقدين من الزمن. ونحن نتطلع إلى وثيقة الرئيس بشأن الخيارات التي تعالج المجالات الثلاثة المعلقة. وبعد أكثر من عقدين من المفاوضات، يتطلب إحراز التقدم تركيزاً أكبر. وينبغي للجنة أن تركز على الأحكام التي تقع ضمن نطاق الولايتين والتي يمكنها، من الناحية الواقعية، أن تحظى بتوافق الآراء. لم يعد من الممكن التعامل مع حق المؤلف في البيئة الرقمية على أنها موضوع هامشي أو عرضي. فقد أصبحت البيئة الرقمية الآن البيئة التشغيلية الرئيسية لإنتاج الأعمال المحمية بحق المؤلف وتوزيعها واستغلالها. وتتطلب الفجوات الرقمية المستمرة، والتفاوتات في القدرات التقنية، والتباينات في الوصول إلى المعرفة، حلاً دولياً يعكس بشكل كامل احتياجات وأولويات البلدان النامية. ولا يمكن للاستجابات المحلية البحتة أن تعالج بشكل كافٍ هذه التحديات التي تزداد طابعها العالمي. ولذلك، فإننا نؤيد إعطاء هذه القضايا مكانة منظمة ومستمرة في أعمال اللجنة. ونعتقد أنه في هذه المرحلة، وبالنظر إلى تسارع وتيرة التطور، لا يمكن للاستجابات المحلية البحتة أن توفر الحل الكامل. سيدي الرئيس، لا ينبغي أن يُطلب من لجنة حق المؤلف الاختيار بين إنجاز الولايات الحالية ومعالجة الواقع الجديد. بل يجب عليها القيام بكليهما بطريقة متوازنة وشاملة وموجهة نحو التنمية. وتظل جمهورية إيران الإسلامية على استعداد للتعاون البناء مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق هذا الهدف.

37. مصر: نؤيد البيان الذي أدلت به جنوب أفريقيا نيابة عن المجموعة الأفريقية، ونشكر الأمانة على إعداد الوثيقة WO/GA/60/3. ونود أن نشكر نائبة المدير العام السيدة سيلفي فوريين على العرض التقديمي المفيد الذي قدمته، كما نود أن نشكرها على الجهود التي بذلتها والعمل الذي أنجزته خلال السنوات الأخيرة. وبالفعل، فقد أتاح لنا ذلك المضي قدماً على مسار يهدف إلى تحليل حقوق المؤلف والحقوق المجاورة على الصعيدين الدولي والوطني. ونود أيضاً أن نشكر أمانة اللجنة على الجهود التي بذلتها والعمل الذي أنجزته خلال العام الماضي. سيدي الرئيس، كانت مصر من أوائل دول العالم العربي في أفريقيا التي سنت تشريعات لحماية حقوق المؤلف في الخمسينيات. علاوة على ذلك، كانت مصر من أوائل الدول العربية التي أنشأت هيئة إذاعية حكومية في عام 1934. ونحن ندرك بالفعل أهمية الصناعات الثقافية والصناعات الإبداعية، ونحن مقتنعون بضرورة حماية المؤلفين والمبدعين. وفي الواقع، يعد هذا أحد الركائز الحيوية للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولهذا السبب، أطلقنا في عام 2022 استراتيجية وطنية لبلدنا. كما أنشأنا هيئة على المستوى الوطني مسؤولة عن هذا المجال في بلدنا. وهذه هيئة تجمع عدداً معيناً من حقوق الصناعة والحقوق الأدبية، فضلاً عن الأصناف النباتية، تحت مظلة واحدة. سيدي الرئيس، لقد تطور التعاون بين مصر والويبو، وتناول هذا التعاون حق المؤلف والحقوق المرتبطة بها، ومن ثم أنشأنا هيئة ثانية للإدارة الجماعية للحقوق. وهذه الهيئة انضمت إلى برنامج «ويبو كونيكت» (WIPO Connect)، مما يتيح لنا على المستوى الوطني إدارة الحقوق الجماعية للأعمال السمعية البصرية بشكل أفضل. سيدي الرئيس، نحن مقتنعون بأن الاقتراح المقدم من المجموعة الأفريقية الذي يتناول القيود والاستثناءات هو أفضل وسيلة للوفاء بالولاية التي منحتها الجمعيات العامة لعام 2012. وبموجب هذه الولاية، يتمثل الهدف في التوصل إلى صك أو صكوك قانونية دولية تعود بالفائدة على المكتبات والمحفوظات والمؤسسات التعليمية والبحثية، والأشخاص ذوي الإعاقة. ونرحب بفكرة العمل خلال الدورة المقبلة لجنة حق المؤلف على الاقتراح المقدم من المجموعة الأفريقية. كما نود أن تُدرج تلك المناقشات في نص الرئيس حتى نتمكن من التوفيق بين عدة بدائل. ومن المهم بالنسبة لنا دعم الإبداع وحماية حقوق المؤلفين من جهة، ومن جهة أخرى حماية المصلحة العامة لتسهيل الوصول إلى المعرفة والتعليم والبحث، فضلاً عن التراث الثقافي، مع مراعاة اعتبارات وتطلعات وأولويات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وبالتالي، نرحب بفكرة المشاركة في الدورة المقبلة للجنة للاتفاق على صك يساعدنا على حماية هيئات البث والحفاظ على المصلحة العامة في مجالي التنمية والثقافة، مع مراعاة الحاجة إلى النظر في القيود والاستثناءات.

38. إندونيسيا: تشكر إندونيسيا الأمانة على التقرير الشامل الوارد في الوثيقة WO/GA/60/3، وتقدر العمل الهام الذي قامت به لجنة حق المؤلف خلال العام الماضي. كما نشكر الرئيس ونواب الرئيس والميسرين وجميع الوفود على مشاركتهم البناءة. وترحب إندونيسيا بالتقدم المطرد الذي تم إحرازه في مختلف بنود جدول أعمال اللجنة الواسع النطاق. ونؤيد الجهود المستمرة لدفع المناقشات قدماً بشأن حماية هيئات البث، والقيود والاستثناءات، وحق المؤلف في البيئة الرقمية، وغيرها من القضايا الناشئة المتعلقة بحق المؤلف، من خلال عملية شاملة وشفافة تقودها الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بحق المؤلف في البيئة الرقمية، تشعر إندونيسيا بالتفاؤل لأن اللجنة واصلت مناقشة اقتراحنا المتعلق بإدارة عائدات حق المؤلف في البيئة الرقمية، بما في ذلك مسودة العناصر الخاصة بصك دولي محتمل تم تقديمه في الدورة الثامنة والأربعين للجنة. ونحن نقدر التبادلات البناءة بين الدول الأعضاء ونعتقد أن هذه المناقشة تعكس إدراكاً مشتركاً لضرورة معالجة تحديات الحوكمة الناشئة عن النظام البيئي الرقمي سريع التطور. كما ترحب إندونيسيا بالاهتمام المتزايد الذي توليه اللجنة للعلاقة بين الذكاء الاصطناعي وحق المؤلف. ونتطلع إلى «الدراسة الاستكشافية حول التدريب على الذكاء الاصطناعي وحق المؤلف» المقرر صدورها قريباً، ونعتقد أن المناقشات المستقبلية ينبغي أن تعزز الابتكار مع ضمان الإنصاف والشفافية والمكافأة المناسبة للمبدعين وأصحاب الحقوق. وفيما يتعلق بالقيود والاستثناءات، تظل إندونيسيا ملتزمة بتحقيق نتيجة متوازنة تعزز الوصول إلى المعرفة والتعليم والبحث والمشاركة الثقافية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الحماية

الفعالة لحق المؤلف والحقوق المرتبطة بها. ولذلك، نرحب بجهود اللجنة لتحديد مجالات التوافق ومواصلة المناقشات الموضوعية في إطار الولاية الحالية. سيدي الرئيس، مع استمرار الاقتصاد الإبداعي والتكنولوجيات الرقمية في تغيير المشهد العالمي، تضطلع لجنة حق المؤلف بدور متزايد الأهمية في ضمان أن يظل النظام الدولي لحقوق المؤلف ملائماً ومتوازناً وقادراً على الاستجابة للتحديات الجديدة. وتظل إندونيسيا ملتزمة بالعمل بشكل بناء مع جميع الدول الأعضاء لتعزيز التعاون الدولي وتحقيق التوازن العملي والنتائج التطلعية التي تعود بالنفع على المبدعين والمستخدمين والمجتمع ككل. وأخيراً، تؤيد إندونيسيا قيام الجمعية العامة بإحاطة علمها بهذا التقرير وتوجيه لجنة حق المؤلف لمواصلة عملها بشأن جميع بنود جدول الأعمال الجارية.

39. المكسيك: بداية، نود أن نشكر السيدة فوربين على تقريرها وعلى أفكارها التي أخذناها بعين الاعتبار، وكذلك على عملها وعمل فريقها خلال السنوات الأخيرة، والذي نعتبره إيجابياً للغاية. تؤكد المكسيك من جديد التزامها بنظام دولي لحقوق المؤلف قادر على الاستجابة للتغيرات التي تحدث في عصرنا. وفي إطار المفاوضات بشأن حماية هيئات البث، يود وفدنا أن يكرر موافقته على المضي قدماً نحو صك ملزم قانوناً يركز حصرياً على حماية الإشارات. وهذا النهج التقني والمحدد هو النوع من النهج الذي سيسمح لنا على أفضل وجه ببناء توافق واسع النطاق ويساعدنا على تقديم استجابة ملموسة لمشكلة تم تحديدها منذ عدة سنوات. وفي الوقت نفسه، تؤكد المكسيك على أهمية أن تتخذ اللجنة قراراً أو تتصرف بحزم فيما يتعلق بدورها في تحليل حق المؤلف في البيئة الرقمية. فال تقنيات الناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، تغير اتجاهات إنتاج المحتوى وتوزيعه واستهلاكه بسرعة. وتؤثر هذه التغييرات تأثيراً مباشراً على من يبدعون الثقافة ويفسرونها ويشاركونها، وعلى من يمارسون تلك الأنشطة. وتقع على عاتقنا مسؤولية ضمان أن تتطور الأطر القانونية بالتوازي مع هذه التغيرات، وألا تتخلف عنها. لذلك، تكرر المكسيك تأييدها لاعتماد خطة العمل التي اقترحتها مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. توفر لنا هذه الخطة خارطة طريق واضحة لتنظيم نقاشنا، وجمع المعلومات ذات الصلة، والتحرك نحو الحلول المناسبة. كما أنها تؤكد وتعزز الطابع المتعدد الأطراف للجنة باعتبارها مساحة شرعية لمناقشة التحديات التي تواجه أنظمة الملكية الفكرية لدينا في العالم الرقمي. ومن المهم حماية المبدعين، وضمان قواعد واضحة، وتيسير الوصول العادل إلى التكنولوجيات الجديدة ذات الأهداف المتوافقة والضرورية. وستواصل المكسيك المشاركة بروح بناءة في هذه المناقشات.

40. أوغندا: تشكر أوغندا الأمانة على التقرير الشامل وتثني على العمل الجاري الذي تقوم به لجنة حق المؤلف. وتؤيد أوغندا البيان الذي أدلت به المجموعة الأفريقية، وتقدم المستجدات الوطنية التالية عن الفترة قيد المراجعة. خلال العام الماضي، أحرزت أوغندا تقدماً ملحوظاً في تحديث إطارها القانوني لحق المؤلف والحقوق المجاورة. وعلى وجه الخصوص، قامت أوغندا بتعديل قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة لمواءمته مع المعاهدات الدولية والتطورات الرقمية الناشئة. وسعت أوغندا إلى تعزيز الحماية في البيئة الرقمية، وتأمين المكافأة العادلة للمبدعين، وتحسين تنظيم جمعيات الإدارة الجماعية. سيدي الرئيس، تود أوغندا أن تعرب عن تقديرها للمساعدة التقنية المستمرة ودعم بناء القدرات الذي قدمته الويبو طوال هذه الإصلاحات، بما في ذلك الخدمات الاستشارية التشريعية والتدريب من أجل إنشاء مركز للوساطة في مجال حق المؤلف. وقد ساهمت هذه التدخلات في تعزيز منظومة حق المؤلف في أوغندا وتقوية دور الملكية الفكرية كأداة للإبداع والتنمية الثقافية والنمو الاقتصادي. كما تستكشف أوغندا سبل تعزيز الاستفادة الاقتصادية من حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك استخدام حق المؤلف كأصل مالي. وفي هذا الصدد، تسعى أوغندا إلى الحصول على دعم مستمر من الويبو في تطوير منهجيات تقييم مناسبة وتعزيز القدرات المؤسسية لاستخدام حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها باعتبارها عنصراً أساسياً. وتؤيد أوغندا تأييداً كاملاً أولويات المجموعة الأفريقية في إطار هذا البند من جدول الأعمال، ولا سيما الدعوة إلى إقامة نظام دولي لحق المؤلف يتسم بالتوازن ويكون موجهاً نحو التنمية. ونحن نؤيد إحراز تقدم ملموس بشأن القيود والاستثناءات لتحسين الوصول إلى المعرفة لأغراض التعليم والبحث والابتكار، ووضع معاهدة متوازنة للبث تتصدى لقرصنة الإشارات دون المساس بالوصول إلى المعلومات، وإجراء مداولات شاملة حول القضايا الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي التي تحمي المبدعين مع تمكين مشاركة البلدان النامية على قدم المساواة في الاقتصاد الرقمي. وتظل أوغندا ملتزمة بالمشاركة البناءة في إطار لجنة حق المؤلف وبالعمل مع الويبو والدول الأعضاء لضمان أن يعزز النظام الدولي لحقوق المؤلف الإبداع والوصول إلى المعرفة والتنمية المستدامة.

41. اليابان: بصفته الوطنية، يود وفد اليابان أن يعرب عن امتنانه للرئيس ونائب الرئيس والميسرين، وللأمانة العامة لجنة حق المؤلف على جهودهم المستمرة في دفع المناقشة بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال. وفيما يتعلق بالمناقشة حول مشروع معاهدة الويبو الخاصة بمنظمات البث، فإن هذه المسألة تظل، كما كانت دائماً، القضية الأهم من منظور الحماية الفعالة لمنظمات البث. وفي الوقت الذي نثني فيه على جهود الرئيس للتوصل إلى اتفاق، فإننا نتطلع إلى استمرار قيادته لضمان التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء من خلال اتباع نهج مرن يأخذ في الاعتبار الظروف الوطنية والإقليمية، مما يمكّن جميع الدول الأعضاء من المشاركة في المعاهدة. وفيما يتعلق بالمناقشة حول القيود والاستثناءات على الحقوق، فإن وفد اليابان، مع إشادة بجهود الرئيس في دفع المناقشات البناءة إلى الأمام، لا يؤيد صياغة صك جديد ملزم قانوناً. فالإطار الحالي يوفر بالفعل المرونة والضرورة اللازمتين للدول الأعضاء لوضع قيود واستثناءات تتناسب مع أسواقها الخاصة، فضلاً عن المبادئ التوجيهية المطلوبة لضمان بقاء هذه القيود والاستثناءات ضمن الحدود المناسبة. وفي الوقت نفسه، تود اليابان أن تبلغ بأن التعديلات على قانون حق المؤلف المتعلقة بإدخال حقوق الأداء العلني قد اعتمدت الشهر الماضي. وتحدد هذه التعديلات الحقوق وفقاً للمادة 12 من اتفاقية روما والمادة 15 من معاهدة الحماية العالمية للأداء والتسجيلات الصوتية (WPPT). ومن المقرر أن يدخل القانون المعدل حيز النفاذ في غضون السنوات الثلاث المقبلة. وتعتزم اليابان إجراء استعدادات شاملة خلال هذه الفترة لضمان التنفيذ السلس لهذا النظام. كما نرحب بتلقي مختلف الآراء من الدول الأعضاء التي أدخلت هذه الحقوق بالفعل، ونتطلع إلى تعاونكم في هذا الصدد. وأخيراً وليس آخراً، ستواصل اليابان المشاركة بنشاط في المناقشات داخل لجنة حق المؤلف، بما في ذلك المناقشات المتعلقة بمعاهدة هيئات البث والقيود والاستثناءات.

42. تايلاند: تشكر تايلاند الأمانة على تقريرها الشامل عن أعمال لجنة حق المؤلف. وترحب تايلاند بالتقدم البناء الذي أُحرز في الدورة الثامنة والأربعين للجنة. ونرحب بشكل خاص بالتقدم المستمر في المناقشات حول مشروع معاهدة الويبو بشأن هيئات البث، والذي سيؤدي إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في المستقبل. ونقدر جهود الرئيس وجميع الوفود في تضييق نطاق القضايا العالقة. ونتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم استناداً إلى نص الرئيس المنقح في الدورة المقبلة، بهدف التوصل إلى نتيجة متوازنة وعملية. وتدرك تايلاند الأهمية الحيوية للمناقشات المتعلقة بالقيود والاستثناءات. فهي تلعب دوراً أساسياً في تعزيز التعليم والبحث والحفاظ على الثقافة والوصول إلى المعرفة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على التوازن المناسب مع المصالح المشروعة لأصحاب الحقوق. ومن الآن فصاعداً، تلتزم تايلاند بالعمل بشكل بناء مع جميع الأعضاء للتوصل إلى نهج هادف للمضي قدماً في المناقشة حول هذا الموضوع. وفيما يتعلق بحق المؤلف في البيئة الرقمية، تلاحظ تايلاند الأهمية المتزايدة للقضايا المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وحق المؤلف. ونحن نؤيد استمرار الحوار وتبادل المعلومات والمناقشات القائمة على الأدلة داخل لجنة حق المؤلف. ونحن ندرك أن هذه القضايا تتطور بسرعة وتتطلب دراسة متأنية في ضوء الأطر القانونية الوطنية المختلفة والتطورات التكنولوجية. وفي الختام، تظل تايلاند ملتزمة التزاماً كاملاً بالمشاركة البناءة في أعمال اللجنة. ونحن نتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء لتعزيز نظام دولي لحقوق المؤلف يتسم بالتوازن والفعالية والتطلع إلى المستقبل، ويدعم الإبداع والابتكارات والمصلحة العامة.

43. البرازيل: تشكر البرازيل الأمانة على التقرير WO/GA/60/3، وتؤيد البيان الذي أدلى به السلفادور نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. سيدي الرئيس، لم يسعنا إلا أن نلاحظ أن غالبية الدول الأعضاء التي تحدثت قبلنا خلال مداخلاتها قد سلطت الضوء على أهمية البيئة الرقمية باعتبارها الساحة الرئيسية التي ستدور فيها النزاعات حول حق المؤلف والحقوق المرتبطة بها في المستقبل، بل والتي تدور بالفعل فيها الآن. وفي هذه المرحلة، أصبح النقاش حول قضايا مثل الشفافية والإنصاف في التوزيع الرقمي للأعمال واستغلالها بواسطة نماذج الذكاء الاصطناعي الموضوع الرئيسي للجنة، وإن لم يُسمّ بذلك صراحةً. وأود أن أضيف أن الحاجة إلى معالجة تلك القضايا كانت بالضبط جوهر الرسائل التي وجهها السيد جون ليجند والضيوف الآخرون في الفعالية التي نُظّمت أمس من قبل البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة يونيفرسال ميوزيك. لقد حان الوقت لكي تستجيب اللجنة لتلك المطالبات وتعالج هذه المسألة بشكل مباشر من خلال جعلها بنداً دائماً ومخصصاً في جدول الأعمال، كما أن اعتماد خطة عمل لمناقشة تلك القضايا بشكل سليم ومنظم لن يكون سوى اعترافاً بحقيقة واقعة. وإذا فشلنا في القيام بذلك، فستخاطر اللجنة بفقدان أهميتها وتنازلها عن زمام المبادرة لصالح لوائح وطنية منعزلة وغير منسقة أو لمنتديات دولية أقل تمثيلاً. لذلك، نؤكد مجدداً على ضرورة أن تضع لجنة حق المؤلف اللمسات الأخيرة على المناقشات التي كان ينبغي حسمها منذ زمن بعيد، مثل المفاوضات بشأن معاهدة البث. وإذا كان ثمانية وعشرون عاماً من المفاوضات قد أظهرت لنا أمراً واحداً، فهو أن هذه المعاهدة لن ترى النور إلا إذا تمكنت من مراعاة حساسيات جميع الدول الأعضاء. ولذلك، تحث البرازيل جميع الأعضاء على إبداء أقصى درجات المرونة. كما نؤكد مجدداً دعم البرازيل للتوصل إلى نتيجة فعالة ومتوازنة وفي الوقت المناسب بشأن الاستثناءات والقيود. وبالعودة إلى مسألة البيئة الرقمية، تسلط البرازيل الضوء على أهمية المناقشات التي ستتبع بالتأكيد عرض الدراسة المتعلقة بحق المؤلف والتدريب على الذكاء الاصطناعي التي يعكف على إعدادها حالياً الأستاذ دانيال جيرفيه، والمقرر عرضها في الدورة التاسعة والأربعين، وتدعو الوفود الأخرى إلى المشاركة فيها. وإلى جانب مناقشة الدراسة، من المتوقع أيضًا أن تستأنف الدورة المقبلة للجنة النقاش حول اقتراح مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن خطة عمل تتعلق بحق المؤلف والبيئة الرقمية، واقتراح إندونيسيا الأخير بإجراء مفاوضات نصية بشأن الحماية الممنوحة لأصحاب الحقوق في البيئة الرقمية. وتُثبت قائمة المناقشات المهمة والعاجلة هذه، التي تدور في إطار الموضوع نفسه، بما لا يدع مجالاً للشك، أن الوقت قد حان لمعالجة مسألة حق المؤلف في البيئة الرقمية في إطار بند مستقل ومخصص ضمن "المسائل الأخرى ذات الصلة"، بدلاً من دمجها مع المواضيع المتبقية ضمن "المسائل الأخرى"، مهما كانت أهمية تلك المواضيع أيضاً. وتماشياً مع بياننا العام، يؤكد هذا الوفد مجدداً على أهمية أن تلتزم جميع لجان الويبو، بما في ذلك لجنة حق المؤلف، بقرار الجمعية العامة لعام 2010 بتقديم تقرير سنوي إلى الجمعيات العامة حول ما إذا كانت قد عملت على المضي قدماً في تنفيذ توصيات أجندة الويبو للتنمية خلال السنة التقويمية السابقة، وكيفية القيام بذلك.

44. الولايات المتحدة الأمريكية: تود الولايات المتحدة الأمريكية أن تشكر الأمانة على تقريرها الوارد في الوثيقة WO/GA/60/3. كما تعرب الولايات المتحدة عن تأييدها للبيان الذي أدلى به المندوب المحترم لألمانيا نيابة عن المجموعة باء. وفيما يتعلق بهيئات البث في العصر الرقمي، تؤيد الولايات المتحدة تحديث الإطار القانوني الحالي بموجب أحكام تفويض الجمعية العامة للويبو لعامي 2007/2006 الذي يدعو إلى اتباع نهج قائم على الإشارة لتوفير الحماية لأنشطة هيئات البث بالمعنى التقليدي. ومع ذلك، فإن نص مشروع الصك الحالي يتجاوز ولاية الجمعية العامة من خلال تضمينه مواد من شأنها أن تمنح هيئات البث حق التثبيت وتحمي إشاراتها المستخدمة في إتاحة البرامج المخزنة للجمهور. ومن شأن حقوق ما بعد التثبيت هذه أن تتعارض مع حق المؤلف والحقوق المرتبطة بها لمنتجي المحتوى السمعي البصري، مما يعطل الممارسات التعاقدية الراسخة في صناعة البث التلفزيوني، ويعوق الاستخدامات العامة المسموح بها لغير ذلك من المحتوى الذي تم بثه سابقاً. ولذلك، فقد طلبنا مراراً وإعادةً حذف هذه المواد المتعلقة بما بعد التثبيت من نص الصك. ونلاحظ أنه خلال الدورتين الأخيرتين للجنة حق المؤلف على وجه الخصوص، أبدى عدد متزايد من الدول الأعضاء مخاوف مماثلة. وترى الولايات المتحدة أنه من أجل الحفاظ على الاتساق مع ولاية الجمعية العامة، يجب أن يقتصر الصك المقترح على منح هيئات البث التقليدية حقاً حصرياً واحداً في الإذن بإعادة البث المتزامن لإشارات البث الخطي الخاصة بها للجمهور. ونعتقد أن هذا الحق الوحيد من شأنه أن يوفر حماية قانونية عملية وذات مغزى لمنظمات البث. ويُظهر عدم وجود توافق في الآراء بشأن أهداف الصك المقترح، والحقوق المقرر منحها، ونطاق الحماية، بوضوح أن هناك الكثير من العمل الذي لا يزال يتعين القيام به. وفيما يتعلق بالاستثناءات والقيود، ترى الولايات المتحدة أن الإطار الدولي الحالي للاستثناءات والقيود المتعلقة بحق المؤلف يوفر

مرونة كافية، بما يتوافق مع المعايير الدولية الراسخة، لتمكين الدول من اعتماد استثناءات وقيود مصممة خصيصاً لتتناسب مع سياساتها الوطنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ولا تؤيد الولايات المتحدة القيام بمزيد من الأنشطة الملزمة لوضع المعايير على الصعيد الدولي فيما يتعلق بالاستثناءات والقيود، كما تعارض أي مناقشات نصية تهدف إلى التوصل إلى صك قانوني دولي ملزم بشأن الاستثناءات والقيود. ومن شأن أي جهود من هذا القبيل أن تعرض للخطر إطار حماية حق المؤلف الراسخ الذي يعتمد عليه المبدعون في جميع أنحاء العالم.

45. الفلبين: تثني الفلبين على لجنة حق المؤلف على تقريرها وعلى جهودها المستمرة في دفع عجلة المناقشات المهمة داخل هذه اللجنة. ويسعدنا أن نعلن أن المؤتمر الإقليمي الآسيوي المعني بحقوق إعادة بيع الأعمال الفنية قد عُقد بنجاح في يونيو 2026. وقد جمع هذا المؤتمر صانعي السياسات والفنانين وخبراء حق المؤلف ومنظمات الإدارة الجماعية وممثلي المؤسسات الدولية من جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ في الفلبين لمناقشة حقوق إعادة بيع الأعمال الفنية ودورها في تعزيز سوق فني أكثر إنصافاً واستدامة. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا الصادق للويبو على دعمها الذي لا يقدر بثمن في إنجاح عقد المؤتمر، وعلى الشراكة القوية بين مؤسستينا. وقد وفر المؤتمر منصة قيّمة لتعزيز الحوار الإقليمي حول تنفيذ حقوق إعادة بيع الأعمال الفنية، لا سيما في ظل الأسواق الفنية سريعة التطور التي تشكلها المنصات الرقمية. ويعكس هذا المؤتمر، من نواحٍ عديدة، التزام بلدنا المستمر بتعزيز حماية الملكية الفكرية التي تدعم الإبداع والابتكار والنمو الشامل. أما بالنسبة للفلبين، فقد أدركنا أن عائدات إعادة البيع تتعلق بالاعتراف بالمساهمة المستمرة للفنانين في قيمة أعمالهم، وتعزيز الاستدامة طويلة الأمد لسبل العيش الإبداعية والاقتصاد الإبداعي الأوسع نطاقاً. كما تشيد الفلبين بالجهود المستمرة التي تبذلها لجنة حق المؤلف في دفع المناقشات حول مشروع معاهدة الويبو بشأن هيئات البث. وتظل الفلبين ملتزمة بالمشاركة البناءة في هذه الأعمال التمهيدية الجارية وفي الفترة التي تسبق انعقاد المؤتمر الدبلوماسي بشأن المعاهدة المقترحة.

46. تونس: تنضم تونس إلى البيان الذي أدلي به باسم المجموعة الأفريقية. ونود أن نؤكد على الطابع الهام والمركزي لمسألة القيود والاستثناءات، ونؤيد المبادرات الأفريقية التي عُرضت خلال لجنة حق المؤلف. ويؤثر مبدأ القيود والاستثناءات على قدرتنا على ضمان الوصول العادل إلى المعرفة لدعم التعليم، والحفاظ على التراث الثقافي وتعزيزه، ولا سيما المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف. ونعتقد أن وجود معايير دولية أوضح وأكثر انسجاماً بشأن القيود والاستثناءات أمر ضروري لتلبية متطلبات التنمية المستدامة، والحد من التفاوتات القائمة، وتمكين المشاركة الكاملة والشاملة لجميع البلدان في اقتصاد المعرفة العالمي. وفي هذا الصدد، من المهم إحراز تقدم في المناقشات الجارية في اللجنة من أجل التوصل إلى إطار عمل أوضح وأكثر تماسكاً وفعالية. وفي هذا السياق، يشكل الاقتراح الأفريقي أساساً متيناً للمضي قدماً في المناقشة.

47. أوكرانيا: يؤيد وفد أوكرانيا البيان الذي أدلى به وفد ألبانيا الموقر نيابة عن مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق. وتشكر أوكرانيا رئيس الدورة الثامنة والأربعين للجنة حق المؤلف، السيد بيتر لابودي، ونواب الرئيس، والميسرين، والأمانة على ما بذلوه من جهود. وتؤيد أوكرانيا مواصلة إحراز التقدم نحو إبرام معاهدة لحماية هيئات البث. كما ترحب أوكرانيا بمناقشات اللجنة حول حقوق المؤلف في البيئة الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي التوليدي، فضلاً عن تبادل الخبرات الوطنية والنهج العملية. وأوكرانيا على استعداد للمشاركة بشكل أكبر في المناقشات بالنظر إلى التطورات الوطنية العديدة التي تشهدها في مجال الذكاء الاصطناعي. وكجزء من جدول أعمالنا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تعمل أوكرانيا بنشاط على تطوير تشريعات منقحة بشأن حقوق المؤلف والحقوق المرتبطة بها، ونحن نقدر تقديراً صادقاً الجمعيات الدولية لأصحاب المصلحة التي شاركت في هذه العملية وقدمت تعليقات وخبرات قيّمة. السيد الرئيس، كما أكد تقرير الويبو بشأن المساعدة والدعم لقطاع الابتكار والإبداع ونظام الملكية الفكرية في أوكرانيا، لا تزال الحرب العدوانية التي تشنها روسيا تُحدث تأثيرًا خطيرًا ومتزايدًا من الناحية الهيكلية على قطاع الإبداع في أوكرانيا. ووفقًا لوزارة الثقافة الأوكرانية، فقد قُتل، حتى 28 أبريل، ما لا يقل عن 349 فنانًا أوكرانيًا منذ بداية الغزو العسكري الروسي الشامل. خلال الهجمات الروسية التي شُنت ليلاً على كييف في 24 مايو و15 يونيو، تعرضت المؤسسات الثقافية الرائدة والمعالم الروحية في أوكرانيا لأضرار، بما في ذلك محمية كييف-بيتشيرسك لافرا الوطنية، وهي أحد مواقع التراث العالمي لليونسكو. يجب أن تتحمل روسيا المسؤولية عن أفعالها الضارة على الصعيد الدولي والأضرار التي لحقت بقطاعي الثقافة والإبداع في أوكرانيا. سيدي الرئيس، تتقدم أوكرانيا بالشكر إلى الويبو ودولها الأعضاء والمجتمع الدولي المعني بالإبداع على تضامنهم ودعمهم المستمرين.

48. إسواتيني: تتفق إسواتيني مع البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا نيابة عن المجموعة الأفريقية. وباعتبارها اقتصاداً موجهاً نحو التصدير، تولي مملكة إسواتيني أهمية كبيرة لوجود نظام دولي لحق المؤلف متوازن ويمكن التنبؤ به وفعال. ونعتقد أن الملكية الفكرية تزدهر على أفضل وجه في بيئة أعمال مواتية، تشجع الاستثمار، وتيسر التجارة عبر الحدود، وتمكّن المبدعين والمبتكرين والشركات لدينا من المنافسة بثقة في الأسواق الإقليمية والعالمية. وفي هذا الصدد، نؤيد إحراز تقدم مستمر نحو التوصل إلى معاهدة متوازنة بشأن هيئات البث توفر حماية فعالة ضد قرصنة الإشارات مع الحفاظ على المصلحة العامة الأوسع نطاقاً. وفي الوقت نفسه، تؤكد إسواتيني على أن نظام حق المؤلف الفعال يجب أن يكون شاملاً أيضاً. ولذلك، فإننا نولي أهمية متساوية للمضي قدماً في العمل المتعلق بالقيود والاستثناءات، لا سيما في مجالات التعليم والبحث والمكتبات والمحفوظات والأشخاص ذوي الإعاقة. فالقيود والاستثناءات المصاغة بعناية لا تشكل إضعافاً لحق المؤلف. بل هي مكمل أساسي يوسع نطاق الوصول إلى المعرفة، ويعزز الابتكار، ويبني رأس المال البشري، ويدعم التنمية الاقتصادية المستدامة. ولذلك، تشجع إسواتيني على مواصلة إحراز التقدم في كلا المسارين، إدراكاً منها أن الحماية القوية والوصول الفعّال هما ركيزتان متكاملتان لنظام حقوق نشر حديث ومتوازن.

49. الاتحاد الروسي: بادئ ذي بدء، نود أن ندعو الأمانة إلى مراقبة سير الجلسة ووقف أي تصريحات مُسيَّسة بشكل مصطنع ولا علاقة لها بتقرير أعمال لجنة حق المؤلف. وفيما يتعلق بالمناقشة الموضوعية لهذا البند من جدول الأعمال، فإن وفد الاتحاد الروسي يؤيد البيان الذي أدلت به مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية. نود أن نشكر نائبة المدير العام والأمانة على إعداد هذا التقرير عن أعمال اللجنة. كما نود أن نعرب عن امتناننا لنائبة المدير العام السيدة فوربين على كلمتها الملهمة عند افتتاح هذا البند من جدول الأعمال، وكذلك على عملها طوال هذه السنوات. وفي سياق أعمال هذه اللجنة، نولي اهتماماً خاصاً للقضايا المتعلقة باستخدام حق المؤلف في البيئة الرقمية. إن التطور السريع للتكنولوجيات الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي التوليدي، يفتح آفاقاً جديدة للأعمال الإبداعية. وفي الوقت نفسه، فإنه يخلق أيضاً تحديات جديدة لنظام حماية حق المؤلف والحقوق المرتبطة بها. وفي هذا الصدد، نقدر تنظيم جلسات إعلامية حول حق المؤلف والذكاء الاصطناعي التوليدي خلال الدورتين الأخيرتين للجنة. ونعتقد أنه من المفيد للغاية تبادل الخبرات العملية والنهج القانونية بين الدول الأعضاء بشأن مجموعة متنوعة من القضايا المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة. ونأمل بشدة أن نشهد مزيداً من تكييف أعمال اللجنة مع الواقع التكنولوجي المعاصر والتحديات الحالية في هذا المجال. ولا تقل أهمية بالنسبة لنا مسألة تعزيز الحماية الدولية لحقوق مخرجي العروض المسرحية، التي بادر الاتحاد الروسي بمناقشتها داخل اللجنة. ونعتقد أن تطوير الحماية القانونية الدولية لهذه الفئة من أصحاب الحقوق يلبي الاحتياجات المعاصرة للمجتمع الإبداعي ويسهل ضمان المستوى المناسب من الحماية لنتائج عملهم المهني. وبالإضافة إلى ذلك، نؤيد مواصلة العمل البناء بشأن القضايا المتعلقة بالقيود والاستثناءات الخاصة بالمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف والمؤسسات التعليمية والبحثية، فضلاً عن الأشخاص ذوي الإعاقة. ونحن مقتنعون بأن السعي إلى إيجاد حلول متوازنة بشأن هذه القضايا يجب أن يتم مع مراعاة مصالح كل من أصحاب الحقوق والمستخدمين. ونأمل أيضًا أن تحقق اللجنة تقدمًا فيما يتعلق بمشروع معاهدة الويبو الخاصة بمنظمات البث. وفي الختام، نحث الأمانة على نشر وثائق عمل اللجنة، بما في ذلك التقرير السنوي عن أعمالها المقدم إلى جمعيتي الويبو، قبل وقت كافٍ من بدء هذه الاجتماعات بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. ونأمل أن يستمر هذا الحوار البناء وتبادل الآراء والممارسات داخل اللجنة.

50. الإكوادور: يودوفد الإكوادور أن يشكر الأمانة على التقرير المتعلق باللجنة. ونؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الموقر للسلفادور نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. وترى الإكوادور أن التغيرات في التكنولوجيا الرقمية والأشكال المختلفة للإبداع والتوزيع والوصول إلى المحتوى تشكل تحديات جديدة لنظام حق المؤلف والحقوق المرتبطة بها على الصعيد الدولي. وفي هذا السياق، نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يمضي عمل اللجنة قدماً في التعامل مع هذه التحديات بشكل مشترك، وأن يواصل تعزيز التوازن بين الحماية الفعالة لأصحاب الحقوق، والوصول إلى المعرفة والثقافة والتعليم، ودفع عجلة الابتكار والبحث. وتعمل الإكوادور، من خلال الدائرة الوطنية للملكية الفكرية، بنشاط مع الويبو، وفي يونيو 2026، وفي إطار المرحلة الثانية من مشروع حق المؤلف وتوزيع المحتوى في البيئة الرقمية، عُقدت دورة تدريبية تقنية تضمنت حلقة عمل متخصصة للمنتجين السمعيين البصريين وحلقة نقاش حول التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على الصناعات الإبداعية. وقد جمعت هذه الأنشطة 115 مشاركاً وعززت قدرات القطاع الإبداعي في الإكوادور في مواجهة تحديات البيئة الرقمية. ونحن على استعداد لمواصلة تعزيز التعاون التقني مع الويبو من خلال برامج التدريب المتخصصة وتبادل الخبرات والمساعدة التقنية، مما يتيح للبلدان الاستجابة في الوقت المناسب للتحديات التنظيمية والتكنولوجية والاقتصادية الناشئة عن التحول الرقمي. ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة المشاركة بنشاط في أعمال لجنة حق المؤلف والمساهمة في تطوير نظام لحقوق المؤلف على الصعيد الدولي يستجيب لتحديات الاقتصاد الرقمي، ويعزز الإبداع، ويضمن توازناً مناسباً بين حقوق المبدعين والمصلحة العامة.

51. فرنسا: يؤيد الوفد الفرنسي البيانات التي أُدلي بها باسم الاتحاد الأوروبي وباسم المجموعة باء. ونود أن نشكر السيدة فوربين على عرض تقريرها. كما نود أن نشكر رئيس لجنة حق المؤلف على إدارته الحيوية لأعمال هذه اللجنة وروحه الشاملة في تيسيرها، ونشكر نائب الرئيس والميسرين، ونثني على الأمانة لجهودها المستمرة في إدارة هذه اللجنة بفعالية. ويشجع الوفد الفرنسي اللجنة على تسريع العمل، بطريقة بناءة، على مشروع المعاهدة لحماية هيئات البث، لا سيما استناداً إلى نص مشروع المعاهدة الجديد الذي سيقوم الرئيس بإعداده وسيُعرض في الجلسة المقبلة للجنة. كما نشجع اللجنة على مواصلة المناقشات غير المعيارية بشأن القيود والاستثناءات. ونؤكد مجدداً اهتمامنا بإدراج حقوق إعادة البيع في جدول أعمال اللجنة. كما نثني على استمرار تبادل المعلومات بشأن حقوق المؤلف والبيئة الرقمية داخل اللجنة. وأخيراً، يود وفدنا أن يتقدم بخالص الشكر للسيدة سيلفي فوربين على التزامها المستمر وحماسها وتفانيها في هذا العمل. ونود أن نشير إلى جودة عملها ومهنيتها وتفانيها من أجل الصالح العام. ونشكرها بكل صدق. السيدة فوربين، لقد لعبتِ دوراً حاسماً في تعزيز عمل الويبو لصالح نظام دولي لحق المؤلف. وتحت توجيهاتك، شجعت الويبو الحوار بين مختلف المجموعات الإقليمية وأصحاب المصلحة وساهمت في ضمان استجابات ملموسة وعملية من أجل تعزيز حق المؤلف. ونحن مقتنعون بأن عملكِ لصالح حق المؤلف والإبداع سيظل ينعكس في هذا العالم.

52. بوتسوانا: تنضم بوتسوانا إلى البيان الذي أدلى به الوفد الموقر لجنوب أفريقيا نيابة عن المجموعة الأفريقية. ويلاحظ وفدي التقدم الذي أحرزته لجنة حق المؤلف ويؤيد استمرار عملها. ونشكر الويبو على إعداد التقرير. سيدي الرئيس، تؤيد بوتسوانا وضع جدول أعمال متوازن في مجال حق المؤلف. فنظام حق المؤلف المتوازن يعزز الابتكار بدلاً من إضعاف حق المؤلف. وندعو إلى إحراز تقدم نحو وضع صكوك قانونية دولية بشأن القيود والاستثناءات التي تشمل المكتبات والمحفوظات والمتاحف والتعليم ومؤسسات البحث والأشخاص ذوي الإعاقة. فهذه القضايا تؤثر بشكل مباشر على الوصول إلى المواد التعليمية والحفاظ على التراث الثقافي في البلدان النامية. السيد الرئيس، تدعو بوتسوانا إلى إحراز تقدم نحو إبرام معاهدة لمنظمة البث مع ضمان أن تظل المعاهدة قائمة على

أساس الإشارات. وينبغي ألا تنشئ المعاهدة حقوقاً جديدة مفرطة. وينبغي أن تعكس واقع البث الرقمي وتكافح قرصنة الإشارات. وتظل بوتسوانا ملتزمة بدعم عمل اللجنة.

53. ناميبيا: يسر ناميبيا أن تتخذ الكلمة، وتؤيد البيان الصادر عن المجموعة الأفريقية الذي ألقاه الوفد الموقر لجنوب أفريقيا. وتعرب ناميبيا عن تقديرها للجنة والأمانة على التقرير وعلى ما يقدمانه من تسهيلات مستمرة لعمل اللجنة. ولا يزال عمل هذه اللجنة يمثل أولوية بالنسبة لناميبيا، لا سيما لما له من تأثير على القطاع الإبداعي باعتباره محركًا للازدهار المشترك. وبالتالي، تظل ناميبيا متفائلة بشكل عام بأن حقوق الملكية الفكرية وحق المؤلف على وجه الخصوص، من خلال جدول الأعمال المعياري للويبو، تعمل كعامل تمكيني للتنمية الشاملة وليست عائقاً. وتؤكد ناميبيا من جديد التزامها بنظام دولي لحق المؤلف متوازن وموجه نحو التنمية، يتوافق مع ولاية الويبو ويستجيب لواقع جميع الدول الأعضاء في الويبو، ويعكس مصالح جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك أصحاب الحقوق والمستخدمون وقطاعا التعليم والبحث العلمي والجمهور العام. وتؤكد ناميبيا أن القيود والاستثناءات الفعالة لا غنى عنها لنظام بيئي مشروع لحق المؤلف، وهو أمر بالغ الأهمية في معالجة الثغرات المستمرة في الوصول إلى مواد التعليم والتعلم التي تدعم الابتكار وتتيح المشاركة الفعالة في اقتصاد المعرفة. ويلاحظ وفدنا التقدم الذي أحرزته اللجنة المعنية بالقيود والاستثناءات، وهو ما يستدعي انتقال هذه المناقشات إلى مرحلة التفاوض على أساس نصي بهدف إبرام صك قانوني دولي بشأن القيود والاستثناءات في مجال حق المؤلف، والقيود والاستثناءات في سياق المكتبات ودور المحفوظات والمؤسسات التعليمية والبحثية، فضلاً عن الأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى. ولهذه الغاية، يرحب هذا الوفد بمقترح المجموعة الأفريقية بشأن القيود والاستثناءات ويدعمه، حيث يوفر مساراً منظماً نحو وضع الصيغة النهائية لصك قانوني دولي مناسب أو صكوك قانونية دولية مناسبة واعتمادها. سيدي الرئيس، يؤكد وفد ناميبيا مجدداً التزامه بالمشاركة بنشاط وبشكل بناء وبحسن نية ودعم الجهود الجماعية التي تهدف إلى تعزيز هذا الإطار العالمي لحق المؤلف بحيث لا يشكل عائقاً أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية بل يصبح عاملاً مساعداً.

54. جمهورية كوريا: تود جمهورية كوريا أن تعرب عن تقديرها للرئيس والأمانة على العمل الدؤوب في إعداد الوثائق وعقد اجتماع لجنة حق المؤلف. ويؤكد وفد جمهورية كوريا لكم استمرار مشاركته والتزامه بالمشاركة البناءة في المناقشات المتعلقة بالعديد من بنود جدول أعمال اللجنة المهمة. وقبل كل شيء، يلاحظ هذا الوفد أن لجنة حق المؤلف هي إحدى أكثر المنتديات الموثوقة في تحديد جدول الأعمال لاستضافة المناقشات الدولية حول قضايا حق المؤلف المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وهو مجال يشهد تطوراً مستمراً. وبناءً على ذلك، يهنئ هذا الوفد اللجنة على نجاحها في عقد الجولتين الثالثة والرابعة من الجلسة الإعلامية حول الذكاء الاصطناعي التوليدي وحق المؤلف خلال الدورتين السابعة والأربعين والثامنة والأربعين لهذه اللجنة، على التوالي. وقد أتاحت المشاركة في الدورة السابعة والأربعين لجمهورية كوريا فرصة قيّمة لاستعراض جهودها في مجال السياسات وتبادلها مع الدول الأعضاء، وكذلك للتعرف على نُهج جديدة بشأن المسائل المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وحق المؤلف في ولايات قضائية أخرى أيضًا. ويتطلع هذا الوفد إلى الجلسات الإعلامية المقبلة لتبادل الأفكار والتدابير السياساتية الحديثة للدول الأعضاء في ظل البيئة الرقمية سريعة التطور.

55. الهند: يشكر وفد الهند الأمانة على إعداد التقرير الشامل عن أعمال لجنة حق المؤلف. وتقدر الهند الجهود المستمرة التي يبذلها الرئيس ونواب الرئيس والأمانة وجميع الدول الأعضاء في دفع المناقشات البناءة حول القضايا الهامة المتعلقة بحق المؤلف. وترحب الهند بالتقدم المطرد الذي أحرزته اللجنة في مجال حماية هيئات البث، والقيود والاستثناءات، وحق المؤلف في البيئة الرقمية. وتعكس هذه المناقشات الحاجة إلى أن يتطور النظام الدولي لحق المؤلف بطريقة متوازنة مع مواكبة التطورات التكنولوجية، وتعزيز الإبداع والابتكار، وحماية المصالح المشروعة للمبدعين وأصحاب الحقوق والمستخدمين والجمهور. سيدي الرئيس، فيما يتعلق بمعاهدة الويبو المقترحة بشأن هيئات البث، تواصل الهند دعمها للتوصل إلى نتيجة متوازنة وقائمة على التوافق. وفي هذا السياق، تكرر الهند موقفها القائل بأن الحماية بموجب المعاهدة المقترحة يجب ألا تنطبق إلا عندما تكون مؤسسة البث قد حصلت على الإذن اللازم لبث المحتوى المحمي بحق المؤلف الذي تنقله إشارة البرنامج. ومن شأن هذا النهج أن يضمن أن المعاهدة لا تحمي سوى عمليات البث المشروعة، وتحترم حقوق أصحاب حق المؤلف وأصحاب الحقوق الآخرين، وتتجنب أي حماية غير مقصودة لعمليات البث غير المصرح بها. وتعتقد الهند أيضًا أن المعاهدة المقترحة ينبغي أن تحافظ على مرونة كافية للدول الأعضاء لتنفيذ أحكامها وفقًا لأطرها القانونية المحلية وأولوياتها الوطنية وأهدافها الإنمائية. وهذه المرونة ضرورية للحفاظ على توازن مناسب بين مصالح هيئات البث وأصحاب حق المؤلف وأصحاب الحقوق المرتبطة والمستخدمين والمصلحة العامة الواسعة. وتدرك الهند كذلك أهمية مواصلة المناقشات بشأن القيود والاستثناءات. وينبغي أن ييسر إطار حق المؤلف المتوازن الوصول إلى المعرفة والتعليم والبحث والثقافة، مع ضمان الحماية الفعالة للحقوق المشروعة للمبدعين وأصحاب الحقوق. وينبغي أن يظل العمل الجاري للجنة في هذا المجال يعكس تنوع النظم القانونية واحتياجات التنمية للدول الأعضاء. وتظل الهند ملتزمة التزاماً راسخاً بالتعاون البناء مع جميع الوفود من أجل تعزيز إطار دولي شامل ومتوازن وفعال لحق المؤلف. ونتطلع إلى استمرار عمل لجنة حق المؤلف وإحراز تقدم ملموس بشأن جميع بنود جدول الأعمال من خلال التوافق والتعاون.

56. جنوب أفريقيا: تنضم جنوب أفريقيا إلى البيان الذي أدلى به المندوب الموقر لجنوب أفريقيا نيابة عن المجموعة الأفريقية. وتود جنوب أفريقيا أن تشكر لجنة حق المؤلف على عملها الدؤوب، كما تشكر الأمانة على إعداد هذا التقرير. وتهنئ جنوب أفريقيا على تعيين نواب المدير العام الجدد ومساعدي المدير العام. ونقر بالتقدم الذي أحرزته لجنة حق المؤلف ونؤيد استمرار عمل اللجنة. وعلى الرغم من الافتقار إلى الإرادة السياسية بشأن جدول أعمال اللجنة الحالي، فقد أظهر الرئيس مع ذلك حنكة في تيسير المناقشات. ولا تستطيع لجنة حق المؤلف إحراز التقدم المطلوب بشدة بشأن بنود جدول الأعمال الأساسية الأخرى، حيث أضيفت عدة مواضيع إلى

هذا الجدول المثقل بالأعباء، وبعضها لا يندرج بطبيعته ضمن وضع المعايير. وتشدد جنوب أفريقيا على أهمية القيود والاستثناءات في مجال حقوق المؤلف باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من النظام الدولي لحقوق المؤلف منذ أن وُجد هذا النظام. وتؤدي القيود والاستثناءات دوراً هاماً في تحقيق التوازن بين حقوق مبدعي الأعمال وحقوق الجمهور في الوصول إلى هذه الأعمال. وقد أقرت الجمعية العامة للويبو في عام 2012 بضرورة القيام بأعمال وضع المعايير بشأن القيود والاستثناءات، مع التركيز بشكل خاص على القيود والاستثناءات الخاصة بالمؤسسات التعليمية والتدريسية والبحثية والأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى. وقد مرت أربعة عشر عامًا منذ صدور تفويض الجمعية العامة، ولم تتوصل لجنة حق المؤلف بعد إلى اتفاق لبدء العمل على صياغة النصوص. وعلى الرغم من بعض الخطوات التي اتخذت في الدورة الأخيرة للجنة، لا يزال برنامج العمل المتعلق بالقيود والاستثناءات يفتقر إلى نهج تنفيذي نهائي. وتؤيد جنوب أفريقيا بقوة بدء العمل المعياري في هذه اللجنة، وتناشد الجمعية العامة التدخل وفقًا لذلك. وترى جنوب أفريقيا رأيًا راسخًا بأن اقتراح المجموعة الأفريقية يتضمن نصًا موضوعيًا يمكن أن يشكل أساسًا للمفاوضات المتعلقة بوضع المعايير. علاوة على ذلك، فإن اقتراح المجموعة الأفريقية شامل؛ فهو يعالج جميع القضايا الموضوعية بطريقة متوازنة. وتشجع جنوب أفريقيا اللجنة على تسريع عمل لجنة حق المؤلف بشأن هذه القضايا الحاسمة، ونؤكد التزامنا بالمساهمة بنشاط في المناقشات خلال الدورات المقبلة للجنة. وتحيط جنوب أفريقيا علماً بالتقرير وتأمل أن تواصل لجنة حق المؤلف عملها الهام بشأن جميع القضايا ذات الصلة. وتظل جنوب أفريقيا ملتزمة بالعمل من أجل إيجاد إطار دولي متوازن لحقوق المؤلف يعزز الإبداع والشمولية والتحول والوصول إلى المعرفة للجميع.

57. ساموا: تشكر ساموا الأمانة واللجنة على التقدم الذي تعكسه تقارير الدورتين السابعة والأربعين والثامنة والأربعين للجنة حق المؤلف. ونرحب بشكل خاص بعمل اللجنة المستمر بشأن القيود والاستثناءات المتعلقة بالمكتبات ودور المحفوظات والمؤسسات التعليمية والبحثية والأشخاص ذوي الإعاقة. فهذه المرونة ضرورية للوصول العادل إلى المعرفة، لا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والمجتمعات الضعيفة. سيدي الرئيس، يمثل الذكاء الاصطناعي فرصًا ومخاطر في آن واحد. إن معارفنا التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، ووشومنا(*tatau*)، وأناشيدنا، وقصصنا، وتصاميمنا، هي تراث مقدس يخضع للقانون العرفي والإشراف الجماعي. ومع ذلك، فإن أنظمة الذكاء الاصطناعي تعمل بشكل متزايد على استخراج مواد ثقافية محددة واستيعابها وإعادة إنتاجها دون إذن أو نسب المصدر أو تقاسم المنافع. وقد بدأت بالفعل في الانتشار عالمياً تقليدات أنشأتها الذكاء الاصطناعي لموتيفات ساموا والأساليب الفنية لمنطقة المحيط الهادئ، وغالباً ما يتم تشويهها أو تسويقها بطرق تقوض السلامة الثقافية وسيطرة المجتمعات المحلية. وفي هذا السياق، دعونا نتعلم من التجربة الأخيرة لمعاهدة قانون التصاميم، حيث كادت المساعي المتأخرة لإدراج عناصر متعلقة بالموارد الوراثية والتعبيرات الثقافية التقليدية أن تعرقل المفاوضات. وتذكرنا تلك التجربة بأن المعرفة التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية لا يمكن معاملتهما كأمور ثانوية. بل يجب دمجهما بعناية، وفي مرحلة مبكرة، مع الاحترام الكامل لمخاوف المجتمع. لذلك، تشجع ساموا اللجنة على ضمان أن تتضمن دراسة تحديد نطاق التدريب على الذكاء الاصطناعي وحق المؤلف تحليلاً للمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية، وأن تراعي المناقشات المستقبلية بشأن الترخيص والإنفاذ والتعويض الحقوق الجماعية والتقاسم العادل للمنافع، وأن تتضمن جلسة تبادل المعلومات في الدورة التاسعة والأربعين للجنة حق المؤلف وجهات نظر الدول الجزرية الصغيرة النامية والشعوب الأصلية التي تعاني بالفعل من أضرار ثقافية مرتبطة بالذكاء الاصطناعي. وتقف ساموا على أهبة الاستعداد لتقديم وجهات نظر محددة لضمان أن يسير الابتكار في إطار من الاحترام والتوازن والكرامة الثقافية.

58. بنغلاديش: نشكر لجنة حق المؤلف على التقرير. ونؤكد على أهمية إحراز تقدم ملموس بشأن القيود والاستثناءات. ولا يزال هذا الأمر يمثل أولوية بالنسبة للبلدان النامية لضمان الوصول العادل إلى المعرفة والتعليم والبحث. وفي هذا الصدد، نؤيد المزيد من التنسيق للإطار القانوني الدولي بشأن القيود والاستثناءات للمكتبات والمحفوظات والمؤسسات التعليمية والبحثية والأشخاص ذوي الإعاقة. كما ندرك التحديات التي أحدثها التطور السريع للتكنولوجيات الرقمية، ولا سيما الذكاء الاصطناعي، في مجال حماية حقوق المؤلف، خاصة في البيئة الرقمية، ونؤيد إجراء مزيد من المناقشات لمعالجة هذه التحديات من أجل حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمبدعين والمستخدمين والجمهور.

59. زامبيا: تنضم زامبيا إلى البيان الذي أدلت به جنوب أفريقيا نيابة عن المجموعة الأفريقية. ونشكر الأمانة على التقارير الشاملة المتعلقة بأعمال لجنة حق المؤلف، ونثني على اللجنة والدول الأعضاء والأمانة للتقدم البناء الذي تم إحرازه في جميع بنود جدول أعمال اللجنة. وتؤيد زامبيا استمرار عمل اللجنة بشأن جميع القضايا المعلقة. وتؤكد زامبيا من جديد التزامها بنظام دولي لحقوق المؤلف يتسم بالتوازن والشمولية والتركيز على التنمية، ويشجع الإبداع والابتكار والوصول إلى المعرفة. وفيما يتعلق بمعاهدة منظمات البث المقترحة، تؤيد زامبيا مواصلة الجهود الرامية إلى وضع صك يوفر حماية فعالة ضد قرصنة إشارات البث، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الالتزام بالولاية القائمة على الإشارات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء. وينبغي أن تحقق المعاهدة توازناً مناسباً بين مصالح جهات البث والمبدعين والجمهور دون إنشاء حقوق جديدة غير ضرورية على المحتوى الأساسي. كما تولي زامبيا أهمية كبيرة لمواصلة إحراز تقدم بشأن القيود والاستثناءات المتعلقة بالمكتبات ودور المحفوظات والمؤسسات التعليمية والبحثية والأشخاص ذوي الإعاقة. ونحن نؤيد دعوة المجموعة الأفريقية إلى إجراء مفاوضات حقيقية تستند إلى نصوص تتوافق مع ولاية الجمعية العامة لعام 2012، بهدف وضع صكوك قانونية دولية ملائمة تعزز الوصول إلى التعليم والبحث والثقافة والمعلومات، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. السيد الرئيس، مع التطور المتزايد لحق المؤلف استجابةً للتغيرات التكنولوجية الرقمية، تدعم زامبيا برنامجاً منظماً ودائماً للعمل في مجال حق المؤلف في البيئة الرقمية، بما في ذلك الآثار المترتبة على الذكاء الاصطناعي. وينبغي أن تعزز هذه المناقشات الشفافية والمكافأة العادلة للمبدعين والمؤدين، وتضمن أن يدعم النظام الدولي لحق المؤلف الابتكار وتطوير النظم الإيكولوجية الرقمية والذكاء الاصطناعي الناشئة في البلدان النامية. وتعرب زامبيا عن تقديرها الصادق للويبو على المساعدة التقنية المستمرة التي

قدمتها في مراجعة تشريعاتنا المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وقد كان لهذا الدعم دور حاسم في تحديث إطارنا القانوني للاستجابة بشكل أفضل للتطورات التكنولوجية مع تعزيز الحماية للمؤلفين والمؤدين وأصحاب الحقوق الآخرين. ويسعدنا أن نبلغ هذه الجمعية بأن مجلس الوزراء في جمهورية زامبيا قد وافق على انضمام البلاد إلى معاهدة الويبو لحق المؤلف ومعاهدة مراكش، فضلاً عن التصديق على معاهدة بيجين. وقد بدأت زامبيا الإجراءات المحلية اللازمة لتنفيذ هذه القرارات، وتتطلع إلى إيداع الصكوك ذات الصلة في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، يسرني أن أبلغ الجمعية بأن زامبيا قد بدأت أيضًا الإجراءات الرامية إلى الانضمام إلى معاهدة الويبو للأداء والتسجيلات الصوتية، حيث تجري حالياً المشاورات المحلية اللازمة وعملية الموافقة. وتؤكد هذه الخطوات المهمة التزام زامبيا بتعزيز إطار عملها المتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة، وضمان استمرار استجابته للتطورات التكنولوجية واحتياجات المبدعين والمؤدين، ونظام حق المؤلف الدولي المتطور. وتظل زامبيا ملتزمة بالعمل بشكل بناء مع جميع الدول الأعضاء للمضي قدماً في أعمال لجنة حق المؤلف وتحقيق نتائج متوازنة تعزز الإبداع، وتشجع الوصول العادل إلى المعرفة، وتساهم في التنمية المستدامة.

60. الولايات المتحدة الأمريكية: تود الولايات المتحدة الأمريكية أن تأخذ الكلمة مرة أخرى لمجرد إضافة تعليقين إضافيين حول موضوعات لم نتطرق إليها في بياننا السابق، وللتعليق على بعض المداخلات الأخرى. أولاً، نرى أن القضايا المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية يجب أن تعالجها لجنة المعارف المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (لجنة المعارف)، ويجب أن تظل ضمن اختصاص تلك اللجنة. ويجب أن تعمل لجان الويبو الفردية في نطاق ولايتها المخصصة لها على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بحق المؤلف في البيئة الرقمية، لم يتوصل المشاركون خلال الدورة الأخيرة للجنة حق المؤلف التي عُقدت في مايو إلى توافق في الآراء بشأن جعل حق المؤلف في البيئة الرقمية بنداً دائماً على جدول الأعمال، كما كانت هناك آراء متباينة للغاية. ولجنة حق المؤلف ليست المحفل المناسب لمعالجة قضايا السوق أو القضايا التعاقدية أو لحل المسائل المتعلقة بالقوة التفاوضية النسبية بين الأطراف الخاصة في النظام الإبداعي. ويمكن معالجة هذه القضايا على المستوى الوطني أو الإقليمي من خلال حلول تقودها السوق أو التشريعات المحلية. ولا تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية إدراج حق المؤلف في البيئة الرقمية كبند دائم في جدول أعمال لجنة حق المؤلف.

61. مالاوي: يؤيد وفد ملاوي البيان الذي أدلت به جنوب أفريقيا نيابة عن المجموعة الأفريقية. ونشكر لجنة حق المؤلف على عملها المستمر، كما نشكر الأمانة على إعداد التقرير. وتؤيد ملاوي التقدم المحرز وتظل ملتزمة بالمشاركة البناءة داخل اللجنة. ونؤكد على أهمية وجود معاهدة متوازنة للبث تحمي هيئات البث مع ضمان الوصول إلى المعرفة والمعلومات لصالح المجتمع. ونحن ندرك أهمية ضمان وجود نظام متوازن لحق المؤلف يحمي مصالح المبدعين مع تعزيز الوصول إلى المعرفة والتنمية الثقافية. وفي هذا الصدد، تؤيد ملاوي استمرار المناقشات حول حق إعادة البيع الذي يوفر آلية مهمة لضمان استفادة المؤلفين والفنانين البصريين من القيمة المتزايدة لأعمالهم الإبداعية وحصولهم على أجر عادل مقابل مساهماتهم. ونرحب بالعمل الذي أنجزته اللجنة بشأن قيود واستثناءات حق المؤلف، لا سيما في مجالات التعليم والبحث ووصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المواد التعليمية. كما ترحب ملاوي بالعمل الجاري الذي تقوم به اللجنة بشأن الدراسة المتعلقة بحق المؤلف والذكاء الاصطناعي. ونعتقد أن هذا العمل مهم في التصدي للتحديات والفرص الناشئة عن التطورات التكنولوجية، مع ضمان حماية مصالح المبدعين. ونرحب كذلك بعمل اللجنة بشأن مؤلفي الأعمال السمعية البصرية، ونتطلع إلى استمرار المناقشات حول الأداء السمعي البصري. وتظل ملاوي ملتزمة بدعم نظام لحقوق المؤلف يتسم بالتوازن والشمولية والتوجه نحو التنمية.

62. كازاخستان: سيدي الرئيس، تود جمهورية كازاخستان أن تشكر الأمانة على إعداد هذا التقرير حول أعمال لجنة حق المؤلف. وتعتبر كازاخستان حقوق المؤلف والحقوق المجاورة مجالاً مهماً في عملية تحديث النظم الوطنية للملكية الفكرية. وعلى الصعيد الوطني، نبذل جهوداً لتطوير الصكوك الرقمية في مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. ونعمل على تحسين آليات الإدارة الجماعية لدينا، فضلاً عن تعزيز نظام الحماية لصالح أصحاب الحقوق والأفراد الآخرين. وبالنسبة لكازاخستان، من المهم للغاية مواصلة تطوير الحوار الدولي حول القضايا المتعلقة بتكيّف أصحاب حق المؤلف مع البيئات الرقمية باستخدام التكنولوجيات والمنصات والحلول والأدوات الجديدة لنشر المحتوى. ونعتبر هذا العمل بالغ الأهمية في تشكيل نظام متوازن لضمان المستوى المناسب من الحماية لحقوق المؤلفين وأصحاب الحقوق الآخرين، لا سيما فيما يتعلق بالحفاظ على المعارف التقليدية والقيم الأخرى. وجمهورية كازاخستان على استعداد لمواصلة العمل البناء من أجل التعاون في هذا المجال.

63. المنتدى الدولي للمؤلفين (IAF): يود المنتدى الدولي للمؤلفين (IAF) أن يشكر نائبة المدير العام فوريين على تفانيها على مدى السنوات العشر الماضية. وفيما يتعلق بموضوع الاستثناءات والقيود، أود أن أقتبس من كلام البروفيسور نغوباني من جنوب أفريقيا الذي ألقى كلمة أمام الدورة الأخيرة للجنة حق المؤلف. فقد قال: "بصفتي مؤلفًا أفريقيًا يمثل مجتمعًا واسعًا من المبدعين الأفارقة، أود أن أؤكد أن المؤلفين في جميع أنحاء القارة الأفريقية لا يؤيدون توسيع نطاق الاستثناءات والقيود. فهذه الاستثناءات والقيود قد تؤدي إلى إضعاف حقوق المؤلفين الأفارقة وتقويض الاقتصادات الإبداعية الهشة بالفعل في أفريقيا. ويحظى الوصول إلى محتوى حق المؤلف بالفعل بدعم فعال من خلال أطر حق المؤلف القائمة، والترتيبات الطوعية، وحلول الترخيص التي تم تطويرها بموافقة المؤلفين. وتابع قائلاً: "يجب أن تمتثل أي استثناءات وقيود على حقوق المؤلفين لاختبار الخطوات الثلاث، الذي يظل ضرورياً للحفاظ على نظام حقوق نشر عادل ومتوازن. فحماية هذا التوازن تحمي كلاً من المصلحة العامة المشروعة في الوصول إلى المحتوى والعمل الإبداعي الذي يشكل أساس الإنتاج الثقافي والتعليمي في أفريقيا وجميع أنحاء العالم". ويقدم المنتدى دعمه الكامل لكلمات الأستاذ والمؤلف الموقر من جنوب أفريقيا.

64. الاتحاد الدولي لمنظمات حقوق الاستنساخ (IFRRO): يهنئ الاتحاد الدولي لمنظمات حقوق الاستنساخ بحرارة أمانة لجنة حق المؤلف التابعة للويبو، ولا سيما نائبة المدير العام سيلفي فوربين، على العمل الممتاز الذي قامت به على مدار السنوات الماضية. ونود أن نؤيد بشكل خاص بيان التقدير الذي أدلى به المندوب الموقر من فرنسا، الذي أشاد بجميع الأعمال التي قامت بها نائبة المدير العام سيلفي فوربين على مدار السنوات الماضية. شكرًا جزيلاً. سيدي الرئيس، يعرب الاتحاد عن امتنانه لإتاحة الفرصة له للمشاركة في المشاورات طوال فترة العمل المكثف الذي قامت به الأمانة بشأن الاستثناءات والقيود، بما في ذلك المشاورات الإقليمية والدراسات ومجموعات الأدوات. هذا العمل شامل. وهو يؤكد أن الاستثناءات والقيود المصممة جيدًا، والتي تُطبق بفهم سياقي دقيق وتُصاحبها آليات تعويض مناسبة، يمكن أن تحقق أهداف المعاهدات الدولية لحق المؤلف مع احترام ضمانات اختبار الخطوات الثلاث لاتفاق برن. وليس هناك حاجة للنظر في معايير ملزمة جديدة. بل إن الترخيص هو أحد أكثر العوامل الفعالة التي تتيح الوصول إلى الأعمال. وقد نظم الاتحاد فعالية جانبية خلال الدورة الأخيرة للجنة حق المؤلف عرض خلالها نماذج ترخيص ملموسة من مختلف أنحاء العالم، وهي نماذج تضمن أن يتمكن المؤلفون والناشرون من الاستمرار في إنتاج الأعمال التي يعتمد عليها التعليم والثقافة في سياقهم المحلي. السيد الرئيس، وكما أبرز المدير العام للويبو في تقريره إلى الجمعيات، فإن التعاون والتآزر أمران أساسيان لعالم الملكية الفكرية القائم على شراكات قوية ومبادرات لبناء القدرات تحقق تأثيراً ملموساً وملحوظاً على أرض الواقع. ويقف الاتحاد على أهبة الاستعداد لمواصلة المساهمة بشكل بناء في هذا العمل ودعم الدول الأعضاء في تنفيذ الحلول التي تحسن الوصول بشكل حقيقي مع الحفاظ على سلسلة القيمة الإبداعية.

65. شبكة العالم الثالث (TWN): تحيط شبكة العالم الثالث علماً بالتقرير المتعلق بلجنة حق المؤلف وتسجل مخاوفها في المحضر. بعد أكثر من 25 عاماً من المفاوضات، لا يزال مشروع معاهدة منظمة البث التابعة للويبو يتجاوز نطاق ولايته، أي اتباع نهج قائم على الإشارة لمكافحة قرصنة الإشارة. وبدلاً من ذلك، أنشأت المسودات المتتالية حقوقاً على المحتوى بدلاً من الإشارة التي تحمله. فحق التثبيت المنصوص عليه في المادة 7 سيتطلب من المعلمين والمكتبات والباحثين الحصول على ترخيص للبث لمجرد تسجيله لاستخدامه في المصلحة العامة. وتمدد المادة 8 الحماية لتشمل إشارات البرامج المخزنة المتاحة عبر الإنترنت، مما ينحرف نحو التحكم في المحتوى عند الطلب، وتظل الاستثناءات الواردة في المادة 11 اختيارية وليست إلزامية، مما يجعل ضمانات المصلحة العامة اختيارية. ويخاطر تعريف "منظمة البث" بإدراج المنصات عبر الإنترنت التي لا تبث محتوىً مباشرًا إلا في بعض الأحيان، في حين أن المسودة ستسمح لجهات البث بالمطالبة بحقوق على مواد لم تقم بإنشائها أو الحصول على ترخيص لها، بما في ذلك المحتوى الموجود في المجال العام. ونلاحظ بقلق أن النص المنقح الذي أُعد لجلسة لجنة حق المؤلف 47 و48 لم يتضمن سوى تغييرات طفيفة ويحتفظ بالمادتين 7 و8، وبالتالي لم تنعكس المخاوف النصية المحددة للمجموعة الأفريقية والبلدان النامية الأخرى. وتحذر الشبكة من التوصية بعقد مؤتمر دبلوماسي على هذا الأساس. وعلى النقيض من ذلك، فإن مسألة القيود والاستثناءات، التي معروضة على اللجنة منذ عام 2004، لم تسفر سوى عن مجموعات أدوات ووثائق غير رسمية. ويقدم مشروع الصك الذي قدمته المجموعة الأفريقية مساراً ملموساً. ويجب أن يتقدم كلا الصكين بالتوازي.

66. منظمة إيكولوجيا المعرفة الدولية (KEI): تود منظمتي أن تتقدم بالشكر للسيدة سيلفي فوربين على خدماتها التي قدمتها لهذه اللجنة، وعلى الانفتاح والحساسية اللذين أبدتهما أثناء تعاملها مع مجموعة معقدة من القضايا. وسنقدم تعليقاً بشأن مفاوضات معاهدة البث. فعلى مدى أكثر من عقدين من الزمن، كان بإمكان جهات البث الحصول على معاهدة تنص على تدابير إضافية للتصدي للاستخدامات غير المصرح بها للبث، ولكن بشرط أن تتجنب تلك الاتفاقية منح جهات البث حقوقاً غير ضرورية وغير مرغوب فيها على محتوى لم تقم بإنشائه أو امتلاكه أو الحصول على ترخيص له أو دفع ثمنه. كان العائق يتمحور حول حقوق ما بعد التثبيت. لا يرغب العديد من المفاوضين والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك منظمتنا، في إضافة طبقة جديدة من الحقوق فوق حق المؤلف المرتبطة بالمحتوى الذي توزعه جهات البث. وقد تعثرت المفاوضات أو توقفت لأن جهات البث تريد امتلاك شيء لم تبتكره أو تحصل على ترخيص له أو تدفع مقابله. وتصر جهات البث على إعادة تعريف البث من عملية إرسال من واحد إلى العديد إلى عملية إرسال برامج مخزنة عند الطلب. لا يحتوي النص المنقح على أي قوسين على الإطلاق على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين المفاوضين، وتجري المفاوضات بأكملها في سرية تامة. وإذا لم تقبل جهات البث معاهدة تتناول سرقة الإشارات دون فرض طبقة من حقوق ما بعد التثبيت، فيجب إزالة هذا الموضوع من جدول أعمال لجنة حق المؤلف حتى يتمكن المندوبون من التركيز على مواضيع أكثر أهمية، بما في ذلك تلك المرتبطة بالبيئة الرقمية.

67. المدرسة اللاتينية الأمريكية للملكية الفكرية (ELAPI): سيدي الرئيس، تود المدرسة اللاتينية الأمريكية للملكية الفكرية (ELAPI) أن تشكر الأمانة على التقرير. ونعتقد أنه من الضروري تركيز جهود اللجنة على أحد التحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجه نظام حق المؤلف، ألا وهو البيئة الرقمية والتقدم السريع في مجال الذكاء الاصطناعي التوليدي. وتتطلب الخوارزميات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي استجابة متعددة الأطراف تستند إلى ثلاث ركائز: الشفافية في تدريب النماذج، واحترام الحقوق الحصرية، والتعويض العادل للمبدعين البشريين. وينبغي أن يكون الذكاء الاصطناعي أداة في خدمة الموهبة، وألا يكون أبداً آلية لتحل محلها أو تقوضها. وفي أمريكا اللاتينية، وهي منطقة تتمتع بتنوع إبداعي وثقافي هائل، يُحس بهذا القلق بحدة خاصة. ولذلك، فإن ELAPI على استعداد لتبادل خبرتنا الإقليمية لتقديم الأدلة والحلول التقنية التي تدعم حقوق التأليف البشري في البيئة التكنولوجية العالمية.

68. المؤسسة اللاتينية الأمريكية للبحوث في مجال الملكية الفكرية من أجل التنمية (CORPORACION INNOVARTE): ترحب المؤسسة بالتقدم المحرز بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بالاستثناءات واقتراح المجموعة الأفريقية، فضلاً عن مقترحات الدول

الأعضاء الأخرى. ويشكل هذا أساساً للعمل على صياغة النص وفقاً لما كلفت به الجمعية العامة في عام 2012. يحتاج المؤلفون في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وأوروبا وأي مكان آخر في العالم إلى التعلم من أعمال البشرية أو دراستها أو ببساطة الاستمتاع بها من أجل الإبداع. ويجب أن يتمكن أطفالهم من الوصول إلى الأعمال التي يحتاجونها في المدرسة. وقد وُجدت استثناءات من حق المؤلف لأغراض التعليم أو المصلحة العامة منذ نشأة النظام الذي أقرته اتفاق برن، ولذلك، لا نعتقد أن المؤلفين لا يحتاجون إلى استثناءات. بل على العكس، يحتاج المؤلفون، شأنهم شأن أي فرد آخر في المجتمع، إلى نظام متوازن يحمي المصالح المشروعة، لا سيما في البيئة الرقمية. وتدعم المؤسسة المضي قدماً في تنفيذ الأجندة الرقمية والتوصل إلى اتفاقات عالمية لحماية المستخدمين والمبدعين من تجاوزات الجهات الفاعلة العالمية الكبرى.

69. ساموا: يود وفد ساموا الرد مباشرةً على الاقتراح القائل بترك المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية حصريًّا للجنة المعارف. ونحن نختلف مع هذا الاقتراح بكل احترام. فالمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية تتأثر بالفعل اليوم بأعمال لجان متعددة تابعة للويبو. فهي تُسجَّل وتُرقَّم وتُؤخذ عينات منها وتُصنف تحت علامات تجارية وتُسوَّق من خلال حق المؤلف والعلامات التجارية والتصاميم والبراءات. والإصرار على أن المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية تندرج حصرياً ضمن اختصاص لجنة المعارف يعني تجاهل الكيفية التي تشكل بها أنظمة الملكية الفكرية الحالية بالفعل استخدامها، وفي كثير من الأحيان إساءة استخدامها. إن عزل المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية داخل لجنة المعارف يخلق ثغرة معيارية. ففي حين تواصل لجنة المعارف أداء ولاياتها المهمة، تعمل لجان أخرى على وضع معايير بشأن بيانات تدريب الذكاء الاصطناعي، والعلامات الجماعية، والنشر الرقمي، والقيود والاستثناءات، وكلها أمور تؤثر بشكل مباشر على الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وإذا تم استبعاد المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية من هذه المناقشات، فإننا نخاطر بالسماح بمزيد من الاستيلاء غير المشروع عليها عبر القنوات الرئيسية للملكية الفكرية. وتستند الفرضية القائلة بأن المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية يجب أن تنتظر لجنة المعارف إلى افتراض خاطئ مفاده أنها تقع بطريقة ما خارج نظام الملكية الفكرية إلى أن يتم اعتماد صك فريد من نوعه. وهذا ليس الواقع المعاش لمجتمعاتنا. فالتعبيرات الثقافية الخاصة بها تُستخدم حالياً في إطار أطر الملكية الفكرية القائمة. ولهذا السبب، يدعو وفدي إلى دمج المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية في جميع أعمال المنظمة المعيارية، لا عزلها. ويجب على نظام الملكية الفكرية الموثوق والمستعد لمواجهة تحديات المستقبل أن يعامل المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية باعتبارها شواغل شاملة، مما يضمن حماية الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية مع تطور نظام الملكية الفكرية.

70. اتحاد البث في آسيا والمحيط الهادئ (ABU): أصدر وفد الاتحاد بيانًا مكتوبًا جاء فيه ما يلي: يتحدث اتحاد البث في آسيا والمحيط الهادئ نيابةً عن هيئات البث في منطقتنا التي لا تزال تواجه خسائر كبيرة جراء قرصنة الإشارات وإعادة البث غير المصرح بها، سواء عبر المنصات التقليدية أو الرقمية. وكما تؤكد الوثيقة WO/GA/60/3، فقد كانت هذه المسألة مدرجة على جدول أعمال لجنة حق المؤلف، وقد أحرزت اللجنة تقدماً تقنياً بشأن مسودة النص التي قدمها الرئيس في الدورتين 47 و48 للجنة حق المؤلف. ولا يمكن لهيئات البث الانتظار إلى ما لا نهاية بينما يتسبب قرصنة الإشارات في أضرار اقتصادية حقيقية لأعضائنا ويقوض الاستثمار في المحتوى عالي الجودة والبرامج التي تخدم المصلحة العامة؛ وذلك لأن إشارة البث نفسها لا تزال تفتقر إلى حماية مخصصة ضد هذه المشكلة التي انتشرت على نطاق واسع اليوم في ظل أي معاهدة دولية. لذلك، نحث الدول الأعضاء في الويبو على تكثيف مشاركتها في لجنة حق المؤلف، ودعم جهود اللجنة الرامية إلى سد الثغرات المتبقية قبل انعقاد الدورة 49 للجنة حق المؤلف، والعمل على عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة حديثة لمنظمات البث دون تأخير. ويقف الاتحاد على أهبة الاستعداد لدعم هذه العملية.

71. نائبة المدير العام: إنني متأثرة جدًّا وسعيدة جدًّا لسماع هذه الرسائل الوداعية الرائعة منكم. هذا ليس وداعًا، لا أعتقد ذلك. أرجو أن تصدقوني، فهذه القضية التي حفزتني على مدى عقد من الزمن ستبقى معي وسأواصل عملي، ليس بالطريقة نفسها بالطبع، لكنني آمل أن أراكم جميعًا مرة أخرى في السنوات القادمة.

72. الرئيس: شكرًا جزيلاً لك، سيدتي نائبة المدير العام، وأود أيضًا أن أضيف كلمة من الرئيس لتكرار ما قيل، تلك الكلمات الرقيقة التي تستحقينها عن جدارة تقديرًا لكل العمل والتفاني الذي بذلته على مدى هذه العقود، والذي ساعد في تشكيل مستقبل اللجنة، بالإضافة إلى العمل الذي قمت به. لم تكن محاولة سد الفجوات بين العديد من الاختلافات أمراً سهلاً، وعلى الرغم من بذلت قصارى جهدك، فإن تلك الاختلافات لا تزال قائمة، وستظل روح العمل التي قمت بها لسد تلك الفجوات حيةً. شكراًجزيلاً لك. وأنتقل الآن إلى اتخاذ إجراء بشأن البند 11"1" من جدول الأعمال. وأود الآن أن أقترح فقرة القرار التالية الواردة في الوثيقة المعنية. وهي معروضة على الشاشة. وسأقوم بقراءتها.

73. إن الجمعية العامة للويبو:

"1" أحاطت علماً بمضمون "تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة" (الوثيقة WO/GA/60/3)؛

"2" وأوعزت إلى لجنة حق المؤلف بمواصلة العمل على جميع المسائل الجارية الواردة في الوثيقة WO/GA/60/3."

74. لا أرى أي اعتراضات. تقرر ذلك. شكرًا جزيلاً لكم. وبذلك نكون قد انتهينا من إجراءاتنا بشأن البند 11، البند الفرعي 1 من جدول الأعمال.

"2" اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (لجنة البراءات)

75. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/60/4.

76. الرئيس: هناك وثيقة واحدة قيد النظر، وهي الوثيقة WO/GA/60/4، "تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات". وأود الآن أن أدعو السيدة ليزا يورغنسن، نائبة المدير العام لقطاع البراءات والتكنولوجيا، لتقديم الوثيقة.

77. نائبة المدير العام: يسعدني أن أقدم عرضاً عن أحدث أنشطة لجنة البراءات. تتضمن الوثيقة WO/GA/60/4 تقريراً عن أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. ويصف التقرير التقدم المحرز في المناقشات خلال الدورة السابعة والثلاثين للجنة البراءات، التي عُقدت في الفترة من 3 إلى 7 نوفمبر 2025، في شكل هجين. وخلال تلك الدورة، واصلت اللجنة معالجة الموضوعات الخمسة التالية، وهي: 1- الاستثناءات والقيود على حقوق البراءات؛ 2- جودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض؛ 3- البراءات والصحة؛ 4- سرية الاتصالات بين العملاء ومستشاريهم في مجال البراءات؛ 5- نقل التكنولوجيا. وشاركت الدول الأعضاء في أعمال اللجنة بشكل استباقي من خلال تبادل المعلومات، وتقديم العروض، والمشاركة في المناقشات بطريقة بناءة. وفي ختام الدورة، أدت جهود الدول الأعضاء ومساهماتها إلى اعتماد مجموعة كاملة من الأنشطة الخاصة بالأعمال المستقبلية للجنة البراءات في دورتها الثامنة والثلاثين، وبعض الأنشطة المتتالية لدورتيها التاسعة والثلاثين والأربعين، فيما يتعلق بجميع المواضيع الخمسة المذكورة أعلاه. وستُعقد الدورة الثامنة والثلاثون للجنة البراءات في الفترة من 2 إلى 6 نوفمبر 2026، في شكل هجين. وتُدعى الجمعية العامة إلى أن تحيط علماً بهذا التقرير.

78. ألبانيا: ترحب مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق بالعمل الذي قامت به لجنة البراءات، كما تود أن تتقدم بالشكر إلى رئيس الدورة السابعة والثلاثين للجنة البراءات، السيد كريستوف سبينيمان، على توجيهاته الممتازة خلال الدورة. كما نعرب عن امتناننا للأمانة على الوثائق الشاملة التي قدمتها، وكذلك لجميع الدول الأعضاء على مساهماتها القيمة خلال الدورة. ونحيط علماً بتقدير بالجهود المستمرة المبذولة في جميع المجالات الأساسية الخمسة لجدول أعمال اللجنة، وهي: الاستثناءات والقيود على حقوق البراءات، وجودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض، والبراءات والصحة، والسرية والتواصل بين العملاء ومستشاريهم في مجال البراءات، ونقل التكنولوجيا. وتؤكد المجموعة مجدداً رغبتها القوية في مواصلة تعزيز العمل في هذه المجالات والمشاركة فيه بشكل بناء. وكما في الماضي، تظل جودة البراءات من أولويات اهتمام مجموعتنا. وفي هذا السياق، نقدر تقديراً عالياً المناقشة التي دارت حول الذكاء الاصطناعي وملكية الاختراع، بما في ذلك الإطار القانوني الوطني وآخر المستجدات بشأن قضية DABUS. ونؤيد تعزيز تقاسم العمل وتبادل المعرفة بين الدول الأعضاء لتحسين إجراءات منح البراءات. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقارير المتعلقة بجلسة تبادل الخبرات حول استخدام الذكاء الاصطناعي والأدوات المختلفة من أجل إجراءات فعالة لفحص البراءات. ونتطلع إلى جلسة تبادل الخبرات المقبلة خلال الدورة الثامنة والثلاثين للجنة البراءات حول الأدوات والتحديات التي تواجهها مكاتب الملكية الفكرية في تطوير الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن تقرير تبادل الخبراء حول معايير الأهلية للحصول على براءة وملكية الاختراع في ظل الذكاء الاصطناعي. تظل البراءات عالية الجودة ضرورية لتحفيز الابتكار، وتيسير نقل المعرفة، ودفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفيما يتعلق بالاستثناءات والقيود، تتقدم مجموعتنا بالشكر للأمانة على المناقشة التي دارت حول مسودة الوثيقة المرجعية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمزارعين و/أو المربين، واستخدام ابتكارات البراءات. وبالنظر إلى برنامج العمل المستقبلي، نرحب بالإعداد المرتقب لمسودات الوثائق المرجعية بشأن الاستثناء المتعلق بالاستخدام الخاص و/أو غير التجاري للدورة الثامنة والثلاثين للجنة البراءات، وبشأن الاختراعات المتعلقة بالدفاع الوطني للدورة التاسعة والثلاثين لجنة البراءات. كما نتطلع إلى الملاحق المخطط لها بشأن التراخيص الإجبارية، والاستخدام الحكومي، والإعداد الطارئ للأدوية في الدورة التاسعة والثلاثين. لا تزال مسألة البراءات والصحة في صميم اهتمام مجموعتنا. ونلاحظ بتقدير آخر المستجدات بشأن تنفيذ التوصية رقم 14 الصادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة للويبو (WIPO DA) فيما يتعلق بالمساعدة التقنية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ونرحب بالتحديثات المستمرة بشأن المبادرات المتعلقة بقاعدة البيانات المتاحة للجمهور حول حالة البراءات، والمعلومات المتعلقة بالمنتجات الطبية والتقنيات الصحية، بما في ذلك الأدوية واللقاحات ووسائل التشخيص والأجهزة الطبية. ولا تزال المجموعة ملتزمة بالمضي قدماً في العمل في إطار هذا البند، مع الحفاظ على التوازن الحاسم بين تعزيز الابتكار وضمان وصول الجمهور إلى الخدمات الصحية. وفيما يتعلق بسرية الاتصالات بين العملاء ومستشاريهم في مجال البراءات، ترحب مجموعتنا بالتحديثات التي أُجريت على الصفحة الإلكترونية المخصصة للويبو بشأن القوانين والممارسات الوطنية. ونظراً لأن القواعد الوطنية المتعلقة بالحفاظ على السرية تختلف بشكل كبير عبر الولايات القضائية، لا سيما في الإجراءات القضائية، تواصل مجموعتنا دعم اتباع نهج دولي منسق ووضع معايير دنيا لحماية هذه الاتصالات من الكشف القسري. ولهذه الغاية، نتطلع إلى مراجعة الدراسة المرتقبة للجنة البراءات/38 بشأن فئات المهنيين الذين يتمتعون بهذه الحماية بموجب القوانين الوطنية والإقليمية. كما تولي مجموعتنا اهتمامًا كبيرًا بموضوع نقل التكنولوجيا. ونرحب بتبادل الآراء بين الخبراء الذي جرى خلال هذه الدورة حول أفضل الممارسات والتحديات في قطاعي الصحة والتكنولوجيا الخضراء، مع التركيز على التعاون بين الصناعة والأوساط الأكاديمية. ونتطلع إلى الدراستين المرتقبتين لجلسة لجنة البراءات/38، إحداهما حول تحديد ملكية الاختراع وشروط التسجيل في الخارج في إطار التعاون عبر الحدود، والأخرى حول نماذج الترخيص وهياكل العقود استنادًا إلى تبادل الخبرات.

علاوة على ذلك، نرحب بالعرض المقرر حول تنفيذ استراتيجية الويبو بشأن البراءات الأساسية القياسية (SEP) للفترة 2024-2026، وإرشادات مركز التحكيم والوساطة التابع للويبو بشأن تسوية المنازعات في فرنسا. كما نحيي اقتراح المملكة العربية السعودية بإعداد وثيقة توجيهية بشأن الممارسات الأخلاقية لفاحصي البراءات، ونتطلع إلى تجميع المواد المتعلقة بهذا الموضوع. وأخيرًا، تحيط مجموعتنا علمًا بأن العمل المستقبلي للجنة ينبغي أن يقتصر في هذه المرحلة على جمع الحقائق دون المساس بولاية لجنة البراءات. سيدي الرئيس، نؤكد لك استمرار المشاركة البناءة والدعم من جانب مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق في أعمال هذه اللجنة.

79. الاتحاد الروسي: يتشرف الاتحاد الروسي بالإدلاء بهذا البيان نيابة عن مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية. تعرب مجموعتنا عن امتنانها لنائبة المدير العام لليزا يورغنسن والأمانة لإعدادهما هذا التقرير عن أعمال لجنة البراءات. ونحن نقدر عمل اللجنة في مناقشة وتحليل الجوانب الرئيسية لقانون البراءات، والاتجاهات التشريعية، ومسارات التطور المعاصرة لنظام البراءات. ونحن مقتنعون بأن التبادل المنتظم لأفضل الممارسات سيسهل تعزيز إمكانات مكاتب الملكية الفكرية الوطنية والإقليمية، بما في ذلك في بلدان منطقتنا. ونشير إلى أهمية وأهمية القضايا المتعلقة بجودة البراءات، والروابط بين نظام البراءات والرعاية الصحية، وكذلك أداء نظام البراءات في سياق الرقمنة. تشارك مجموعتنا باهتمام كبير في أعمال اللجنة بشأن القيود والاستثناءات الرئيسية في قانون البراءات. ونحن نقدر النهج الذي يتم بموجبه مناقشة جانب فردي من هذا الموضوع الواسع جدًّا في كل دورة من دورات اللجنة. علاوة على ذلك، نلاحظ الأهمية العملية للجلسات الفنية التي يتم تنظيمها خلال الدورة السابعة والثلاثين للجنة، ولا سيما بشأن القضايا المتعلقة بنقل التكنولوجيا، وقواعد البيانات المفتوحة بشأن المنتجات الطبية، واستخدام الذكاء الاصطناعي في فحص البراءات. وبشكل عام، نعتقد أن من الأهمية بمكان مناقشة هذه القضايا داخل اللجنة، وهي قضايا تتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي، سواء في الاختراعات أو في عمل مكاتب الملكية الفكرية. وفي الختام، تؤكد مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية استعدادها لمواصلة التعاون البناء بشأن مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بقانون البراءات مع جميع الأطراف المعنية داخل اللجنة.

80. ألمانيا: تعرب المجموعة باء عن تقديرها للأمانة على التقرير الشامل والوثيقة WO/GA/60/4. ونثني على العمل المستمر الذي تقوم به لجنة البراءات في دفع القضايا المهمة من أجل التطوير المستمر للنظام الدولي للبراءات. ونرحب بالمناقشات التي جرت خلال الدورة السابعة والثلاثين للجنة، ولا سيما تلك المتعلقة بأدوات فحص البراءات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وتبادل الآراء حول سياسة الترخيص بشروط الترخيص العادلة والمعقولة وغير التمييزية (SEP FRAND) الخاصة بالبراءات الأساسية. ونود أيضًا أن نسلط الضوء على أن التبادلات بين الخبراء التي نُظمت في إطار لجنة البراءات قد زودت الدول الأعضاء برؤى ووجهات نظر قيّمة للغاية لتعميق المناقشات حول الخيارات القانونية والسياساتية، لا سيما في مجالات معايير الأهلية للحصول على براءة وملكية الاختراع في ظل الذكاء الاصطناعي. وقد ساهم هذا التبادل بشكل كبير في تعزيز فهمنا الجماعي للتحديات والفرص التي تطرحها التقنيات الناشئة، كما عزز حوارًا أكثر استنارة وبناءً بين الدول الأعضاء. وتؤكد المجموعة باء على أهمية خطة العمل المستقبلية للجنة البراءات، بما في ذلك على وجه الخصوص جلسة تبادل الخبرات حول استخدام الأدوات المختلفة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، من أجل إجراءات فعالة لفحص البراءات والتحديات التي تواجهها مكاتب الملكية الفكرية في تطوير هذه الأدوات ونشرها واستخدامها، والدراسة الإضافية حول تحديد ملكية الاختراع وشروط التسجيل في الخارج بهدف تحديد التحديات المحتملة التي يواجهها المبتكرون في بيئة التعاون عبر الحدود. كما نتطلع إلى تلقي ملاحظات من الممارسين في مجال البراءات وممثلي الصناعة بشأن الخيارات القانونية والسياساتية في مجالات معايير الأهلية للحصول على براءة وملكية الاختراع في ظل الذكاء الاصطناعي. وتؤكد المجموعة باء مجدداً التزامها بولاية لجنة البراءات باعتبارها حجر الزاوية لنظام براءات قوي وموجه نحو المستقبل. ونحن على استعداد لتقديم الخبرة الفنية وتبادل أفضل الممارسات من المكاتب الوطنية بشأن قضايا متنوعة، بما في ذلك عمليات البحث عن الحالة الفنية السابقة بمساعدة الذكاء الاصطناعي. سيدي الرئيس، إنكم تحظون بالدعم الكامل من المجموعة باء في المضي قدماً بهذه الأولويات من أجل إقامة منظومة عالمية للملكية الفكرية تكون مواتية للابتكار وسهلة الوصول.

81. الصين: يثني الوفد الصيني على لجنة البراءات وأعضائها لدفع عجلة عمل اللجنة، بما في ذلك من خلال الدراسات وتبادل المعلومات. ونحن نؤيد الموضوعات الخمسة التي تم تحديدها لعمل اللجنة في المستقبل. وتعد هذه اللجنة منصة مهمة للتبادل حول نظام البراءات الدولي. وتولي الحكومة الصينية أهمية كبيرة للمناقشات الجارية في هذه اللجنة، وهي على استعداد لمواصلة العمل بشكل بناء مع الأعضاء الآخرين. كما تتطلع الصين إلى المناقشات المستقبلية حول البراءات المتعلقة بالتكنولوجيات الرائدة في الدورات المقبلة.

82. السلفادور: يتشرف وفد السلفادور بالتحدث نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وتؤكد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي مجدداً التزام المنطقة بتعزيز نماذج الابتكار العادلة والشاملة، وتشدد على أهمية لجنة البراءات باعتبارها منتدىً متعدد الأطراف رئيسيًّا للمضي قدماً نحو نظام براءات متوازن يأخذ في الاعتبار المستويات المختلفة للتنمية الاقتصادية والواقع الفعلي للدول الأعضاء، ويسهم بشكل فعال في الابتكار العالمي. وتولي المجموعة أهمية خاصة للمواضيع المدرجة في جدول أعمال اللجنة، ولا سيما الاستثناءات والقيود المفروضة على حقوق البراءات، وجودة البراءات، بما في ذلك آليات الاعتراض والمراجعة، والعلاقة بين البراءات والصحة العامة، ونقل التكنولوجيا باعتباره أداة أساسية لتعزيز التنمية وسد فجوات الابتكار. وعلاوة على ذلك، ترى مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أن عمل اللجنة ينبغي أن يواصل التركيز على بناء القدرات، والتعاون التقني، والحوار الشامل، بهدف المضي قدماً نحو نظام دولي للبراءات يدعم التنمية المستدامة والابتكار ورفاه مجتمعاتنا.

83. أيرلندا: تتشرف أيرلندا بأن تتحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي (EU) ودوله الأعضاء. ونود أن نشكر الرؤساء وأمانة الويبو وأعضاء لجنة البراءات على الجهود المستمرة والتقدم المحرز منذ انعقاد الجمعية العامة الأخيرة. وقد جرت مناقشات بناءة وشهدت جميع المواضيع الخمسة الرئيسية المدرجة في جدول أعمال اللجنة الدائمة تطورات إيجابية، وهي: أولاً، الاستثناءات والقيود على حقوق البراءات؛ ثانياً، جودة البراءات بما في ذلك أنظمة الاعتراض؛ ثالثاً، البراءات والصحة؛ رابعاً، سرية الاتصالات بين العملاء ومستشاريهم في مجال البراءات؛ وخامساً، نقل التكنولوجيا. ويولي الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أهمية خاصة لجودة البراءات ولآليات الاعتراض القوية والفعالة. ويعد نظام البراءات عالي الجودة أمراً أساسياً للحفاظ على التوازن المناسب بين مصالح المخترعين والصناعة وأصحاب المصلحة الآخرين، مع حماية المصالح الأوسع للمجتمع. ويسهم مثل هذا النظام في تحقيق اليقين القانوني، ويعزز الابتكار، ويدعم النمو الاقتصادي المستدام. ونتطلع إلى المضي قدماً في تعزيز عمل اللجنة، لا سيما فيما يتعلق بموضوع الذكاء الاصطناعي الذي تزداد أهميته يوماً بعد يوم. وسيعود العمل المستمر في هذا المجال بالنفع على جميع الدول الأعضاء بغض النظر عن مستوى تنميتها، من خلال تعزيز مصداقية نظام الملكية الفكرية الدولي وموثوقيته ومرونته. لا يزال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يرون أنه، إلى جانب مساهمتها في تعزيز الجودة التقنية للبراءات، ينبغي للجنة البراءات أن تواصل توفير منتدى قيّم لتبادل الآراء حول الاختلافات بين أنظمة قانون البراءات القائمة، مع تيسير المناقشات حول التنسيق المستقبلي لقانون البراءات الموضوعي. ويولي الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أهمية كبيرة لسرية الاتصالات بين العملاء ومستشاري البراءات التابعين لهم. ونرى أنه من المهم للغاية مواصلة تحديث تجميع القضايا القضائية المتعلقة بامتياز السرية بين العميل ومستشار البراءات. ولا يزال موضوع نقل التكنولوجيا ذا أهمية كبيرة بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وفي رأينا، فإن النقل الطوعي للتكنولوجيا وفق شروط متفق عليها بشكل متبادل هو أفضل وسيلة لتنمية الاقتصاد، وزيادة مستوى التعاون بين أصحاب البراءات والمستفيدين منها، وبالتالي تعزيز الابتكار والقدرة التنافسية. ونتطلع إلى نتائج الدراسة المتعلقة بتحديد هوية المخترع وشروط التسجيل في الخارج، بهدف تحديد التحديات المحتملة التي يواجهها المخترعون في بيئة التعاون عبر الحدود، استناداً إلى استبيان أجري في الدول الأعضاء، فضلاً عن المعلومات الواردة من مصادر أخرى، على أن تُقدَّم هذه النتائج إلى الدورة الثامنة والثلاثين. ويظل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ملتزمين التزاماً راسخاً بتعزيز نهج شامل ومتوازن تجاه العلاقة بين البراءات والصحة العامة. ونعتقد أنه من الضروري الحفاظ على حوافز فعالة للابتكار والبحث والتطوير والاستثمار والترخيص الطوعي، مع دعم الوصول الواسع النطاق والميسور التكلفة والمنصف وفي الوقت المناسب إلى اللقاحات ووسائل التشخيص والعلاجات الآمنة والفعالة في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، نرى أن الإطار الدولي الحالي للملكية الفكرية، بما في ذلك المرونة المتاحة بموجب القواعد الدولية للملكية الفكرية، يوفر أساساً مناسباً وفعالاً لمواجهة تحديات الصحة العامة مع الاستمرار في تعزيز الابتكار. كما يواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الاعتراف بقيمة التحديثات المنتظمة لقواعد البيانات المتاحة للجمهور والتي تحتوي على معلومات عن حالة البراءات المتعلقة بالأدوية واللقاحات. ويمكن أن تدعم الشفافية المعززة في هذا المجال اتخاذ قرارات مستنيرة، وتسهل الوصول إلى المعلومات ذات الصلة، وتسهم في الأداء الفعال للنظام العالمي للملكية الفكرية.

84. بوتسوانا: يشكر وفدي الأمانة على العمل الذي قامت به في إعداد التقرير الوارد في الوثيقة WO/GA/60/4. سيدي الرئيس، تدافع بوتسوانا عن نظام براءات موجه نحو التنمية. ونحن ندعم عمل لجنة البراءات بشأن جودة البراءات من أجل تحسين جودة الفحص، والبحث عن الحالة الفنية السابقة، ومعلومات البراءات، والتعاون بين المفتشين. وسيؤدي ذلك إلى تعزيز الثقة في نظام البراءات في جميع أنحاء أفريقيا. وقد دأبت بوتسوانا على دعم تحقيق التوازن بين حماية الملكية الفكرية والصحة العامة والوصول إلى الأدوية. ونؤكد من جديد مبدأ إعلان الدوحة، ونؤيد استخدام المرونة التي تتيحها الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، ونشجع نقل التكنولوجيا. ويشجع وفدي لجنة البراءات على مواصلة المناقشات حول البراءات والصحة، وكذلك بناء القدرات. وفي الختام، نشجع العمل في مجال نقل التكنولوجيا لدعم تسويق أبحاث الجامعات، وابتكارات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وترخيص البراءات، والتعاون بين بلدان الجنوب، والتكنولوجيات الخضراء. ويتوافق هذا بشكل وثيق مع أجندة الابتكار في بلدي. ونحن نتطلع إلى مزيد من العمل في هذا المجال.

85. إسبانيا: تتفق إسبانيا مع البيانات التي أدلى بها المجموعة باء والاتحاد الأوروبي، ونود أن نعرب عن شكرنا للأمانة على عملها التحضيري. كما نؤكد مجدداً التزامنا بالمشاركة البناءة في أعمال لجنة البراءات. وفيما يتعلق بالاستثناءات والقيود على حقوق البراءات، ترحب إسبانيا بالعمل الشامل الذي تم إنجازه حتى الآن بشأن تجميع الوثائق المرجعية المتعلقة بمساواة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض. وتتفق إسبانيا مع الاتحاد الأوروبي على أهمية وجود آليات اعتراض قوية وفعالة تسهم في تحقيق اليقين القانوني. ونرحب باستمرار اللجنة في دراسة العلاقة بين الذكاء الاصطناعي ونظام البراءات، لا سيما فيما يتعلق بأبوة الذكاء الاصطناعي، وصياغة طلبات البراءات، وفحص قابلية الحصول على البراءة، واستخدام مكاتب البراءات لأدوات الذكاء الاصطناعي في البحث والفحص والإدارة. وفيما يتعلق بالبراءات والصحة العامة، تتبنى إسبانيا النهج المتوازن الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي لحماية الاستثمارات في أبحاث الابتكار، وتوفير الحوافز للاستثمار في أبحاث الابتكار، وضمان الوصول إلى استخدام واسع النطاق وميسور التكلفة وفي الوقت المناسب للقاحات ووسائل التشخيص والعلاجات. ونعتقد أن الإطار الدولي القائم، بما في ذلك المرونة التي يتسم بها، يوفر أساساً ملائماً للتعامل مع هذه المسألة. أما فيما يتعلق بسرية الاتصالات بين العملاء ومستشاري البراءات، فتتفق إسبانيا مع النهج المتبع في هذا الشأن، وتعتقد أن عدم السرية يشكل عائقاً حقيقياً أمام الحماية الدولية. وأخيرًا، فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، ترحب إسبانيا بارتياح بإدراج هذا البند في جدول أعمال اللجنة جنبًا إلى جنب مع البراءات الأساسية للمعايير والمسائل المتعلقة بتحديد ملكية الاختراع في سياقات البحوث التعاونية عبر الحدود. وستواصل إسبانيا العمل لضمان أن تظل اللجنة نظامًا شاملًا وموجهًا نحو المستقبل يركز على خدمة نظام براءات قوي ومتوازن.

86. إسواتيني: سيدي الرئيس، يسر مملكة إسواتيني أن تتحدث بشأن هذا البند من جدول الأعمال، وتشكر الأمانة على عرض الوثيقة WO/GA/60/4. وترحب إسواتيني بالتقدم المحرز في تنفيذ أنشطة الويبو، وتقدر الدعم المستمر الذي تقدمه المنظمة للدول الأعضاء، لا سيما من خلال برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات. ونثني على جهود الويبو الرامية إلى تعزيز النظم الإيكولوجية الوطنية للملكية الفكرية، وتشجيع الابتكار، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودفع عجلة تسويق الملكية الفكرية. وتكتسي هذه المبادرات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تسعى إلى تسخير الملكية الفكرية كأداة للتنويع الاقتصادي والنمو الصناعي. وترحب إسواتيني بالتركيز المتزايد الذي توليه الويبو للذكاء الاصطناعي وتطبيقاته العملية ضمن نظام الملكية الفكرية. فقد أصبح الذكاء الاصطناعي أداة لا غنى عنها لفاحصي البراءات، حيث يعزز كفاءة وجودة عمليات البحث عن الحالة الفنية السابقة، والتصنيف، والفحص. وفي الوقت نفسه، يوفر الذكاء الاصطناعي فرصاً جديدة لرواد الأعمال والمبتكرين لتطوير منتجات تنافسية، والوصول إلى الأسواق، وخلق قيمة من الأصول الفكرية. ولذلك، نشجع الويبو على مواصلة دعم الدول الأعضاء في بناء قدرات مكاتب الملكية الفكرية على اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول، مع تزويد رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة والمبتكرين بالمعرفة والأدوات اللازمة للاستفادة من الذكاء الاصطناعي في الابتكار وتطوير الأعمال.

87. كولومبيا: نؤيد بيان مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي صباح اليوم، ونود أن نشكر الأمانة على إعداد التقارير ذات الصلة وعرضها. ونود أن نؤكد على ضرورة مواصلة النظر، في إطار لجنة البراءات، في التحديات التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً لمساعدتها على الاستفادة الكاملة من المرونة المتاحة في نظام البراءات بطريقة مشروعة ودون أي ضغوط. كما نود أن نؤكد على أهمية تعزيز الأدوات التي تساعد على تعزيز الشفافية، مثل قواعد البيانات العامة المتعلقة بالوضع القانوني للبراءات في مجال الصحة واللقاحات، بهدف تعزيز تصميم السياسات العامة الرامية إلى حماية الصحة العامة. وتدرك كولومبيا أيضًا الإمكانات التي تنطوي عليها الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الأخرى لتحسين الكفاءة في إجراءات فحص البراءات، ونحن ندعو اللجنة إلى مواصلة مناقشة التحديات المرتبطة باستخدامها، والتي يجب أن تكون لها حدود لحماية المصلحة العامة والتوازن في نظام البراءات. وأخيرًا، نود أن نؤكد على الحاجة إلى الحفاظ على التوازن في سياسات الملكية الفكرية لتعزيز الابتكار، وتيسير نقل التكنولوجيا، وضمان الوصول في الوقت المناسب وبأسعار معقولة إلى المنتجات الطبية والتكنولوجيات الصحية.

88. إندونيسيا: ترحب إندونيسيا بتقرير لجنة البراءات الوارد في الوثيقة WO/GA/60/4، وتثني على الرئيس والدول الأعضاء والأمانة للعمل البناء الذي تم الاضطلاع به خلال الدورة السابعة والثلاثين. وتقدر إندونيسيا العمل المستمر الذي تقوم به اللجنة بشأن البنود الخمسة الأساسية لجدول أعمالها، ولا سيما الاهتمام المتزايد بالقضايا الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، ونقل التكنولوجيا، والبراءات الأساسية للمعايير، والبراءات والصحة. وتزداد أهمية هذه المناقشات مع استمرار تطور الابتكار بوتيرة سريعة ومساهمته في التنمية المستدامة. ونحن نؤيد النهج العملي والقائم على الأدلة الذي تتبعه اللجنة من خلال تبادل الخبرات الوطنية والدراسات الفنية. وفي رأينا، يتيح هذا النهج للدول الأعضاء فهم التحديات الناشئة بشكل أفضل مع الحفاظ على الحيز السياساتي اللازم لمعالجة الأولويات الوطنية. كما تؤكد إندونيسيا على أهمية استمرار تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، لا سيما للبلدان النامية، بما يتماشى مع أجندة الويبو للتنمية. ولا يزال تعزيز قدرات فحص البراءات، وتيسير نقل التكنولوجيا، وتعزيز النظم الإيكولوجية للابتكار، من العناصر الأساسية لضمان مساهمة نظام البراءات بشكل فعال في النمو الاقتصادي الشامل. وتؤيد إندونيسيا الإحاطة علماً بهذا التقرير وتتطلع إلى مواصلة المشاركة البناءة في أعمال لجنة البراءات.

89. أوكرانيا: سيدتي نائبة المدير العام، يؤيد وفد أوكرانيا البيان الذي أدلى به وفد ألبانيا نيابة عن مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق. وتشكر أوكرانيا رئيس الدورة السابعة والثلاثين للجنة البراءات، السيد كريستوف سبينيمان، وكذلك الأمانة والدول الأعضاء على مساهماتهم في أعمال اللجنة. ترحب أوكرانيا بالمناقشات التي دارت حول جدول أعمال لجنة البراءات، وكذلك بتبادل الآراء بين الخبراء. ولا تزال جودة البراءات أولوية رئيسية لأوكرانيا. ولذلك، فإننا نتطلع إلى مزيد من المناقشات حول استخدام الأدوات المختلفة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، من أجل إجراءات فعالة لفحص البراءات. كما نهتم بالتبادلات حول التحديات العملية والقانونية التي تواجهها مكاتب الملكية الفكرية في تطوير هذه الأدوات ونشرها واستخدامها. ويرتبط هذا العمل أيضًا بجدول أعمال أوكرانيا الأوسع نطاقًا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. تعمل أوكرانيا على تحديث تشريعاتها المتعلقة بالبراءات وممارساتها المؤسسية، وتواصل الاستعداد للانضمام في المستقبل إلى اتفاقية البراءات الأوروبية. ويُعد نقل التكنولوجيا مجالًا آخر يحظى باهتمام خاص من جانب أوكرانيا. فالتعاون الفعال بين مؤسسات البحث والجامعات والشركات أمر ضروري لتحويل الاختراعات إلى حلول عملية وتحقيق الانتعاش القائم على الاختراعات. وفي سياق المناقشات التي جرت مؤخرًا داخل لجنة البراءات حول التحديات التي تواجه نقل التكنولوجيا في قطاعي الصحة والتكنولوجيا الخضراء، قامت أوكرانيا بوضع «كتالوج التكنولوجيا الخضراء للملكية الفكرية» ومورد معلومات وطني استنادًا إلى «قائمة الجرد الخضراء» التابعة للتصنيف الدولي للبراءات للويبو. ويقوم هذا الكتالوج بتنظيم طلبات البراءات الأوكرانية والبراءات المسجلة في مجال التكنولوجيات السليمة بيئيًا، ويساعد على جعل هذه الحلول أكثر بروزًا أمام الشركات والمستثمرين والباحثين والسلطات العامة. السيد الرئيس، تود أوكرانيا أيضًا أن تتطرق إلى الحاجة إلى ضمان أن المعلومات المنشورة من خلال نظام معاهدة البراءات وقاعدة بيانات PATENTSCOPE تتوافق مع مبادئ سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها ضمن حدودها المعترف بها دوليًا. ونحن نقدر تقديرًا كبيرًا الخطوات التي اتخذها المكتب الدولي، بما في ذلك تعديل شروط استخدام PATENTSCOPE وتوسيع نطاق إخلاء المسؤولية ذات الصلة. وأقتبس: "قد تحتوي المجموعة الوطنية للبراءات الخاصة بالاتحاد الروسي على بيانات لا تتوافق مع مبادئ سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها ضمن حدودها المعترف بها دولياً. ولا يعني نشر أي من هذه البيانات في قاعدة بيانات PATENTSCOPE تأييداً أو مصادقةً عليها من قبل الويبو". ومع ذلك، لا تزال المنشورات الدولية

التي تحتوي على إشارات إقليمية خاطئة تظهر. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك، يشير طلب البراءة الدولي رقم WO/2026/084617، الذي نُشر في 23 أبريل 2026، إلى عنوان مقدم الطلب في مدينة سيفاستوبول المحتلة مؤقتًا، كما لو كانت جزءًا من الاتحاد الروسي. وتتعارض مثل هذه المنشورات مع ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، وقرارات جمعيات الويبو. وتعد إعلانات التنصل خطوة مهمة، لكنها لا يمكن أن تكون الحل النهائي. ولذلك، تدعو أوكرانيا المكتب الدولي إلى حل هذه المسألة من خلال مزيد من الضمانات الفنية والتنظيمية الفعالة التي تهدف إلى منع الإشارات الإقليمية الخاطئة في منشورات معاهدة البراءات، وسجلات PATENTSCOPE، والبيانات ذات الصلة التابعة للويبو، وتحديدها وتصحيحها. وتقف أوكرانيا على أهبة الاستعداد لمواصلة التعاون البناء مع المكتب الدولي بشأن هذه المسألة.

90. المملكة العربية السعودية: نود أن نشكر الأمانة على إعداد هذا التقرير. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها لجنة البراءات لتعزيز الحوار وتبادل الخبرات بين الدول بشأن القضايا المتعلقة بالنظم المختلفة. ونرحب بمناقشة البنود المختلفة المعروضة على اللجنة، ولا سيما استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في فحص البراءات ونقلها. وتزداد أهمية هذه الموضوعات في تحسين وتعزيز التنمية الاقتصادية. ونود أن نعرب عن تقديرنا للخطوات العملية التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لإعداد قائمة مرجعية للممارسات الأخلاقية التي تعزز أنشطة فحص البراءات على الرغم من الاختلافات في الأنظمة المعتمدة من قبل مختلف البلدان، ونود أن نعرب عن دعمنا لأنشطة المنظمة وهذه اللجنة التي من شأنها أن تساعد في تعزيز أنشطة هذه المنظمة وتحسين التنمية الدولية وتشجيع الإبداع ونقل التكنولوجيا.

91. اليابان: يؤيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد ألمانيا نيابة عن المجموعة باء. ونود أن نعرب عن تقديرنا للأمانة لإعدادها التقرير الشامل. ونظراً للمناقشات الجارية بشأن الذكاء الاصطناعي ونظام الملكية الفكرية في كل دولة، ترى اليابان أن تبادل المعلومات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي يكتسي أهمية كبيرة. ومن هذا المنظور، نعتقد أن الدورات الأخيرة للجنة البراءات، التي تم خلالها تبادل المعلومات حول قضايا الذكاء الاصطناعي مثل ملكية الاختراع واستخدام الذكاء الاصطناعي في فحص البراءات، كانت مفيدة للغاية للدول الأعضاء. وبالنظر إلى التطور المستقبلي للذكاء الاصطناعي، ترى اليابان أن من مصلحة جميع الدول الأعضاء مواصلة عقد جلسات تبادل المعلومات هذه. وتلتزم اليابان بالمساهمة في أنشطة لجنة البراءات.

92. البرازيل: تعرب البرازيل عن امتنانها لعرض التقرير WO/GA/60/4، وتؤيد البيان الذي أدلى به وفد السلفادور نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ونؤكد دعمنا لعمل لجنة البراءات، لا سيما فيما يتعلق بالبنود المتصلة بالبراءات والصحة العامة، ونقل التكنولوجيا، والاستثناءات والقيود. وفيما يتعلق بالبراءات والصحة العامة، نعتقد أن لجنة البراءات ينبغي أن تعمق مناقشاتها حول المرونة في نظام البراءات، لا سيما في ضوء الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 وضرورة الاستعداد لحالات الطوارئ الصحية العامة في المستقبل، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية. وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، يود هذا الوفد أن يكرر إعرابه عن قلقه البالغ إزاء القيود المفاهيمية التي ينطوي عليها حصره على أساس طوعي وبشروط متفق عليها بشكل متبادل، وهو ما يُعرف ببند «الشروط الطوعية والمتفق عليها بشكل متبادل» (VMAT). فهذا الإطار ليس مقيداً من الناحية المفاهيمية فحسب، بل إنه مضلل أيضاً ويتعارض مع الالتزامات والأهداف المنصوص عليها في النظام الدولي للملكية الفكرية. ويعكس الإصرار على طرح بند VMAT في المناقشات الدائرة في مختلف المحافل المتعددة الأطراف في جنيف وحول العالم محاولة واضحة لإعادة تعريف مفهوم نقل التكنولوجيا بطريقة تنطوي على خطر تقويض الالتزامات والمرونة الأساسية المنصوص عليها في اتفاق تريبس، ولا سيما آلية الترخيص الإجباري. فربط نقل التكنولوجيا بموافقة أصحاب الحقوق والشروط التجارية التي يفرضونها من شأنه أن يجعل الترخيص الإجباري وتدابير المصلحة العامة الأخرى عديمة الفعالية. السيد الرئيس، تدرك البرازيل أيضًا الاهتمام المتزايد بالمناقشات المتعلقة بأحدث التطورات التكنولوجية في لجنة البراءات. وقد يلهم ذلك لجانًا أخرى داخل هذه المنظمة. فعلى سبيل المثال، يُعد النقاش حول آثار الذكاء الاصطناعي على قابلية الحصول على براءة مساهمة قيّمة يمكن أن توجه مناقشات مماثلة في لجنة حق المؤلف. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد البرازيل مجددًا على ضرورة أن تظل المناقشات حول الذكاء الاصطناعي والبراءات متوازنة وموجهة نحو التنمية. ونلاحظ بارتياح أيضًا المناقشات التي جرت في لجنة العلامات حول الدراسة المتعلقة بالمتطلبات الموضوعية والإجرائية بشأن التقسيم الطوعي لطلبات البراءات، فضلاً عن مشروع الوثيقة المرجعية بشأن الاستثناءات المتعلقة باستخدام المزارعين أو المربين للاختراعات المحمية بالبراءات. ونحن نتطلع إلى مشروع الوثيقة المرجعية الجديد الذي يجمع الأحكام التشريعية الوطنية والإقليمية المتعلقة بالاختراعات ذات الصلة بالدفاع الوطني فيما يتعلق بالاستثناءات أو القيود على حقوق البراءات، على النحو الذي اقترحته البرازيل خلال الدورة الأخيرة للجنة البراءات. ونشجع الدول الأعضاء الأخرى على المساهمة في هذه الدراسة، التي ستثري مناقشاتنا خلال الدورة التاسعة والثلاثين للجنة البراءات. ويود الوفد البرازيلي أن يكرر موقفه المؤيد للإبقاء على التفاهم الراسخ القائل بأن لجنة البراءات يجب أن تمتنع عن أي عمل معياري، وبذلك تتجنب التوحيد الموضوعي لقانون البراءات وتحافظ على الحيز السياساتي والمرونة المتاحة للدول الأعضاء. السيد الرئيس، تماشياً مع بياننا العام، يؤكد هذا الوفد مجدداً على أهمية أن تلتزم جميع لجان الويبو، بما في ذلك لجنة البراءات، بقرار الجمعية العامة لعام 2010 بتقديم تقرير سنوي إلى الجمعيات العامة يوضح ما إذا كانت قد عملت على تعزيز تنفيذ توصيات وثيقة العمل الخاصة بالويبو (WIPO DA) خلال السنة التقويمية السابقة، وكيفية القيام بذلك.

93. ساموا: تشكر ساموا الأمانة وشعبة قانون البراءات على توجيهاتهما المستمرة، بما في ذلك الدعم المقدم لأعمالنا التحضيرية للانضمام إلى معاهدة الويبو بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها (معاهدة GRATK). وقد كانت هذه المساعدة حيوية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS)، ونطلب بكل احترام مواصلة وتوسيع نطاق بناء القدرات الخاصة

بالبراءات لصالح ساموا ومنطقة المحيط الهادئ ككل. ونرحب بنهج لجنة البراءات القائم على الحقائق، لا سيما فيما يتعلق بالاستثناءات والقيود على حقوق البراءات، والتي تعتبر أساسية للبلدان ذات القدرات التصنيعية المحدودة. كما نقدر عمل اللجنة في مجال البراءات والصحة، حيث يظل الوصول إلى الأدوية والتشخيص أولوية وطنية. وتحيط ساموا علماً بعمل لجنة البراءات بشأن الذكاء الاصطناعي وملكية الاختراع، كما ذكرنا خلال اجتماع لجنة الميزانية، في الوقت الذي تتبنى فيه الويبو بشكل متزايد نهجاً موجهاً نحو الأعمال التجارية. يجب أن نظل متمسكين بولايات الأمم المتحدة وبإنسانيتنا المشتركة. وساموا على استعداد لمواصلة الإدارة البناءة.

94. الهند: السيد الرئيس المحترم، تتقدم الهند بالشكر للأمانة على تقرير لجنة البراءات، وتشيد بعملها خلال الدورة السابعة والثلاثين. وتؤكد الهند من جديد التزامها بوضع إطار عمل متوازن للبراءات يركز على التنمية. وقد ساهمت «قواعد تعديل البراءات لعام 2024» في تبسيط الإجراءات المتعلقة بالإفصاحات الأجنبية، وتقديم الطلبات خلال فترة السماح، والطلبات الفردية، كما أدخلت نظام شهادات المخترع. كما أصدرت الهند المبادئ التوجيهية لفحص AYUSH (الأيورفيدا، واليوغا، واليوناني، والسيدها، والمعالجة المثلية)، وأنشأت وحدة لبناء القدرات داخل مكتب البراءات، وسجلت رقماً قياسياً غير مسبوق بلغ أكثر من 110,000 طلب براءة اختراع في الفترة 2024-2025. فيما يتعلق بالطلبات الفردية، وبصفتها دولة موقعة على اتفاقية باريس، تسمح الهند لمقدمي طلبات البراءات بتقسيم طلباتهم بمبادرتهم الخاصة. ولتوفير مزيد من الوضوح القانوني وتبسيط الإجراءات، عدلت الهند قواعد البراءات الخاصة بها في عام 2024 لتبسيط عملية تقسيم طلبات البراءات بشكل أكبر. ولا تزال التقنيات الناشئة، التي يترأسها رئيس اللجنة، محورية لمستقبل نظام البراءات. تؤكد الهند على أن المخترعين يجب أن يكونوا أشخاصًا طبيعيين، وتدعم الشفافية بشأن دور الذكاء الاصطناعي في الاختراعات، وتحذر من تركيز حقوق الملكية الفكرية في أيدي مطوري الذكاء الاصطناعي. وفيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي في عملية الفحص، تسلط الهند الضوء على إرشاداتها الخاصة بالذكاء الاصطناعي (CRI) وتدعم أدوات الذكاء الاصطناعي التي تعمل ضمن الأطر الوطنية بشفافية وإشراف بشري. كما تدعم الهند الإرشادات الأخلاقية غير الملزمة لفاحصي البراءات. وبما أن الصحة العامة ونقل التكنولوجيا لا يزالان من الأولويات الرئيسية، يجب أن تظل أجندة التنمية للويبو ومرونة اتفاقية تريبس (TRIPS) في صميم سياسة البراءات. ونظراً لأن الأوساط الأكاديمية ساهمت بنسبة 34 في المائة من طلبات التسجيل المقدمة من الهند في 25/2024، فإن الهند تفضل التوجيهات المرنة المكيّفة مع التنمية أو نقل نماذج البلدان المتقدمة. وبشأن لجنة البراءات وشروط الترخيص العادلة والمعقولة والمستندة إلى الشروط التجارية (FRAND)، ترى الهند أن قواعد الترخيص الشفافة والعادلة ضرورية لدعم الابتكار ومنع تشوهات السوق، لا سيما في الاقتصادات الناشئة. وبصفتها شريكاً ملتزماً بالتعددية، تتطلع الهند إلى إجراء مناقشات بناءة من أجل التوصل إلى إطار عمل متوازن للبراءات يركز على التنمية.

95. نيبال: تشكر نيبال الأمانة على التقرير المتعلق بأعمال لجنة البراءات الوارد في الوثيقة WO/GA/60/4. وتشيد نيبال بالدعم الذي تقدمه الويبو لنيبال من خلال برنامج دعم التخرج، الذي سيساعد في تعزيز منظومة الابتكار لدينا ومعالجة التحديات المتعلقة بمحدودية القدرات في مجال الابتكار القائم على التكنولوجيا. وتعتقد نيبال أن نظام البراءات ينبغي أن يعزز الابتكار مع المضي قدماً في تحقيق أهداف السياسة العامة الأوسع نطاقاً، بما في ذلك التنمية المستدامة، والصحة العامة، والأمن الغذائي، وحماية البيئة، ونقل التكنولوجيا. ولذلك، فإننا نرحب بالعمل المستمر الذي تقوم به اللجنة الدائمة المعنية بقوانين البراءات بشأن الاستثناءات والقيود على حقوق البراءات، والبراءات والصحة، ونقل التكنولوجيا. وبصفتها بلداً نامياً تخرج من فئة أقل البلدان نمواً (LDC)، تولي نيبال أهمية خاصة للحفاظ على الحيز السياساتي ضمن الإطار الدولي للملكية الفكرية. وتظل هذه المرونة — بما في ذلك الترخيص الإجباري، والاستخدام الحكومي، واستثناء الموارد، وضمانات المصلحة العامة الأخرى — ضرورية لمعالجة أولويات التنمية الوطنية وضمان الوصول إلى الأدوية والتكنولوجيات الحيوية. كما نرحب باهتمام اللجنة المستمر بنقل التكنولوجيا وتنفيذ التوصية رقم 14 الصادرة عن مؤتمر الأطراف في أجندة الويبو للتنمية. ويعد نقل التكنولوجيا الفعال المدعوم بالمساعدة التقنية وبناء القدرات أمراً حيوياً لتعزيز قدرات الابتكار في البلدان النامية. وفي حين تقر نيبال بالفرص التي يتيحها الذكاء الاصطناعي، فإنها ترى أن المناقشة حول قضايا البراءات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي يجب أن تظل قائمة على الأدلة، وشاملة، ومتوازنة، ودون استباق النتائج المعيارية المستقبلية. وتدعم نيبال استمرار عمل لجنة البراءات من خلال التوافق في الآراء، مع مراعاة مستويات التنمية المختلفة وأولويات السياسات للدول الأعضاء، وتظل ملتزمة بنظام دولي للبراءات يتسم بالتوازن ويكون موجهاً نحو التنمية.

96. المكسيك: تعرب المكسيك عن شكرها على التقرير. ونرى أن جودة وكفاءة أنظمة البراءات عنصران حيويان للتنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي. ولهذا السبب، اعتمدت حكومة المكسيك في أبريل من هذا العام إصلاحاً جديداً لقانون حماية الملكية الصناعية الاتحادي، ويبسط هذا الإطار التشريعي الجديد الإجراءات، ويقلل من أوقات الاستجابة المؤسسية، ويدمج طرائق جديدة مثل طلبات البراءات المؤقتة. إلى جانب هذا التحديث القانوني وكجزء من استراتيجيتنا الاقتصادية، تستثمر المكسيك أيضًا في القدرات البشرية والتقنية. فقد ضم المعهد المكسيكي للملكية الصناعية 500 فاحص جديد للبراءات والعلامات التجارية، وهم مهنيون متخصصون للغاية في المجالات الاجتماعية والعلمية والتكنولوجية، مما سيساعدنا على تسريع عملية فحص البراءات ومنحها وتوفير قدر أكبر من اليقين القانوني للمبدعين والمبتكرين. وتتابع المكسيك عن كثب أعمال لجنة البراءات، ومن الأهمية بمكان بالنسبة لنا تقييم الكيفية التي سيُحدث بها الذكاء الاصطناعي تحولاً في نظام البراءات وما ستكون عليه عواقبه. وعلى الصعيد الوطني، تتضمن إصلاحاتنا أيضًا ضمانات ضد إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي في نظام البراءات. وفيما يتعلق بأعمال اللجنة، نؤكد مجدداً موقفنا الداعي إلى اتباع نهج متوازن تجاه جدول الأعمال. ويجب أن تسير المناقشات حول جودة البراءات والذكاء الاصطناعي جنبًا إلى جنب مع معالجة القضايا المتعلقة بأجندة للتنمية. ونؤكد مجددًا التزامنا بمواصلة المشاركة البناءة في أعمال اللجنة، وتبادل الخبرات مثل PATMED، وهي

قاعدة بيانات مكسيكية مفتوحة للجمهور تحتوي على معلومات حول حالة البراءات والصحة، والبحث عن حلول حتى نتمكن من إقامة نظام بيئي عالمي للبراءات يشجع الابتكار لصالح جميع مجتمعاتنا.

97. الاتحاد الروسي: بداية، نود أن نمارس حقنا في الرد على التصريحات التي استمعنا إليها هنا اليوم. ونود أن نؤكد مجدداً أن جميع الإجراءات التي يتخذها الاتحاد الروسي تتوافق تماماً مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وقد أبلغنا الدول الأعضاء مراراً وتكراراً بأسسنا القانونية. ويواصل الاتحاد الروسي الوفاء بالتزاماته الدولية بمسؤولية، ويظل شريكاً موثوقاً به. وفيما يتعلق بمسألة إخلاء المسؤولية، فإن موقفنا هو كما يلي: يستند هذا الموقف إلى الإرادة التي يعبر عنها مقدم الطلب الذي يحدد جنسيته بنفسه، ويتم ذلك استناداً إلى الدستور الحالي للاتحاد الروسي باعتباره التشريع الوطني، بما في ذلك توفير الحماية القانونية والامتثال لإجراءات الإيداع الدولية. وفيما يتعلق بالمناقشة الموضوعية الجارية هنا، فإن الاتحاد الروسي يؤيد البيان الذي أدلت به لجنة مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية. نود أن نشكر نائبة المدير العام، السيدة يورغنسن، والأمانة على تقديم هذا التقرير عن أعمال لجنة البراءات. ونقدر عمل اللجنة فيما يتعلق بالجوانب المهمة لقانون البراءات التي تمكّننا من إجراء تحليل لتطور التشريعات الوطنية والإقليمية، فضلاً عن خبرات ونهج مكاتب الملكية الفكرية. ونحن نشارك بنشاط في أعمال اللجنة بشأن القضايا المتعلقة بجودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض، والروابط بين نظام البراءات والرعاية الصحية، وكذلك البراءات والتكنولوجيا الرائدة. ونلاحظ بارتياح أن أعمال اللجنة تشمل جوانب رئيسية تتعلق بالقيود والاستثناءات على حقوق البراءات، وفي إطار كل دورة، تتم دراسة جانب فردي من هذا الموضوع الواسع. علاوة على ذلك، نعتقد أن القضايا التي تتم مناقشتها ذات صلة وثيقة، وتتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي، سواء في الاختراعات أو في تحديد هوية المخترع، وكذلك في عمل مكاتب الملكية الفكرية. إن نشر المعرفة وتبادل الخبرات في هذا المجال يمكّننا من الاستفادة من التطورات الرائدة لضمان مصالح المخترعين في جميع أنحاء العالم. ونولي اهتماماً خاصاً بالجلسات الرامية إلى تبادل المعلومات حول القضايا ذات الصلة بتطوير نظام البراءات. وقد دأبت هذه الجلسات تُنظم تقليدياً في إطار جلسات اللجنة، لا سيما فيما يتعلق بالمشاريع المتصلة بقواعد البيانات المتاحة للجمهور حول حالة البراءات للأدوية واللقاحات، وتحديد معايير الأهلية للحصول على براءة، وتقييم الذكاء الاصطناعي باعتباره موضوعاً للاختراع، فضلاً عن نقل التكنولوجيا في مجال الرعاية الصحية. ونشير إلى أهمية توفير المعلومات ذات الصلة في إطار اللجنة بشأن وجود حماية البراءات للمنتجات الطبية واللقاحات، مما سيمكّننا من توسيع فهمنا لهذه المسألة في مختلف الولايات القضائية والمناطق. ونحن على يقين من أن تبادل الخبرات ذات الصلة سيمكّننا من تسريع وصول المجتمع إلى التطورات الجديدة في مجالات التكنولوجيا هذه، ونقل المعلومات إلى الأطراف المعنية، فضلاً عن خفض تكاليف العمالة لمكاتب الملكية الفكرية. علاوة على ذلك، نؤكد على أهمية عمل اللجنة في مجال تسجيل البراءات وتسويق نتائج النشاط الفكري في الجامعات، فهذا هو ما يرسخ الحلول الابتكارية الرئيسية. وفيما يتعلق بالأعمال المستقبلية، يؤيد وفد الاتحاد الروسي خطة عمل اللجنة، بما في ذلك الاستمرار في توفير معلومات محدثة بانتظام في قواعد البيانات المتاحة للجمهور بشأن حالة البراءات الخاصة بالأدوية واللقاحات، فضلاً عن وثائق اللجنة المحدثة المتعلقة بالقوانين والممارسات الحالية في الدول الأعضاء. ونأمل في استمرار هذا الحوار البناء وتبادل الآراء والممارسات في إطار عمل اللجنة.

98. جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية: يعرب وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن شكره للجنة البراءات والأمانة على إعداد الوثيقة WO/GA/60/4. خلال الدورة السابعة والثلاثين للجنة البراءات في نوفمبر 2025، نوقشت كبنود رئيسية في جدول الأعمال قضايا الجهات التي يجب استبعادها من حقوق البراءات، وتحسين جودة البراءات، والسرية بين البراءات والصحة العامة، وبين العملاء والمستشارين، ونقل التكنولوجيا. وعلى وجه الخصوص، فإن القضايا القانونية المتعلقة بمعايير الأهلية للحصول على براءة ومخترعي الذكاء الاصطناعي، مثل إدراج استخدام الاختراعات المحمية بالبراءات من قبل المزارعين ومربي الماشية ضمن الاستثناءات، وإدخال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في إجراءات تقييم البراءات، تكتسب أهمية كبيرة في الممارسة العملية اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للجنة أن تركز على قضايا إتاحة الوصول إلى قاعدة بيانات البراءات المتعلقة بالأدوية واللقاحات، بما في ذلك نقل التكنولوجيا في قطاع الصحة العامة والتكنولوجيا النظيفة. وقد أُنشئت الوثيقة التوجيهية للويبو بهدف صون المصلحة العامة من خلال حماية الملكية الفكرية واستخدامها. ومن المهم توجيه أنشطة المنظمة بما يتماشى مع أهداف الوثيقة التوجيهية. وعلى وجه الخصوص، فإن ضمان التوازن الأخلاقي أمر بالغ الأهمية في قطاع الصحة العامة، الذي يكرس جهوده لإنقاذ الأرواح البشرية الغالية في مجالات مثل البحث والتطوير في مجال الأدوية واللقاحات، فضلاً عن تبادل المعلومات المتعلقة بها.

99. جمهورية كوريا: تشكر جمهورية كوريا الأمانة على إعداد الوثيقة WO/GA/60/4 وتحيط علماً بالتقدم القيّم الذي أحرزته لجنة البراءات. ونحن نقدر المناقشة البناءة التي جرت خلال الدورة السابعة والثلاثين، ونؤيد استمرار عمل اللجنة بشأن البنود الخمسة الموضوعية المدرجة في جدول الأعمال. أولاً، فيما يتعلق بجودة البراءات، يرحب وفدنا باهتمام اللجنة المتزايد بالقضايا الناشئة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. ونعتقد أن المناقشة حول مسائل مثل ملكية الاختراع المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، واستخدام الذكاء الاصطناعي في فحص البراءات، وقضايا جودة البراءات، بما في ذلك الطلبات الفرعية، هي مناقشات تأتي في الوقت المناسب وتكتسي أهمية كبيرة. ونأمل أن تسهم هذه المناقشات في تعزيز جودة نظام البراءات واتساقه وموثوقيته على الصعيد العالمي. وفيما يتعلق بالاستثناءات والقيود المفروضة على حقوق البراءات، فإننا ندرك قيمة تبادل المعلومات حول الأطر والممارسات القانونية الوطنية، لا سيما عندما تخدم تلك الأطر والممارسات المصالح العامة المشروعة. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن المناقشات في لجنة البراءات يجب أن تظل قائمة على الحقائق وأن تعكس تنوع النظم القانونية الوطنية. وفي هذا الصدد، لا يزال وفدنا حذراً تجاه أي مناقشات يمكن تفسيرها على أنها تشجع على استثناءات إضافية تتجاوز تلك المنصوص عليها في إطارنا القانوني المحلي. وفيما يتعلق بالبراءات والصحة، تدعم جمهورية كوريا إجراء مناقشات متوازنة تراعي مصالح ووجهات نظر جميع الدول الأعضاء. ونرحب بالعمل المستمر

الذي تقوم به الأمانة بشأن قاعدة بيانات حالة البراءات المتاحة للجمهور والمتعلقة بالمنتجات الطبية والتكنولوجيات الصحية، حيث إن زيادة الشفافية يمكن أن تسهل اتخاذ القرارات المستنيرة والتعاون الدولي. وفيما يتعلق بسرية الاتصالات بين العملاء ومستشاريهم في مجال البراءات، ما زلنا نعتقد أن أي إطار عمل مستقبلي يجب أن يتسم بالمرونة الكافية وأن يحترم النظم القانونية الوطنية بشكل كامل؛ وفي كوريا، لا تزال التعديلات التشريعية ذات الصلة قيد النظر، وبالتالي لا يزال الغموض القانوني قائماً. ونلاحظ أيضًا استمرار وجود نُهج مختلفة بين الدول الأعضاء في ظل هذه الخلفية. ونؤيد استمرار العمل التحليلي للأمانة وتبادل المعلومات في هذا المجال. وأخيرًا، فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، نرحب بمواصلة المناقشات حول التجارب العملية وأفضل الممارسات، بما في ذلك التعاون بين القطاع الصناعي والأوساط الأكاديمية. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه ينبغي تشجيع نقل التكنولوجيا بطريقة تحافظ على الحوافز المناسبة للابتكار. ولذلك، ينبغي أن تحافظ المناقشات في هذا المجال على نهج متوازن يدعم كلاً من النشر الفعال للتكنولوجيا وحماية حقوق البراءات. وتظل جمهورية كوريا ملتزمة بالمشاركة البناءة في أعمال لجنة البراءات، وتتطلع إلى مواصلة التعاون مع جميع الدول الأعضاء.

100. جمهورية إيران الإسلامية: يتقدم وفد جمهورية إيران الإسلامية بالشكر إلى الأمانة على إعداد التقرير. ونحيط علماً بالتقرير ونؤكد مجدداً على أهمية لجنة البراءات باعتبارها منتدىً لتعزيز التوازن المناسب بين المصالح المشروعة لحاملي البراءات وأهداف السياسة العامة الأوسع نطاقاً، بما في ذلك الصحة العامة، ونقل التكنولوجيا، والأمن الغذائي، والتنمية الاقتصادية الوطنية. ولا تشكل الاستثناءات والقيود خروجاً عن نظام البراءات، بل هي جزء من بنيته القانونية وتُمكّن الدول الأعضاء من حماية المصالح العامة المشروعة. وينبغي أن توفر الوثائق المرجعية المستقبلية المتعلقة بالاستثناءات والقيود معلومات عملية عن الخيارات التشريعية، والأهداف السياساتية، والتحديات التي تواجه التنفيذ، والتجارب الوطنية ذات الصلة. وفيما يتعلق بالبراءات والصحة، نرحب بمواصلة العمل على إتاحة المعلومات المتعلقة بحالة البراءات المتعلقة بالأدوية واللقاحات ووسائل التشخيص والأجهزة الطبية للجمهور. وفي الوقت نفسه، فإن الشفافية وحدها لا تضمن إمكانية الوصول. وينبغي أن تعزز المساعدة التقنية المقدمة بموجب التوصية رقم 14 الصادرة عن أجندة التنمية قدرات الدول الأعضاء على استخدام المرونة المتاحة في مجال البراءات، ودعم الإنتاج المحلي، والسعي لتحقيق أولوياتها في مجال الصحة العامة. وينبغي أن تركز التقارير في هذا المجال ليس فقط على الأنشطة المضطلع بها، بل أيضاً على النتائج الملموسة التي تم تحقيقها. كما نولي أهمية لعمل اللجنة في مجال نقل التكنولوجيا. ولا ينبغي فهم نقل التكنولوجيا على أنه مجرد إبرام اتفاقات ترخيص. بل ينبغي تقييم نجاحه بناءً على مدى بناء المعرفة والدراية الفنية والقدرة التكنولوجية والقدرة الإنتاجية بشكل فعال في البلدان المتلقية. ولذلك، نرحب بالأعمال المرتقبة بشأن التكنولوجيات الصحية والخضراء، ونشجع الأمانة على أن تعكس التحديات المحددة التي تواجهها الجامعات ومؤسسات البحث والشركات في البلدان النامية. سيدي الرئيس، إن الدور المتنامي للذكاء الاصطناعي في نظام البراءات يستحق أيضًا دراسة متأنية ومتوازنة. ولا ينبغي أن تقتصر المناقشة على المسألة الشكلية المتعلقة بملكية اختراعات الذكاء الاصطناعي. بل ينبغي أن تتناول أيضًا الآثار المترتبة على الذكاء الاصطناعي فيما يتعلق بمعايير الأهلية للحصول على براءة، وتقييم الخطوة الابتكارية، وتحديد حالة الفن السابق، والقدرة على الفحص، واحتمال تركيز القدرات التكنولوجية. وقد يؤدي استخدام مكاتب البراءات لأدوات الذكاء الاصطناعي إلى تحسين الكفاءة، ولكن لا ينبغي أن يقلل ذلك من الشفافية، أو يضعف المساءلة البشرية، أو يوسع الفجوات التكنولوجية القائمة بين المكاتب الوطنية. السيد الرئيس، لقد جمعت لجنة البراءات مجموعة كبيرة من الدراسات والوثائق المرجعية وتبادلات الخبراء. وينبغي أن تكون الخطوة التالية هي ترجمة هذا العمل إلى نتائج عملية وموجهة نحو التنمية. وينبغي أن يظل عمل لجنة البراءات قائماً على الأدلة ومستجيباً لتنوع النظم القانونية الوطنية ومستويات التنمية والقدرات الصناعية. وفي هذا الصدد، نعتبر أنه من المهم أن تواصل لجنة البراءات عملها من خلال تقصي الحقائق وتبادل الخبرات الوطنية والتعاون العملي. ولا ينبغي أن تحل مسألة التكنولوجيات الناشئة محل الأولويات الراسخة المتعلقة بالصحة العامة، ومرونة البراءات، ونقل التكنولوجيا. ويجب على اللجنة معالجة كلا الأمرين مع الحفاظ على الحيز السياساتي المشروع للدول الأعضاء. وتظل جمهورية إيران الإسلامية على استعداد للمشاركة بشكل بناء في هذا العمل.

101. جنوب أفريقيا: تشكر جنوب أفريقيا لجنة البراءات والأمانة على عملهما المستمر، بما في ذلك نتائج الدورة السابعة والثلاثين للجنة البراءات التي عُقدت في نوفمبر 2025. وتقر جنوب أفريقيا بالتقدم المحرز في مجالات العمل الأساسية للجنة وتؤيد برنامج عمل مستقبلي يظل متوازناً وشاملاً ومستجيباً لاحتياجات التنمية لدى الدول الأعضاء. وترحب جنوب أفريقيا بالعمل المستمر بشأن الاستثناءات والقيود على حقوق البراءات. وعلى وجه الخصوص، تلاحظ جنوب أفريقيا المناقشات التي جرت في الدورة السابعة والثلاثين للجنة بشأن مسودة الوثيقة المرجعية المتعلقة بالاستثناءات الخاصة باستخدام المزارعين و/أو المربين للاختراعات المحمية بالبراءات، وتشير إلى قرار اللجنة بمواصلة العمل بشأن الاستثناء المتعلق بالاستخدام الخاص و/أو غير التجاري للاختراعات المحمية بالبراءات. وتعد هذه المناقشات مهمة للحفاظ على الحيز السياساتي وضمان تنفيذ حقوق البراءات بطريقة تدعم الأمن الغذائي، والابتكار الزراعي، والبحث، والوصول إلى التكنولوجيا، وأهداف المصلحة العامة الأوسع نطاقاً. كما ترحب جنوب أفريقيا باستمرار تركيز اللجنة على البراءات والصحة، بما في ذلك تنفيذ التوصية رقم 14 الصادرة عن أجندة الويبو للتنمية والمبادرات المتعلقة بإتاحة معلومات حالة البراءات المتعلقة بالأدوية واللقاحات للجمهور. ونؤكد مجدداً أن مرونة البراءات، والمعلومات الموثوقة عن البراءات، والاستثناءات المصممة بشكل ملائم، هي أمور أساسية لدعم الوصول إلى الأدوية، وتعزيز أنظمة الصحة العامة، وضمان ألا يعيق نظام البراءات قدرة مقدمي الرعاية الصحية على تلبية احتياجات المرضى. كما تحيط جنوب أفريقيا علماً بعمل اللجنة بشأن جودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض، والتقسيم الطوعي لطلبات البراءات، والتسجيل المزدوج للبراءات، والقضايا المتطورة الناشئة عن الذكاء الاصطناعي وملكية الاختراع. ونرحب بالتبادلات المستمرة حول استخدام الذكاء الاصطناعي والأدوات الأخرى في إجراءات فحص المرضى، مع التأكيد على أن هذه الأدوات يجب أن تعزز الشفافية وجودة الفحص والكفاءة الإدارية دون المساس بمساحة السياسة الوطنية، أو المعايير الموضوعية للأهلية للحصول على براءة، أو الرقابة على حقوق الإنسان، أو النهج الموجهة نحو التنمية في مجال

الابتكار. كما تحيط جنوب أفريقيا علماً بالمناقشات المتعلقة بنقل التكنولوجيا، بما في ذلك الاختراعات الجامعية، والبراءات الأساسية للمعايير، والقضايا المتعلقة بالتراخيص العادلة والمسؤولة وغير التمييزية، وأفضل الممارسات في قطاعي الصحة والتكنولوجيا الخضراء. وتؤكد جنوب أفريقيا أن هذه المسائل ذات أهمية محورية لضمان أن يدعم نظام البراءات التنمية الصناعية، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، والصحة العامة، والقدرة التصنيعية المحلية، والمشاركة الفعالة للبلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية للابتكار. وتظل جنوب أفريقيا ملتزمة بالعمل من أجل إقامة نظام براءات اختراع يحفز الابتكار الحقيقي مع الحفاظ على التوازن والشفافية والاستجابة لاحتياجات جميع البلدان والمجتمعات. ونشجع لجنة البراءات على مواصلة عملها بطريقة تعزز أجندة الويبو للتنمية، وتحافظ على المرونة في إطار العمل الدولي للبراءات، وتشجع الوصول العادل إلى المعرفة والتكنولوجيا والابتكارات المتعلقة بالصحة.

102. الولايات المتحدة الأمريكية: تود الولايات المتحدة الأمريكية أن تشكر الأمانة على تقريرها الوارد في الوثيقة WO/GA/60/4، بما في ذلك ملخصها للعديد من الجلسات الإعلامية وجلسات تبادل المعلومات. وتؤيد الولايات المتحدة البيان الذي أدلت به ألمانيا نيابة عن المجموعة باء. ورغم أن وفدنا وجد المناقشات التي دارت مؤخرًا في لجنة البراءات مثيرة للاهتمام وغنية بالمعلومات، فإننا نعتقد أنها لم تتطرق سوى إلى السطح الخارجي لما يمكن للجنة البراءات، بل وينبغي عليها، تحقيقه بالنظر إلى ولاية اللجنة وأهمية وجود نظام براءات قوي وفعال لتعزيز الابتكار والتكنولوجيا في العالم. ونتطلع إلى مواصلة وتوسيع نطاق المناقشات حول الذكاء الاصطناعي. فأدوات الذكاء الاصطناعي تُحدث ثورة في إجراءات تسجيل البراءات، وتواصل مكاتب الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم مناقشة السياسات المختلفة الناشئة عن تطورات الذكاء الاصطناعي. ونتطلع إلى تبادل التطورات التي تشهدها الولايات المتحدة فيما يتعلق بأهلية موضوع البراءة وملكية الاختراع، والتي ستعزز بالضرورة النمو في مجال الابتكار في الذكاء الاصطناعي. وفيما يتعلق بتعزيز ولاية لجنة البراءات بشكل أكثر شمولاً، نتطلع إلى رؤية تقدم في الأعمال المتعلقة بسبل الانتصاف المتعلقة بالبراءات. ترتبط سبل الانتصاف المتعلقة بالبراءات ارتباطًا وثيقًا بحق البراءة الحصري. فبدونها، قد لا يُكافأ الاختراع، وقد تُثبط المنافسة، ويُقوض إنفاذ البراءات. ونظرًا للطبيعة العالمية المتزايدة لمعاملات البراءات، فقد طال انتظار إصدار تجميع للنهج الدولية المختلفة المتعلقة بسبل الانتصاف. وعلى الصعيد العالمي، تختلف ممارسات الأوامر الزجرية ودعاوى البراءات اختلافًا كبيرًا، مما يعكس التقاليد القانونية وأولويات السياسات المختلفة. تميل بعض الولايات القضائية إلى إصدار أوامر زجرية أكثر تلقائية أو افتراضية بعد ثبوت الانتهاك مع سلطة تقديرية محدودة نسبيًا. وتشترط ولايات قضائية أخرى على المحاكم أن تزن بين المصالح المتنافسة قبل منح الإنصاف الزجري. بالإضافة إلى ذلك، ندعو لجنة البراءات إلى النظر عن كثب في التعويضات المالية في جميع أنحاء العالم. تتباين النهج القضائية تبايناً واسعاً فيما يتعلق بقانون التعويضات وكيفية حسابها. لم نقم سوى بالقليل في هذا المجال مؤخراً في لجنة البراءات، وهذا مجال يمكن للجنة أن تحدث فيه تأثيراً في تعزيز الفهم على الصعيد العالمي. والأهم من ذلك، أننا نتطلع إلى رؤية لجنة البراءات تتبنى ولايتها الأساسية في مجال البراءات لمساعدة الدول الأعضاء في مواءمة وتوحيد قوانين وممارسات البراءات لتعزيز حماية البراءات في جميع أنحاء العالم. يجب ألا نهدر هذه التجمعات لخبراء البراءات العالميين في لجنة البراءات والفرصة المتاحة لتقريب ومواءمة ممارسات البراءات لصالح المبتكرين العالميين في حماية اختراعاتهم واكتشافاتهم. ونتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء لضمان الاستفادة بشكل أفضل من هذه الاجتماعات لتحقيق الغرض المقصود من لجنة البراءات ولتنفيذ ميثاق الويبو لتعزيز الملكية الفكرية. وتشمل هذه المهمة بالضرورة تعزيز حماية البراءات وليس تقويضها. وفي الختام، نشكر مرة أخرى نائبة المدير العام يورجنسن على عملها في قيادة قطاع البراءات والتكنولوجيا خلال السنوات الست الماضية.

103. كوبا: نود أن نشكر الأمانة على إعداد التقرير. ويشجع وفدنا على مواصلة الدراسات في اللجنة بشأن القضايا التي تهم البلدان النامية على وجه الخصوص، والاستثناءات والقيود على حقوق البراءات، وجودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض، والبراءات والصحة، وسرية الاتصالات بين العملاء ومستشاريهم في مجال البراءات، ونقل التكنولوجيا. ومن الأهمية بمكان تحديث المبادرات المتعلقة بقواعد البيانات المتاحة للجمهور بمعلومات عن حالة براءات الأدوية واللقاحات، وكذلك تبادل المعلومات بشأن قابلية اختراعات الذكاء الاصطناعي للحصول على براءة. كما نؤيد عقد جلسات الخبراء بشأن الخيارات والسياسات القانونية المتعلقة بقابلية الحصول على براءة وملكية اختراعات الذكاء الاصطناعي، وأفضل الممارسات في مجال نقل التكنولوجيا في قطاع الصحة والتكنولوجيات الخضراء، دون المساس بالسيادة في القضايا التنظيمية في هذه المجالات.

104. بنغلاديش: نشكر الأمانة على التقرير الشامل حول أعمال لجنة البراءات، ونرحب باستمرار المناقشات في إطار اللجنة. نؤيد الحفاظ على نظام براءات متوازن وموجه نحو التنمية يدعم الابتكار مع حماية المصلحة العامة الأوسع نطاقاً. ونؤكد على أهمية مواصلة العمل لتيسير الوصول إلى التكنولوجيا، وتعزيز الابتكار المحلي، وتقوية القدرات الإنتاجية. ونؤكد من جديد بشكل خاص على أهمية تنفيذ حماية الملكية الفكرية بطريقة تدعم الصحة العامة، وتضمن الوصول في الوقت المناسب وبشكل منصف إلى الأدوية والرعاية الصحية اللازمة للجميع. كما نرحب بالمناقشة حول القضايا الناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والملكية الفكرية، مع التأكيد على أن هذه المناقشات يجب أن تظل موجهة نحو التنمية ومستجيبة للقدرات والأولويات المختلفة للدول الأعضاء.

105. أوغندا: سيدي الرئيس، تتفق جمهورية أوغندا مع بيان المجموعة الأفريقية، وتود أن تدلي بالملاحظات التالية بصفتها الوطنية. تثني أوغندا على العمل الذي قامت به لجنة البراءات، وترحب بالتقدم الذي يتجلى في الوثيقة WO/GA/60/4، ولا سيما المناقشات المستمرة حول جودة البراءات، ونقل التكنولوجيا، والبراءات والصحة، والاستثناءات والقيود على حقوق البراءات، والقضايا الناشئة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. السيد الرئيس، تدرك أوغندا الإمكانات التحويلية للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الرقمية الناشئة في تحسين كفاءة وجودة إدارة البراءات. ولذلك، فإننا ندعم استمرار تبادل الخبرات، ومبادرات التعاون التقني وبناء القدرات التي تمكّن

البلدان النامية مثل أوغندا من الاستفادة الفعالة من هذه التكنولوجيات. وفيما يتعلق بجودة البراءات، السيد الرئيس، تؤكد أوغندا على أهمية تعزيز القدرات التقنية، والوصول إلى موارد معلومات البراءات، والتعاون بين مكاتب الملكية الفكرية. ولا يزال وجود نظام براءات قوي وموثوق به أمراً أساسياً لتعزيز الابتكار والاستثمار وتطوير التكنولوجيا. وعلى الصعيد الوطني، سيدي الرئيس، تواصل أوغندا تنفيذ تدخلات استراتيجية تهدف إلى تعزيز منظومتها الخاصة بالملكية الفكرية. وتشمل هذه التدخلات تعزيز قدرات فاحصي البراءات من خلال برامج متخصصة مثل التدريب الإقليمي على فحص البراءات الذي تنظمه المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO)، وتعزيز قدرات الموارد البشرية من خلال مبادرات مثل إنشاء برنامج ماجستير في الملكية الفكرية في إحدى جامعاتنا، وتعزيز الخبرة في صياغة البراءات من خلال البرنامج الدولي لصياغة البراءات التابع للويبو. وتُقدّر أوغندا بشكل خاص الدعم الذي تقدمه الويبو من خلال البرنامج الدولي للتدريب على صياغة البراءات (IPDTP)، الذي زود المبتكرين والباحثين والمتخصصين في مجال الملكية الفكرية بالمهارات العملية اللازمة لإعداد طلبات براءات ذات جودة عالية تفي حتى بالمعايير الدولية. وقد ساهم هذا الدعم، الذي استكملته حلقات العمل الوطنية لصياغة البراءات ومبادرات بناء القدرات الموجهة، في تحسين جودة طلبات البراءات وزيادة استخدام نظام معاهدة التعاون في مجال البراءات من قبل المبتكرين لدينا. ونتيجة لهذه التدخلات المستمرة، سجلت أوغندا زيادة بنسبة 80 في المائة في طلبات معاهدة البراءات مقارنة بالعام السابق، مما يعكس تزايد الوعي والثقة في الحماية الدولية للبراءات. ولتمكيننا من الحفاظ على هذا المسار الإيجابي، ترحب أوغندا بزيادة الفرص وتوفير مقاعد إضافية في إطار ذلك البرنامج وبرامج بناء القدرات ذات الصلة لدول مثل أوغندا. كما ترحب أوغندا باستمرار تركيز لجنة البراءات على نقل التكنولوجيا والتعاون بين الصناعة والأوساط الأكاديمية من خلال برنامج مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (TISC). وقد تمكنت أوغندا من توسيع شبكتها الوطنية من 37 مركزاً في عام 2025 إلى 41 مركزاً. وقد عزز هذا البرنامج الوعي بالملكية الفكرية في البلاد بشكل كبير، ومكّن الباحثين والجامعات والمبتكرين من تحديد أصول الملكية الفكرية وحمايتها والاستفادة منها استراتيجياً. وتواصل أوغندا تحقيق تقدم متزايد في تسويق نواتج البحوث، وذلك بفضل زيادة الوعي بالملكية الفكرية ومبادرات بناء القدرات المؤسسية. وتقوم العديد من مؤسسات البحوث في البلاد، والجامعات، ومراكز الابتكار، بتبني سياسات مؤسسية للملكية الفكرية بشكل متزايد، وحماية نتائج البحوث، وإنشاء مسارات للتسويق، ووضع آليات تتيح للمبتكرين الاستفادة من أصول الملكية الفكرية الخاصة بهم. ومع استمرار نضوج منظومة الابتكار في أوغندا، تزداد الحاجة إلى الانتقال من مرحلة التوعية بالملكية الفكرية وحمايتها إلى مرحلة نقل التكنولوجيا والتسويق المنظمين. وفي هذا الصدد، تسعى أوغندا إلى تحويل مراكز دعم الابتكار والتكنولوجيا (TISC) المختارة والناضجة تدريجيًّا إلى مكاتب نقل تكنولوجيا متكاملة قادرة على دعم نقل التكنولوجيا، والترخيص، والشراكات الصناعية، واعتماد الابتكارات في الأسواق. وتُثمن أوغندا الدعم المستمر الذي تقدمه الويبو في تعزيز شبكة مراكز دعم الابتكار والتكنولوجيا (TISC)، ولذلك فإنها ترحب بمزيد من التعاون في هذه الرحلة المهمة نحو تطوير مكاتب نقل تكنولوجيا مستدامة. وقد نوقشت هذه الأولوية خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها المدير العام للويبو إلى أوغندا، ونحن نتطلع إلى استمرار الشراكة في المضي قدماً نحو تحقيق هذا الهدف. كما ترحب أوغندا بالاستمرار في تنفيذ التوصية رقم 14 الصادرة عن أجندة الويبو للتنمية، وتؤكد على أهمية تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً في الاستفادة الفعالة من المرونة التي تتيحها اتفاقية تريبس (TRIPS)، مع تعزيز الابتكار والوصول إلى التكنولوجيات الأساسية والتنمية المستدامة. وفي الختام، سيدي الرئيس، تؤكد أوغندا من جديد التزامها بالمساهمة بفعالية في أعمال لجنة البراءات والتعاون مع الدول الأعضاء والأمانة من أجل إقامة نظام دولي للبراءات يتسم بالتوازن والشمولية والتركيز على التنمية، ويشجع الابتكار ونقل التكنولوجيا والتنمية المستدامة.

106. نيجيريا: يثني وفد نيجيريا على الأمانة لجهودها المتفانية في دفع برنامج عمل اللجنة إلى الأمام خلال العام الماضي. وتولي نيجيريا أهمية استراتيجية كبيرة لطبيعة ولاية لجنة البراءات الحالية، التي تتمثل في جمع المعلومات والطبيعة غير الملزمة. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن التطوير التدريجي لقانون البراءات يجب أن يظل مسعىً متوازناً ومرناً وموجهاً نحو التنمية. ويجب أن يحترم هذا التطوير المجال التنظيمي السيادي للدول الأعضاء، مما يسمح لها بمواءمة هياكل البراءات لديها مع السياسات الوطنية الملحة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحة العامة والتكنولوجية والصناعية. سيدي الرئيس، على الصعيد الوطني، وتحت القيادة النشطة لوزارة الصناعة والتجارة والاستثمار الاتحادية، تشهد نيجيريا حالياً عملية تحديث هيكلي لقطاع الملكية الفكرية لديها. ويتمثل أحد العناصر المحورية لهذا الجهد في إجراء مراجعة شاملة لقانون البراءات المحلي لدينا. وفي هذا الصدد، يوفر عمل لجنة البراءات عبر ركائزها الخمس الأساسية إطاراً لا يقدر بثمن. وعلى وجه التحديد، تتابع نيجيريا عن كثب عمل اللجنة بشأن الاستثناءات والقيود على حقوق البراءات. ومع قيامنا بوضع اللمسات الأخيرة على مراجعتنا التشريعية، تُعد الوثائق المرجعية والمجموعات التي أعدتها الأمانة بشأن المرونة المتعلقة بالمصلحة العامة، والترخيص الإجباري، والاستخدام الحكومي، معايير فنية حاسمة لضمان بقاء قانوننا متوافقاً مع المعايير الدولية ومستجيباً لاحتياجات التنمية في الوقت نفسه. علاوة على ذلك، وبصفتها دولة متعاقدة فخورة بميثاق التعاون في مجال البراءات منذ عام 2005، تعمل نيجيريا بنشاط على إعداد سجلها المحلي للانتقال إلى مكتب مراجعة يعمل بكامل طاقته في إطار ميثاق التعاون في مجال البراءات. ولتحقيق ذلك، فإن الاستقلال التشغيلي الذي يعزز جودة البراءات وقدرات المراجعين لدينا أمر غير قابل للتفاوض. ونلاحظ باهتمام كبير الجهود الأخيرة للجنة، وتبادل الخبراء الذي أجرته اللجنة مؤخرًا بشأن معايير الأهلية للحصول على براءة، والذكاء الاصطناعي، وملكية الاختراع، ونشر أدوات البحث الرقمية والقائمة على الذكاء الاصطناعي داخل مكاتب البراءات. وبالنسبة لمركز تكنولوجي ورقمي سريع التوسع مثل نيجيريا، فإن فتح الباب أمام الوصول إلى هذه التقنيات الرائدة والبنى المتطورة أمر ضروري لبناء سجل قوي وشفاف وفعال. سيدي الرئيس، لا يمكننا مناقشة تحديث نظام البراءات دون التطرق إلى هدفه النهائي، ألا وهو الانتشار الملموس للمعرفة. ترحب نيجيريا بتركيز لجنة البراءات على نقل التكنولوجيا، ولا سيما الدراسات الحديثة التي ترسم خريطة لنماذج الترخيص الناجحة بين الصناعة والأوساط الأكاديمية والهياكل التعاقدية في قطاعي الصحة والتكنولوجيا الخضراء. تعتزم حكومتي الاستفادة من هذه الرؤية لتوسيع نطاق شبكتنا الوطنية لمراكز دعم نقل التكنولوجيا (TISCs) وتمكينها، بهدف سد الفجوات

بين مؤسسات البحث والأسواق التجارية. ونظل ملتزمين بالمشاركة البناءة في الدورات المستقبلية للجنة البراءات للنظر في النظم الإيكولوجية العالمية للبراءات التي تدفع عجلة الابتكار، وتدعم نقل التكنولوجيا، وتحقق فوائد ملموسة للجميع.

107. مالوكا إنترناسيونال : السادة أعضاء الوفود الموقرون، كما نعلم جميعًا، غالبًا ما يُرمز إلى النظام القانوني بميزان العدالة. يُصوَّر سيدة العدالة بميزان لأنها يجب أن تسعى إلى تحقيق التوازن بين المصالح المشروعة. وإذا وضعنا في أحد كفتي الميزان المبدعين والمؤلفين والفنانين وغيرهم من أصحاب حقوق الملكية الفكرية، وفي الكفة الأخرى هيئات البث وشركات الأدوية والمنصات الرقمية والوسطاء التكنولوجيين الكبار، فإننا نرى في الواقع أن تطور الذكاء الاصطناعي قد أخلّ بهذا التوازن بشكل واضح. اليوم، نرى أن هذا التوازن يميل أكثر فأكثر نحو أصحاب المصلحة الذين يتمتعون بأكبر قدر من القوة الاقتصادية والتكنولوجية. في كثير من الحالات، تُخضع الحقوق المعنوية وحقوق الملكية الفكرية للمبدعين للمصالح التجارية للشركات الكبرى التي تسيطر على البنية التحتية وأنظمة التوزيع، وبشكل متزايد على أنظمة الذكاء الاصطناعي. من منظور السياسة والاقتصاد، يمكن فهم هذا الوضع على أنه تعبير عن الصراع الطبقي في مجال الملكية الفكرية. فمن ناحية، هناك من ينتجون المعرفة والثقافة والأعمال الإبداعية من خلال عملهم الفكري، ومن ناحية أخرى، هناك من يمتلكون الثروة والمنصات التكنولوجية وآليات الاستغلال الاقتصادي لتلك الأعمال. مع الذكاء الاصطناعي، نواجه خطر تفاقم هذا التناقض بشكل أكبر من خلال استخدام كميات هائلة من الأعمال المحمية لتوليد الثروة الاقتصادية بدلاً من المكافأة العادلة والاعتراف المناسب والمشاركة المنصفة لأصحاب الحقوق؛ وفي ظل هذه الظروف، يصبح العمل الإبداعي مصدر تراكم الثروة لأولئك الذين يمتلكون الثروة التكنولوجية، بينما يضعف المبدعون أنفسهم من حيث وضعهم القانوني والاقتصادي. لم يكن الهدف من النظام الدولي للملكية الفكرية أبداً أن يؤدي فقط إلى خلق الثروة وتراكمها. فقد كانت مهمته تاريخياً تعزيز الإبداع، وتوفير حوافز للابتكار، وضمان أن يستفيد المبدعون بشكل عادل من ثمار عملهم؛ ومع ذلك، فإن ظهور الذكاء الاصطناعي يعني أن على هذه المنظمة أن تفكر بعناية فائقة في الحاجة إلى إعادة إرساء التوازن الذي ترمز إليه ميزان العدالة. لا ينبغي أن يُبنى الابتكار التكنولوجي على حساب تآكل حقوق المبدعين دون إطار من الإنصاف والشفافية والمكافأة العادلة للجميع. يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم في تقدم البشرية بدلاً من أن يكون أداة تؤدي فقط إلى مزيد من تركيز القوة الاقتصادية والثروة على حساب العمل الإبداعي للبشرية. وإعادة إرساء التوازن لا يعني رفض الابتكار، بل يعني فقط ضمان أن يحترم كل تقدم تكنولوجي كرامة العمل الفكري ويحمي الهدف الرئيسي للنظام الدولي للملكية الفكرية، وهو حماية المبدعين.

108. منظمة إيكولوجيا المعرفة الدولية (KEI): نود أن نشكر نائبة المدير العام ليزا يورغنسن على عملها في هذه اللجنة. ومن الملاحظات التي لاحظناها فعلاً في الكثير من المنشورات التي وزعت عبر برنامج لجنة البراءات وفي العديد من المناقشات التي دارت حول الطاولات أنها كانت رفيعة المستوى ومفيدة للغاية وغنية بالمعلومات. إحدى القضايا التي نقترح أنها قد تكون مثيرة للاهتمام لمناقشتها في المستقبل تتعلق بالحوافز لاستخدامات البراءات، بما في ذلك الترخيص الذي يخدم غرضًا اجتماعيًا ما. تكرس منظمتنا الكثير من الوقت للقلق بشأن الوصول العادل إلى الاختراعات الطبية. ويتعلق جزء من النقاش حول هذا الموضوع بما إذا كان الناس، على سبيل المثال، على استعداد لترخيص الاختراعات لمجمع البراءات للأدوية أو أي كيان آخر يضطلع بمهمة تتعلق بالصحة العامة. كما نتعاون مع المعهد الوطني للصحة (NIH) ووكالات أخرى لمعرفة ما إذا كانت لديهم خطط وصول مرتبطة بالاختراعات الممولة من القطاع العام. هناك إجماع بين الكثير من المشاركين في المفاوضات على أن الترخيص الطوعي أمر جيد حقًا، وقد تم تشجيع الناس على تجنب أي تدابير إلزامية. وانطلاقًا من الاعتقاد الراسخ بأن الإجراءات الطوعية أمر جيد، هناك أيضًا مجال للتحسين فيما يتعلق بالحوافز التي تدفع الناس إلى القيام بالمزيد من الإجراءات الطوعية. وأعلم أن منظمة الصحة العالمية (WHO) قد أبدت اهتماماً بهذا الأمر، ونحن مهتمون به أيضاً. ونود أن نرى في وقت ما جلسة نقاشية في لجنة البراءات تتناول ما يمكن فعله لتحسين الحوافز الخاصة بالترخيص الطوعي للاختراعات لخدمة الأغراض الاجتماعية.

109. المدرسة اللاتينية للملكية الفكرية (ELAPI): نود أن نشكر الأمانة على الوثيقة، وقد تناولت ELAPI هذه المسألة من خلال النظر في الإمكانات التحويلية للتكنولوجيات الناشئة في نظام البراءات. أولاً، نحثكم على النظر في كيفية قيام الذكاء الاصطناعي بإعادة تعريف عمليات البحث قبل الفحص الرسمي. يجب تكييف الإطار المعياري لتعظيم استخدام الموارد وتبسيط الإجراءات. علينا النظر في مشاريع تجريبية لأدوات تحديد قابلية الحصول على براءة، مع النظر في الاستخدام الشامل للنظام فيما يتعلق بالخوارزميات. كما نرحب بالحل المتمثل في دراسة نظام تسوية المنازعات البديلة (ADR)، ولا سيما الوساطة والتحكيم. ونعتقد أن ذلك مهم جدًا لضمان اليقين القانوني الدولي. وتؤكد ELAPI مجددًا التزامها بتقديم الدعم الأكاديمي للجنة مع التركيز بشكل خاص على مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

110. شبكة العالم الثالث (TWN): تتناول لجنة البراءات قضايا ذات أهمية عامة بالغة مثل الصحة العامة، ونقل التكنولوجيا، والحق في التنمية وما شابه ذلك، حيث تحرم احتكارات البراءات بشكل مباشر من الوصول إلى هذه الخدمات. وهذا الحرمان صارخ. تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان على 86.8 في المائة من مبيعات الأدوية الجديدة التي تم طرحها بين عامي 2018 و2023. في حين تستحوذ الاقتصادات الناشئة، بما في ذلك الصين والهند، على 3.8 في المائة. من بين 1,005 مادة فعالة جديدة تم طرحها على مدى عقدين من الزمن، تم إطلاق 81 في المائة منها في الولايات المتحدة. ولم يتم إطلاق معظمها مطلقاً في البلدان النامية. تعزز البراءات الحق في الربح، في حين أن الحق في الصحة لـ 80 في المائة من البشرية التي تعيش في البلدان النامية لا يزال غير مُلبى. يفرض اتفاق تريبس حماية البراءات، لكنه لا يفرض أي التزام مقابل على حامليها بتسويق الدواء أو القيام بذلك بأسعار معقولة في البلدان التي تمنحهم هذه الحماية. وفي ظل هذا الفراغ، يُعد عمل لجنة البراءات بشأن الاستثناءات والقيود أمراً لا غنى عنه. ومع ذلك،

لا تزال المرونة التشغيلية صعبة الاستخدام. وكما أظهرت الوثيقة SCP/36/6 والوفود من البلدان النامية، فإن الترخيص الإجباري بموجب المادة 31 هو إجراء مرهق يُحبطه نقص إمدادات المكونات الصيدلانية النشطة (API)، وغياب القدرات التصنيعية، والضغوط الثنائية المستمرة مثل القوائم الخاصة 0301 للولايات المتحدة. ومن منظور حقوق الإنسان، فإن هذه المرونة ليست خيارات بل التزامات. وينبغي للجنة السياسة الاستراتيجية أن تعاملها على هذا النحو، وأن تضع برنامج عمل استباقي بشأن استخدامها. ويجب أن تكون الصحة العامة، وليس توسيع نطاق الحقوق الحصرية، هي الأساس الذي يستند إليه عمل اللجنة في المستقبل.

111. المؤسسة اللاتينية لأبحاث الملكية الفكرية من أجل التنمية (Corporación Innovarte): نشكر الأمانة على عملها القيّم وعلى التقرير، كما نشكر لجنة البراءات على ما قامت به من عمل. يعد نقل التكنولوجيا أمراً أساسياً لتطوير الابتكارات وتلبية الاحتياجات الاجتماعية. ولكن على الرغم من العدد الكبير من الاختراعات الصادرة عن الجامعات والمؤسسات العامة الأخرى والمتاحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن العديد منها، لا سيما في قطاع الصحة، لا يصل فعلياً إلى من هم في أمس الحاجة إليها. ونظراً لضعف عمليات النقل، فإنها لا تراعي احتياجات الجامعات نفسها ولا توفر الوصول الفعال إلى الابتكارات. ولتخفيف هذا النقص في الوعي بالتأثير الاجتماعي للمعرفة، شهدنا نموذج نظام الترخيص المسؤول اجتماعيًا الذي تستخدمه الجامعات على جانبي المحيط الأطلسي، والذي أوصت به المفوضية الأوروبية وقانون نقل التكنولوجيا الذي صدر مؤخرًا في شيلي. ومع ذلك، فإنه غير معروف جيدًا في معظم البلدان. ونظراً لأهميته، نقترح أن يُدرج هذا الموضوع كبند محدد في أعمال لجنة البراءات لتمكيننا من تبادل الخبرات ودعم نقل التكنولوجيا مع البعد الاجتماعي المسؤول.

112. المغرب: يود وفد المغرب أن يشكر لجنة البراءات على عملها، كما يشكر الأمانة على جودة التقرير. ونؤكد مجدداً دعمنا لعمل لجنة البراءات. ويتابع المغرب عن كثب المناقشات الدائرة حول الموضوعات الخمسة التي تتناولها اللجنة، ويؤكد على أهمية استمرار الحوار بين الدول الأعضاء. ويرى وفدنا أن لجنة البراءات هي المنتدى المناسب لتقييم تطور نظام البراءات بطريقة بناءة للغاية.

113. نائبة المدير العام: يسعدني أن أرى أن لجنة البراءات تواصل الانخراط في تبادلات مثمرة حول قانون البراءات وسياساتها. إن قاعدة المعرفة التي تم بناؤها داخل هذه اللجنة آخذة في النمو، وهي بمثابة مركز موارد مهم ليس فقط للمندوبين وصانعي السياسات، بل أيضاً لجمهور أوسع بكثير من الممارسين والأكاديميين والباحثين. كما يمثل العمل في لجنة البراءات، التي يقودها الأعضاء، فرصة قيّمة لتوفير منصة لتطوير نظام البراءات الدولي في مواجهة التقنيات الناشئة، والممارسات المتنوعة لمكاتب الملكية الفكرية، وتجارب نقل التكنولوجيا، والمسائل السياساتية المهمة التي تشكل أساس النظام القانوني لحوافز الابتكار.

114. الرئيس: قبل أن نتخذ إجراءً بشأن التقرير، أود فقط أن أشكر نائبة المدير العام ليزا يورغنسن وفريقها على كل ما بذلوه من جهد في إعداد التقرير، حيث حرصوا قدر الإمكان على توثيق جميع الأعمال التي تمت. وأنا ممتن جدًّا لكم. سنشرع الآن في اتخاذ إجراء بشأن تقريركم. وأقترح الآن فقرة القرار التالية الواردة في الوثيقة المعنية:

115. أحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمضمون "تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (الوثيقة WO/GA/60/4).

116. الرئيس: لا أرى أي اعتراضات. تقرر ذلك. شكرًا جزيلاً لكِ أيتها المديرة العامة المساعدة يورغنسن. نختتم الآن البند 11 من جدول الأعمال، البند الفرعي 2.

"3" اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية (لجنة العلامات)

117. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/60/5.

118. الرئيس: نفتتح الآن البند 11 من جدول الأعمال، البند الفرعي "3"، اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية (لجنة العلامات). هناك وثيقة واحدة قيد النظر كما هو مذكور في قائمة الوثائق. وهذه الوثيقة هي WO/GA/60/5، تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية. وفي هذه المرحلة، أود أن أدعو السيد ماركوس هوبيرغر، المدير الأقدم، إدارة العلامات التجارية والتصاميم والمؤشرات الجغرافية، قطاع العلامات التجارية والتصاميم، لتقديم عرض موجز لهذه الوثيقة. لك الكلمة، سيدي.

119. الأمانة: قبل أن أستجيب للدعوة الكريمة التي وجهها الرئيس لتقديم موجز عن الوثيقة WO/GA/60/5، أود أن أطلعكم على تطور ذي صلة يكتسي أهمية وذو صلة بهذا البند من جدول الأعمال، على وجه الخصوص، نظراً للدور الفعال الذي لعبته لجنة العلامات في وضع وإعداد إحدى أحدث الصكوك الدولية التي اعتمدتها الدول الأعضاء في هذه المنظمة، ألا وهي معاهدة الرياض لقانون التصاميم (RDLT). وكما تعلمون على الأرجح، اعتمد المؤتمر الدبلوماسي معاهدة الرياض في 22 نوفمبر 2024، وأود أن أطلع هذه الجمعية العامة على المعلومات التالية: لقد تلقينا حتى الآن ثلاث صكوك تصديق وصك انضمام واحد. وقد أُودعت الصكوك الأربعة جميعها في عام 2026، بدءاً بألبانيا في وقت سابق من هذا العام في شهر مارس، ثم تلتها ثلاثة صكوك، تم تسليمها جميعاً خلال دورات الجمعية هذه، وهي صكوك السلفادور والمملكة العربية السعودية وجورجيا. وأردت أن أغتنم هذه الفرصة لمشاركة هذه

المعلومات الإيجابية للغاية مع الجمعية. شكراً لكم، سيدي الرئيس. وأنتقل الآن إلى أعمال اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. خلال تلك الفترة، عقدت اللجنة دورة واحدة، وهي الدورة التاسعة والأربعون التي انعقدت في الفترة من 30 مارس إلى 2 أبريل من هذا العام. وترأست الدورة السيدة ليليكلاير بيلامي من جامايكا. وانتخبت اللجنة للدورة المقبلة، وهي الدورة التاسعة والخمسون، السيدة غريس آما إيسهاك من غانا رئيسةً، والسيد سيميون ليفيتشي من جمهورية مولدوفا والسيد سيرجيو تشويز سالازار من بيرو نائبين للرئيسة. وقد عملت اللجنة وأحرزت تقدماً في أعمالها في المجالات الثلاثة التي تغطيها، وهي العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية، وقد نُشر ملخص رئيسة الدورة التاسعة والأربعين في الوثيقة SCT/49/7. وعلى وجه الخصوص، وافقت اللجنة على بدء العمل بشأن العلامات المشهورة من خلال استبيان تجريه الأمانة، كما طلبت من الأمانة إجراء استبيانات بشأن الجوانب القانونية والإدارية والإجرائية لفحص وتسجيل علامات التصديق، وبشأن نُهج حماية التصاميم التكنولوجية الجديدة، بما في ذلك التصاميم المُصوَّرة، والتصاميم الهولوغرافية، وتصاميم الواقع الافتراضي/المعزز. كما وافقت اللجنة على عقد جلسة إعلامية حول خدمة الوصول الرقمي (DAS) التابعة للويبو للوثائق ذات الأولوية بالتزامن مع الدورة SCT/50، ووافقت على عقد جلسة إعلامية ثانية، تتناول مواضيع المؤشرات الجغرافية، وهي المواضيع الثلاثة التالية: (1) الشفافية والإشعار العام في ممارسات تسجيل المؤشرات الجغرافية، (2) المؤشرات الجغرافية العابرة للحدود، و(3) مقارنة آليات مراقبة الجودة والآليات ذات الصلة في أنظمة الحماية القانونية للمؤشرات الجغرافية والعلامات التجارية للمنتجات الزراعية والحرفية والصناعية. وقد لاحظت، سيدي الرئيس، أنكم أعلنتم خلال حفل استقبال وفد الفلبين أن لديكم خططاً لحماية «أوبي» كمؤشر جغرافي، وأنا متأكد من أنني لم أكن الوحيد الذي أتيحت له فرصة تذوق هذا المنتج. وسيُعرض هذا التقرير على الجمعية العامة لتحيط علماً به، وبهذا أختتم عرضي.

120. ألمانيا: تود المجموعة باء أن تشكر الأمانة على التقرير الشامل والوثيقة WO/GA/60/5، وتقر بالتقدم الذي أحرزته لجنة العلامات بشأن بعض القضايا الحاسمة التي تؤثر على العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية. ونحن لا نزال منفتحين على تنظيم جلسات إعلامية، حيث إنها تشجع الدول الأعضاء على تبادل المستجدات. ونجد أنه من المثير للاهتمام والمفيد للغاية الاستماع إلى التشريعات والتجارب الجديدة. ولذلك، فإننا نثني على الأمانة لتنظيمها الجلسة الإعلامية المتعلقة بالمؤشرات الجغرافية في آذار/مارس 2026. وفيما يتعلق بحماية واجهات المستخدم الرسومية (GUIs)، تعرب المجموعة عن أسفها لأن اللجنة لم تكن قادرة مرة أخرى على اعتماد التوصية المشتركة المتعلقة بحماية التصاميم الصناعية لواجهات المستخدم الرسومية. ونأمل أن تتمكن اللجنة من اعتماد هذه التوصيات التي طال انتظارها في الدورة المقبلة للجنة لصالح جميع المصممين في جميع أنحاء العالم. وأخيراً، تؤكد المجموعة باء من جديد التزامها بالمشاركة البناءة في المناقشات المثمرة والمثيرة للاهتمام التي تجري في هذه اللجنة المهمة.

121. الاتحاد الروسي: يتشرف الاتحاد الروسي بالإدلاء بهذا البيان نيابة عن مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية. وأود أن أعرب عن امتناننا للأمانة لإعدادها هذا التقرير عن أعمال لجنة العلامات. وترى مجموعتنا أن اللجنة تمثل منصة متعددة الأطراف مفيدة وفعالة للحوار وتبادل أفضل الممارسات في مجال التشريعات المتعلقة بالتصاميم الصناعية والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية. ونعتقد أن المناقشات التي تجري في إطار اللجنة تسهل تهيئة بيئة أكثر قابلية للتنبؤ بالنسبة لأصحاب الحقوق، كما تشجع على التطوير الابتكاري بين الدول الأعضاء في الويبو. ونشارك باهتمام كبير في النقاش الدائر حول التوصيات المتعلقة بحماية واجهات المستخدم الرسومية (GUIs) للتصاميم الصناعية. إن النظر الدقيق في هذا المجال سيمكّن المكاتب والمقدمين من التكيف بشكل أكثر فعالية مع التحديات المعاصرة للاقتصاد الرقمي. وفي هذا الصدد، نرى أنه من المنطقي دراسة تأثير هذه الحماية على تطوير الابتكار، لا سيما مع الأخذ في الاعتبار تبادل الخبرات بين البلدان التي شهدت تشريعاتها تغييرات ذات صلة خلال السنوات الأخيرة. كما نرى أنه من المفيد دراسة النهج المتبعة لحماية التصاميم الصناعية في سياق التطور الديناميكي للتكنولوجيات الجديدة والواعدة. علاوة على ذلك، نقدر إدراج القضايا المتعلقة بالاعتراف بالعلامات التجارية المشهورة في جدول أعمال الدورة. فهذا جانب مهم وضروري لضمان التوازن بين مصالح أصحاب الحقوق والمجتمع. وتلعب الحماية الفعالة للتسميات التي تحتوي على مؤشرات جغرافية، بما في ذلك حمايتها كعلامات تجارية إقليمية، دوراً بالغ الأهمية بالنسبة لمجموعتنا. وفي هذا الصدد، نرى أنه من المهم مواصلة هذا الحوار بشأن حماية العلامات التجارية الوطنية، باعتبارها أداة للحفاظ على الهوية الوطنية وتعزيز القيم الوطنية على المستوى الدولي. كما نرى أنه من المنطقي مواصلة العمل المتسق والمتوازن بشأن المبادئ التوجيهية والمبادئ الإرشادية لتنظيم تحليل العلامات التجارية التي تتألف من أسماء بلدان أو مؤشرات جغرافية ذات أهمية وطنية أو التي تحتوي على مثل هذه المؤشرات أو الأسماء. وتؤكد مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية استعدادها لمواصلة المشاركة البناءة في أعمال هذه اللجنة.

122. ألبانيا: تحيط مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق علماً بتقرير لجنة العلامات، وتود أن تشكر رئيسة الدورة التاسعة والأربعين للجنة، السيدة ليليكلاير بيلامي، على قيادتها المتميزة خلال هذه الدورة التي عُقدت بنظام هجين. كما نرحب بانتخاب السيدة غريس آما إيساهاك رئيسة للدورة التاسعة والخمسين المقبلة، إلى جانب السيد سيميون ليفيتشي من مجموعتنا الإقليمية، جمهورية مولدوفا، والسيد سيرجيو تشويز سالازار من بيرو نائبين للرئيسة. وعلاوة على ذلك، نعرب عن امتناننا للأمانة وجميع الدول الأعضاء على مشاركتهم النشطة وآرائهم القيمة. ولا يزال استمرار مناقشة حماية التصميم الصناعي لواجهات المستخدم الرسومية (GUI) يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لمجموعتنا. ونؤكد مجدداً اهتمامنا بإطار التوصيات المشتركة المبين في الوثيقة SCT/44/6 Rev.4، والذي يهدف إلى توفير دليل عملي حديث للتعامل مع الواقع التكنولوجي الجديد. ونلاحظ أن اللجنة ستواصل مناقشة هذا الاقتراح جنباً إلى جنب مع اقتراح المجموعة الأفريقية بإجراء دراسة حول تأثير حماية تصاميم واجهات المستخدم الرسومية على الابتكار خلال الدورة الخمسين. بالإضافة إلى ذلك، ترحب المجموعة بالاقتراح الجديد لإجراء دراسة حول حماية التصميمات الصناعية

للتكنولوجيات الجديدة والناشئة، والتصميمات المسقطة، والتصميمات الثلاثية الأبعاد، وتصميمات الواقع الافتراضي/المعزز (PHVAR)، الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية، وتتطلع إلى مسودة الاستبيان المرتقب حول هذا الموضوع المعاصر. كما نلاحظ بارتياح التقدم المحرز بشأن نظام أسماء الحقول (DAS)، ونتطلع إلى الجلسة الإعلامية المخصصة لهذا الموضوع التي ستُعقد بالتزامن مع الدورة الخمسين للجنة. وتدرك مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق الأهمية الكبيرة لحماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية. ونرحب بمواصلة مناقشة الاقتراح المنقح في إطار هذا البند، بما في ذلك الوثيقة SCT/43/6 Rev.2 واقتراح جامايكا بتقديم توصية مشتركة. ونثق في أن التعديلات الإضافية ستنجح في التوفيق بين مصالح جميع الدول الأعضاء، مما يمهد الطريق لاتباع نهج قائم على التوافق في الجلسات المقبلة. وفيما يتعلق بحماية أسماء الدول والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية في نظام أسماء الحقول (DNS)، تحيط المجموعة علماً بالاقتراح المحدث. ونؤيد قرار اللجنة بالإبقاء على هذه الوثيقة في جدول الأعمال، ونحن على استعداد لإعادة فتح النقاش عند حدوث أي تطور جديد في هذا المجال. كما تشير المجموعة إلى الاقتراح المقدم من الإكوادور وبيرو بشأن العلامات التجارية الوطنية، ونؤكد مجدداً أن العلامات التجارية الوطنية هي أصول استراتيجية لتعزيز الهوية الوطنية. ونؤكد أن التوصل إلى فهم مشترك ومتناسق للعلامات التجارية الوطنية عبر مختلف الولايات القضائية هو شرط أساسي ضروري. ونؤيد المزيد من التعاون البناء في الوقت الذي تواصل فيه اللجنة النظر في نسخة منقحة من هذا النص في جلستها المقبلة. وأخيراً، تقدر مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق تقديراً عالياً القيمة التثقيفية للجلسات الإعلامية. ونرحب بالجلسة الإعلامية بشأن المؤشرات الجغرافية التي عُقدت في 31 مارس 2026، والتي تناولت الحوكمة الشاملة والاستدامة وأسماء النباتات. وبالنظر إلى المستقبل، نؤيد تأييداً كاملاً البرنامج المتفق عليه للجلسة الإعلامية في الدورة الخمسين للجنة العلامات التي تركز على الشفافية والمؤشرات الجغرافية العابرة للحدود ومقارنات مراقبة الجودة، ونتطلع إلى المساهمة بشكل بناء في الأعمال المستقبلية للجنة.

123. الصين: تقدر الصين جهود لجنة العلامات والدول في دفع عجلة العمل المتعلق بالعلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمسائل القانونية المتعلقة بالمؤشرات الجغرافية، وتدعم استمرار الدول في مناقشة القضايا المذكورة أعلاه داخل اللجنة. ولطالما أولت الصين أهمية كبيرة للعلامات التجارية والتصاميم الصناعية والقضايا الأخرى ذات الصلة، وستواصل المشاركة في المناقشات ذات الصلة وتحسين القواعد داخل اللجنة، ويسعدها أن تشارك تجربتها في بناء الأنظمة.

124. السلفادور: سيدي الرئيس، يشرف وفد السلفادور أن يدلي بهذا البيان نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وتود المجموعة أن تسلط الضوء على أهمية لجنة العلامات، باعتبارها منتدىً متعدد الأطراف رئيسيًّا للحوار الفني وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات ومناقشة النهج المبتكرة. كما تضطلع اللجنة بدور أساسي في رصد التطورات المعيارية في مجالات العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية. ويؤكد مجموعتنا على أهمية تعزيز حماية أسماء البلدان وصورتها من أجل صون الهوية الوطنية، ومنع إساءة استخدامها في البيئات التجارية والرقمية، والاعتراف بقيمتها الاقتصادية والثقافية الاستراتيجية. وتحيط المجموعة علماً باعتماد معاهدة الرياض باعتبارها خطوة مهمة نحو نظام دولي لتسجيل التصاميم الصناعية أكثر بساطة وتناسقاً وكفاءة. كما نؤكد على أهمية مواصلة المناقشات بشأن حماية واجهات المستخدم الرسومية (GUI)، في ضوء أهميتها المتزايدة في الاقتصاد الرقمي وعمليات الابتكار التكنولوجي. علاوة على ذلك، تؤكد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي من جديد على دور المؤشرات الجغرافية كأداة لإضافة قيمة إلى المنتجات المحلية، وتعزيز التنمية الإقليمية، والحفاظ على التراث الثقافي لمجتمعاتنا. وأخيراً، نعرب عن أملنا في أن تواصل اللجنة إحراز تقدم في دوراتها المقبلة بطريقة متوازنة وشاملة تعكس مصالح الدول الأعضاء وتسهم في بناء التوافق بهدف تعزيز النظام الدولي للملكية الفكرية.

125. الاتحاد الأوروبي: يواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إيلاء أهمية كبيرة لعمل لجنة العلامات باعتبارها المنتدى المتعدد الأطراف لمناقشة القواعد والممارسات الدولية المتعلقة بالعلامات التجارية والتصاميم والمؤشرات الجغرافية. ونشكر الأمانة على عملها، كما نشكر الرئيس على توجيهه لمناقشات اللجنة. وفيما يتعلق بالعلامات التجارية، نحيط علماً بشكل إيجابي بأعمال اللجنة، ولا سيما الاقتراح المنقح المتعلق بالمبادئ التوجيهية لفحص العلامات التجارية التي تتألف من أسماء بلدان أو تحتوي عليها. ونشكر المشاركين في تقديم الاقتراح على مشاركتهم البناءة، ونتطلع إلى تلقي نسخة منقحة أخرى من الاقتراح والعمل على التوصل إلى حل مقبول للجميع. كما نرحب بالمسارات الجديدة التي تفتحها أعمال اللجنة. ونرى ميزة واضحة في الاقتراح المتعلق بحماية العلامات المشهورة، ونتطلع إلى المساهمة بنشاط في الاستطلاع المرتقب. وبالانتقال إلى التصاميم الصناعية وحماية تصاميم واجهات المستخدم الرسومية، يعرب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء عن أسفهم لعدم التمكن من تحقيق التقدم المنشود ولأن المناقشات لن تستمر إلا في الدورة المقبلة. وبصفتنا أحد المشاركين في تقديم مشروع التوصية المشتركة، فإننا لا نزال مقتنعين بأن اعتمادها سيؤسس أساساً مشتركاً لحماية تصاميم واجهات المستخدم الرسومية، وسيسهم بشكل أكبر في تحديث ممارسات التصميم. وباعتبارها توصية غير ملزمة، فإنها لن تمس بحاجة بعض الأعضاء إلى الحصول على مزيد من المعلومات بشأن آثارها، ونحن نشجع اللجنة على المضي قدماً نحو اعتمادها. ونرحب باهتمام اللجنة بحماية تصاميم التكنولوجيات الجديدة والناشئة، بما في ذلك التصاميم المسقطة والهولوغرافية وتصاميم الواقع الافتراضي أو المعزز. ونظراً لأننا قمنا مؤخراً بتحديث إطار التصميم الخاص بنا لمراعاة هذه التكنولوجيات، فإننا نعتبر هذا مساراً مناسباً في توقيته وتطلعياً، ونتطلع إلى المساهمة في الاستبيان وتبادل خبراتنا. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، يتقدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالشكر إلى الأمانة لتنظيمها جلسات إعلامية، وإلى المشاركين لتبادلهم رؤاهم وخبراتهم. وتواصل هذه التبادلات إثبات قيمة هذه اللجنة باعتبارها منتدى للحوار حول المؤشرات الجغرافية، ونحن نتطلع إلى الجلسة الإعلامية وإلى الموضوعات المختارة للجلسة المقبلة. وأخيراً، يشدد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على أهمية ضمان أن يلبي نظام أسماء الحقول (DNS) احتياجات جميع أصحاب حقوق الملكية الفكرية. وبموجب السياسة الموحدة لتسوية المنازعات

المتعلقة بأسماء الحقول، لا يجوز في الوقت الحالي أن تستند الشكوى إلا إلى حقوق سابقة في علامة تجارية، في حين لا يمكن الاعتماد على المؤشرات الجغرافية بحد ذاتها. وهذا يترك فجوة كبيرة في الحماية ضمن نظام أسماء الحقول بين الفئات المختلفة لأصحاب الحقوق. ولذلك، فإننا نؤيد بقوة تعديل السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول (UDRP) لتوفير وسيلة انتصاف مبسطة للمنتجين في جميع مناطق العالم ضد التسجيل بسوء نية لأسماء الحقول التي تحتوي على مؤشرات جغرافية أو تتألف منها. وقد تشكل مثل هذه التسجيلات انتهاكاً للحقوق المعترف بها والمحمية بموجب العديد من الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقية تريبس (TRIPS)، واتفاق لشبونة، ووثيقة جنيف. سيدي الرئيس، يظل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ملتزمين بالمضي قدماً في المناقشات بشكل بناء في جميع المجالات الثلاثة المدرجة على جدول أعمال لجنة العلامات.

126. الهند: سيدي الرئيس المحترم، يثني وفد الهند على الأمانة لإعدادها التقرير المتعلق بلجنة العلامات. وتقر الهند بالمقترح المحدث بشأن حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية في نظام أسماء الحقول (DNS)، معترفة بأهميته في الحفاظ على التراث الثقافي وتأكيد الهوية الوطنية. كما تلاحظ الهند المبادئ التوجيهية المقترحة لفحص العلامات التجارية التي تتألف من أسماء بلدان أو تحتوي عليها، مؤكدة على أن أي توصية دولية يجب أن تتوافق مع المبادئ القانونية الوطنية القائمة. وتثمن الهند الاقتراح المتعلق بالعلامات التجارية الوطنية، وتقر بالجهود التي بذلتها الإكوادور وبيرو في دفع هذه المناقشة إلى الأمام. فالعلامات التجارية الوطنية تعكس الهوية الثقافية وتشكل التصور العالمي، وتؤثر على التجارة والسياحة والاستثمار. كما تقر الهند بالاقتراح المتعلق بحماية العلامات المشهورة، وتؤيد الاستطلاع المقترح لتقصي الحقائق من أجل تعزيز فهم هذا التقييم والحماية عبر مختلف الولايات القضائية، لا سيما فيما يتعلق بالمجال الرقمي. وتحيط الهند علماً باقتراح التوصية المشتركة بشأن حماية التصميمات الصناعية لواجهات الاستخدام الرسومية، مؤكدةً على ضرورة تحديد النطاق والحدود بوضوح. كما ترحب الهند باقتراح إجراء دراسة حول حماية التصميمات الصناعية للتكنولوجيات الجديدة والناشئة: نُهج لحماية التصميمات التكنولوجية الجديدة، بما في ذلك تصميمات PHVAR، لمساعدة الأعضاء في تحديد النُهج المتوازنة. وتؤكد الهند من جديد التزامها بالمشاركة البناءة مع الدول الأعضاء.

127. البرازيل: تتفق البرازيل مع المداخلة التي أدلى بها وفد السلفادور نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وتشكر الأمانة على تقديم التقرير وعلى العمل الذي أنجزته لجنة العلامات بين دورتي الجمعية. سيدي الرئيس، تؤكد البرازيل مجدداً التزامها بالمساهمة في عمل اللجنة، التي، كما يوحي اسمها الطويل، تغطي مجالات أوسع من أي هيئة أخرى داخل المنظمة. ونثني على العمل الذي قامت به اللجنة بشأن مسألة كيفية تحديد العلاقة بشكل أفضل بين، من جهة، أنظمة أسماء الحقول وأنظمة العلامات التجارية، ومن جهة أخرى، أسماء البلدان والأسماء الأخرى ذات الأهمية الوطنية. ونود بشكل خاص أن نسلط الضوء على الاقتراح المتعلق بنظام أسماء الحقول (DNS) الوارد في الوثيقة SCT/41/6 Rev.2، الذي تشارك البرازيل في رعايته والذي يكتسب أهمية خاصة في ضوء التطورات الحالية في مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN). وعلى نفس المنوال، نشكر الأمانة على إطلاع الأعضاء على المسائل المتعلقة بمساهمات الويبو في تطوير نظام أسماء الحقول (DNS)، ونطلب منها مواصلة القيام بذلك. كما تتطلع البرازيل إلى مواصلة مناقشة مسألة حماية المؤشرات الجغرافية خلال الجلسة الإعلانية المقبلة التي ستُعقد في الدورة الخمسين للجنة. وقد شهدت قائمة المؤشرات الجغرافية البرازيلية نمواً سريعاً وتجاوزت الآن 150 منتجاً وخدمة. السيد الرئيس، تماشياً مع بياننا العام، يؤكد هذا الوفد مجدداً على أهمية أن تقدم جميع لجان الويبو، بما في ذلك لجنة العلامات، تقريراً سنوياً إلى الجمعيتين العامة واللجنة التنفيذية بشأن ما إذا كانت قد عملت على المضي قدماً في تنفيذ توصيات أجندة الويبو للتنمية خلال السنة التقويمية السابقة، وكيفية قيامها بذلك.

128. جمهورية إيران الإسلامية: يتقدم وفد جمهورية إيران الإسلامية بالشكر إلى الأمانة على إعداد التقرير الوارد في الوثيقة WO/GA/60/5، ويحيط علماً بالعمل الذي أنجزته لجنة العلامات. تتناول لجنة العلامات القضايا التي تقع في نقطة التقاء بين التجارة والتكنولوجيا والهوية والتنمية. ولذلك، فإن عملها يتجاوز بكثير الحدود الفنية لقانون العلامات التجارية والتصاميم. وترحب إيران بالاهتمام المستمر الذي يُولى لأسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية. فهذه الأسماء تحمل في طياتها تاريخاً وسمعة ومعنىً عاماً. ويمكن أن يؤدي إساءة استخدامها إلى تضليل المستهلكين وإضعاف الهوية الوطنية والسماح للقطاع الخاص بالاستفادة من ارتباطات لم يقم بإنشائها. وبالتالي، فإن الحماية الفعالة، بما في ذلك في البيئة الرقمية، تمثل مصدر قلق مشروع للدول الأعضاء. سيدي الرئيس، إن التغير التكنولوجي يجلب أيضًا أشكالًا جديدة من التصميم إلى السوق. فقد أصبحت الواجهات الرسومية والبيئات الافتراضية والصور المعروضة والأشكال الرقمية الأخرى ذات أهمية متزايدة للابتكار والتجارة. وفي الوقت نفسه، لا يزال التعامل القانوني معها غير مستقر عبر مختلف الولايات القضائية. ولهذا السبب، سيكون من المفيد للجنة اتباع نهج دقيق وقائم على الأدلة. وقبل المضي قدماً في وضع توجيهات دولية، من المهم فهم كيفية تأثير توسيع نطاق الحماية على المنافسة، وقابلية التشغيل البيني، والوصول إلى التكنولوجيا، وقدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمبتكرين المحليين على دخول الأسواق الرقمية. ويشكل تنوع النظم القانونية الوطنية نقطة قوة في هذه المناقشة، ويوفر خبرة مفيدة لتحديد حلول متوازنة. وتعد المؤشرات الجغرافية مجالاً آخر ذا أهمية خاصة بالنسبة لجمهورية إيران الإسلامية. فهي تربط المنتجات بالمكان والجودة والسمعة والمعرفة المتأصلة. ويمكنها دعم المزارعين والحرفيين والمنتجين المحليين والمجتمعات الريفية، مع المساعدة في الحفاظ على أساليب الإنتاج التقليدية والهوية الثقافية. ويستحق هذا الدور التنموي مزيداً من البروز. سيدي الرئيس، يمكن للأعمال المستقبلية للجنة العلامات أن تقدم مساهمة مهمة من خلال حماية الهوية الوطنية، ودعم الابتكار، وتعزيز القيمة الاقتصادية للمنتجات المحلية والتقليدية. وستواصل جمهورية إيران الإسلامية المشاركة بنشاط وبشكل بناء في الأعمال المستقبلية للجنة.

129. إسبانيا: يؤيد وفد إسبانيا البيانات التي أدلى بها المجموعة باء والاتحاد الأوروبي، ونود أن نشكر الأمانة على عملها التحضيري. ونؤكد مجدداً استعدادنا للمشاركة بشكل بناء ونشط في أعمال هذه اللجنة. وفيما يتعلق بالعلامات التجارية، ترحب إسبانيا بالعمل الذي تم إنجازه بشأن المقترحات المتعلقة بحماية الأسماء الجغرافية، فضلاً عن الانفتاح والمرونة اللذين أبداهما مقدمو المقترحات على مر السنين. كما نرحب بالمقترحات المقدمة من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن العلامات المشهورة وعلامات التصديق، التي توفر فرصة قيّمة لتبادل المعلومات حول الممارسات وتحديد التحديات المشتركة. وفيما يتعلق بالتصاميم الصناعية، تشارك إسبانيا المجموعة باء والاتحاد الأوروبي في الأسف لعدم تمكن اللجنة من اعتماد التوصية المشتركة بشأن حماية تصاميم واجهات المستخدم الرسومية (GUIs)، وستواصل العمل بشكل بناء من أجل المضي قدماً نحو اعتمادها. ونرحب بالاهتمام الذي أولي لتصاميم التكنولوجيات الناشئة. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، تؤكد إسبانيا مجدداً على أهمية توفير الحماية المناسبة لمسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية باعتبارها علامات جودة من أجل التنمية الاقتصادية، وترحب بجلسات الاطلاع باعتبارها فرصة للحوار حول تنوع التحديات والأنظمة القائمة. وستواصل إسبانيا المشاركة بنشاط في أعمال اللجنة باعتبارها منتدىً متعدد الأطراف رائداً في هذه المجالات.

130. تونس: يؤكد وفد تونس من جديد التزامه بالعمل في تعاون وثيق مع جميع الوفود بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مختلف القضايا التي تُناقش في إطار لجنة العلامات. وعلاوة على ذلك، يود وفدنا أن يذكّر بأهمية الاقتراح المقدم من المجموعة الأفريقية بشأن إجراء دراسة حول تأثير حماية تصاميم واجهة المستخدم الرسومية (GUI) على الابتكار، بهدف النظر بشكل أعمق في حالات هذه الحماية بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة والبلدان النامية. ونود مرة أخرى أن نُذكّر بأحكام التوصية رقم 15 الصادرة عن أجندة الويبو للتنمية، التي تنص على أن جميع الأنشطة المتعلقة بوضع المعايير أو القواعد يجب أن تكون مصحوبة بتحليل للتكاليف والفوائد بالنسبة لجميع الدول الأعضاء، وأن تراعي مستويات التنمية المختلفة.

131. المملكة المتحدة: تؤيد المملكة المتحدة البيان الذي أدلت به ألمانيا نيابة عن المجموعة باء. ويود وفد المملكة المتحدة أن يشكر الأمانة على إعداد التقرير المتعلق بلجنة العلامات الوارد في الوثيقة WO/GA/60/5، وعلى جهودها في التحضير للدورة الماضية. ونرحب بالنظر الإيجابي الذي أولته اللجنة للمقترحات الجديدة المتعلقة بالتصاميم والعلامات التجارية. وعلى وجه الخصوص، نتطلع إلى إحراز تقدم بشأن مقترح المملكة المتحدة المتعلق بالعلامات المشهورة في الدورة المقبلة. وتشعر المملكة المتحدة بخيبة أمل لعدم تمكن اللجنة من إحراز تقدم بشأن التوصية المشتركة المقترحة المتعلقة بحماية التصميمات الصناعية لواجهات المستخدم الرسومية. نحن نواجه خطرًا حقيقيًّا يتمثل في أن التكنولوجيا تتقدم بوتيرة أسرع من عمل هذه اللجنة، مما يؤدي إلى تخلف الجهود الرامية إلى تحديث ممارسات التصميم عن الركب. وباعتبارها توصية غير ملزمة، فإن الدول الأعضاء ليست ملزمة بتنفيذ هذه التوصية، على الرغم من أننا نأمل أن تُبذل الجهود للقيام بذلك. ونعتقد أن اعتماد التوصية المشتركة سيوفر قدرًا أكبر من اليقين للمصممين الذين يسعون إلى حماية واجهات المستخدم الرسومية الخاصة بهم على الصعيد العالمي. ونلاحظ التقدم المحدود الذي أحرز في المقترحات المتعلقة بحماية أسماء البلدان. وفي حين ندرك أن هذا الأمر يثير قلق بعض أعضاء الويبو، فإننا نعتقد أن الوسائل القانونية متوفرة لضمان الحماية المناسبة في التشريعات الوطنية. ولا تزال المملكة المتحدة تشعر بالقلق من أن المقترح قد يتعارض مع المرونة التي تتمتع بها العديد من المكاتب في حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية. ونتطلع إلى مواصلة المناقشات التي تحافظ على هذه المرونة وتحترم تنوع النظم القانونية المختلفة. وأخيرًا، نشكر وفدي الإكوادور وبيرو على عملهما المستمر بشأن العلامات التجارية الوطنية. وفي حين أننا ما زلنا نرى أن هذه العلامات تتمتع بحماية فعالة وكافية في ظل أساليب الحماية الحالية، فإننا ندرك أن هذه المسألة تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لبعض أعضاء الويبو، ونبقى منفتحين لمواصلة المناقشات.

132. إندونيسيا: ترحب إندونيسيا بتقرير لجنة العلامات الوارد في الوثيقة WO/GA/60/5، وتثني على الرئيس والدول الأعضاء والأمانة للتقدم البناء الذي تم إحرازه خلال الدورة التاسعة والأربعين. وتقدر إندونيسيا العمل المستمر الذي تقوم به اللجنة في مجالات العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية لمعالجة القضايا الناشئة الناجمة عن التحول الرقمي والممارسات التجارية المتغيرة. وفيما يتعلق بالعلامات التجارية، تظل إندونيسيا ملتزمة بالمضي قدماً في المناقشات حول حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية، بما في ذلك في نظام أسماء الحقول (DNS). ونعتقد أن التوجيهات الواضحة والمتوازنة في هذا المجال ستساعد في حماية الهوية الوطنية، ومنع الممارسات التجارية المضللة، وتعزيز اليقين القانوني لحماية العلامات التجارية. كما ترحب إندونيسيا باهتمام اللجنة المستمر بحماية التصميمات الصناعية للتكنولوجيات الناشئة، وبتعزيز المؤشرات الجغرافية، بما في ذلك من خلال مناقشة الشفافية والاستدامة والحوكمة الشاملة. وتزداد أهمية هذه القضايا في دعم الابتكار والاقتصاد الإبداعي وتنمية المجتمعات المحلية. وتؤيد إندونيسيا الإحاطة علماً بهذا التقرير، وتتطلع إلى مواصلة المشاركة البناءة في أعمال لجنة العلامات.

133. أوكرانيا: يؤيد وفد أوكرانيا البيان الذي أدلى به وفد ألبانيا نيابة عن مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق. ونرحب بالعمل المستمر الذي تقوم به لجنة العلامات في مجالات العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية. ونربط هذا المجال بالانتعاش الاقتصادي، وتطوير الأعمال، وحماية المستهلك، والهوية الوطنية، والنمو الاقتصادي. وتولي أوكرانيا أهمية خاصة لحماية أسماء الدول والأسماء الجغرافية. ولدى أوكرانيا خبرة وطنية فريدة في هذا المجال، وسيكون من دواعي سرورنا مواصلة تبادل هذه الخبرة بشكل بناء خلال الدورات المقبلة للجنة. كما أننا مهتمون بالأعمال المستقبلية المتعلقة بحماية العلامات المشهورة. وفي هذا الصدد، نرحب باقتراح وفد المملكة المتحدة ونتطلع إلى إعداد الأمانة للاستبيان. وتقدر أوكرانيا أيضًا عمل اللجنة في مجال المؤشرات الجغرافية وتتطلع إلى عقد جلسات إعلامية مستقبلية في هذا المجال. ونعمل بنشاط على اعتماد تشريعاتنا المتعلقة بالعلامات

التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية. ويشكل هذا الإصلاح جزءاً من جهودنا الأوسع نطاقاً لمواءمة نظام الملكية الفكرية في أوكرانيا مع المعايير والممارسات الأوروبية. ونعرب عن امتناننا للويبو والدول الأعضاء على الدعم المتخصص الذي قدموه في هذا العمل الهام. السيد الرئيس، تود أوكرانيا أيضًا أن تلفت الانتباه إلى إساءة الاستخدام المنهجي من جانب روسيا لنظام الملكية الفكرية الدولي، بما في ذلك فيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية والأسماء الجغرافية المرتبطة بأوكرانيا. إن الاستيلاء المحظور من جانب روسيا على المؤشر الجغرافي الأوكراني «كرز ميليتوبول»، الذي أثارت أوكرانيا مسألته خلال جمعيات الويبو، ليس حالة منعزلة. بل إنه يعكس سلوك روسيا الذي يهدف إلى محو الهوية الثقافية لأوكرانيا من خلال السرقة المنهجية. ولذلك، تدعو أوكرانيا إلى اتخاذ تدابير مستمرة وفعالة لضمان عدم استخدام أنظمة الويبو ومنشوراتها وبياناتها لإضفاء الشرعية على محاولات روسيا الاستيلاء على حقوق الملكية الفكرية الأوكرانية أو تشويه منشأ وهوية المنتجات الأوكرانية وتراثها الثقافي.

134. إسواتيني: تود مملكة إسواتيني أن تشكر الأمانة على التقرير الشامل الذي قدمته، ونثني على رئيسة اللجنة وجميع الوفود للعمل البناء الذي تم القيام به في إطار لجنة العلامات. ولا يزال عمل لجنة التكنولوجيا القياسية ذا أهمية كبيرة بالنسبة لخطة التنمية الوطنية لإسواتيني. من خلال برنامجنا الوطني الرائد للعلامات التجارية، نعمل على تعزيز الاستخدام الاستراتيجي للعلامات التجارية والعلامات الجماعية والتصاميم الصناعية لتقوية هوية منتجات وخدمات إسواتيني وقدرتها التنافسية وظهورها على الصعيد العالمي. ونحن ننظر إلى الملكية الفكرية ليس فقط كإطار قانوني للحماية، بل أيضًا كفئة اقتصادية استراتيجية تخلق القيمة وتجذب الاستثمار وتعزز التميز في السوق. وفي هذا الصدد، سيدي الرئيس، تواصل إسواتيني أيضًا تنفيذ مبادرتها الخاصة بالعلامات التجارية في مجال الموضة، وهي منصة عرض أزياء الملكية الفكرية التي تم تطويرها بالشراكة مع الويبو، والتي تدعم مصممي الأزياء المحليين في الاستفادة من العلامات التجارية والتصاميم الصناعية وحق المؤلف لبناء أعمال تجارية قابلة للاستمرار في مجال الموضة. ومن خلال هذه المبادرة، سيدي الرئيس، نُظهر ونبرهن على أن لجنة العلامات تساهم بشكل مباشر في تمكين المبدعين لدينا، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، والحفاظ على التعبير الثقافي، وزيادة القدرة التنافسية للصناعة الإبداعية في أفريقيا. ولذلك، نرحب بالتقدم المستمر الذي أحرزته لجنة العلامات في مجالات العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية، مع الحفاظ على نهج شامل ومتوازن وقائم على مبادرة الأعضاء. كما تقدر إسواتيني المناقشات المستمرة التي تجريها اللجنة بشأن المؤشرات الجغرافية. ونرى إمكانات كبيرة للمؤشرات الجغرافية في تعزيز التنمية الريفية، وإضافة قيمة إلى المنتجات المحلية، والحفاظ على التراث الثقافي والمعارف التقليدية، وتعزيز مكانتنا التسويقية لمنتجاتنا المرتبطة بمكان المنشأ. سيدي الرئيس، تظل إسواتيني ملتزمة بالمشاركة البناءة داخل لجنة العلامات وتدعم عملها المستمر في تطوير أطر دولية متوازنة وعملية وموجهة نحو التنمية في مجال الملكية الفكرية.

135. السلفادور: نود أن نشكر الأمانة على التقرير المتعلق بأنشطة اللجنة، وكما سبق ذكره، نود أن نؤكد أن السلفادور قد أودعت، خلال دورات الجمعية العامة الحالية، صك التصديق على اتفاقية الحماية الدولية للعلامات التجارية، لتصبح بذلك ثاني دولة تودع صك التصديق. وبهذه الخطوة المهمة، أكدنا مجدداً التزامنا بتعزيز وتحديث نظام الحماية الدولية للتصاميم الصناعية، وتعزيز إطار قانوني أكثر وضوحاً وكفاءة وشمولية. وبالمثل، سنواصل اتخاذ الخطوات الداخلية اللازمة من أجل تنفيذ المعاهدة. ونحن مقتنعون بأن المعاهدة ستساعد على تعزيز الإبداع والابتكار والنمو الاقتصادي المستدام لصالح المبدعين ورواد الأعمال والشركات لدينا. وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعرب عن خالص شكرنا لنائبة المدير العام، السيدة وانغ بينبينغ، على تفانيها ومساهمتها القيمة في أعمال اللجنة. ونتمنى لها كل النجاح في مساعيها المستقبلية.

136. الإكوادور: تؤكد الإكوادور من جديد التزامها بتعزيز نظام الحماية الدولي للعلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية، وترحب بالتقدم الذي أحرزته هذه اللجنة لضمان حماية أكثر فعالية للعلامات المميزة. وفي هذا السياق، نعبّر عن استعدادنا لمواصلة العمل على حماية أسماء الدول أو الأسماء الجغرافية في نظام أسماء الحقول (DNS)، وعلى علامات التصديق والتصاميم الصناعية المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة، وإدارة المؤشرات الجغرافية. وفي الوقت نفسه، سنشارك بنشاط في وضع المعايير الدولية، حيث إننا من الرعاة المشاركين لمقترح أسماء البلدان والأسماء الجغرافية، ومن المؤلفين المشاركين مع بيرو في مقترح العلامات التجارية الوطنية. وعلى الصعيد الوطني، تدير مصلحة الملكية الفكرية الوطنية لدينا حوالي 130,000 علامة مميزة، ولدينا 25 علامة شهادة، كما نحمي قبعة مونتي كريستي، و«كافيه لوجانو دي أوريجين»، و«كاكاو أريبا»، و«ماني دي ترانسكوتوكو»، و«بيتاهايا أمازونيكا دي بالورا»، و«كافيه دي غالاباغوس إي ميسكي»، التي تعزز القدرة التنافسية وتضيف قيمة إلى إنتاجنا الوطني، وسنواصل المشاركة البناءة في أعمال اللجنة وتعزيز التعاون مع الويبو.

137. المغرب: يود وفد المملكة المغربية أن يهنئ لجنة العلامات على جودة العمل الذي قامت به، ونود أن نشكر الأمانة على الوثائق الممتازة التي أعدتها لهذه الدورة. ونؤكد مجدداً التزامنا بأعمال اللجنة التي تعتبر أساسية لتعزيز أنظمة الملكية الفكرية ذات الصلة. ويولي المغرب اهتماماً خاصاً بالمناقشات المدرجة في جدول الأعمال، ويؤكد على أهمية مواصلة الحوار بين الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالعلامات التجارية، يود وفدنا أن يسلط الضوء على أهمية الأعمال المتعلقة بالعلامات المشهورة والأعمال المتعلقة بعلامات التصديق. ونظل ملتزمين بالانخراط والمشاركة بشكل بناء في أعمال لجنة العلامات بشأن جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال.

138. الولايات المتحدة الأمريكية: تود الولايات المتحدة الأمريكية أن تشكر الأمانة على تقريرها الوارد في الوثيقة WO/GA/60/5. كما تعرب الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييدها لبيان ألمانيا نيابة عن المجموعة باء. ومع استمرار الاقتصاد العالمي في الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية، يزداد انتشار التصاميم الرقمية عاماً بعد عام. واستجابةً لزيادة انتشار وأهمية هذه التصاميم، قام مكتب البراءات

والعلامات التجارية بالولايات المتحدة (USPTO) مؤخرًا بتحديث إرشاداته المتعلقة بالتصاميم لتسليط المزيد من الضوء وتوضيح أن التصاميم المؤهلة للحماية في الولايات المتحدة الأمريكية تشمل الواجهات والأيقونات الحديثة التي يتم إنشاؤها بواسطة الحاسوب، وذلك بالنسبة لأجهزة الحاسوب وشاشات العرض وأنظمة الحاسوب. وتعد حماية التصميم الصناعي لهذه التصاميم أمرًا بالغ الأهمية للمبتكرين في هذا المجال، ويمكن أن تشكل الفارق بين النجاح والفشل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي غالبًا ما تكون الأكثر ابتكارًا بين الشركات العالمية. وينبغي للجنة أن تعترف رسميًا ب"التوصية المشتركة بشأن حماية التصميم الصناعي لتصاميم واجهات المستخدم الرسومية" الواردة في الوثيقة SCT/44/6 Rev.4 لتوفير الخبرة والتوجيه للدول الأعضاء التي ترغب في تحديث قوانينها المتعلقة بحماية التصميم الصناعي في هذا المجال. علاوة على ذلك، يسعدنا أن اللجنة قد وافقت على إجراء دراسة حول النهج الحالية لحماية التصاميم المسقطة، والتصاميم الهولوغرافية، وتصاميم الواقع الافتراضي والواقع المعزز على النحو المبين في الوثيقة SCT/49/5، وأن اللجنة وافقت أيضًا على عقد جلسة إعلامية حول وثائق الأولوية الإلكترونية ونظام DAS التابع للويبو في الدورة المقبلة للجنة. ويأتي هذا العمل المتعلق بتصاميم التكنولوجيا الجديدة في الوقت المناسب نظرًا لانتشار وأهمية الاقتصاد الرقمي في عصرنا الحالي. وفيما يتعلق بالعلامات التجارية، ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن أنظمة العلامات التجارية القوية تعزز ثقة المستهلكين والمنافسة العادلة والابتكار من خلال المساعدة في تمييز مصدر السلع والخدمات والحد من الالتباس في السوق. ونحن نشجع النهج التي تحافظ على الطابع الإقليمي لحقوق العلامات التجارية وتحترم تنوع الأطر القانونية الوطنية، مع تعزيز الشفافية والقدرة على التنبؤ وضمان الإجراءات القانونية السليمة. وستواصل الولايات المتحدة الأمريكية العمل مع مقدمي المقترحات المختلفة المتعلقة بأسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية لضمان أن تكون هذه المقترحات مفيدة بالفعل لأصحاب العلامات التجارية، وأن تعكس ظروف السوق، وألا تخدم مصالح حكومية ضيقة لعدد قليل فقط. ويسر الولايات المتحدة الأمريكية أن لجنة العلامات قد اتخذت، في اجتماعها الأخير، خطوات إيجابية تركز على تعزيز أنظمة العلامات التجارية القوية من خلال الموافقة على العمل بشأن العلامات المشهورة وعلامات التصديق. ونعتقد أن هذا العمل سيكون مفيداً لجميع الأعضاء لاكتساب فهم أفضل لهذين الموضوعين المهمين، وتعلم كيفية تحسين أنظمة العلامات التجارية لديهم لصالح مالكي العلامات التجارية. أما فيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تؤمن إيماناً راسخاً بضرورة استمرار التعاون مع أعضاء الويبو لتعزيز الأنظمة التي تحمي الحقوق الموجودة مسبقاً، وتحافظ على المصطلحات العامة، وتحترم بشكل عام الإجراءات القانونية السليمة والشفافية والإنصاف. وتشجع الولايات المتحدة الأمريكية لجنة العلامات على مراعاة هذه المفاهيم الحاسمة في إطار مواصلة مناقشاتها بشأن المؤشرات الجغرافية. وأخيرًا، نهنئ الدول الأربع الجديدة التي انضمت إلى معاهدة الرياض، وفقًا لما أوردته الأمانة. وقد نشرت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرًا طلبًا لتلقي تعليقات الجمهور في "الإشعار الفيدرالي المسجل" في شهر مارس من هذا العام، والذي انتهى في 11 يونيو 2026، حيث تنظر الولايات المتحدة الأمريكية بجدية في الانضمام إلى معاهدة الرياض.

139. الاتحاد الروسي: بادئ ذي بدء، يود وفد الاتحاد الروسي أن يمارس حقه في الرد وأن ينفي التصريحات المدمرة الأخرى الصادرة عن بعض الوفود، والتي لا علاقة لها بالمواضيع الموضوعية المقرر مناقشتها هنا. يجب وقف أي محاولات لإقحام سياق سياسي بشكل مصطنع في أعمالنا. علاوة على ذلك، من غير المقبول سماع مثل هذه التصريحات من دولة تمارس بنشاط التمييز الصريح على أساس القومية واللغة وتكرسه في تشريعاتها، فضلاً عن انتهاكها للاتفاقيات الدولية في مجال العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية. من جانبنا، وفي سياق توفير الحماية القانونية، فإننا نستند إلى الدستور الحالي للاتحاد الروسي، وإلى التشريعات الوطنية، فضلاً عن مبدأ إبداء إرادة مقدمي الطلبات الذين يحددون بأنفسهم جنسيتهم ويقدمون طلباتهم إلى مكتب الملكية الفكرية المختص. وفيما يتعلق بالموضوع الموضوعي قيد المناقشة هنا في إطار بند جدول الأعمال هذا، فإن الاتحاد الروسي ينضم إلى البيان الذي أدلي به نيابة عن مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية. ونود أن نشكر الأمانة على إعداد وتقديم التقرير المتعلق بأعمال لجنة العلامات. ونؤكد على الدور الهام الذي تضطلع به اللجنة باعتبارها منبراً لتبادل الخبرات الوطنية بين الدول الأعضاء في الويبو، ووضع نُهج متوازنة لتطوير التشريعات المتعلقة بالتصاميم الصناعية والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية. ونحن مهتمون بمواصلة هذه المناقشة والتوصل مستقبلاً إلى نُهج متوازنة لمسألة حماية أسماء البلدان والعلامات التجارية الوطنية. ونؤكد أن التوصيات التي تم التوصل إليها داخل اللجنة سيكون لها تأثير كبير وستكون مفيدة جدًا لجميع الدول الأعضاء في الويبو. ونود أيضًا أن نشير إلى أهمية مواصلة العمل داخل اللجنة بشأن القضايا المتعلقة بحماية واجهات المستخدم الرسومية كتصاميم صناعية. ونعتقد أن التوصيات المتعلقة بهذه المسألة يمكن أن تسهل التوفيق بين نُهج المكاتب الوطنية من أجل الحماية الفعالة للحقوق الفكرية لمطوري واجهات المستخدم الرسومية. وقد قمنا في الاتحاد الروسي بصياغة قانون اتحادي بشأن إدخال تعديلات على الجزء الرابع من القانون المدني، ويهدف هذا القانون إلى مواءمة المعايير والممارسات المتعلقة بتسجيل براءات التصاميم. ووفقاً للتعديلات المعدة للمادة 1352 من القانون، لن تقتصر هذه الحماية على الشكل الخارجي لهذه الأشياء المادية التي يتم إعدادها سواء على أساس صناعي أو فردي فحسب، بل ستشمل أيضاً واجهة المستخدم الرسومية ومكوناتها. وفي هذا الصدد، يكرس هذا التعديل ممارسة راسخة في مكاتب الملكية الفكرية الروسية والأجنبية على حد سواء، والتي توفر الحماية القانونية للتصاميم الصناعية لعناصر واجهة المستخدم الرسومية. علاوة على ذلك، فإن التحسين المستمر للنظام الوطني للحماية القانونية للمؤشرات الجغرافية والأسماء الجغرافية في الاتحاد الروسي له أهمية كبيرة في سياق دعم المنتجين المحليين وكذلك في تعزيز العلامات التجارية الإقليمية. وفي هذا الصدد، نُثني على المنظمة لتنظيمها، خلال الدورة التاسعة والأربعين للجنة، جلسة إعلامية حول المؤشرات الجغرافية، ونأمل أن يستمر التبادل الموضوعي للخبرات بشأن هذه المسألة. ونأمل أن يستمر هذا الحوار البناء وتبادل الآراء والممارسات في إطار أعمال اللجنة.

140. جنوب أفريقيا: تقر جنوب أفريقيا بالعمل الذي قامت به لجنة العلامات، بما في ذلك نتائج دورتها التاسعة والأربعين، وتشكر الأمانة على دعمها المستمر للدول الأعضاء في دفع مناقشات متوازنة حول العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات

الجغرافية. وتحيط جنوب أفريقيا علماً بالمناقشات المستمرة حول الجوانب المتعلقة بالعلامات التجارية في نظام أسماء الحقول (DNS)، والدور المهم الذي يضطلع به مركز التحكيم والوساطة التابع للويبو في توفير آليات فعالة للتصدي للتسجيلات التي تتم بسوء نية واستخدام أسماء الحقول المطابقة لحقوق العلامات التجارية. ويُظهر الحجم المستمر للشكاوى المقدمة بموجب السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول الأهمية المتزايدة لآليات تسوية المنازعات الفعالة والعادلة والمتاحة في البيئة الرقمية، لا سيما مع تزايد اعتماد الشركات والمبدعين والمؤسسات العامة على المعرّفات عبر الإنترنت. وترحب جنوب أفريقيا بالعمل المستمر بشأن المؤشرات الجغرافية، بما في ذلك الجلسة الإعلامية التي عُقدت في الدورة التاسعة والأربعين للجنة العلامات التجارية حول الحوكمة الشاملة والمؤشرات الجغرافية والاستدامة، فضلاً عن أسماء النباتات والمؤشرات الجغرافية. وتكتسب هذه المناقشات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية حيث يمكن للمؤشرات الجغرافية أن تدعم التنمية الريفية، وسلاسل القيمة المحلية، والتنوع البيولوجي، والتراث الثقافي، ومشاركة المجتمعات المحلية في أسواق المنتجات القائمة على المنشأ. وتلاحظ جنوب أفريقيا كذلك استمرار مناقشات لجنة العلامات بشأن التصاميم الصناعية، بما في ذلك الاقتراح المحدث المتعلق بتصاميم واجهة المستخدم الرسومية واقتراح المجموعة الأفريقية بإجراء دراسة حول تأثير حماية تصاميم واجهة المستخدم الرسومية على الابتكار. ونرحب بالجلسة الإعلامية المقررة في فبراير 2025 بشأن حماية تصاميم واجهة المستخدم الرسومية، وبالنظر الإضافي في الدورة التاسعة والأربعين للجنة العلامات في مسألة حماية التصاميم الخاصة بالتكنولوجيات الجديدة والناشئة، بما في ذلك التصاميم المتوقعة، والتصاميم الهولوغرافية، والتصاميم البصرية، وتصاميم الواقع المعزز. وتؤيد جنوب أفريقيا المزيد من الأعمال القائمة على الأدلة التي تدرس انعكاسات هذه التطورات على الابتكار، والمنافسة، ونشر التكنولوجيا، والشركات المحلية، والمؤسسات الصغيرة في البلدان النامية. كما تلاحظ جنوب أفريقيا العمل الجاري الذي تقوم به لجنة العلامات بشأن العلامات التجارية، بما في ذلك أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية، والعلامات التجارية الوطنية، وحماية العلامات المشهورة، ووضع استبيان حول الجوانب القانونية والإدارية والإجرائية لفحص وتسجيل علامات التصديق. ونشجع على مواصلة المناقشات التي تحافظ على الحيز السياساتي الوطني، وتحترم اعتبارات المصلحة العامة، وتدعم قدرة البلدان على حماية الأسماء والعلامات والمعرّفات المرتبطة بمصالحها الثقافية والاقتصادية والتنموية. وفي الختام، سيدي الرئيس، تؤكد جنوب أفريقيا من جديد دعمها للجنة العلامات في سعيها المستمر لمعالجة القضايا المعقدة والمتغيرة في مجالات العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية. ونشجع اللجنة على المضي قدماً بطريقة متوازنة وشاملة وموجهة نحو التنمية، مع ضمان أن يدعم نظام الملكية الفكرية الدولي الإنصاف والابتكار والتنمية المستدامة والاعتراف الثقافي والمشاركة الفعالة للبلدان النامية.

141. المملكة العربية السعودية: تعرب المملكة العربية السعودية عن امتنانها للأمانة على هذا التقرير، ونعرب عن دعمنا الكامل لعمل لجنة العلامات. من المهم مواصلة المناقشات حول حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية من أجل ضمان التوازن بين حماية المصالح الوطنية للبلدان وتوفير بيئة أعمال مستقرة على الصعيد الدولي. ومن المهم أيضًا وجود أطر عمل فعالة لمعالجة كيفية التعامل مع هذه الأسماء في النظام الرقمي وفي نظام أسماء الحقول (DNS). كما نرى أنه من المهم مراعاة حماية تصاميم واجهات المستخدم الرسومية (GUIs) وتصاميم العلامات البصرية (PHVAR)، حيث إنها تدعم الابتكار والاقتصاد الرقمي. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، نؤكد على أهميتها كأداة من أدوات الملكية الفكرية قادرة على حماية المنتج من حيث منشأه. ويمكن أن يسهم ذلك أيضًا في تعزيز الثقافة والقيمة الاقتصادية لهذا المنتج ودعم التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية ضمن هذا الإطار. وقد اعتمدنا مؤخرًا نظامًا لحماية المؤشرات الجغرافية لتجسيد التزامنا بإنشاء نظام متكامل وشامل لحماية المنتجات من حيث منشأها والاستفادة من هذه القيمة المضافة. ومن المهم أيضًا تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الدول الأعضاء لتعزيز فعالية أنظمة حماية المؤشرات الجغرافية وتحديث هذه الأنظمة على الصعيدين الوطني والدولي. ومرة أخرى، نجدد التزامنا بالعمل بشكل بناء في إطار أعمال اللجنة لتطوير الأطر الدولية ذات الصلة لخدمة مصالح الدول الأعضاء وتعزيز النظام الدولي للملكية الفكرية.

142. كولومبيا: تؤيد كولومبيا البيان الذي أدلى به وفد السلفادور نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، ونود أن نشكر الأمانة على الوثيقة WO/GA/60/5. ونود أن نشكر الدول الأعضاء على طرح قضايا جديدة للمناقشة في اللجنة، مما يضفي طاقة جديدة على النقاش ويبقينا في طليعة التغييرات. وتشجع كولومبيا الدول الأعضاء على مواصلة مناقشة التوصية المشتركة بشأن حماية تصاميم واجهات المستخدم الرسومية كتصاميم صناعية، ولا سيما التوصية رقم 12 المتعلقة بنطاق الحماية، لأن القاعدة الواردة في اتفاق لاهاي تجعل تطبيقها أمراً بالغ الصعوبة في البلدان التي لديها تشريعات مختلفة أو تلك التي ليست طرفاً في اتفاق لاهاي مثل كولومبيا. كما نود أن نعرب عن دعمنا للمجموعة الأفريقية بشأن اقتراحها بإجراء دراسة حول تأثير الابتكار على حماية تصاميم واجهات المستخدم الرسومية كتصاميم صناعية. وإدراكاً لتنوع النظم القانونية والأطر المعيارية بين الدول الأعضاء المختلفة، نعتقد أن بعض المقترحات تتناول قضايا معقدة للغاية ستحتاج إلى مزيد من التحليل داخل اللجنة، كما حدث مع المبادئ التوجيهية لفحص العلامات التجارية التي تتألف من أسماء بلدان أو أسماء جغرافية ذات أهمية وطنية أو تحتوي عليها، والتوصية المشتركة المتعلقة بحماية أسماء البلدان. وانطلاقاً من روح التعاون وبهدف ضمان أن تكون النصوص النهائية مرضية للجميع، ندعو الوفود بكل احترام إلى مواصلة تقديم المساهمات لإثراء المناقشات في الدورات المقبلة. وتؤكد كولومبيا مجدداً التزامها الراسخ واستعدادها التام للعمل على القضايا الفنية بطريقة تعاونية مع الأمانة ومع الدول الأعضاء الأخرى في هذه المبادرات المختلفة التي ستساعدنا على إيجاد تقارب يعود بالنفع على نظام الملكية الفكرية العالمي.

143. ساموا: تود ساموا أن تعرب عن تقديرها الصادق للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) على التعاون المستمر والمساعدة التقنية الثابتة التي قدمتها لنا من خلال اتفاق وبروتوكول مدريد. وقد ساهمت هذه الشراكة في تعزيز نظام الملكية الفكرية في ساموا،

مما أدى إلى زيادة الإيرادات، وتحسين تقديم الخدمات، وبناء قدرات مكاتب الملكية الفكرية لدينا على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونشيد بالمساهمات المخلصة التي قدمها فريق مدريد، وشعبة آسيا والمحيط الهادئ، ومكتب MyIPO الماليزي، في إطار دورة تدريب المفتشين على العلامات التجارية التي عُقدت العام الماضي، والتي حظيت ساموا بشرف المشاركة فيها. كما تعرب ساموا عن امتنانها لفريق نظام IPAS/ICT على دعمه الثابت في تطوير نظام IPAS الخاص بنا. وباعتبارها مكتباً صغيراً يضم عدداً محدوداً من الموظفين، تواصل ساموا الاعتماد على التعاون القيم الذي تقدمه الويبو، لا سيما في دفع مبادراتنا المتعلقة بمنح الحقوق وتعزيز قدرات الموظفين. ونتطلع إلى مواصلة تعميق هذه الشراكة.

144. كندا: في مجال التصاميم الصناعية وبصفتها أحد الرعاة المشاركين، تواصل كندا التأكيد على أهمية الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/44/6 Rev.4 الذي يتوافق مع ممارساتنا في مجال التصاميم الصناعية ويدعم هدف كندا المتمثل في العمل بشكل تعاوني مع الدول الأعضاء لتعزيز الابتكار من خلال زيادة تنسيق نظام الملكية الفكرية العالمي. هذا الاقتراح غير ملزم ويمثل ما نعتقد أنه أفضل الممارسات فيما يتعلق بحماية لواجهات المستخدم الرسومية كتصاميم صناعية. ولا يهدف هذا الاقتراح إلى التنظيم، بل إلى تعزيز الدعم لجميع الدول الأعضاء في الويبو، مع تحسين الشفافية والقدرة على التنبؤ للمتقدمين الذين يسعون إلى تسجيل تصاميم واجهات المستخدم الرسومية الخاصة بهم. وقد مر وقت طويل منذ أن طُرح اقتراح حماية تصاميم واجهات المستخدم الرسومية لأول مرة. واستمرت التكنولوجيا في التقدم، وأصبحت حماية تصاميم واجهات المستخدم الرسومية بموجب حقوق التصميم الصناعي الآن إمكانية متاحة في العديد من الدول الأعضاء في الويبو، وحقيقة واقعة في هذا العصر الذي يتسم بالتحول الرقمي المتزايد. ولا ينبغي أن يمنع دراسة آثار حماية تصميمات واجهة المستخدم الرسومية (GUI) على الابتكار لجنة العلامات من اعتماد توصيات غير ملزمة يمكن أن تساعد الدول الأعضاء المهتمة بتطوير أو تحسين إطار التصميم الصناعي الخاص بها فيما يتعلق بحماية تصميمات واجهة المستخدم الرسومية (GUI). وفيما يتعلق بالعلامات الوطنية، تدعم كندا مواصلة العمل في هذا المجال الذي يركز على تبادل المعلومات حول نُهج واستراتيجيات الدول الأعضاء بشأن كيفية تطوير وحماية العلامات الوطنية داخل وخارج ولاياتها القضائية. وتتطلع كندا إلى المناقشات حول هذا الموضوع في الدورة المقبلة للجنة التكنولوجيا القياسية. وفيما يتعلق بالعلامات المشهورة، فقد أدت العولمة والتطورات التكنولوجية في العقد الماضي إلى تغيير الطريقة التي يتفاعل بها المستهلكون مع السلع والخدمات منذ آخر مرة نوقشت فيها التوصية المشتركة بشأن العلامات المشهورة والصكوك المتعددة الأطراف الأخرى. وتعتقد كندا أن إجراء دراسة استقصائية لتقصي الحقائق حول الممارسات الحالية للدول الأعضاء يمثل خطوة جيدة لبدء مناقشة سياسية مستنيرة في هذا المجال. وأخيرًا، فيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، تؤيد كندا مواصلة العمل في هذا المجال الذي يركز على تبادل المعلومات حول مختلف النهج المتبعة لحماية المؤشرات الجغرافية. وتتطلع كندا إلى التعلم من تجارب الأعضاء الآخرين ومواصلة المناقشة في الدورة المقبلة للجنة الدائمة للملكية الفكرية.

145. ترينيداد وتوباغو: من خلال بيان مكتوب، قال وفد ترينيداد وتوباغو: "سيدي الرئيس، يشكر وفد ترينيداد وتوباغو الأمانة على دعمها المستمر للجنة العلامات. وفيما يتعلق بالتصاميم الصناعية، ترحب ترينيداد وتوباغو باعتماد معاهدة الرياض لقانون التصاميم. ويسعدنا أن نبلغ اللجنة بأن ترينيداد وتوباغو قد بدأت الخطوات الأولية للانضمام إلى كل من نظام لاهاي ومعاهدة الرياض لقانون التصاميم، في إطار جهودنا الرامية إلى تحديث إطار الملكية الفكرية لدينا. كما يرحب الوفد بمناقشات اللجنة بشأن المؤشرات الجغرافية. وقد نجحت ترينيداد وتوباغو مؤخراً في تسجيل «الستيلبان الترينيدادي» كمؤشر جغرافي، وبدأت العمل على تطوير مؤشر جغرافي لكاكاو «ترينيتاريو» الترينيدادي، وذلك عقب التسجيل الناجح للعلامة التجارية المعتمدة لكاكاو «ترينيتاريو» الترينيدادي ذي النكهة الفاخرة. ويسعدنا أن نبلغكم بتزايد الاهتمام بحماية العلامات التجارية، بما في ذلك زيادة الوعي بنظام مدريد واستخدامه من قبل الشركات المحلية، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويرحب الوفد بالعمل المستمر الذي تقوم به اللجنة بشأن حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية. ويظل وفد ترينيداد وتوباغو ملتزمًا بدعم عمل لجنة العلامات ويتطلع إلى مواصلة المشاركة في القضايا المتعلقة بالعلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية."

146. المدرسة اللاتينية الأمريكية للملكية الفكرية (ELAPI): توفر وثائق العلامة التجارية للبلد فكرة أوضح عن البلدان استناداً إلى تاريخ البلد وثقافته، وشخصياته الشهيرة، واقتصاده، وتطوراته السياسية، وهو ما ينعكس في «الحلم الثاني» باعتباره ركيزة أساسية في البيان العام للمدير العام للويبو، والذي طورت لجنة العلامات مفهومه القانوني خلال دورتها الثالثة والأربعين. كما يتعين علينا العمل على العلامات الجغرافية غير الملموسة وحمايتها لضمان فهمنا الواضح للتكنولوجيات الجديدة وآثارها الاقتصادية، حيث توجد تحديات إضافية غالبًا ما ترتبط بذلك. وفي الختام، نؤكد مجددًا استعدادنا التام لتقديم الدعم الأكاديمي للجنة العلوم والتكنولوجيا والدول الأعضاء، مع التركيز بشكل خاص على مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، من أجل مواصلة إحراز التقدم في هذه المجالات.

147. الرئيس: أود الآن أن أقترح فقرة القرار التالية الواردة في الوثيقة المعنية والموضحة على الشاشة.

148. أحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمضمون "تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية" (الوثيقة WO/GA/60/5).

149. الرئيس: لا أرى أي اعتراضات. تقرر ذلك. وقبل أن أختتم البند "3" من جدول الأعمال الفرعي، أود أن أدعو نائبة المدير العام وانغ إلى إلقاء كلمة قصيرة.

150. نائبة المدير العام: نيابة عن فريقي، نُعرب عن تقديرنا الكبير للمداخلات التي أُدلي بها بعد ظهر اليوم بشأن عمل لجنة العلامات. وبالطبع، يمكنكم أن تطمئنوا إلى أننا أخذنا جميع النقاط بعين الاعتبار. وستواصل الأمانة العمل عن كثب لمعالجة جميع بنود جدول الأعمال المعلقة أو البنود الجديدة المقرر إدراجها في جدول أعمال لجنة العلامات. وأود أيضًا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر هؤلاء المندوبين على كلماتهم الرقيقة التي وجهوها إليّ بمناسبة تقاعد. فهذه هي آخر جمعية عامة أحضرها في الويبو بعد 34 عامًا. وأود أن أوجه نداءً إلى جميع الدول الأعضاء الحاضرة هنا، فهذه المنظمة تستحق اهتمامكم ودعمكم ومحبتكم، لأن ما نقوم به هنا هو في الحقيقة جعل الملكية الفكرية في خدمة البشرية.

"4" اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (لجنة التنمية) واستعراض تنفيذ توصيات أجندة التنمية

151. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/60/6.

152. الأمانة: السادة المندوبون الكرام، كما ذكر الرئيس، فإن الوثيقة المعروضة في إطار هذا البند من جدول الأعمال هي "تقرير عن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واستعراض تنفيذ توصيات أجندة التنمية" (الوثيقة WO/GA/60/6). منذ انعقاد الجمعية العامة الأخيرة للويبو، اجتمعت اللجنة مرتين: الدورة الخامسة والثلاثون في الفترة من 17 إلى 21 نوفمبر 2025، والدورة السادسة والثلاثون في الفترة من 4 إلى 8 مايو 2026. ويتضمن الوثيقة نفسها ملخصات الرئيس لكلتا الدورتين، فضلاً عن التقرير السنوي السادس عشر للمدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية لعام 2025. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافقت اللجنة على مشروعين جديدين في إطار أجندة التنمية في مجالي الرياضة والحرف اليدوية، وبذلك يصل العدد الإجمالي لمشاريع أجندة التنمية المعتمدة إلى 65 مشروعاً. وبالحديث عن المشاريع، أود أن أسلط الضوء على "تقييم أثر مشروع أجندة التنمية المنجز بشأن التعاون في مجال التنمية والتثقيف في مجال حقوق الملكية الفكرية والتدريب المهني مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً". وأكد التقييم المساهمة المستدامة للمشروع في تعزيز القدرات المؤسسية وتحسين الفصل في نزاعات الملكية الفكرية في البلدان المستفيدة. كما يسلط الضوء على أهمية التقييم المستمر وقياس الأثر والدروس المستفادة لأنشطتنا المستقبلية في هذا المجال. كما ناقشت اللجنة "المراجعة الخارجية المستقلة للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية" وطلبت من الأمانة مواصلة عملها في هذا المجال. وفي إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالملكية الفكرية والتنمية، تناولت اللجنة موضوعين هما: "تعزيز وتحديث مكاتب الملكية الفكرية من أجل تعزيز المرونة والكفاءة وسهولة الوصول والاستعداد للأزمات في العصر الرقمي"؛ و"الملكية الفكرية والاقتصاد الإبداعي: حماية الأعمال الإبداعية في العصر الرقمي، بما في ذلك تأثير الذكاء الاصطناعي". بالإضافة إلى ذلك، نُظمت ندوتان عبر الإنترنت حول المساعدة التقنية حول موضوعي "قياس الأثر: استراتيجيات لرصد وتقييم المساعدة التقنية وبناء القدرات" و"المساعدة التقنية المبتكرة: التقنيات والنهج الناشئة لتلبية احتياجات التنمية المتغيرة". وقد وفرت هذه التبادلات رؤى عملية حول تعظيم تأثير المساعدة التقنية على أرض الواقع واستخدام التقنيات الناشئة للاستجابة لاحتياجات التنمية المتغيرة. وهذه ليست سوى أمثلة قليلة توضح التقدم الكبير الذي أحرزته اللجنة خلال دورتيها الأخيرتين والتزامنا المشترك باستخدام الملكية الفكرية من أجل التنمية. سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالإعراب عن امتناننا لجميع الوفود لروح التعاون المستمرة التي أبدوها ومستوى مشاركتهم الرفيع مع اللجنة.

153. الاتحاد الروسي: يتشرف الاتحاد الروسي بالإدلاء بهذا البيان نيابة عن مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية. ونود أن نعرب عن امتناننا للنائب العام المساعد، السيد كليب، وللأمانة على إعداد هذا التقرير بشأن لجنة التنمية وتنفيذ توصيات أجندة التنمية. وتؤيد مجموعتنا عمل اللجنة الذي يهدف إلى إرساء نظام بيئي عالمي متوازن وفعال للملكية الفكرية، مع مراعاة مصالح جميع الدول الأعضاء ومقدمي الطلبات، والذي ييسر أيضاً تطوير الابتكار وتوسيع نطاق الإمكانات الإبداعية. ويُعد تنفيذ توصيات فريق العمل أحد العناصر الرئيسية لعمل المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو). ونعتقد أنه من المهم مواصلة هذا العمل المنهجي لتنفيذ وتقييم مشاريع أجندة التنمية، وتبادل أفضل الممارسات، وتحسين كفاءة وشفافية المساعدة التقنية. فهذا النهج وحده هو الذي سيمكّننا من تحقيق نتائج ملموسة من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودعم البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، فضلاً عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي هذا السياق، تقدر مجموعتنا تقديراً عالياً تركيز الويبو على الأدوات العملية لتنفيذ برنامج المساعدة الإنمائية، بما في ذلك دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، ونقل التكنولوجيا، وتسويق الملكية الفكرية، والحفاظ على الفنون والحرف الشعبية. وخلال الدورة السادسة والثلاثين للجنة التنمية، قدمت بلدان مجموعتنا مسودة اقتراح جديد يهدف إلى إجراء دراسة لأفضل الممارسات المتعلقة بتطوير آليات التقييم من أجل تسويق الملكية الفكرية. ونأمل أن يقدم هذا المشروع مساهمة كبيرة في تعزيز قدرات الدول الأعضاء في الويبو، بما في ذلك بلدان منطقتنا، على الاستخدام الفعال للملكية الفكرية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء في الويبو. وتود مجموعتنا أن تشكر جميع الوفود التي دعمت تنفيذ مقترح المشروع هذا. وسنواصل، بالتعاون مع الأمانة، العمل على تحسينه من أجل تقديمه للموافقة عليه في الدورة المقبلة للجنة. ويؤكد فريق مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية مجدداً استعدادها لمواصلة المشاركة البناءة في أعمال اللجنة والمساهمة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا المتعلقة بتنفيذ أجندة التنمية. وفي الختام، نود أن نشكر نائب المدير العام كليب على استجابته، وعلى تفانيه الدؤوب من أجل مصلحتنا المشتركة. كما نود أن نتمنى له الصحة الجيدة وجميع النجاحات في مغامراته الجديدة.

154. جنوب أفريقيا: ترحب المجموعة الأفريقية بالتقرير المتعلق بلجنة التنمية وتعرب عن تقديرها للرئيس ونواب الرئيس والدول الأعضاء والأمانة لتضمين التقرير مداولات اللجنة وقراراتها. سيدي الرئيس، نرحب بمواصلة النظر في تقرير المدير العام بشأن تنفيذ «أجندة التنمية»، ومساهمة الويبو في أهداف التنمية المستدامة، والعمل المستمر للجنة لتعزيز إدماج الاعتبارات الإنمائية في جميع برامج وهيئات الويبو. وتلاحظ المجموعة الأفريقية أن الدورة السادسة والثلاثين للجنة التنمية نظرت في مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بأجندة التنمية، بما في ذلك مقترحات المشاريع والتقارير المتعلقة بالقدرة على التكيف مع تغير المناخ، والذكاء الاصطناعي والصناعة الإبداعية، وتقييم الملكية الفكرية وتسويقها، وحرفيي الصناعات اليدوية، وأطراف القرصنة عبر الإنترنت في الأسواق الرقمية الأفريقية. سيدي الرئيس، نرحب كذلك بالاستمرار في تنفيذ المبادرات العملية للويبو التي تدعم الابتكار الشامل، بما في ذلك برنامج مساعدة المخترعين، الذي يساعد المخترعين ذوي الموارد المحدودة والشركات الصغيرة على تحويل الأفكار إلى أصول مربحة من خلال الدعم المقدم من متخصصين ذوي خبرة في مجال البراءات. السيد الرئيس، وبصفتنا منطقة تستفيد من تنفيذ برنامج مساعدة المخترعين، تظل مثل هذه المبادرات مهمة لتعزيز التوصية رقم 11 لأجندة التنمية وتعزيز مشاركة الشركات الصغيرة والشباب والنساء والمجتمعات التي عانت تاريخياً من التهميش في منظومة الابتكار. السيد الرئيس، ترى المجموعة الأفريقية أن الذكرى العشرين المقبلة لأجندة التنمية للويبو تمثل معلمًا هامًا ينبغي أن تحتفل به الدول الأعضاء في الويبو من خلال تأمل هادف في الإنجازات والدروس المستفادة منذ اعتماد توصيات أجندة التنمية. وفي هذا الصدد، تقترح المجموعة الأفريقية أن تقوم الأمانة، عند إعداد تقرير المدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية للعام المقبل، وعلى أساس استثنائي، بتسليط الضوء على تاريخ المبادرة وتطورها على مر السنين. وفي الختام، سيدي الرئيس، نود أن نعرب عن امتناننا للنائب الأول للمدير العام كليب لقيادته المتميزة ونتمنى له التوفيق. وتظل المجموعة الأفريقية ملتزمة بالمشاركة في قضايا «التنمية والتعاون في مجال الملكية الفكرية» وستواصل الدعوة إلى التنمية.

155. السلفادور: تتشرف السلفادور بإلقاء هذا البيان نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ونود أن نشكر الأمانة على التقرير، ونرحب بالمشاريع الـ65 التي تمت الموافقة عليها. وفي البداية، اسمحوا لنا أن نشكر نائب المدير العام كليب على عمله المتميز وعلى الرؤية التي أضفاها على البعد الإنمائي خلال فترة ولايته. فقد لعبت قيادته دوراً حاسماً في توسيع نطاق المشاركة والوصول إلى نظام الملكية الفكرية بما يعود بالنفع على جميع القطاعات، بدءاً من الشركات الكبيرة وصولاً إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن رواد الأعمال والنساء والشباب. وبالنسبة لمجموعتنا، يظل البعد الإنمائي للويبو ركيزة أساسية للنظام المتعدد الأطراف. ولذلك، فإننا نرحب بشكل خاص بتقرير المدير العام بشأن تنفيذ البعد الإنمائي. كما نقر بالأهمية التي حظيت بها هذه الركيزة خلال الفترة الأولى للمدير العام الحالي، ونتوقع تماماً أن يتم تعزيز البعد الإنمائي بشكل أكبر خلال فترة ولايته الثانية باعتباره ركيزة هيكلية لأنشطة الويبو. وتود مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أن تعرب عن تقديرها للموافقة على المشروع الذي قدمه وفد فنزويلا بشأن تمكين الحرفيين من خلال الملكية الفكرية. فهذه مبادرة من شأنها تعزيز القدرات المحلية، وتشجيع الابتكار، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والثقافية لمجتمعاتنا. كما تؤكد المجموعة من جديد التزامها بمواصلة العمل بشكل بناء على المقترحات التي قدمها وفد دومينيكا بشأن القدرة على التكيف مع تغير المناخ، والمقترحات التي قدمها وفد شيلي بشأن تعزيز القدرات في مجال الملكية الفكرية والذكاء الاصطناعي في العمليات الإبداعية. وتمثل هاتان المبادرتان أولويات لمنطقتنا، وتعكسان الاحتياجات الحقيقية للبلدان النامية. ولذلك، نؤكد من جديد استعدادنا للتعاون مع الدول الأعضاء ومع الأمانة للمضي قدماً في دراستهما والموافقة عليهما في نهاية المطاف.

156. ألبانيا: تود مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق أن تعرب عن امتنانها لرئيسة لجنة التنمية المنتخبة حديثاً، سعادة السيدة كادرا أحمد حسن، السفيرة والممثلة الدائمة لجيبوتي، ونوابها، بمن فيهم السيد إيفزين مارتينيك من مكتب الملكية الصناعية في الجمهورية التشيكية، على توجيههم للدورة الأخيرة للجنة بطريقة متميزة. كما نكرر امتناننا للأمانة على عملها المتفاني في إطار جدول أعمال اللجنة. ونقر بأن التزام اللجنة أمر أساسي لتعزيز التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. ونعتقد أيضًا أن لجنة التنمية تمثل منصة فعالة لمناقشة مختلف القضايا المتعلقة بالاستدامة والنمو الاقتصادي والاجتماعي، مع ولاية تهدف إلى استكشاف أفضل السبل لمعالجة التحديات العالمية ومكافحتها من خلال الابتكار والإبداع. ويسعد مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق بالمشاركة في النقاش حول كيفية الاستفادة من خبراتنا ومواصلة تطوير مشاركة الويبو في تحقيق أهداف التنمية والنمو الاقتصادي. وتود مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق أن تعرب عن امتنانها للمدير العام على التقرير المتعلق بتنفيذ أجندة التنمية واستعراض توصياتها. ونحن نقدر النظرة العامة الشاملة على أنشطة القطاعات وكذلك الوحدات التي تقدم تقاريرها مباشرة إلى المدير العام. ونحيط علماً بإيجابية بالمجموعة الواسعة من المشاريع المدمجة في الأنشطة العامة والمشاريع الجارية الواردة في التقرير، والتي تم تقسيمها وفقاً للقطاعات ذات الصلة. ونقدر تقديراً عالياً التقدم المستمر الذي أحرزته مشاريع خطة التنمية الجارية، والنهج المفيد في الربط بين توصيات خطة التنمية والنتائج المتوقعة للويبو، على النحو الذي يعكسه تقرير المدير العام. ونود أن نشيد بالأمانة لتقديمها إلى اللجنة التقرير المتعلق بالجلسة السابعة لتبادل الخبرات حول «المرأة والملكية الفكرية»، الذي يسلط الضوء على الكيفية التي ساعدت بها الملكية الفكرية رائدات الأعمال على زيادة ظهورهن وحماية ابتكاراتهن والوصول إلى أسواق جديدة. يمكن استخدام موضوع «المرأة والملكية الفكرية» كأداة قوية للتنمية والنمو. ترحب مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق بالتحضيرات الجارية للمؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية المقرر عقده في عام 2027 حول موضوع «إطلاق العنان لنظام بيئي للملكية الفكرية مواتٍ للابتكار: الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتمويل الملكية الفكرية، والتنمية». كما يسعدنا أن نقرّ بأنه في أعقاب المشاركة النشطة والعروض التي قُدمت خلال الدورة الخامسة والثلاثين حول الموضوع البالغ الأهمية «تعزيز وتحديث مكاتب الملكية الفكرية من أجل المرونة والكفاءة وإمكانية الوصول والاستعداد للأزمات في العصر الرقمي»، والمناقشة التي دارت خلال الدورة السادسة والثلاثين حول موضوع «الملكية الفكرية والاقتصاد الإبداعي: حماية الأعمال الإبداعية في العصر الرقمي، بما في ذلك تأثير الذكاء الاصطناعي"، تواصل اللجنة معالجة التحديات الأكثر إلحاحًا في عصرنا. ونثني على المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء لمرونتها ونهجها البناء خلال دورات لجنة التنمية. وفي حين

نلاحظ أن المناقشة بشأن مقترح المشروع المتعلق بوضع استراتيجيات وأدوات للتصدي للتجارة عبر الحدود في السلع المزيفة التي تحمل علامات تجارية قد تم تأجيلها إلى دورة مقبلة بناءً على طلب مقدمي المقترح، فإننا ندعو الجميع إلى مواصلة العمل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مقترحات المشاريع المستقبلية.

157. ألمانيا: تعرب المجموعة باء عن تقديرها للأمانة للتقرير الوارد في الوثيقة WO/GA/60/6. ونرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ المشاريع المختلفة، وهو ما يؤكد التزام الويبو بتعزيز الابتكار والإبداع من خلال نظام بيئي متوازن للملكية الفكرية. وقد حققت المجموعة الواسعة من المشاريع التي نُفذت وأُدمجت في أنشطة هذه المنظمة على مدى السنوات الأخيرة مزايا ملموسة وعملية للعديد من الدول الأعضاء، مما يسلط الضوء بوضوح على الدور الحيوي للملكية الفكرية كمحرك للتنمية الاقتصادية والنمو المستدام. وينبغي أن يظل الحفاظ على هذه المنهجية الموجهة نحو المشاريع في صميم عمل اللجنة. وتُثمن المجموعة باء التقديم المستمر لمقترحات المشاريع التي تتناول مجالات متنوعة من الملكية الفكرية، وتشجع الدول الأعضاء على تقديم مبادرات محددة بوضوح تتوافق مع ولاية الويبو وأهدافها. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد مشروعين جديدين خلال الدورتين الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين للجنة التنمية. ومن ناحية أخرى، نلاحظ بأسف أن مقترح المشروع المقدم من المملكة المتحدة لم يتم اعتماده بعد، على الرغم من الجهود العديدة المبذولة لتلبية جميع الشواغل التي أُثيرت. ونود أن نطلب من المجموعات والدول الأعضاء الأخرى أن تنظر بصدق في هذا الاقتراح وأن تشارك فيه بشكل بناء بهدف اعتماده في الدورة المقبلة. كما أعربت مجموعتنا عن تقديرها للمناقشات المثيرة للاهتمام التي دارت حول موضوع الملكية الفكرية والتنمية، ومن بينها العرض الذي قدمته الأمانة حول موضوع «الملكية الفكرية والاقتصاد الإبداعي: حماية الأعمال الإبداعية في العصر الرقمي، بما في ذلك تأثير الذكاء الاصطناعي». كما نرحب بالتقرير المتعلق بالمرأة والملكية الفكرية، والعمل الذي تم الاضطلاع به في هذا الصدد. إن دعم المرأة وتمكينها في مجال الملكية الفكرية يمثلان مساهمة حاسمة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة في الابتكار. ونحن نتطلع إلى المناقشات المستقبلية في الدورات المقبلة لهذه اللجنة الهامة.

158. الصين: على مدار العام الماضي، أحرزت الويبو تقدماً إيجابياً في تنفيذ أجندة التنمية وأهداف التنمية المستدامة، وهو ما تعرب الصين عن تقديرها القوي له. وسيصادف العام المقبل الذكرى العشرين لاعتماد توصيات أجندة الويبو للتنمية. وتتوقع الصين أن تغتنم الويبو هذه الفرصة لمواصلة تعميم أعمال التنمية، وتعزيز تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي، وتحقيق المزيد من النتائج الإيجابية والعملية. ونحن على استعداد تام لتعميق التعاون مع الويبو وجميع الأطراف في مجال التنمية، وتقديم الدعم من خلال مبادرة الصين للتنمية (FIT) والقنوات الأخرى لمساعدة البلدان على الاستفادة بشكل أفضل من حقوق الملكية الفكرية لتعزيز الابتكار والتنمية.

159. الجزائر: تتشرف الجزائر بتقديم هذا البيان نيابة عن المجموعة العربية. في البداية، تود المجموعة العربية أن تشكر الأمانة على إعداد وتقديم التقرير المتعلق بتنفيذ خطة العمل من أجل التنمية. كما نتوجه بالشكر إلى السفيرة كادرا أحمد حسن، الممثلة الدائمة لجمهورية جيبوتي لدى الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، على قيادتها الحكيمة وجهودها فيما يتعلق بالصلة بين التنمية وحقوق الملكية الفكرية. وترحب المجموعة العربية بمحتويات التقرير المتعلقة بالدور الحيوي للملكية الفكرية في تنفيذ أجندة التنمية وكيف يعكس ذلك تنفيذ توصيات خطة العمل من أجل التنمية، التي تشكل الإطار الضروري لضمان توازن نظام الملكية الفكرية مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية. وقد تابعت المجموعة العربية عن كثب نتائج الدورتين السابقتين للجنة التنمية، وكذلك نتائج هاتين الدورتين فيما يتعلق باعتماد مشاريع جديدة ومواصلة تنفيذ المشاريع الحالية في مختلف مجالات الصناعات الإبداعية، ودعم استخدام المؤشرات الجغرافية والعلامات التجارية الجماعية لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز شبكات مراكز الدعم التقني للملكية الفكرية (TISCs) في البلدان النامية. السيد الرئيس، تؤكد المجموعة العربية أن تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات يظلان من الأولويات المهمة للبلدان النامية، ولا سيما البلدان العربية، حيث إنهما يمكّنانها من استخدام الملكية الفكرية لصالح مصالحها الوطنية، وتعزيز منظومة الابتكار، ودعم الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة. وبناءً على كل ما سبق، تدعو المجموعة العربية إلى ما يلي: تعزيز الموارد المخصصة لتنفيذ أجندة التنمية داخل الويبو وضمان استدامة المشاريع المعتمدة في إطار خطة العمل من أجل التنمية؛ وتعزيز برامج المساعدة التقنية للبلدان النامية، بما في ذلك دعم مراجعة وتطوير التشريعات والسياسات الوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية التي تراعي أولوياتها الإنمائية، ودعم قدرات المواهب الوطنية، وتطوير البنية التحتية الرقمية والمؤسسية ذات الصلة؛ تعزيز شبكة مراكز الدعم التقني (TISCs) في الدول العربية وربطها ببرامج ريادة الأعمال والابتكار للمساهمة في تحويل المعرفة والإبداع إلى قيمة اقتصادية وفرص عمل، لا سيما للشباب والنساء؛ وتوسيع نطاق المبادرات المتعلقة بحق المؤلف والصناعات الثقافية والإبداعية لتشمل عدداً أكبر من الدول العربية، مما يمكّن المبدعين والفنانين والكتاب والموسيقيين من الاستفادة بشكل أفضل من حقوقهم في البيئة الرقمية وتعزيز مساهمتهم في الصناعات الإبداعية في التنمية الاقتصادية. السيد الرئيس، تؤكد المجموعة العربية التزامها التام بالمشاركة البناءة في أعمال لجنة التنمية ومواصلة العمل عن كثب مع الأمانة والدول الأعضاء. وشددت المجموعة على أهمية دمج أهداف أجندة التنمية في الأنشطة المختلفة للويبو وضمان استجابة نظام الملكية الفكرية لاحتياجات التنمية الوطنية والإقليمية. كما لاحظت المجموعة عدم وجود بند في جدول أعمال اللجنة يتعلق بعرض تقارير اللجان الدائمة حول مساهماتها في تنفيذ توصيات أجندة التنمية، في إطار تنفيذ قرار الجمعية العامة للويبو بشأن آليات وإجراءات التنسيق. ومن شأن ذلك أن يضمن إعداد تقارير سنوية حول هذه المساهمات وتقديمها إلى الجمعية العامة لمناقشتها. وتأمل المجموعة أن يتم معالجة هذا الإغفال في الدورات المقبلة لجمعيات الويبو. وأخيراً، تود المجموعة أن تعرب عن أعمق امتنانها وتقديرها لنائب المدير العام للمنظمة، السيد حسن كليب، على جهوده المتفانية على مدى السنوات الماضية، على رأس قطاع التنمية الإقليمية والوطنية، وتتمنى له دوام الصحة والسعادة والنجاح.

160. إندونيسيا: سأتحدث بصفتي الوطنية. ترحب إندونيسيا بالتقرير المتعلق بلجنة التنمية الوارد في الوثيقة WO/GA/60/6، وتثني على الرئيس ونواب الرئيس والدول الأعضاء وأمانة الويبو على العمل الدؤوب الذي بذلوه. ونشعر بالتفاؤل إزاء الاستمرار في تعميم أجندة الويبو للتنمية عبر أنشطة المنظمة، مما يعزز دور الملكية الفكرية كمحرك للابتكار والنمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة. كما تقدر إندونيسيا استمرار الويبو في تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات استجابةً للطلب، وهما أمران لا يزالان ضروريين لتعزيز النظام البيئي الوطني للابتكار، لا سيما في البلدان النامية. سيدي الرئيس، تشجع إندونيسيا الويبو على مواصلة تعزيز المساعدة التقنية الشفافة التي تقودها الدول الأعضاء وتستند إلى الاحتياجات، مع توسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتعزيز تبادل المعرفة وتضييق الفجوات التنموية. كما نرحب بالاهتمام المتزايد الذي توليه اللجنة للقضايا الناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الإبداعي، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، والمرأة والملكية الفكرية، مما يعكس الأهمية المستمرة لبرنامج «التسريع في مجال الملكية الفكرية والتنمية» وتطوره. وتقدر إندونيسيا النظر الإيجابي في مقترح مشروعها المقدم بالاشتراك مع الوكالة الوطنية للبحث والابتكار (BRIN) في إطار برنامج «التسريع في مجال الملكية الفكرية والتنمية». ونتطلع إلى العمل مع الأمانة وأصحاب المصلحة المعنيين لضمان تنفيذه بنجاح لصالح الابتكار والزراعة والتنمية المستدامة. وتؤكد إندونيسيا من جديد دعمها القوي لأجندة التنمية للويبو، وتظل ملتزمة بالعمل بشكل بناء مع جميع الدول الأعضاء لضمان استمرار النظام العالمي للملكية الفكرية في تعزيز التنمية المستدامة والرخاء المشترك. وأخيراً، سيدي الرئيس، تود إندونيسيا أن تعرب عن تقديرها العميق لنائب المدير العام للمنظمة لقيادته المتميزة لقطاع التنمية الإقليمي والوطني. فقد تم، بفضل تفانيه ورؤيته، المضي قدماً في تنفيذ ولاية الويبو في مجال التنمية بتميز. وقد تركت قيادته بصمة دائمة على هذه المنظمة، وتبدي إندونيسيا له امتنانها العميق وأعلى درجات الاحترام.

161. جمهورية إيران الإسلامية: يتقدم وفدي بالشكر إلى الأمانة على إعداد التقرير، ويحيط علماً بعمل لجنة التنمية. وبعد مرور ما يقرب من عقدين من الزمن على اعتماد أجندة التنمية، لا يزال هدفها الأساسي ذا صلة تامة، وهو ضمان أن يسهم النظام الدولي للملكية الفكرية في تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة ومستدامة. ولم يُقصد بأجندة التنمية أن تكون مجموعة منفصلة من المشاريع تقتصر على لجنة واحدة. بل كان المقصود منها توجيه عمل المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في مجالات وضع المعايير، والمساعدة التقنية، والتخطيط الاستراتيجي، والخدمات، والأولويات المؤسسية. ولهذا السبب، تظل آلية التنسيق التي أنشأتها الجمعية العامة في عام 2010 أساسية. فقد صُممت لضمان قيام جميع هيئات الويبو ذات الصلة بالإبلاغ عن مساهمتها في تنفيذ أجندة التنمية، وضمان انعكاس التنمية في جميع جوانب عمل المنظمة. غير أن هذه الآلية لم تُنفَّذ بالكامل في الممارسة العملية. ولا تزال مناقشات التنمية تتركز بشكل مفرط داخل لجنة التنمية، في حين لا تقدم هيئات الويبو الأخرى تقارير منهجية حول الكيفية التي تسهم بها أنشطتها وقراراتها وأعمالها المعيارية في دفع عجلة أجندة التنمية إلى الأمام. ولذلك، نعتقد أنه ينبغي إيلاء اهتمام متجدد لآلية التنسيق بطريقة هادفة وعملية. سيدي الرئيس، لقد نفذت الويبو عدداً كبيراً من المشاريع وأنشطة المساعدة التقنية المتعلقة بالتنمية. وتستحق هذه الجهود التقدير. غير أن السؤال الجوهري لم يعد يقتصر على ما تم إنجازه فحسب، بل ما الذي تغير على أرض الواقع. ولا يمكن قياس قيمة المساعدة التقنية بمجرد عدد الأنشطة أو المشاركين أو البلدان التي شملتها. بل يكمن تأثيرها في تعزيز المؤسسات، والاحتفاظ بالخبرات، وإزالة الحواجز، واستدامة القدرات بعد انتهاء المشروع. ولذلك، ينبغي أن تولي التقارير المستقبلية اهتماماً أكبر للنتائج، بما في ذلك ما إذا كانت المساعدة قد عززت الحيز السياساتي الوطني، ودعمت الاستخدام الفعال لمرونة حقوق الملكية الفكرية، وساعدت البلدان على تحويل القدرات العلمية والإبداعية إلى نتائج إنمائية ملموسة. كما يجب أن يحتفظ البعد الإنمائي بكامل مهامها الموضوعية. ويُعدّ التسويق التجاري ونظام الابتكار أمرين مهمين، لكنهما لا يستنفدان البعد التنموي لولاية الويبو. فنقل التكنولوجيا، والوصول إلى المعرفة، ومرونة المصلحة العامة، والقدرات الإنتاجية المحلية، والتعاون بين بلدان الجنوب، والحواجز الهيكلية التي تواجه المبتكرين في البلدان النامية تستحق اهتماماً مماثلاً. ويُتيح اقتراب الذكرى العشرين لأجندة التنمية فرصة مهمة ليس فقط للاحتفاء بالإنجازات، بل أيضاً لتقييم صادق للمجالات التي شهد فيها البرنامج تحولاً والمجالات التي لا يزال تنفيذها غير مكتمل. وسيُحكم على نجاحه في نهاية المطاف ليس فقط بعدد المشاريع، بل بما إذا كان النظام الدولي للملكية الفكرية قد أصبح أكثر سهولة في الوصول إليه، وأكثر توازناً، وأكثر استجابة لأولويات التنمية لدى دوله الأعضاء. وتظل جمهورية إيران الإسلامية على استعداد للمشاركة بشكل بناء لتحقيق هذا الهدف.

162. الفلبين: تتقدم الفلبين بالشكر إلى لجنة التنمية على جهودها الدؤوبة ودعمها المستمر في إنجاز المشاريع المختلفة في إطار مبادرة «التنمية والملكية الفكرية». وما زلنا نعتبر عمل اللجنة تمثيلاً للتوازن الأساسي بين تعزيز القيمة الاقتصادية للملكية الفكرية وتسويقها، من جهة، ودفع نظام للملكية الفكرية يتسم بالشمولية والشفافية والتوجه التنموي، مما يتيح مشاركة هادفة ومنصفة ومثمرة للدول الأعضاء، من جهة أخرى. وفي هذا الصدد، تظل الفلبين، إلى جانب الشريكين المقترحين للمشروع، بوليفيا والبرازيل، ملتزمة التزاماً راسخاً بالتنفيذ الناجح للمشروع المعنون «استدامة وتعزيز دور العلامات الجماعية كأداة للتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية من خلال نهج تنموي شامل». ونحن على ثقة من أن المشروع سيمكّن حاملي العلامات الجماعية من تحقيق أقصى استفادة تجارية ممكنة من علاماتهم الجماعية. وتشير الفلبين أيضاً إلى شراكتها القوية مع الويبو في تعزيز مبادرة التنمية. ونذكّر بأنه في ديسمبر من العام الماضي، استضافت الفلبين بالاشتراك مع الويبو أكثر من 35 مشاركاً من مكاتب الملكية الفكرية الوطنية في ستة بلدان من منطقة آسيا والمحيط الهادئ لحضور دورة تدريبية إقليمية حول مهارات التواصل الخاصة بمشاريع أجندة التنمية. وتُعزز هذه المبادرة القدرات الإقليمية في مجال إيصال قيمة وتأثير مبادرات الملكية الفكرية الموجهة نحو التنمية. ومن خلال هذه المشاريع، تؤكد الفلبين مجدداً التزامها بتعزيز ظهور أجندة التنمية التابعة للويبو وفعاليتها وتأثيرها. ونؤكد أنه من خلال المشاركة النشطة في برنامج لجنة التنمية وفي صياغة مشاريع هادفة وذات تأثير، يمكننا زيادة الوعي بأهمية الملكية الفكرية ودورها في التنمية.

163. تونس: تنضم تونس إلى بيان المجموعة العربية والأفريقية. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتذكير بالدور المحوري لأجندة التنمية، باعتبارها إطارًا استراتيجيًا لإدماج التنمية في أنشطة الويبو، لتلبية توقعات جميع البلدان النامية. ونود أن نذكر بأنه طُلب من جميع اللجان وقطاعات الويبو إدماج تنفيذ عناصر «أجندة التنمية» في إطار تطوير أنشطتها. وتجدر الإشارة إلى أن على مختلف اللجان تقديم تقارير عن تنفيذ «أجندة التنمية». ونناشد الأمانة الإبقاء على هذا البند في جدول الأعمال. وفي السياق نفسه، ينبغي للمنظمة، بصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، أن تكثف جهودها للمساهمة بشكل أكبر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. ونرحب بالنهج القائم على المشاريع، الذي يتيح رصد التنفيذ وملكية الدول الأعضاء لهذا النهج. ونحترم التنوع والنطاق المتزايد للإمكانيات المتاحة للدول الأعضاء لطلب الدعم من الويبو في المسائل المتعلقة بالتنمية، سواء من خلال لجنة التنمية (CDIP)، أو برنامج الويبو لتسريع الابتكار والإبداع والتنمية، أو المكاتب الإقليمية، أو فرق العمل، وما إلى ذلك. وكل هذا يعني أنه يمكننا المضي قدماً في تنفيذ «أجندة التنمية». ونشجع الويبو على مواصلة السير على هذا المسار. وترحب تونس بمستوى التعاون الممتاز مع الويبو خلال العام الماضي، الذي شهد تنويع مشاريع التعاون، سواء في مجال وضع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، أو الصحة والسلامة في العمل، أو العلامات الجماعية للمنتجات الحرفية والمنتجات الزراعية. ونشجع على بذل المزيد من الجهود في هذه المجالات. ومع اقترابنا من الاحتفال بمرور 20 عاماً على إقرار وثيقة التنمية، نود أن نشير إلى أهمية المبادرة الأفريقية في هذا المجال، والتي ستُناقش في الدورة المقبلة للجنة التنمية. وسيكون لدينا تقرير موجز عن التنفيذ على مدى العشرين عاماً الماضية، سيحدد نقاط القوة والضعف في التنفيذ حتى الآن، ويحدد المجالات التي تحتاج إلى تعديلات.

164. تايلاند: تود تايلاند أن تعرب عن تقديرها لنائب المدير العام كليب والأمانة على العمل الذي قاما به وعلى التقرير الشامل عن أعمال لجنة التنمية. تظل تايلاند ملتزمة بتنفيذ أجندة التنمية التابعة للويبو. ونعتقد أن الملكية الفكرية أداة قوية لتعزيز الابتكار، وتحسين القدرة التنافسية، ودعم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، وتحسين رفاهية الناس. ولذلك، فإننا نقدر الجهود المستمرة التي تبذلها الويبو لإدماج الاعتبارات الإنمائية في جميع برامجها وأنشطة المساعدة التقنية ومناقشات وضع المعايير. وترحب تايلاند بالتقدم الكبير الذي أحرزته اللجنة خلال العام الماضي. وعلى وجه الخصوص، نثني على التقدم المحرز في المشاريع التي تعزز صياغة سياسات الملكية الفكرية القائمة على الأدلة، وتدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشجع تسويق الملكية الفكرية، وتحفز مشاركة المرأة في منظومة الملكية الفكرية، وتعزز قدرة البلدان النامية على تسخير الملكية الفكرية من أجل التنمية المستدامة. ومع اقتراب الذكرى العشرين لإنشاء أجندة التنمية التابعة للويبو، ترى تايلاند أن هذا يمثل فرصة مهمة للدول الأعضاء للتفكير في الإنجازات التي تحققت على مدى العقدين الماضيين، وتحديد الثغرات والتحديات المتبقية، والنظر في الكيفية التي يمكن بها لعمل اللجنة أن يستمر في الاستجابة بفعالية للتطورات التكنولوجية والاقتصادية والمجتمعية المتغيرة. ونتطلع إلى المشاركة البناءة في هذه المناقشات. وفي هذا السياق، تقدر تايلاند أيضاً المناقشة البناءة التي أجرتها اللجنة خلال الدورات الماضية بشأن مقترح مشروع موجه نحو التنمية يتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ومع الاعتراف بالآراء المختلفة التي أعربت عنها الدول الأعضاء، ترى تايلاند أن المبادرة التي تعالج القضايا المتعلقة بالإنفاذ حيث يكون لها بُعد تنموي واضح يمكن أن تقدم مساهمة ذات مغزى في عمل اللجنة. ويمكن لمثل هذه المبادرات أن تساعد في تعزيز حماية المستهلك، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتيسير التجارة المشروعة، والمساهمة في إيجاد نظام بيئي متوازن وفعال للملكية الفكرية يتوافق مع التوصية رقم 45 من أجندة التنمية (DA). ولذلك، تتطلع تايلاند إلى استمرار المناقشة البناءة والشاملة حول هذه المسألة بهدف تحديد نتائج عملية تدعم هدف أجندة التنمية التابعة للويبو والتنمية المستدامة.

165. أيرلندا: تدلي أيرلندا بهذا البيان نيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ويود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الإعراب عن التزامنا ودعمنا المستمرين للأعمال التي تضطلع بها لجنة التنمية. ويسعدنا أن نرى أن اللجنة قد نفذت ولايتها بنجاح. ومن خلال تعميم أجندة التنمية (DA) عبر قطاعات الويبو، فضلاً عن اعتماد مشاريع جديدة، استجابت الويبو للاحتياجات الحالية للدول الأعضاء المتعلقة بالتنمية. وأعرب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء عن امتنانهم لتقرير المدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية (DA) لعام 2025. ونقر بالمجموعة الواسعة من أنشطة المساعدة التقنية التي تم تقديمها، والتي نعتقد أنها ساهمت بشكل كبير في تحسين أطر الملكية الفكرية في البلدان المستفيدة. ونرحب بشكل خاص بالعمل المتعلق بالمرأة والملكية الفكرية والمشاريع الرامية إلى تعزيز دور المرأة في الابتكار. ويُعد تعزيز المساواة بين الجنسين أولوية قصوى بالنسبة للاتحاد الأوروبي، حيث إنه لن يعود بالنفع على الأفراد فحسب، بل على جميع البلدان وجميع مستويات المجتمع. سيدي الرئيس، نؤكد من جديد التزامنا بالمساهمة في إحراز مزيد من التقدم في مجال عمل اللجنة، مع مراعاة هدف الويبو المتمثل في تعزيز حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم.

166. مصر: يشارك الوفد المصري في البيانات التي أدلت بها كل من جنوب أفريقيا والجزائر، باسم المجموعتين الأفريقية والعربية، ونود في البداية أن نتقدم بالشكر إلى الأمانة على إعدادوتقديم التقرير المتعلق باللجنة. ونود أن نتقدم بخالص التهاني والشكر إلى السيد حسن كليب، نائب المدير العام لقطاع التنمية الإقليمية والوطنية، على كل ما بذله من جهود لتعزيز التعاون بين المنظمة والدول الأعضاء، بما في ذلك مصر، خلال السنوات القليلة الماضية، ونتمنى له التوفيق في المرحلة المقبلة من حياته. كما يود وفدنا أن يرحب بمحتويات التقرير، التي تقدم لنا استعراضاً شاملاً لأعمال الدورتين الماضيتين للجنة التنمية، وكذلك تقرير المدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية (DA) لعام 2025. ونثني على الأنشطة والبرامج التي نفذتها المنظمة لتنفيذ تلك التوصيات، وتقديم الدعم الفني، والمساهمة في بناء قدرات الدول الأعضاء. ونتطلع إلى استمرار عمل لجنة التنمية ومواصلة مناقشة المشاريع المعروضة عليها من أجل التوصل إلى اتفاق بشأنها خلال الدورة المقبلة. ويود الوفد المصري أن يتضمن جدول أعمال الدورات المقبلة للجمعية العامة استعراضاً لتقارير اللجان الدائمة بشأن تنفيذ توصيات أجندة التنمية (DA) التي تم اعتمادها فيما يتعلق بآلية التنسيق وتدابير الرصد. ونعتقد أن دعم عمل الدول الأعضاء وخططها الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق أهداف

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، ومن شأنه أن يؤسس لنظام أكثر توازناً وفعالية للملكية الفكرية، مما سيؤدي أيضاً إلى تعظيم فوائد الملكية الفكرية للجميع، ولا سيما المبتكرين والمبدعين. ويتطلع وفدنا إلى مواصلة بذل كل جهد ممكن في المنظمة للقيام بدورها المركزي في تنفيذ توصيات أجندة التنمية ووضع البرامج والأنشطة، مع مراعاة الأطر المختلفة ومعايير التنمية المتنوعة في جميع البلدان. وينبغي أن تتناول هذه البرامج التحديات والتكنولوجيات الناشئة، ولا سيما استخدامات الذكاء الاصطناعي، وأن تعزز قدرة الدول الأعضاء على الاستفادة المثلى من المرونة المتاحة في أنظمة الملكية الفكرية. وفي الختام، يتقدم الوفد المصري بالشكر إلى قطاع التنمية الإقليمية والوطنية وإلى المعنيين بإدارة التنمية وإلى شعبة البلدان العربية على الدعم المقدم للدول الأعضاء خلال العام الماضي وعلى التعاون المثمر والفعال بين مصر والمنظمة.

167. إسبانيا: يود وفد إسبانيا أن ينضم إلى بياني المجموعة باء والاتحاد الأوروبي، ويرحب بالأعمال التحضيرية التي قامت بها الأمانة. ونؤكد من جديد التزامنا بأعمال لجنة التنمية. وترحب إسبانيا بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات أجندة التنمية (DA) كما تقدر المنهجية القائمة على المشاريع باعتبارها عنصراً أساسياً، فقد أظهرت مزايا ملموسة عديدة للدول الأعضاء وساهمت في تعزيز أنظمة الملكية الفكرية. ونشجع الدول الأعضاء على مواصلة تقديم مبادرات محددة بوضوح تتماشى مع أهداف الويبو. ونرحب بارتياح كبير باعتماد مشاريع جديدة في الدورتين 35 و36 للجنة التنمية، ودمج أجندة التنمية في جميع أنشطة المنظمة. ونلاحظ بقلق أن المشروع المقترح من المملكة المتحدة لم يُعتمد على الرغم من الجهود المبذولة. ونناشد جميع المجموعات والوفود النظر فيه بصدق وبشكل بناء بهدف اعتماده في دورة مقبلة. ونرحب بالأعمال المتعلقة بالمرأة والملكية الفكرية والمشاريع الرامية إلى تعزيز دور المرأة في الابتكار. ويُعد سد الفجوة بين الجنسين في مجال الملكية الفكرية أولوية بالنسبة لإسبانيا والاتحاد الأوروبي. وهو أمر يعود بالنفع على جميع المجتمعات والاقتصادات. ونحن نقدر المناقشات المثيرة للاهتمام التي جرت حول الملكية الفكرية والاقتصاد الإبداعي، ولا سيما فيما يتعلق بحماية الأعمال الإبداعية في العصر الرقمي وتأثير الذكاء الاصطناعي. وسنواصل العمل بنشاط في إطار أعمال لجنة التنمية، والمساهمة في تصميم وتنفيذ المشاريع التي تدفع بنظام الملكية الفكرية لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة متوازنة وعادلة.

168. جمهورية فنزويلا البوليفارية: تنضم جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى البيان الذي أدلى به وفد السلفادور، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. نرحب بالجهود التي بذلها السيد حسن كليب في توجيه أعمال هذه اللجنة، ونتمنى له كل النجاح في أنشطته المستقبلية. سيدي الرئيس، نحن ممتنون بشدة للدول الأعضاء لاعتمادها المشروع المنقح المتعلق بتعزيز قدرات الأعمال الحرفية من خلال الملكية الفكرية. ونحن نتطلع إلى البدء في تنفيذ هذه المبادرة، التي تضع حرفيينا في صميم اهتمامها، معترفة بهم باعتبارهم حاملي الهوية والإبداع والذاكرة والابتكار الجماعي. وإذ نحيط علماً بعمل اللجنة، نود أن نؤكد على المناقشات المتعلقة بالأعمال الإبداعية في المجال الرقمي، مع مراعاة تأثير الذكاء الاصطناعي. كما نؤكد مجدداً التزامنا الكامل بتطبيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وتوصيات أجندة التنمية (DA) في جميع مجالات عمل الويبو. ونؤكد استعدادنا وتوافرنا لمواصلة بناء توافق متعدد الأطراف من أجل نظام للملكية الفكرية أكثر شمولاً وتوازناً، وأكثر مراعاة لواقعنا الثقافي.

169. جنوب أفريقيا: تنضم جنوب أفريقيا إلى البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية. ونشكر نائب المدير العام كليب على عمله ونتمنى له الصحة الجيدة والنجاح في مساعيه المستقبلية. وتؤيد جنوب أفريقيا مبادرات المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تضطلع بها الويبو، مع التأكيد على أن هذا الدعم يجب أن يظل مدفوعًا بالطلب، وموجهًا نحو التنمية، ومستجيبًا لأولويات البلدان النامية وأقل البلدان نموًا. وفي ضوء الدورة السادسة والثلاثين للجنة التنمية، ترحب جنوب أفريقيا بمواصلة النظر في تقرير المدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية (DA)، ومساهمة الويبو في أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، والعمل المستمر الذي تقوم به اللجنة لتعزيز إدماج الاعتبارات الإنمائية في جميع برامج وهيئات الويبو. وتؤمن جنوب أفريقيا بأهمية بناء المواهب والمؤسسات الإبداعية والأفراد المبتكرين والتنافسيين والمستدامين. ونرحب باقتراح حرفيي الحرف اليدوية في جمهورية فنزويلا البوليفارية الذي سيساعد الدول الأعضاء على مواصلة تطوير قطاع الحرف اليدوية لديها. وبمجرد اعتماد هذا الاقتراح، سترحب جنوب أفريقيا بالمشاركة في المشروع. وتلاحظ جنوب أفريقيا أن الدورة السادسة والثلاثين للجنة التنمية نظرت في مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بأجندة التنمية، بما في ذلك مقترحات المشاريع والتقارير المتعلقة بالقدرة على التكيف مع تغير المناخ، والذكاء الاصطناعي والصناعات الإبداعية، وتقييم الملكية الفكرية وتسويقها، وحرفيي الحرف اليدوية، وقرصنة حق المؤلف عبر الإنترنت في الأسواق الرقمية الأفريقية. وتؤيد جنوب أفريقيا اتباع نهج متوازن يضمن أن تحقق مشاريع التنمية الرقمية فوائد عملية قابلة للقياس للدول الأعضاء والمبدعين والمبتكرين والمؤسسات الصغيرة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. كما ترحب جنوب أفريقيا بمواصلة تنفيذ المبادرات العملية للويبو التي تدعم الابتكار الشامل، بما في ذلك برنامج مساعدة المخترعين الذي يساعد المخترعين ذوي الموارد المحدودة والشركات الصغيرة على تحويل الأفكار إلى أصول قابلة للحماية من خلال الدعم *التطوعي المقدم* من متخصصين ذوي خبرة في مجال البراءات. وبصفتها دولة عضو تستفيد من البرنامج، تظل هذه المبادرات مهمة لتعزيز أجندة التنمية، ولا سيما التوصية رقم 11 منها، ولتعزيز مشاركة الشركات الصغيرة والشباب والنساء والمجتمعات التي عانت تاريخياً من التهميش في منظومة الابتكار. كما تؤكد جنوب أفريقيا على أهمية مراكز دعم التكنولوجيا (TISCs)، وأكاديمية الويبو، والمدرسة الصيفية المشتركة بين الويبو وجنوب أفريقيا حول الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا في بناء القدرات الوطنية لإدارة الملكية الفكرية وتسويقها ونقل التكنولوجيا. وتتطلب هذه المبادرات تنفيذًا يدعم أولويات التنمية الوطنية، والتصنيع، وتحقيق نتائج تخدم المصلحة العامة، والاستخدام الفعال للملكية الفكرية من أجل التنمية المستدامة. وفي الختام، سيدي الرئيس، تقر جنوب أفريقيا بالدور المستمر للجنة في تعزيز نظام للملكية الفكرية يتسم بالشمولية والتوازن والتوجه التنموي. مع اقتراب الذكرى العشرين لأجندة التنمية التابعة للويبو، تشجع جنوب

أفريقيا لجنة التنمية على تعزيز إعداد التقارير القائمة على الأثر، وإدماج التنمية في جميع أعمال الويبو، وضمان أن تستجيب المشاريع والمساعدة التقنية المستقبلية للاحتياجات والأولويات الحقيقية للبلدان النامية. وتدعم جنوب أفريقيا، كما قلت يا سيدي الرئيس، مشروع جمهورية فنزويلا البوليفارية، الذي يهدف إلى تعزيز الحرفيين من خلال الملكية الفكرية. ويتماشى هذا الاقتراح مع توصيات اتفاقية التنمية.

170. المملكة المتحدة: تؤيد المملكة المتحدة البيان الذي أدلت به ألمانيا، نيابة عن المجموعة باء. وتشكر المملكة المتحدة الأمانة على إعداد التقرير الشامل الوارد في الوثيقة WO/GA/60/6. كما نشكر الأمانة وجميع الدول الأعضاء على التزامها المستمر ومشاركتها البناءة في دفع عجلة عمل هذه اللجنة على مدار العام. وقد أُنشئت لجنة التنمية وأجندة التنمية التابع للويبو لدعم الدول الأعضاء في تسخير الملكية الفكرية كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتمكين المبدعين والمبتكرين من تحقيق القيمة المضافة لأفكارهم. ومع اقتراب الذكرى العشرين لأجندة التنمية في العام المقبل، نرحب بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه من خلال عمل هذه اللجنة. ومنذ اعتماد أجندة التنمية، تم تنفيذ العديد من المبادرات عبر منظومة الملكية الفكرية دعماً لأهداف التنمية. ونثني على جهود اللجنة الرامية إلى المضي قدماً في تنفيذ جميع توصيات أجندة التنمية البالغ عددها 45 توصية من خلال بناء القدرات، وتقديم المساعدة التقنية، وتبادل المعلومات، وتقديم الدعم للدول الأعضاء في مجموعة واسعة من قضايا الملكية الفكرية. وتهنئ المملكة المتحدة مقدمي جميع هذه المبادرات والمستفيدين منها، بما في ذلك مقترحات مشاريع إعلان التنمية الجديدة التي تمت الموافقة عليها في الدورتين الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين للجنة. ويعكس اعتمادها المشاركة البناءة للدول الأعضاء والالتزام المشترك ببناء توافق في الآراء. وفي الوقت نفسه، لا يزال عدد من المقترحات قيد المناقشة. ويشمل ذلك مقترح المملكة المتحدة بشأن وضع استراتيجيات وأدوات للتصدي للتجارة العابرة للحدود والسلع التي تحمل علامات تجارية مقلدة، الذي شاركت في رعايته تايلاند وجمهورية مولدوفا وليسوتو والمملكة العربية السعودية. ونشكر الدول المشاركة في رعاية هذا المقترح على دعمها المستمر، وكذلك الدول الأعضاء من مختلف المناطق التي أعربت عن اهتمامها بالمشاركة في هذا المشروع وسلطت الضوء على أهميته بالنسبة لأولويات التنمية الوطنية لديها. وتعتقد المملكة المتحدة أن أي نظام فعال للملكية الفكرية يتطلب وعيًا قويًا بالملكية الفكرية وحمايةً وإنفاذًا فعالين لحقوق الملكية الفكرية. فزيادة الوعي تساعد المبدعين والمبتكرين على إدراك فوائد حماية ملكيتهم الفكرية، في حين تضمن الأطر القانونية القوية وأنظمة الإنفاذ الفعالة إمكانية ممارسة حقوقهم بشكل فعال. وتدعم هذه العناصر مجتمعةً الشركات المبتكرة من جميع الأحجام وتحمي المستهلكين من الأضرار البيئية والاقتصادية والصحية والسلامة المرتبطة بالتزوير والقرصنة. إلى جانب التقدم المحرز في مشاريع أجندة التنمية الجارية، ترحب المملكة المتحدة بتشجيع الويبو لمشاركة المرأة في نظام الملكية الفكرية والتقدم المحرز في تعزيز أهداف التنمية المستدامة. ونثني على نجاح الدورة السابعة لتبادل الخبرات حول "المرأة والملكية الفكرية"، ونقدر جهود الويبو لإدماج الاعتبارات الإنمائية في جميع جوانب عملها. تظل المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل بشكل بناء مع الدول الأعضاء دعماً لتوصيات أجندة للتنمية وببناء توافق في الآراء حول المبادرات العملية التي تدعم الابتكار والإبداع والتنمية المستدامة. ومن خلال إيجاد أرضية مشتركة، يمكننا ضمان استمرار اللجنة في تحقيق نتائج عملية تعكس الاحتياجات والمصالح المتنوعة لأعضائها. وأخيراً، سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن شكرنا لنائب المدير العام حسن كليب على قيادته خلال سنوات خدمته. ونتمنى له كل التوفيق في المستقبل.

171. ناميبيا: تتحدث ناميبيا بصفتها الوطنية وتؤيد البيان الذي أدلى به مندوب جنوب أفريقيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية. وقد أحاطت ناميبيا علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة WO/GA/60/6، وتقدر التقدم المحرز في الموافقة على مختلف المشاريع وتنفيذها، ولا سيما المشروع المتعلق بتعزيز قدرات الحرفيين من خلال الملكية الفكرية. وتتطلع ناميبيا إلى تنفيذ هذا المشروع وإلى الفوائد التي سيجلبها لحرفيينا ومجتمعاتنا الإبداعية. وتقدر ناميبيا المناقشات التي جرت داخل اللجنة، وتلاحظ أن المزيد من المداولات قد يكون مطلوباً في بعض الأحيان لضمان التوافق في الآراء بين الدول الأعضاء. ومع ذلك، نود أن نحذر من أن المناقشات المطولة يجب ألا تؤخر المشاريع التي تهدف إلى تلبية احتياجات التنمية في العديد من المجالات التي تغطيها الملكية الفكرية. ولذلك، نشجع الدول الأعضاء الزميلة على العمل بشكل بناء لضمان استمرار لجنة التنمية في تحقيق الغرض المقصود منها المتمثل في تعميم أجندة التنمية (DA) في جميع أعمال الويبو. سيدي الرئيس، تلاحظ ناميبيا أيضًا بتقدير التقدم الجيد الذي أُحرز في تنفيذ خدمات تسوية المنازعات البديلة (ADR) من قبل مركز التحكيم والوساطة التابع للويبو، والتي تم توسيع نطاقها الآن لتشمل ما يقدر بنحو 15 مكتبًا لحق المؤلف. وتفخر ناميبيا بكونها إحدى الدول المشاركة في هذه المبادرة. إن سهولة إنفاذ حق المؤلف وفعاليته ستعززان قيمة الأعمال المحمية بحق المؤلف وتشجعان على تسويق المحتوى، مما يؤدي إلى تغيير حياة الناس وسبل عيشهم. وهذا يبرهن على القيمة العملية وفعالية آليات تسوية المنازعات البديلة في مجال الملكية الفكرية. ولا تزال رئاسة ناميبيا مستعدة وراغبة في تبادل خبراتها وممارساتها، وهي على أتم الاستعداد لدعم أي دولة عضو ترغب في الاستفادة من تجربتها مع هذه المبادرة. وفي الختام، سيدي الرئيس، تود ناميبيا أن تشكر وتهنئ السيد حسن كليب على قيادته ومساهمته في أجندة التنمية (DA). ونتمنى للسيد كليب كل التوفيق في مساعيه المستقبلية المليئة بالمزيد من الدقة والرقي.

172. نيجيريا: يرحب وفد نيجيريا بهذه الفرصة للتحدث أمام الجمعية العامة بشأن تقرير لجنة التنمية الوارد في الوثيقة WO/GA/60/6. ونؤيد البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية. وتؤكد نيجيريا من جديد التزامها الثابت بالفلسفة الأساسية لبرنامج «الملكية الفكرية من أجل التنمية» التابع للويبو. ونؤكد أن الملكية الفكرية يجب ألا تظل في فراغ هيكلي، بل يجب دمجها في جميع البرامج الاستراتيجية للويبو لضمان أن تكون أداة فعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وخلق فرص عمل، والتحول الاقتصادي المستدام. سيدي الرئيس، إن نتائج الدورتين الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين للجنة التنمية تبرهن على الفائدة الملموسة على مستوى القاعدة الشعبية لمشاريع الملكية الفكرية الموجهة نحو التنمية. وتشعر نيجيريا بارتياح خاص إزاء

التقدم المحرز في المشروع الجاري المتعلق بوضع استراتيجيات وأدوات للتصدي لقرصنة حق المؤلف عبر الإنترنت في السوق الرقمية الأفريقية، والذي تفخر نيجيريا بأن تكون دولة مستفيدة منه. ومع استمرار توسع صناعاتنا الإبداعية، التي تشمل الموسيقى الرقمية ومحتوى بث الأفلام، على الصعيد العالمي، فإن إنشاء أدوات إنفاذ إلكترونية قوية ومجموعات أدوات حماية داخل السوق الرقمية أمر حيوي للحفاظ على سبل عيش المبدعين الشباب لدينا. ونحن متحمسون للترحيب بالمبادرات الجديدة في مجال الملكية الفكرية. وبالتوازي مع مبادرات الإنفاذ في السوق، ترحب نيجيريا بالتركيز المتعمد لمنظمة الويبو على المهارات وبناء شمولية النظام الإيكولوجي الإبداعي. ونذكر بتقدير تأثير منصة «المبدعون يتعلمون الملكية الفكرية» (CLIP) التابعة للويبو، التي وسعت نطاق توعيتها على مستوى القاعدة الشعبية من خلال مبادرة «أبطال CLIP»، حيث تقدم تعليمًا محليًا في مجال الملكية الفكرية للمبتكرين الشباب مباشرةً على أرض الواقع في نيجيريا. علاوة على ذلك، وفي إطار سعينا إلى سد الفجوة الرقمية وتعزيز نقل التكنولوجيا الصناعية، تقدر نيجيريا العمل الواسع النطاق الذي يُنفذ في إطار مراكز دعم التكنولوجيا (TISCs) والتأثير المستمر لبرنامج مساعدة المخترعين، الذي يزود المخترعين والمؤسسات الصغيرة التي تعاني من نقص الموارد بالخبرة القانونية *المجانية* اللازمة لتحويل الأفكار إلى أصول وطنية محمية. سيدي الرئيس، وبالنظر إلى المستقبل، يقترب المجتمع الدولي من معلم تاريخي، وهو الذكرى العشرون لاعتماد وثيقة الويبو بشأن حقوق المؤلف. ويُتيح هذا الذكرى فرصة حيوية للتفكير المؤسسي، مما يسمح لنا بتقييم إنجازات عقدين من الزمن مع إعادة مواءمة منهجياتنا لمواكبة الواقع العالمي الناشئ. وتؤيد نيجيريا بقوة مقترح المجموعة الأفريقية الذي يطلب من الأمانة إعداد قسم استثنائي شامل في تقرير المدير العام المقبل، يسلط الضوء على التاريخ الغني والتطور الهيكلي والدروس النظامية المستفادة طوال فترة تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي. وفي الختام، سيدي الرئيس، تحيط نيجيريا علماً بالتقرير بتقدير وتكلف قطاع التنمية الإقليمي والوطني بمواصلة عمله المثالي في مجال المساعدة التقنية وتنفيذ المشاريع. ونحن على استعداد للتعاون البناء مع الأمانة ومع أعضاء الويبو بشكل عام لضمان أن تظل بنيتنا العالمية للملكية الفكرية عادلة ومتوازنة ومتوافقة تماماً مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

173. الاتحاد الروسي: يؤيد الاتحاد الروسي بيان مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية. ونعرب عن امتناننا للنائب العام، السيد حسن كليب، وللأمانة العامة على تقرير لجنة التنمية وكذلك على استعراض تنفيذ توصيات أجندة التنمية (DA). ونلاحظ أن تنفيذ توصيات أجندة التنمية يعد أحد أهم عناصر أنشطة الويبو، كما أنه موضوع شامل ينعكس في مشاريع المنظمة. وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد على الحاجة إلى تعاون أكثر نشاطاً وتركيزاً بين الويبو، بما في ذلك مكاتبها الخارجية، والدول الأعضاء في تنفيذ التوصيات على النحو المنصوص عليه في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل (MTSP). علاوة على ذلك، نعتقد أنه من المهم أن تُقدَّم المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو بشكل صارم بما يتماشى مع ولاية المنظمة، مع الاحترام الواجب للقواعد المعمول بها ودون تسييس إجراءاتها. ويُعد هذا النهج ضرورياً كشرط للحفاظ على ثقة الدول الأعضاء وفعالية المبادرات المنفذة. وفي هذا السياق، أعدت مجموعتنا الإقليمية وقدمت في الدورة السادسة والثلاثين للجنة مشروع اقتراح بشأن تحسين آليات تقييم وتسويق الملكية الفكرية. وهذا مشروع يستجيب لحاجة محددة إلى المساعدة التقنية من الويبو، ويستند إلى طلب متفق عليه من مجموعة بلداننا. ونأمل أن نتمكن من مواصلة العمل على هذا المشروع مع الأمانة والموافقة عليه في الدورة المقبلة. وعلاوة على ذلك، نرحب بمساهمة تدابير الويبو في إنشاء وتطوير مراكز دعم التكنولوجيا والإبداع (TISCs)، بما في ذلك توسيع نطاق الوصول إلى المؤسسات المتخصصة والجمهور العام، فضلاً عن تحفيز إعداد هذه المعلومات واستخدامها من أجل الابتكار والإبداع. وقد أنشأ الاتحاد الروسي إحدى أكثر شبكات هذه المراكز تطوراً، حيث تضم 193 مركزاً تغطي مختلف مناطق البلاد. وتتعاون الدائرة الاتحادية للملكية الفكرية في الاتحاد الروسي (روسباتنت) مع مراكز الدعم التقني للملكية الفكرية (TISCs) بشكل منهجي من خلال برامج عملية تتعلق بأنشطة الابتكار والاختراع. ومن جانبه، فإن الاتحاد الروسي على استعداد لتبادل الخبرات والدروس المستفادة مع الدول الأعضاء الأخرى، ويواصل الاضطلاع بدور نشط وبناء في أعمال اللجنة. وفي الختام، نود أن نشكر نائب المدير العام كليب على عمله المتفاني والمخلص في هذا المجال، ونتمنى له كل التوفيق في أنشطته المستقبلية.

174. جمهورية كوريا: يؤكد وفد جمهورية كوريا مجدداً دعمه المستمر لتنفيذ أجندة التنمية التابعة للويبو، ولأنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تضطلع بها المنظمة. ونثني على أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تضطلع بها الويبو، والتي ساعدت الدول الأعضاء على تعزيز قدراتها المؤسسية، ومكّنت المبتكرين والمبدعين والشركات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المصلحة الآخرين من الاستفادة العملية والفعالة من نظام الملكية الفكرية. ويسعد جمهورية كوريا أن تسهم في هذه الجهود من خلال الصناديق الاستئمانية الكورية. وقد ساهمت البرامج التي دعمتها جمهورية كوريا في تعزيز التثقيف والتوعية في مجال الملكية الفكرية من خلال برنامج مشترك للحصول على درجة الماجستير، وتطوير المحتوى التعليمي والمواد الدراسية، وتدريب القادة من العلماء والمبتكرين، وتثقيف الشباب في مجال الاختراعات. ونعتقد أن هذه الأنشطة تبرهن على الكيفية التي يمكن بها للتعاون العملي والشامل في مجال الملكية الفكرية أن يسهم في الابتكار وبناء القدرات والازدهار المشترك. وتظل جمهورية كوريا ملتزمة بالعمل مع الويبو والدول الأعضاء لمواصلة دفع هذه الجهود إلى الأمام. وفيما يتعلق بمشاريع أجندة التنمية الجديدة، فإننا ندعم المبادرات التي تستجيب لاحتياجات محددة بوضوح وتحقق فوائد ملموسة وقابلة للقياس. وفي هذا الصدد، نرى أن اقتراح المملكة المتحدة الرامي إلى وضع استراتيجيات وأدوات للتصدي للتجارة عبر الحدود في السلع التي تحمل علامات تجارية مقلدة له مزايا، ونؤيد مواصلة النظر فيه. ويمكن للتعاون العملي في هذا المجال أن يعزز قدرات الإنفاذ، ويحمي المستهلكين والشركات الشرعية، ويسهم في إرساء نظام بيئي سليم للملكية الفكرية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تكون للمشاريع الجديدة أهداف ومستفيدون ونواتج ومؤشرات أداء محددة بوضوح. كما ينبغي أن تظل هذه المشاريع ضمن نطاق ولايات الويبو، وأن تتجنب الازدواجية غير الضرورية مع برامج الويبو الحالية أو المناقشات الجارية في هيئات الويبو الأخرى. وستواصل جمهورية كوريا المشاركة بشكل بناء في أعمال لجنة التنمية، ودعم المشاريع العملية المركزة والموجهة نحو تحقيق النتائج التي تساعد الدول الأعضاء على استخدام الملكية الفكرية من أجل التنمية المستدامة.

175. الجزائر: تود الجزائر أن تشكر الأمانة على التقرير المقدم بشأن لجنة التنمية، وكذلك التقرير المتعلق بتنفيذ توصيات أجندة التنمية. ونؤكد أن التنمية وحقوق الملكية الفكرية عنصران مهمان لتنفيذ خطة العمل على الصعيد المحلي. وتؤيد الجزائر بيانات المجموعتين الأفريقية والعربية. وقد تابعت الجزائر باهتمام أعمال الدورتين الأخيرتين للجنة التنمية، والتقدم المحرز في تنفيذ توصيات أجندة التنمية، فضلاً عن اعتماد مشاريع جديدة لدعم الابتكار والصناعات الإبداعية، وبناء القدرات المؤسسية والبشرية، وتعزيز خدمات الملكية الفكرية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تود الجزائر أن تشيد بالتعاون البناء الذي أبدته مبادرة «التنمية من أجل الملكية الفكرية» مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، والذي أسفر عن تنفيذ عدد من المشاريع عالية الجودة ذات الأثر الإيجابي على نشر ثقافة الملكية الفكرية، وتعزيز نظام الملكية الفكرية وتطوير خدماته، مع مراعاة احتياجات مختلف أصحاب المصلحة، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز مساهمة النساء، ولا سيما النساء الريفيات، في النشاط الاقتصادي، وتشجيع التنمية المحلية من خلال الترويج للمنتجات المحلية وحماية الأعمال والإبداعات الفنية والعلامات الجماعية والمؤشرات الجغرافية. وتعتقد الجزائر أن الخبرة التي اكتسبتها من برامج «أجندة التنمية» يمكن أن تضيف قيمة عند اختيار أساليب المساعدة. وتعد التكنولوجيا التي توفرها الويبو للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، مجالاً رئيسياً للتركيز. وتدعو الجزائر إلى مواصلة هذا النهج وتعزيزه، وتعرب عن استعدادها لتبادل خبرتها الوطنية مع المنظمة ودولها الأعضاء. وسيسهم ذلك في تطوير المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية في إطار تنفيذ «أجندة التنمية» وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وستواصل الجزائر دعم عمل لجنة التنمية ومساهمتها البناءة في الجهود الرامية إلى تعزيز البعد التنموي في مختلف أنشطة المنظمة. وسيضمن ذلك ترجمة أهداف البعد التنموي إلى نتائج ملموسة تعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية. سيدي الرئيس، لا يسعني أن أختتم هذا البيان دون أن أعرب عن خالص امتناني للسيد حسن كليب على الجهود التي بذلها خلال السنوات الماضية في تنفيذ جميع برامج البعد التنموي. ونتمنى له كل النجاح في مساعيه المستقبلية.

176. رواندا: تتفق رواندا مع البيان الذي أدلت به «المجموعة الأفريقية». ويرحب وفدي بتقرير لجنة التنمية، ويثني على الرئيس ونواب الرئيس والأمانة للعمل البناء الذي قاموا به خلال الدورتين الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين. وتولي رواندا أهمية كبيرة لأجندة التنمية، وتظل مقتنعة بأن الملكية الفكرية أداة قوية لتعزيز الابتكار وريادة الأعمال ونقل التكنولوجيا والتحول الاقتصادي المستدام. مع اقتراب الذكرى العشرين لصدور أجندة التنمية للويبو، نؤيد الجهود المستمرة الرامية إلى تعزيز تنفيذها من خلال التركيز بشكل أكبر على نتائج التنمية القابلة للقياس والتأثير الملموس على المستوى الوطني. وفي هذا الصدد، ترحب رواندا بالجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة لدعم الدول الأعضاء في تعزيز النظم الإيكولوجية للملكية الفكرية، وبناء القدرات الإنتاجية، وضمان مساهمة الملكية الفكرية بشكل فعال في التنمية المستدامة. كما يقدّر وفدنا الشراكة المستمرة بين الويبو ورواندا من خلال مبادرات المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تدعم أولوياتنا الإنمائية الوطنية وتعزز منظومة الابتكار لدينا. وتظل رواندا ملتزمة بالمشاركة البناءة في أعمال اللجنة، وتتطلع إلى استمرار التعاون في النهوض بنظام للملكية الفكرية متوازن وموجه نحو التنمية يعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء. وقبل أن أختتم كلمتي، يود وفدي أن يعرب عن تقديره الصادق للنائب العام للمنظمة حسن كليب على سنوات خدمته المتفانية الطويلة في الويبو والتزامه الثابت بتعزيز أجندة التنمية للمنظمة. ونشكره على مساهمته القيمة ونتمنى له كل التوفيق في المستقبل.

177. السلفادور: تتشرف السلفادور بالتحدث بصفتها الوطنية. ونود أن نشكر الأمانة على عرض التقرير المتعلق بلجنة التنمية. ونقر بالدور الأساسي الذي تضطلع به اللجنة باعتبارها منبراً يحفز مبادرات التعاون التقني وبناء القدرات وتحقيق نتائج ملموسة للدول الأعضاء. ونود بشكل خاص أن نتطرق إلى مشاركتنا في المشروع المتعلق بـ«تنظيم البيانات الإحصائية وتصميم وتنفيذ منهجية لإجراء تقييمات الأثر المتعلقة باستخدام نظام الملكية الفكرية»، الذي عزز القدرات الوطنية في مجال تحليل بيانات الملكية الفكرية واستخدامها الاستراتيجي كأساس لصياغة سياسات عامة قائمة على الأدلة. وتشكل الأدوات والتقارير التي تم إعدادها مساهمة قيّمة لفهم أنماط الابتكار واتجاهات التسجيل والقدرة الإنتاجية بشكل أفضل، مما يسهل عملية اتخاذ القرارات الرامية إلى تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي المستدام. ونود أيضًا أن نشكر الويبو على إدراج السلفادور في المشروع المتعلق بـ «إنشاء خدمات لتسوية المنازعات بطرق بديلة في مجال حق المؤلف». وقد تمكنا من إنشاء مركز الوساطة والتوفيق والتحكيم في معهدنا. ويُعد هذا تقدماً مهماً لبلدنا، حيث إنه أول آلية متخصصة لتسوية المنازعات بطرق بديلة في مجال الملكية الفكرية، مما يعزز قدراتنا الوطنية وقدرات مؤسساتنا، ويوفر لأصحاب الحقوق نظاماً حديثاً وفعالاً ومتخصصاً. ونود أيضاً أن نشيد بالنائب العام للمنظمة حسن كليب على عمله الرائع في قيادة قطاع التنمية الإقليمية والوطنية. ونشيد بقيادته والتزامه ورؤيته في تعزيز الجوانب التنموية للويبو، وتشجيع تعاون أكثر شمولاً، وجعل فوائد نظام الملكية الفكرية في متناول البلدان النامية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورجال الأعمال، والنساء، والشباب. ونود أن نشكر الويبو على دعمها المستمر، ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة المشاركة بنشاط في أعمال اللجنة.

178. أوكرانيا: في البداية، يود وفد أوكرانيا أن يعرب عن تقديره الصادق للنائب العام للمنظمة، السيد حسن كليب، على قيادته ومهنيته ودعمه المستمر لأعمال الويبو ودولها الأعضاء. وتؤيد أوكرانيا البيانات التي أدلى بها وفد ألبانيا، نيابة عن مجموعة CEBS. وتولي أوكرانيا أهمية كبيرة لعمل لجنة التنمية وأجندة التنمية باعتبارهما إطاراً عملياً لاستخدام الملكية الفكرية دعماً للتنمية المستدامة والمرونة المؤسسية والنمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، تقدر أوكرانيا الفرصة المتاحة لها للمشاركة في عدد من المشاريع والمبادرات الموجهة نحو التنمية التي تضطلع بها الويبو. ونحن نقدر تقديراً عالياً الدعم المستمر الذي تقدمه الويبو لشبكة مراكز دعم التكنولوجيا (TISC) في أوكرانيا، التي تضم الآن 48 مركزاً في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك في المناطق الأكثر تضرراً من العدوان العسكري للاتحاد الروسي. كما نقدر إمكانية الوصول المستمر التي توفرها برامج ASPI وARDI، وهو أمر مهم للباحثين والمبتكرين والجامعات والمؤسسات الأوكرانية، لا سيما في ظل الظروف الراهنة. كما تقدر أوكرانيا الدعم المستمر الذي تقدمه أكاديمية الويبو وتعاونها مع

المؤسسة الوطنية للتدريب في مجال الملكية الفكرية في أوكرانيا. وقد حقق العمل المشترك الرامي إلى تعزيز التواجد الرقمي، وتكييف دورات التعلم الإلكتروني للويبو باللغة الأوكرانية، ودعم المبتكرات ورائدات الأعمال فوائد عملية لنظامنا الوطني للملكية الفكرية. وفي السياق الأوسع لتحسين الوصول إلى معلومات الملكية الفكرية وتعزيز البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية، ترحب أوكرانيا أيضًا بتوقيع اتفاقية تبادل بيانات الملكية الفكرية الجديدة مع الويبو خلال دورتي الجمعيتين. وستدعم هذه الاتفاقية إتاحة بيانات الملكية الصناعية الأوكرانية في المستقبل من خلال قواعد البيانات العالمية للويبو، ونعرب عن تقديرنا لأمانة الويبو على دعمها في إبرام هذه الاتفاقية. وتولي أوكرانيا اهتماماً خاصاً بالمراحل المقبلة من مشروع لجنة التنمية المعنون «تعزيز قدرات المكاتب الوطنية للملكية الفكرية في أوقات الأزمات». ونتطلع إلى مواصلة العمل على المواد العملية ودراسات الحالة والأدوات التي يمكن أن تساعد مكاتب الملكية الفكرية على الاستعداد للأزمات والاستجابة لها والتعافي منها. سيدي الرئيس، لا يمكن فصل التنمية عن المرونة. ولا تزال الحرب العدوانية غير القانونية وغير المبررة التي يشنها الاتحاد الروسي دون أي استفزاز تسبب أضراراً جسيمة لنظم الابتكار والإبداع والملكية الفكرية في أوكرانيا. وفي سياق موضوع اليوم العالمي للملكية الفكرية لهذا العام، الذي سلط الضوء على الصلة بين الملكية الفكرية والرياضة، تذكر أوكرانيا الأثر المدمر للعدوان الروسي على الرياضة الأوكرانية. فمنذ بداية الغزو الشامل، قتلت روسيا 663 رياضياً ومدرباً أوكرانياً. ولا يزال 22 ممثلاً للرياضة الأوكرانية في الأسر، و11 منهم مدرجون في قائمة المفقودين، كما تم تدمير أو إتلاف ما لا يقل عن 852 منشأة من البنية التحتية الرياضية. علاوة على ذلك، نؤكد مجدداً على أن الاتحاد الروسي يجب أن يتحمل العواقب القانونية لجميع أفعاله غير المشروعة دولياً، ويجب حرمانه من أي امتيازات أو تكريمات داخل الويبو. ونُعرب أوكرانيا عن امتنانها للويبو ودولها الأعضاء والأمانة لتضامنهم المستمر ودعمهم العملي للمبتكرين والمبدعين والباحثين ومجتمع الملكية الفكرية في أوكرانيا.

179. الولايات المتحدة الأمريكية : ساعات العمل في هذه الهيئة وفي كل هيئة أخرى هي من الساعة 10 صباحاً حتى 6 مساءً. لدينا فترتان مدة كل منهما ثلاث ساعات غداً بعد الظهر وصباح الأربعاء، على ما أعتقد، حيث يمكننا إنهاء عملنا. ولن يؤيد وفدنا البقاء لوقت متأخر كل يوم من أيام هذا الأسبوع. ونطلب منكم بكل احترام الالتزام بساعات العمل هذه، لأن العمل لوقت متأخر يترتب عليه تكاليف على هذه المنظمة. فهو ليس مجانياً. كما أعتقد أنه ربما يمكننا فرض حد زمني لبيانات الوفود والمراقبين، حتى نفرض نوعاً من الانضباط على أنفسنا وننتهي في الوقت المحدد.

180. بيرو: تتفق بيرو مع البيان الذي أدلت به السلفادور، نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. ونرحب بالتقرير المتعلق بلجنة التنمية، ونثني على العمل الذي قام به الرئيس والأمانة. تلتزم بيرو التزاماً تاماً بأجندة التنمية (DA)، التي تُعد أحد أعظم إنجازات هذه المنظمة خلال العشرين عاماً التي انقضت منذ اعتمادها. فهي تضمن أن تسهم الملكية الفكرية بشكل فعال في التنمية المستدامة، وفي سد الفجوات التكنولوجية، وفي تعزيز القدرات الوطنية في مجال الابتكار. ولا ينبغي فهم مبدأ التنمية على أنه يقتصر على هذه اللجنة، بل كمبدأ شامل ينبغي أن يسترشد به كل عمل المنظمة، بدءاً من التعاون التقني والمساعدة التشريعية وصولاً إلى الأنشطة المعيارية والمناقشات حول التحديات التكنولوجية الجديدة. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا ضمان أن يستجيب النظام الدولي للملكية الفكرية بطريقة متوازنة لاحتياجات الدول الأعضاء وأولوياتها. كما نرى أنه من المهم تعزيز التنفيذ الفعال لتوصيات أجندة التنمية من خلال نظام شفاف، يسهم في تعزيز القدرات المؤسسية، ونقل التكنولوجيا، وتشجيع الابتكار المحلي، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والجامعات، ومعاهد البحوث، ورجال الأعمال، والنساء والشباب، فضلاً عن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. ونؤكد من جديد أن نظام الملكية الفكرية الدولي، الذي يتسم بالتوازن التام، ينبغي أن يسهم في رفاهية الناس وتنمية بلداننا. ولذلك، نحث على مواصلة إدماج توصيات أجندة التنمية في جميع أنشطة المنظمة، جنبًا إلى جنب مع خطة عام 2030، وولاية هذه المنظمة. وسنواصل المشاركة في أعمال اللجنة، ونجدد التزامنا تجاه المنظمة لضمان ألا نكتفي بمجرد التطلع إلى التنمية، بل أن تكون هذه التنمية هي المرشد لجميع إجراءاتنا.

181. اليابان: يؤيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به مندوب ألمانيا، نيابة عن المجموعة باء. ونود أن نعرب عن تقديرنا للأمانة العامة لإعدادها هذا التقرير الشامل. كما نقدر ما تبذله الويبو من جهود متواصلة من أجل تنفيذ توصيات «أجندة 2030» من خلال مبادرات متنوعة، بما في ذلك المساعدة التقنية وبناء القدرات. وترى اليابان أن نظام الملكية الفكرية هو أساس الابتكار، الذي يمثل قوة دافعة للنمو الاقتصادي ومفتاحاً لحل التحديات الاجتماعية. ومن هذا المنظور، نقدم أنواعاً متنوعة من المساعدة إلى البلدان النامية في مجال الملكية الفكرية من خلال «صندوق اليابان الاستئماني العالمي للملكية الصناعية». ونرحب بالتقدم المطرد الذي أحرزته البرامج ذات الصلة على النحو الوارد في التقرير. كما دعمت اليابان مبادرة «الويبو الخضراء» (WIPO Green)، التي تدعم الجهود العالمية لمواجهة تغير المناخ. ونثمن مشاريع تسريع مبادرة «الويبو الخضراء»، التي أسفرت عن حالات مطابقة ناجحة. من ناحية أخرى، نلاحظ بأسف أن المشروع الذي اقترحته المملكة المتحدة لم يتم اعتماده بعد، على الرغم من الجهود العديدة المبذولة لتلبية جميع الشواغل التي أُثيرت. ونتطلع إلى إجراء مناقشات مثمرة وبناءة حول هذا المشروع في الدورة المقبلة للجنة التنمية والملكية الفكرية. وتدرك اليابان أهمية تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالتنمية لحماية الملكية الفكرية بما يتماشى مع أهداف الويبو. ونحن ملتزمون بالتعاون مع الويبو من أجل مواصلة تحسين مبادراتها التعاونية. وأخيراً وليس آخراً، نود أن نعرب عن أعمق امتناننا للنائب العام المساعد حسن كليب ومساهمته على مدى السنوات الست الماضية.

182. كولومبيا: تهدف أجندة التنمية إلى ضمان أن يكون البعد التنموي جزءًا لا يتجزأ من عمل الويبو. ولهذا السبب، من الأهمية بمكان أن يتم إضفاء الطابع الرسمي على الهدف التنموي في لجنة التنمية، بحيث يتوافق مع احتياجات بلداننا، مثل نقل تكنولوجيا الملكية الفكرية والاستفادة من المرونة. وهذا ضروري لبناء نظام للملكية الفكرية يتسم بالتوازن ويُستخدم كأداة لسد الثغرات وتعزيز

القدرات وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، نود أن ندعو الأمانة إلى المضي قدماً في المشاريع المتعلقة بالمجموعة باء من التوصيات الخمس والأربعين. كما نؤكد على أهمية المشاريع التي تسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين، فضلاً عن الاقتراح المقدم من الوفد الدومينيكي بشأن استخدام أنظمة الملكية الفكرية لتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، والذي ندعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة مناقشته. وأخيراً، نود أن نشكر المدير العام على تقريره بشأن تنفيذ خطة العمل، ونؤكد بشكل خاص على مبادرة «IP in a Box» التي كانت كولومبيا دولة رائدة فيها.

183. ساموا: يسر ساموا أن تتخذ الكلمة. ونحن نثمن التقرير الوارد في الوثيقة WO/GA/60/6، الذي قدمته لجنة التنمية. وتؤكد ساموا مجدداً دعمها القوي لمواصلة تنفيذ أجندة التنمية، وترحب بالتقدم المحرز في مختلف المشاريع التي تعزز الصناعات الإبداعية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والقدرات المؤسسية في البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ون نُشيد بشكل خاص بالمبادرات التي تشارك فيها ساموا بشكل مباشر، بما في ذلك نظام إدارة الملكية الصناعية (IPAS)، وبرنامج الويبو لتسريع الابتكار والإبداع والتنمية، ومبادرة «الويبو الخضراء»، واتحاد الكتب الميسرة، ومؤتمرات رؤساء مكاتب الملكية الفكرية. ونعرب عن خالص امتناننا لجميع الدول الأعضاء التي تساهم في الصناديق الاستئمانية التي تجعل هذه الأنشطة ممكنة. سيدي الرئيس، تؤكد ساموا بشدة على الأهمية المركزية للموارد الوراثية والمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية. فهذه أولويات وطنية أساسية لا غنى عنها لهويتنا الثقافية وسبل عيش مجتمعاتنا وسلامة تراثنا. ويؤدي الاستيلاء غير المشروع عليها إلى عواقب حقيقية ودائمة. ولذلك، تدعو ساموا إلى استمرار وتعزيز دعم الويبو، بما في ذلك توفير الأدوات العملية والمساعدة التقنية والتوجيه التشريعي لضمان أن تتمكن بلدان مثل بلدنا من حماية هذه الأصول بفعالية وإعمال حقوقنا ضمن النظام العالمي للملكية الفكرية. كما تسلط ساموا الضوء على أهمية تحديث البنية التحتية الوطنية للملكية الفكرية، لا سيما من خلال اعتماد وتطوير أنظمة المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية (IPAS). فالأنظمة الرقمية القوية والمرنة ضرورية لتحسين تقديم الخدمات وتعزيز الشفافية وتمكين ساموا من المشاركة بفعالية أكبر في العمليات العالمية المتعلقة بالملكية الفكرية. ولا يزال الدعم المستمر من الويبو في هذا المجال أمراً بالغ الأهمية. كما نقدر التزام الويبو بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وهو أمر حيوي لدول جزر المحيط الهادئ التي تواجه تحديات إنمائية مشتركة. وتؤكد ساموا من جديد التزامها بضمان أن يسهم الملكية الفكرية في التنمية المستدامة والحفاظ على الثقافة والنمو الشامل الذي يركز على المجتمع.

184. البرازيل: سيدي الرئيس، على الرغم من أن عمل اللجنة قد تركز مؤخرًا على الموافقة على مجموعة واسعة من مشاريع التعاون، فإنه لا ينبغي أبدًا أن يغيب عن بالها هدفها الشامل. ومن أجل تعزيز التنمية بشكل عام وتنفيذ توصيات أجندة التنمية التابعة للويبو بشكل خاص، لا ينبغي اعتبار لجنة التنمية مجرد منتدى لأنشطة التعاون التقني التي تُنفَّذ على أراضي البلدان النامية. بل يجب أن تظل التنمية الهدف النهائي لكل مشروع تنظر فيه اللجنة. أما مقترحات المشاريع التي تخدم حصرياً مصالح أصحاب الحقوق، الذين ينتمي معظمهم إلى البلدان المتقدمة ولا تربطهم صلة حقيقية بولاية اللجنة، فينبغي بدلاً من ذلك عرضها على الهيئات الأخرى المختصة في المنظمة أو تمويلها مباشرةً من قبل الدول الأعضاء الراغبة في تنفيذها. ومع اقتراب الذكرى العشرين لصدور أجندة التنمية، تقر البرازيل بالأعمال المهمة التي أنجزها قطاع التنمية الإقليمي والوطني. فقد حمل هذا القطاع راية التنمية داخل الأمانة. ومع ذلك، فإن الوعد التحويلي لخطة العمل لا يزال إلى حد كبير دون تحقيق. وقد حان الوقت للمضي قدماً في الفصول الأخرى التي لا تقل أهمية في خطة العمل، ولا سيما تلك المتعلقة بالمجموعتين باء وجيم بشأن وضع المعايير، والمرونة، والسياسة العامة والملكية العامة، ونقل التكنولوجيا، والوصول إلى المعرفة. وهذه مجالات جوهرية وحاسمة في خطة العمل، لم يتم بعد دمجها في أنشطة وبرامج الويبو. وهذا تكليف حاسم معلّق يتعين البدء في العمل عليه. وفيما يتعلق بالمناقشات حول التوصيات المعتمدة الصادرة عن الاستعراض المستقل، يعرب الوفد البرازيلي عن أسفه لعدم التوصل بعد إلى توافق في الآراء بشأن «استراتيجية التنفيذ 1»، التي تشير إلى مشاركة أكاديميين بارزين وأعضاء من المجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية في المناقشات التي تجري في إطار بند جدول الأعمال المعنون «الملكية الفكرية والتنمية». وعلى الرغم من الأصوات القوية التي ارتفعت خلال هذه الدورات للجمعية العامة والتي سلطت الضوء على مساهمة المجتمع المدني في أعمال الويبو، فإننا نأسف لأن المشاركة في لجنة التنمية لا تزال مقتصرة على المؤتمر الدولي للملكية الفكرية والتنمية الذي يُعقد كل سنتين. وأخيراً، تدعو البرازيل إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة للويبو بشأن آلية التنسيق وتقديم التقارير عن تنفيذ أجندة التنمية. ووفقاً لقرار عام 2010، يتعين على هيئات الويبو تقديم تقرير سنوي عن مساهمتها في تنفيذ وثيقة العمل، وهو التزام لم يتم الوفاء به على مدى السنوات القليلة الماضية. ونحن ندعو إلى إعادة العمل الكامل بهذه الممارسة التي تقضي بتقديم التقارير من جميع هيئات الويبو إلى الجمعية العامة، مع تعزيز الدور التنسيقي للجنة التنسيق والتنفيذ في رصد تنفيذ أجندة التنمية على نطاق الويبو.

185. الهند: سيدي الرئيس، تعرب الهند عن تقديرها للأمانة على التقرير المتعلق بلجنة التنمية، وتشيد بعملها خلال الدورتين الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين. ونرحب بتقرير المدير العام السادس عشر بشأن تنفيذ أجندة التنمية، الذي يعكس استمرار دمج هذه الأجندة في جميع قطاعات المنظمة. سيدي الرئيس، تؤمن الهند إيماناً راسخاً بأن الملكية الفكرية، عندما تكون متوازنة وشاملة وموجهة نحو التنمية، تُعد من أقوى الأدوات لدفع عجلة أجندة التنمية. ونحن لا ننظر إلى الويبو باعتبارها مجرد أمين على المعاهدات وأنظمة التسجيل فحسب، بل كشريك في بناء منظومات ابتكارية ترتقي بجميع شرائح المجتمع، وهو ما ينعكس في تجربة برامج مراكز أعمال الملكية الفكرية التابعة للويبو في الهند، وتكييف أداة تشخيص الملكية الفكرية الخاصة بالويبو مع اللغات الهندية. وقد سعدت الهند بالمشاركة في رعاية المشروع المتعلق بتعزيز تنمية سياحة المهرجانات من خلال الملكية الفكرية. ولا تزال الإجراءات المناخية الشاملة للجميع في صميم جدول أعمالنا. ونحن نُقدّر برنامج زمالة الابتكار الصحي العالمي الذي تدعمه الويبو في الهند،

وشراكتنا مع مبادرة «الويبو الخضراء» الرامية إلى تعزيز إنتاج الأغذية الخالية من انبعاثات الكربون في ولاية أندرا براديش، وكلاهما يمثل مثالاً ملموساً على تسخير الملكية الفكرية من أجل التنمية المستدامة على المستوى الشعبي. سيدي الرئيس المحترم، إن مشاركة الهند ترتكز على التزام راسخ بأجندة التنمية. ونواصل الدعوة إلى أن يكون التنمية جزءاً لا يتجزأ من مراحل تصميم المشاريع وإعداد التقارير المتعلقة بها، وتزويد البلدان النامية بالقدرة على الاستفادة من النطاق الكامل لمرونة اتفاق تريبس. السيد الرئيس المحترم، إن قرار الجمعية العامة لعام 2010 الذي أنشأ آلية التنسيق يقتضي من جميع هيئات الويبو ذات الصلة تقديم تقرير سنوي عن مساهمتها في تنفيذ توصيات إعلان التنمية. وتؤكد الهند على أهمية آلية التنسيق التي اعتمدتها الجمعية العامة لضمان التنفيذ الشفاف والخاضع للمساءلة لإعلان التنمية على نطاق الويبو. ونشجع جميع لجان الويبو ذات الصلة على الامتثال التام لمتطلبات الجمعية العامة المتعلقة بتقديم التقارير، وذلك من خلال تضمين تقاريرها السنوية مساهماتها الخاصة في أجندة التنمية، مما يتيح للدول الأعضاء إجراء رصد فعال وإشراف مستنير. وبصفتها شريكاً ملتزماً بالتعددية ومؤيداً قوياً للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ستواصل الهند العمل لضمان أن يكون النظام العالمي للملكية الفكرية محركاً حقيقياً للتنمية المستدامة والشاملة والمنصفة للجميع.

186. المملكة العربية السعودية: تتفق المملكة العربية السعودية مع البيان الذي أدلي به نيابة عن المجموعة العربية. ونود أيضًا أن نشكر أمانة الويبو ولجنة التنمية على جهودهما المستمرة في تعزيز الجانب الإنمائي للملكية الفكرية ودمج "أجندة التنمية" في مختلف برامج وأنشطة الويبو. ونرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات وثيقة التنمية، لا سيما فيما يتعلق بالدور المتنامي للملكية الفكرية في دعم الابتكار، فضلاً عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ونثني على النجاح الذي حققه المشروع فيما يتعلق بتمكين فاحصي الملكية الفكرية وتكريمهم. ونثني على لجنة التنمية لقدرتها على مواصلة دعم الدور المركزي الذي يضطلع به فاحصو الملكية الفكرية في تعزيز نمو منظومة فعالة للملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، تفخر المملكة العربية السعودية بأن تعلن أنها احتفلت، بالتعاون مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية والويبو، بهذه الإنجازات من خلال فعالية جمعت أكثر من 150 من فاحصي الملكية الفكرية من المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول أخرى. وقد أكد ذلك مرة أخرى دورهم في تطوير أنظمة الملكية الفكرية. وتتطلع المملكة العربية السعودية إلى مواصلة تطوير هذه الجهود بالتعاون مع الدول الأعضاء في 15 نوفمبر من كل عام، باعتباره «اليوم العالمي لفاحصي الملكية الفكرية». ويُعد هذا اليوم احتفالاً بمساهمتهم الحيوية في تطوير الملكية الفكرية. ونؤكد على أهمية البناء على نتائج هذا المشروع والعمل على توسيع نطاق فوائده بين الدول الأعضاء، مما يعزز تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال فحص حقوق الملكية الفكرية.

187. جمهورية مولدوفا: تؤيد جمهورية مولدوفا البيان الذي أدلى به وفد ألبانيا، نيابة عن مجموعة CEBS. وفي البداية، نود أن نعرب عن خالص شكرنا وتقديرنا للنائب العام المساعد حسن كليب على قيادته الحكيمة ومهنيته والتزامه الثابت بالمضي قدماً في تنفيذ أجندة التنمية الصادرة عن الويبو. ونشكر أمانة الويبو على إعداد الوثيقة WO/GA/60/6. على مر السنين، أصبحت لجنة التنمية المنصة الرئيسية للويبو لضمان مساهمة الملكية الفكرية بشكل فعال في التنمية المستدامة والابتكار والمرونة الاقتصادية والنمو الشامل. ونرحب بالاستمرار في تعميم توصيات أجندة التنمية في جميع أنشطة الويبو، ونقدر النتائج الملموسة التي تحققت من خلال المشاريع العديدة التي نُفذت في إطار لجنة التنمية. وتدعم جمهورية مولدوفا المجموعة الواسعة من مبادرات ومشاريع أجندة التنمية التي تعالج أولويات التنمية المتنوعة للدول الأعضاء. ويُظهر العمل الذي قامت به لجنة التنمية في مجالات مثل نقل التكنولوجيا، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومشاركة المرأة في نظام الملكية الفكرية، والتحول الرقمي، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، المساهمة الهامة للملكية الفكرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، فإن اهتمام اللجنة بالقضايا الناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الإبداعي، يوضح قدرة اللجنة على الاستجابة للتطورات التكنولوجية السريعة، مع الحفاظ على وضع التنمية في صميم عملها. وتعتبر جمهورية مولدوفا الملكية الفكرية أداة استراتيجية لتعزيز الابتكار والقدرة التنافسية والاستثمار والتنمية المستدامة. ونحن نؤمن بأن النظام البيئي الفعال والمتوازن للملكية الفكرية يتطلب حماية مناسبة لحقوق الملكية الفكرية وإنفاذًا فعالاً يضمن بيئة مواتية للمبتكرين والمستثمرين، ويسهل نقل التكنولوجيا وتسويقها، ويدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الإبداعية، ويحمي المستهلكين من المخاطر الاقتصادية والبيئية والصحية والسلامة المرتبطة بالسلع المقلدة والمقرصنة. وفي هذا السياق، تتطلع جمهورية مولدوفا إلى مناقشة واعتماد مقترح المشروع المنقح المقدم من المملكة المتحدة بشأن وضع استراتيجيات وأدوات للتصدي للتجارة عبر الحدود في السلع التي تحمل علامات تجارية مزيفة، خلال الدورات المقبلة للجنة التنمية في مجال الملكية الفكرية، وهو المقترح الذي نتشرف بالمشاركة في رعايته جنباً إلى جنب مع ليسوتو والمملكة العربية السعودية وتايلاند. وبالنظر إلى المستقبل، فإن جمهورية مولدوفا على استعداد لمواصلة العمل بشكل بناء مع جميع الدول الأعضاء لتحديد وتطوير وبناء توافق في الآراء حول المشاريع الموجهة نحو التنمية التي تلبي الاحتياجات والأولويات والقدرات التنموية المتنوعة للدول الأعضاء. وما زلنا مقتنعين بأن هذا النهج البناء سيضمن استمرار اتفاقية مكافحة التزوير في تحقيق فوائد ملموسة ومتوازنة ودائمة لجميع الدول الأعضاء.

188. إسواتيني: تنضم مملكة إسواتيني إلى البيان الذي أدلت به جنوب أفريقيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية. وترحب إسواتيني بالعمل المستمر الذي تقوم به لجنة التنمية لضمان بقاء التنمية في صميم النظام الدولي للملكية الفكرية. وبالنسبة للبلدان النامية على وجه الخصوص، يجب أن تظل الملكية الفكرية أداة للتصنيع، وإضافة القيمة، والقدرة التنافسية التجارية، والابتكار، ونمو اقتصاد المعرفة. ونشيد بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات اتفاقية التنمية التابعة للويبو، ونعرب عن دعمنا للمشروع المتعلق بتطوير آليات تقييم الملكية الفكرية وتسويقها. وبالنسبة لبلدان مثل إسواتيني، فإن تعزيز القدرة على تحديد قيمة أصول الملكية الفكرية وتسويقها أمر بالغ الأهمية لتوفير التمويل، وتعزيز نقل التكنولوجيا، وتمكين المبتكرين والمبدعين من المشاركة بشكل أكثر فعالية وفعالية في اقتصاد المعرفة. وعلى نفس المنوال، تدعم إسواتيني الاقتراح الداعي إلى إجراء دراسة حول حقوق مؤلفي الأعمال السمعية البصرية

وآلية دفع مستحقاتهم مقابل استغلال أعمالهم. وسيسهم هذا العمل بشكل هادف في صنع السياسات القائمة على الأدلة وتعزيز فهم الكيفية التي يمكن بها للمبدعين الحصول على أجر عادل في بيئة تتسم بزيادة الرقمنة وتجاوز الحدود. سيدي الرئيس، مع استمرار المناقشات حول التقنيات الناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، في جميع أنحاء الويبو، ترى إسواتيني أن اعتبارات التنمية يجب أن تظل في صميم الاهتمام. وتحتاج البلدان النامية إلى بناء القدرات المستمر والمساعدة التقنية والأدوات العملية لتمكينها ليس فقط من حماية الملكية الفكرية، بل ومن جني قيمة اقتصادية ملموسة منها.

189. كوبا: اليوم، أكثر من أي وقت مضى، من المهم تعزيز دمج البعد الإنمائي وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها المنظمة في مجال التعاون، مع إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات المحددة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، لتعزيز البعد الإنمائي. وبالمثل، من المهم أيضاً إدماج التوصيات الـ45 لأجندة التنمية داخل الويبو، من أجل تحقيق نظام متوازن وفعال للملكية الفكرية يشجع الابتكار والإبداع. وفي الوقت نفسه، تمثل أهداف التنمية المستدامة توجهات شاملة يجب أن توجه العمل الذي تضطلع به المنظمة العالمية للملكية الفكرية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمم المتحدة. ونحن ندرك الدور الحاسم والهام الذي تضطلع به أكاديمية الويبو. كما نؤيد آلية التنسيق، فضلاً عن تنفيذ الأنشطة المتعلقة بأجندة التنمية في مختلف اللجان والأفرقة العاملة. ونؤيد إدماج البعد الإنمائي في جميع أنشطة المنظمة، بما في ذلك الأنشطة المعيارية.

190. الإكوادور: سيدي الرئيس، يؤيد وفد الإكوادور البيان الذي أدلى به وفد السلفادور نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. ونود أن نشكر الأمانة على إعداد التقرير، ونثمن العمل الذي أنجزته لجنة التنمية في تنفيذ أجندة التنمية الرامية إلى تعزيز رؤية متوازنة للملكية الفكرية باعتبارها أداة لتعزيز الابتكار والإبداع والتنمية المستدامة. وترى الإكوادور أن التعاون التقني وتعزيز القدرات هما ركيزتان أساسيتان لتمكين البلدان النامية من الاستفادة الكاملة من النظام الدولي للملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً على أهمية إدماج توصيات أجندة التنمية بشكل شامل. ونشجع على مواصلة المبادرات التي تستجيب لاحتياجات وأولويات الدول الأعضاء المختلفة. وعلى الصعيد الوطني، نفذت الدائرة الوطنية للملكية الفكرية (ENADI)، بالتعاون مع الويبو، خلال شهر يونيو 2026، المرحلة الثانية من مشروع «حق المؤلف وتوزيع المحتوى في البيئة الرقمية» من خلال تنظيم حلقة عمل متخصصة لمنتجي المواد الصوتية وحلقة نقاش حول التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على الصناعات الإبداعية. وقد جمعت هذه الأنشطة ما مجموعه 115 مشاركاً وساهمت في تعزيز قدرات القطاع الإبداعي في الإكوادور لمواجهة التحديات الرقمية. وتؤكد الإكوادور مجدداً اهتمامها بمواصلة تعزيز التعاون مع الويبو من خلال المساعدة التقنية ومشاريع التدريب المتخصصة، فضلاً عن تبادل الخبرات التي ستسهم في تعزيز المؤسسات، وتحديث خدمات الملكية الفكرية، وكذلك التنفيذ الفعال لأجندة التنمية، لصالح القطاعات الإنتاجية والإبداعية والأكاديمية، وكذلك المجتمع ككل. ويؤكد وفدنا مجدداً التزامه بمواصلة المشاركة بنشاط في أعمال اللجنة، ومواصلة المساهمة في تطوير نظام دولي للملكية الفكرية يكون أكثر شمولاً وتوازناً وتوجهاً نحو التنمية. وأخيراً، يود وفد الإكوادور أن يعرب عن شكره العميق للسيد حسن كليب على التزامه الراسخ تجاه هذه اللجنة وعلى عمله المتميز على مدار السنوات مع الويبو. وقد حظيت مساهماته دائماً بتقدير كبير.

191. جامايكا: لا يمكن لوفدنا أن يفرط في التأكيد على أهمية تسخير الملكية الفكرية من أجل التنمية. في العام الذي تسلط فيه الويبو الضوء على الملكية الفكرية والرياضة، نرى أن رياضيين مثل الجامايكي يوسين بولت والفرنسي كيليان مبابي قد تجاوزوا حدود مسيراتهم الرياضية باستخدام نظام الملكية الفكرية لتعزيز صورتهم العامة. ونحن ننتظر بفارغ الصبر هذا المساء نتيجة المباراة بين إسبانيا وفرنسا في كأس العالم لكرة القدم FIFA. وبالمثل، يتعين علينا، بصفتنا دولاً أعضاء، أن نعزز التزامنا تجاه لجنة التنمية وأن ندافع عن الملكية الفكرية باعتبارها أداة للتنمية. وفي هذا الصدد، ترحب جامايكا بتقرير لجنة التنمية وتظل ملتزمة بتنفيذ أجندة التنمية الصادر عن الويبو. ونشكر نائب المدير العام حسن كليب على توجيهاته الثابتة ودعمه المستمر لعمل اللجنة على مدى السنوات الست الماضية. ونعرب عن دعمنا الكامل للمبادرات الموجهة نحو التنمية التي تهيئ بيئة مواتية لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، للاستفادة من الملكية الفكرية. سيدي نائب المدير العام كليب، ما زلت مديناً لنا بزيارة إلى جامايكا. نتمنى لك دوام النجاح في مساعيك المستقبلية ونشكرك على مساهمتك، التي قدمتها ليس فقط لجامايكا بل وللدول الأعضاء في الويبو بشكل عام.

192. بنغلاديش: تشكر بنغلاديش الأمانة على التقرير الشامل عن أعمال لجنة التنمية. كما نُعرب عن تقديرنا الصادق للنائب العام للمنظمة، السيد حسن كليب، على كل ما بذله من جهود، ونتمنى له كل النجاح في مساعيه المستقبلية. نرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات أجندة التنمية، والإنجاز الناجح لعدة مشاريع تنموية، وكذلك العمل المستمر للجنة في مجالات المرأة والملكية الفكرية، والاقتصاد الإبداعي، والذكاء الاصطناعي، وأهداف التنمية المستدامة. ونشجع على زيادة الاستثمار في مراكز دعم نقل التكنولوجيا (TISCs) والمبادرات التي تعزز نقل التكنولوجيا، ونظم الابتكار البيئية، والتنمية الصناعية المستدامة في البلدان النامية. وتؤكد بنغلاديش من جديد التزامها القوي بأجندة التنمية التابعة للويبو، ونؤكد من جديد أن أجندة التنمية يجب أن تظل في صميم عمل المنظمة وأن يتم دمجها بشكل فعال في جميع لجان وأنشطة الويبو، ومن ثم فإننا ندعم زيادة تعزيز دور لجنة التنمية في التنسيق والرصد. ونظل ملتزمين بالعمل بشكل بناء لضمان أن يسهم عمل لجنة التنمية في تحقيق نمو شامل ومستدام وموجه نحو التنمية للجميع.

193. دومينيكا: تود كومنولث دومينيكا أن تشكر الأمانة على التقرير، وتُعرب عن خالص امتنانها للأمانة العامة على دعمها الذي لا يقدر بثمن، وتوجيهاتها المدروسة واهتمامها الثابت طوال جلسات لجنة التنمية وما بعدها. وتود كومنولث دومينيكا أن تؤكد من جديد

على أهمية لجنة التنمية باعتبارها منتدىً رئيسياً لتعزيز البعد التنموي لنظم الملكية الفكرية، وتقر بالمساهمة القيمة التي تقدمها اللجنة لضمان بقاء الاعتبارات الإنمائية في صميم أعمال الويبو. ويتطلب التنفيذ الفعال لأعمال لجنة التنمية اتباع نهج متوازن وشامل وموجه نحو التنمية يأخذ في الاعتبار الواقع المتنوع والأولويات المتنوعة للبلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ورغم أن الدول الأعضاء تشترك في أهداف مشتركة، فمن الضروري الاعتراف بأن مسارات التنمية تختلف وفقاً للظروف الوطنية والقدرات المؤسسية والظروف الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، تظل الجوانب التنموية الهامة، مثل بناء القدرات، أساسية لتمكين البلدان النامية من الاستفادة الكاملة من الملكية الفكرية، كأداة للابتكار والنمو الاقتصادي والقدرة على التكيف مع تغير المناخ والتنمية المستدامة. ويجب أن تستمر المساعدة التقنية وتعزيز المؤسسات وبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات في الاسترشاد بالاحتياجات والأولويات المحددة التي حددتها الدول الأعضاء نفسها. وتود دومينيكا أن تؤكد أن المبادئ التي يقوم عليها برنامج التنمية في مجال الملكية الفكرية ليست مجرد طموحات ولا اختيارية. بل إنها تشكل الأساس الذي يستند إليه عمل اللجنة. وتنص التوصيات على أن تكون المساعدة التقنية موجهة نحو التنمية، ومدفوعة بالطلب، وشفافة، مع مراعاة أولويات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً واحتياجاتها الخاصة. كما أنها تؤكد على أهمية تعزيز القدرات الوطنية وتحسين نظم الملكية الفكرية لتمكين البلدان النامية من تسخير الابتكار من أجل التنمية المستدامة في مجال الملكية الفكرية. ومن المهم بنفس القدر الحفاظ على المرونة السياساتية اللازمة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً لمتابعة استراتيجيات تستجيب لمراحل التنمية الخاصة بكل منها، وقدراتها وظروفها الوطنية. وبهذه الطريقة، تحتفظ الدول الأعضاء بالحق في تحديد السياسة الوطنية التي تناسب واقعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي. وبالنسبة لبلدان مثل دومينيكا ودول نامية أخرى، فإن هذه المبادئ أساسية لضمان أن تدعم أطر الملكية الفكرية الابتكار وريادة الأعمال والنهوض بالمرأة والحفاظ على الثقافة والتكيف مع تغير المناخ والتنمية المستدامة. ومع ذلك، لا يزال وفدي يشعر بالقلق من أن بعض المبادئ الأساسية قد تتعرض، في الممارسة العملية، لخطر التهميش بسبب اعتبارات سياسية ونهج سياسية لا تعكس بشكل كافٍ الواقع الذي تواجهه البلدان النامية والهدف الحقيقي لبرنامج التنمية في مجال الملكية الفكرية. ففي بعض الأحيان، تُقيَّم المشاريع والمبادرات وفقاً لمعايير وأولويات أطر السياسات التي تنشأ خارج السياق الوطني، بدلاً من تقييمها بناءً على قدرتها على تعزيز المؤسسات المحلية، وتشجيع الابتكار، والمساهمة بشكل هادف في تحقيق الأهداف الوطنية لتطوير الملكية الفكرية. وينبغي إيلاء مزيد من التركيز والاهتمام للنهج التي تحترم تنوع مسارات التنمية وتمكّن جميع الدول من تطبيق أنظمة للملكية الفكرية تدعم بشكل فعال نموها المستدام والشامل للجميع. ويُذكّر وفدي بأن مبادئ المساعدة التكنولوجية القائمة على الطلب، ومرونة السياسات، وبناء القدرات، وتنمية الملكية الفكرية، واحترام الأولويات الوطنية، ترتكز بقوة على التوصية التي اعتمدتها الدول الأعضاء. ولا يزال التنفيذ الأمين لهذه المبادئ ضرورياً لضمان أن يستجيب عمل اللجنة للواقع والتطلعات الإنمائية للبلدان النامية وللدول الجزرية الصغيرة النامية. ولذلك، ترى دومينيكا أنه ينبغي التأكيد على المبادرات الإنمائية التي تضطلع بها البلدان النامية وتقييمها إلى حد ما في سياقها الوطني الخاص. ولا ينبغي تثبيط الجهود الرامية إلى تعزيز الابتكار والتنمية أو تقييدها لمجرد أنها تعكس نُهجاً سياسية تختلف عن تلك المعتمدة في أماكن أخرى. فمثل هذا النهج ينطوي على خطر تقويض الأهداف وتقييد الحيز السياساتي الذي أقرت الدول الأعضاء جماعياً بأنه ضروري للتنمية. لذلك، ينبغي أن يواصل عمل اللجنة تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل والتعاون بين الدول الأعضاء، مع ضمان أن تظل عمليات الموافقة على المشاريع ملتزمة بالمبادئ والتوصيات، وأن تُقيَّم على أساس مساهمتها في الأولويات الوطنية وبناء القدرات، وليس على أساس اعتبارات سياسية قد لا تتوافق مع الاحتياجات الإنمائية لجميع البلدان. وبصفتها دولة نامية لا تزال معرضة بشكل خاص لتأثيرات المناخ والبيئة، تقر كومنولث دومينيكا بأن الملكية الفكرية أداة مهمة في دعم التكيف مع تغير المناخ، وبناء القدرات لتعزيز الملكية الفكرية وحمايتها وتطويرها، وبالتالي تعزيز الابتكار الأخضر. وفي هذا الصدد، يتطلع وفدي إلى الاطلاع على الاقتراح المنقح لمشروع «الاستفادة من أنظمة الملكية الفكرية من أجل المرونة المناخية»، ويرحب بالجهود الرامية إلى ضمان أن يعالج هذا الاقتراح بشكل ملائم أولويات البلدان النامية في مجال الملكية الفكرية. وأخيراً، نود أن نودع نائب المدير العام كليب توديعاً حاراً. شكراً لكم على تفانيكم وخدمتكم. نتمنى لكم تقاعداً سعيداً وصحياً ومُرضياً، وكل التوفيق في المستقبل.

194. السودان: يرحب السودان بالتقرير المتعلق بلجنة التنمية، ويثني على الأمانة للجهود التي بذلتها في إعداد هذا التقرير. وفي هذا السياق، يؤيد بلدي البيان الذي قدمته المجموعات التي ينتمي إليها. ونؤكد أن لجنة التنمية تشكل ركيزة أساسية لضمان أن نظام الملكية الفكرية يعزز بالفعل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويدعم الابتكار. ونظراً للحرب التي أثرت على مؤسساتنا، بما في ذلك نظام الملكية الفكرية، فإننا نرى أهمية الحصول على الدعم الفني من الويبو لمساعدة السودان على استعادة قدراته المؤسسية، وتطوير خدماته بما يتوافق مع أولوياته الوطنية. ويؤكد السودان على أهمية أن تستند برامج التنمية إلى الطلب وأن تراعي الظروف والوضع الوطني لكل بلد، مما يضمن تحقيق تأثير ملموس ومستدام على المدى الطويل. ونشكر الويبو على دعمها، ونتطلع إلى مواصلة العمل معها لتنفيذ مبادرات عملية تسهم في تنويع الابتكار، وبناء القدرات، ودعم التنمية.

195. المكسيك: من خلال بيان مكتوب، صرح الوفد المكسيكي بما يلي: "نُثني على التقرير المقدم، ونُشيد بالعمل الذي قامت به الأمانة طوال جلسات اللجنة، وكذلك في تنفيذ أجندة التنمية. وتؤدي لجنة التنمية وظيفة أساسية، حيث تحافظ على البعد التنموي باعتباره محورًا رئيسيًّا لعمل الويبو، وتربط الملكية الفكرية بالرفاه الاجتماعي، والنمو الشامل، وبناء القدرات. وفي هذا الصدد، ترحب المكسيك بالمشاريع التي تمت الموافقة عليها خلال هذه الفترة، ولا سيما المشروع الذي يهدف إلى تعزيز قدرات الحرفيين من خلال الملكية الفكرية، وهو ما يرتبط ارتباطاً مباشراً بحماية أشكال التعبير الثقافي ومعارف مجتمعاتنا. وفي الوقت نفسه، نلاحظ بقلق أن بعض المقترحات القيمة، بما في ذلك المقترح المتعلق بالذكاء الاصطناعي في القطاع الإبداعي، لا تزال قيد النظر ولم يتم اعتمادها بعد، ونشجع الوفود على العمل بشكل بناء من أجل الموافقة عليها. كما تؤكد المكسيك على أهمية استدامة المشاريع، حيث تُقاس قيمتها الحقيقية بالنتائج الدائمة التي يتم دمجها في السياسات الوطنية، بمجرد انتهاء التمويل. وفيما يتعلق بالمنظور الجنساني، نقدر قيام

اللجنة بإعادة النظر في مسألة المرأة والملكية الفكرية، فضلاً عن توحيد خطة العمل بشأن الملكية الفكرية والمنظور الجنساني كإطار يدمج هذا المنظور في جميع المجالات. ونسلط الضوء على توسيع القاعدة التجريبية والاهتمام الممنوح لرائدات الأعمال من السكان الأصليين، وهو مجال تشارك فيه المكسيك بنشاط. وبالنظر إلى المستقبل، نشجع الأمانة على المضي قدماً نحو تقييم أكثر منهجية لتأثير هذه الإجراءات لتوجيه المرحلة التالية من خطة العمل بشأن الملكية الفكرية والمنظور الجنساني. وكجزء من منظومة الأمم المتحدة، تقع على عاتق الويبو مسؤولية الحفاظ على التنمية كموضوع شامل في جميع أنشطتها. وتعد لجنة التنمية منصة رئيسية لهذا الغرض، وستواصل المكسيك دعم أعماله بنشاط. وأخيراً، نود أن نعرب عن تقديرنا وامتناننا الحارين للنائب العام المساعد حسن كليب على عمله المتميز وقيادته، ونتمنى له كل النجاح في مساعيه المستقبلية.

196. منظمة إيكولوجيا المعرفة الدولية (KEI): من أجل التنمية، تُعد التدابير الرامية إلى معالجة مسألة الوصول إلى تقنيات البراءات مهمة، وقد خضعت لعدة مفاوضات متعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. ومن الموضوعات التي حظيت باهتمام هائل القيود الكمية على الصادرات بموجب الترخيص الإجباري في بعض القوانين الوطنية، ويُشار إلى ذلك بمسألة «الحصة غير المهيمنة من الإنتاج». ويؤدي ذلك عمليًّا إلى صعوبة الأمر بالنسبة لكل من البلدان المستوردة والمصدرة، وهو أمر بالغ الأهمية فيما يتعلق بالتقنيات الطبية. ومع ذلك، هناك ثلاث مجالات لا يلزم فيها تقييد الصادرات من حيث النسبة المئوية من الإنتاج. وتشمل هذه المجالات: (1) التراخيص الإجبارية لمعالجة الممارسات المانعة للمنافسة؛ (2) التراخيص بموجب اختبار الخطوات الثلاث المنصوص عليه في المادة 30 من اتفاقية تريبس؛ و(3) وربما الأكثر إهمالاً، الصادرات المصرح بها بموجب القانون أو بقرار من محكمة كقيود على سبل الانتصاف بموجب الجزء الثالث، المادة 44 من اتفاقية تريبس. ومن المفارقات أن هذه الخيارات قد استُخدمت بشكل متكرر أكثر من قبل البلدان ذات الدخل المرتفع، مما يشير إلى بعض أوجه القصور في المساعدة التقنية المقدمة من قبل مكتب حقوق الملكية الفكرية التابع لمنظمة التجارة العالمية إلى البلدان النامية. ينبغي للأمانة العامة أن تعقد اجتماعاً لفريق من الخبراء لمعالجة تجارب الدول في السماح بالاستخدام غير الطوعي للبراءات لأغراض التصدير، بما في ذلك من خلال الخيارات الثلاثة التي ذكرتها للتو. وأخيراً، قد ترغب لجنة التنمية أيضاً في دعوة منظمة الصحة العالمية (WHO) وأطراف أخرى لتبادل الأعمال الحديثة المتعلقة بآليات إنشاء وتوسيع نطاق الحوافز لحث الترخيص الطوعي للبراءات والمعرفة الفنية، وهو موضوع يحظى باهتمام كبير من أعضاء الويبو وذو صلة وثيقة بعمل لجنة التنمية.

197. شبكة العالم الثالث (TWN): بعد ما يقرب من عقدين من اعتماد أجندة التنمية، حققت مكاسب حقيقية وإن كانت محدودة، ومع ذلك لا تزال وعوده التحويلية دون تحقيق. ويوضح هذا التقرير الأسباب وراء ذلك. فالنهج القائم على المشاريع لم يدمج التوجه التنموي في عمل الويبو. تمثل مشاريع لجنة التنمية أقل من 10 في المائة من ميزانية التعاون الإنمائي للمنظمة، ولا تتناول أي منها استخدام مرونة حقوق الملكية الفكرية من أجل الوصول إلى الموارد الوراثية والمعارف التقليدية أو منع الاستيلاء غير المشروع عليها. وهذه هي الشواغل التي كان من المفترض أن تعالجها «أجندة التنمية» والتوصيتان 17 و18. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو انحراف جدول أعمال اللجنة نفسها. ويُعد المشروع المنقح بشأن الاستراتيجيات والأدوات لمعالجة التجارة عبر الحدود في السلع التي تحمل علامات تجارية مقلدة، على النحو الوارد في الوثيقة CDIP/36/16، مثالاً على ذلك. فعلى الرغم من أنه يستشهد بالتوصيات 10 و11 و45 من وثيقة التنمية، فإن المشروع يطرح جدول أعمالاً يتعلق بإنفاذ الحقوق لا يعكس المنطق التنموي لهذه اللجنة. فالمسائل الإنمائية الأساسية، مثل نقل التكنولوجيا، والقدرات التصنيعية المحدودة، وتعزيز الابتكار المحلي، غائبة تماماً. ولا تظهر مخرجاته، بدءاً من التدريب المخصص وصولاً إلى المبادئ التوجيهية التشغيلية، أبداً كيف تخدم التنمية الشاملة للجميع أو خلق القيمة المحلية. وقد تم تهميش مرونة اتفاقية تريبس في حاشية واحدة، في حين أن المادة 7 تنص على أن تكون هذه المرونة ركيزة أي نهج متوازن. إن الإنفاذ هو من اختصاص هيئات الإنفاذ، وليس لجنة التنمية. ويؤكد الاستعراض الخارجي المستقل للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو (CDIP/33/4) النتيجة التي توصل إليها عام 2011 بأن المساعدة لا تزال تفتقر إلى التوجه التنموي، وهو ما اكتفت اللجنة بمجرد الإحاطة به. وفي الوقت نفسه، لا تزال آلية التنسيق لعام 2010، التي تتطلب من جميع هيئات الويبو تقديم تقارير عن مساهماتها في التنمية، تُتجاهل في جميع اللجان الدائمة. وتحث الشبكة على التعميم الحقيقي ووضع حدود صارمة لمنع تسلل مسألة الإنفاذ إلى جدول أعمال لجنة التنمية.

198. برنامج الصحة والبيئة (HEP): نحن نتابع عمل لجنة التنمية، ونرى أنه محدود للغاية. نود أن يكون عملها أوسع نطاقاً، بحيث تُؤخذ البلدان النامية واحتياجاتها في الاعتبار بشكل كامل وشامل. كما ينبغي أن تشارك بعض المنظمات غير الحكومية في إحراز التقدم. المشاريع مهمة للغاية. ولهذا السبب ندعمها، شريطة أن يكون للشركاء الآخرين في العمل المتعدد الأطراف دور في هذه اللجنة أيضاً.

199. نائب المدير العام: السادة المندوبون الكرام، أود أن أشكركم جميعًا على مداخلاتكم، وكذلك على الكلمات الرقيقة التي وجهتموها إلى الأمانة وإليّ شخصيًّا، والتي نقدرها تقديرًا كبيرًا. كونوا على يقين من أن الأمانة قد أحاطت علماً على النحو الواجب بجميع مدخلاتكم وتعليقاتكم واقتراحاتكم، وكونوا على يقين من أننا سنقوم بالمتابعة وفقاً لذلك. واسمحوا لي أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا العميق لجميع الوفود لروح التعاون التي أبدوها ودعمهم لأعمال اللجنة. وآمل مخلصاً أن تستمر روح التعاون هذه والمستوى الرفيع من التجاوب في الدورة المقبلة للجنة التنمية.

200. الرئيس: قبل أن نتخذ إجراءً، أود فقط أن أضيف إلى الكلمات الطيبة العديدة التي وُجّهت إلى نائب المدير العام حسن كليب. أعرفه منذ أكثر من 20 عاماً، وأعرف أنه يتمتع بإيمان عميق بالتعددية التي تتبناها الأمم المتحدة ودورها في السلام والتنمية. وهو يؤدي

مهامه دائماً بجدية، وبطريقة ما بروح الدعابة أيضاً. سوف نفتقدك، سيدي، ونتمنى لك كل التوفيق. سنشرع الآن في اتخاذ الإجراءات. يرجى عرض القرار على الشاشة. الفقرة التالية من القرار الواردة في الوثيقة المعنية:

201. أحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمضمون " تقرير عن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واستعراض تنفيذ توصيات أجندة التنمية" (الوثيقة WO/GA/60/6).

202. لا أرى أي اعتراض. تقرر ذلك. شكرًا لكم.

203. نائب المدير العام: أذكر أننا عملنا معاً قبل عقدين من الزمن، أي منذ أكثر من 20 عاماً. لقد عملنا عن كثب. لذا، شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس. أيها المندوبون الموقرون والزملاء الأعزاء، أعتقد أن الرئيس يعرفني جيداً لدرجة أنه يدرك مدى حبي للجنة التنمية والملكية الفكرية. لذا، هذه هي المرة الأولى في تاريخ المنظمة التي أضطر فيها إلى الصعود إلى المنصة لتقديم تقرير عن لجنة التنمية ثلاث مرات في ثلاثة أيام. شكرًا جزيلاً لكم على اهتمامكم. كما تعلمون، ترأستُ لجنة التنمية لمدة عامين، في عامي 2018 و2019، ثم واصلتُ الاهتمام باللجنة عندما توليتُ منصبي كرئيس لقطاع التنمية الإقليمية والوطنية. وبصراحة، أود أن أشارككم بعض ملاحظاتي الموجزة. أولاً، بما أن هذه ستكون آخر جمعية عامة لي قبل انتهاء ولايتي في الويبو، أود حقاً أن أعرب عن تقديري العميق وامتناني لجميع الوفود، دون استثناء، على تعاونكم ودعمكم القوي ليس فقط لقطاعي، قطاع التنمية الإقليمية والوطنية، بل أيضاً لأعمال لجنة التنمية. لقد مكّن دعمكم قطاعي من مواصلة تعزيز المساعدة التي يقدمها لجميع الأعضاء لاستخدام الملكية الفكرية كأداة بارزة للنمو الاقتصادي، ونمو الأعمال التجارية، وخلق فرص العمل، ولصالح الجميع وفي كل مكان. ثانياً، أدرك أنه خلال السنوات الست الماضية، خلال قيادتي لقطاع التنمية الإقليمية والوطنية وكذلك في دورات لجنة التنمية، كانت هناك العديد من أوجه القصور. وأود أن أطلب منكم ألاتلقوا باللوم على الأمانة. أرجو أن تلقوا باللوم عليّ أنا وحدّي. وبهذه المناسبة، أطلب منكم العفو عن جميع أوجه القصور التي حدثت خلال فترة ولايتي التي استمرت ست سنوات. وأخيرًا وليس آخرًا، أتمنى لزملائي الأعزاء، والدبلوماسيين المرموقين، ورؤساء مكاتب الملكية الفكرية، وموظفي مكاتب الملكية الفكرية، كل التوفيق في مساعيكم المهنية المستقبلية.

"5" اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (لجنة المعارف)

204. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/60/7.

205. الأمانة: أصحاب السعادة، السادة المندوبون الكرام، في عام 2025، جددت الجمعية العامة ولاية لجنة المعارف لفترة السنتين 2027/2026 ووافقت على برنامج عملها. وعملاً بهذه الولاية، يتعين على اللجنة، *في جملة* أمور، أن تقدم نتائج أعمالها إلى الجمعية العامة لعام 2026. وتتضمن الوثيقة WO/GA/60/7 تقريراً عن أعمال لجنة المعارف. وتصف الوثيقة التقدم المحرز في المناقشات التي جرت خلال الدورة الثانية والخمسين للجنة المعارف، التي عُقدت في الفترة من 4 إلى 13 مارس من هذا العام بنظام هجين. وخلال تلك الدورة، ووفقاً للولاية المحددة لفترة السنتين 2027/2026، أجرت اللجنة مناقشات حول الموارد الوراثية ومفاوضات بشأن المعارف التقليدية و/أو العناصر الثقافية التقليدية. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للولاية المحددة لفترة السنتين 2027/2026، عُقدت أربع جلسات لتبادل المعلومات خلال تلك الدورة. وشاركت الدول الأعضاء بنشاط في أعمال اللجنة من خلال تبادل المعلومات، وتقديم المقترحات، والمشاركة في المناقشات والمفاوضات. وفيما يتعلق بالمفاوضات النصية بشأن المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية، قررت اللجنة مواصلة عملها استناداً إلى الوثيقتين WIPO/GRTKF/IC/52/4 وWIPO/GRTKF/IC/52/5 في دورتها المقبلة، IGC/53. وفيما يتعلق بالمقترح المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن إعداد وتعميم استبيان حول استخدام أشكال الحماية *الفريدة* للمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية، وافقت اللجنة على مواصلة النظر في المقترح خلال الدورة IGC/53. وأخيراً، أيها المندوبون الكرام، تُدعى الجمعية العامة إلى إحاطة علمها بالتقرير الوارد في الوثيقة WO/GA/60/7.

206. جنوب أفريقيا: يتشرف وفد جنوب أفريقيا بالقاء هذا البيان نيابة عن المجموعة الأفريقية. في البداية، وبإذن منكم، سيدي الرئيس، اسمحوا لي، نيابة عن المجموعة الأفريقية، أن أعرب عن تقديرنا للسيد إدوارد كواكوا، المدير العام المساعد المنتهية ولايته المسؤول عن قطاع التحديات العالمية والشراكات. ويود المجموعة الأفريقية أن تعرب عن امتنانها لقيادته وخدماته المتميزة للويبو ودولها الأعضاء، ونتمنى له التوفيق في مساعيه المستقبلية. سيدي الرئيس، تشكر المجموعة الأمانة على إعداد التقرير المتعلق بلجنة المعارف الوارد في الوثيقة WO/GA/60/7، كما تشكر رئيس لجنة المعارف على الملخص الذي قدمه لتقرير اللجنة. وفي الوقت نفسه، تود المجموعة أن تكرر الإعراب عن القلق الذي أُثير في الدورة الثانية والخمسين للجنة المعارف بشأن تنفيذ جدول أعمال اللجنة، وهو أنه ينبغي احترام التوازن الذي تم التفاوض عليه بعناية والذي يقوم عليه التفويض الملزم الحالي احتراماً تاماً. ورغم أن أنشطة تبادل المعلومات قد تكون ضرورية، إلا أنها لا ينبغي أن تستغرق وقتاً على حساب المفاوضات القائمة على النصوص أو تؤخر العمل الموضوعي للجنة. وفي هذا الصدد، لا تعارض المجموعة القيام بأعمال بين الدورات لهذا الغرض. وعلاوة على ذلك، وكما تم الاتفاق عليه في الولاية، لا ينبغي أن تشكل الدراسات والأنشطة الإضافية شروطاً مسبقة للمفاوضات. سيدي الرئيس، لا تزال المجموعة مقتنعة بأن ولاية اللجنة توفر الإطار المناسب للمضي قدماً في المفاوضات على النحو الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء. ويظل الهدف هو وضع الصيغة النهائية لصك أو صكوك قانونية دولية تضمن الحماية المتوازنة والفعالة للمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية من خلال مفاوضات مركزة تستند إلى النصوص. ويتطلع المجموعة إلى معالجة الجوانب المهمة الأخرى لعمل لجنة المعارف التي لم تشملها معاهدة الحماية القانونية للمعارف التقليدية التي تم اعتمادها. ونحن ندرك أنه على الرغم من أن المعاهدة تمثل علامة فارقة

مهمة، إلا أنه لا تزال هناك قضايا حاسمة تتطلب اهتمامنا المستمر وعملنا الجماعي. وتلتزم المجموعة الأفريقية بالمشاركة البناءة في الدورات المقبلة لمعالجة هذه المسائل المعلقة، مع ضمان أن تعكس جهودنا بشكل كامل الاحتياجات المتنوعة والمتغيرة لدولنا الأعضاء. السيد الرئيس، من خلال مناقشاتنا في لجنة المعارف، شددت المجموعة الأفريقية على أهمية حماية وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وقد ظل التزامنا الجماعي بتعزيز نظام متوازن لحقوق الملكية الفكرية يحترم حقوق المطالبين ثابتاً لا يتزعزع. ونؤكد على ضرورة الاعتراف بالمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وتقدير قيمتها، والاعتراف بدورها الحاسم في التنمية المستدامة، والتنوع البيولوجي، والحفظ، والتراث الثقافي للبشرية. ونظل ملتزمين بالمساهمة في الجهود الجارية لتعزيز تنفيذ معاهدة الحقوق المتعلقة بالمعارف التقليدية، ولمواجهة أي تحديات ناشئة في مسيرتنا الجماعية نحو التنمية المستدامة والنمو العادل. ويظل المجموعة الأفريقية ملتزمة التزاماً تاماً بالمشاركة البناءة بحسن نية مع جميع الوفود لتمكين اللجنة من تضييق الفجوات المتبقية تدريجياً وتقريبنا من نتيجة ذات مغزى تستجيب للتطلعات الطويلة الأمد لأصحاب المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية.

207. ألمانيا: تود المجموعة باء أن تشكر الأمانة على إعداد الوثيقة WO/GA/60/7، وتُثني على رؤساء ونواب رؤساء لجنة المعارف لتوجيه أعمال الدورة الثانية والخمسين للجنة. وفيما يتعلق بالمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية، لا يزال هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتضييق الفجوات القائمة والتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن القضايا الأساسية. ونؤكد على أهمية الاستمرار في تطبيق منهجية عمل تتسم بالكفاءة والشفافية والشمولية، تيسر التبادل المباشر بين الأعضاء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، فضلاً عن أصحاب المصلحة، خلال الدورات المقبلة للجنة المعارف. وتشدد المجموعة باء بشكل خاص على أهمية إجراء المناقشات وفقاً للنهج المتفق عليه القائم على الأدلة، مع تقديم أمثلة فعلية تشمل التجارب الوطنية والإقليمية التي طلبتها لجنة المعارف. وفي هذا السياق، نرحب بجلسات تبادل المعلومات الأربع التي عُقدت خلال الدورة الثانية والخمسين للجنة المعارف، والتي تتماشى مع هذا التفويض. وتظل المجموعة باء ملتزمة بالمساهمة بشكل بناء في تحقيق نتائج مقبولة للجميع خلال فترة السنتين 2027/2026.

208. السلفادور: تتشرف السلفادور بالتحدث باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. أولاً وقبل كل شيء، نود أن نهنئ وفد بيرو على تصديقه مؤخراً على معاهدة GRATK. وتعد هذه خطوة مهمة تؤكد مجدداً التزام البلد بالحماية المتوازنة والفعالة لهذه العناصر الأساسية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. ويشكل هذا التصديق علامة فارقة مهمة نحو تنفيذ المعاهدة، كما أنه يبعث برسالة إيجابية إلى المجتمع الدولي بشأن أهمية مواصلة تعزيز الأطر المتعددة الأطراف في هذا المجال. وتود المجموعة أن تكرر تأكيد التزامها بالولاية المجددة للجنة المعارف لفترة السنتين 2027/2026 بهدف مواصلة المفاوضات بشأن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية، وذلك بهدف وضع الصيغة النهائية لصك قانوني دولي واحد أو أكثر يتعلق بالملكية الفكرية يضمن حماية متوازنة وفعالة. ونحيط علماً بالتزام رئيس لجنة المعارف، السيد لاين فيشر، بتقديم ملاحظاته بشأن المناقشات المستندة إلى النصوص، ونعتقد أن هذه الملاحظات ستسهم في تيسير إحراز تقدم جوهري خلال الدورات المقبلة للجنة. كما نشجع الأعضاء على المشاركة بشكل بناء في الدورة المقبلة لجنة المعارف بهدف تحقيق نتائج ملموسة. ونرحب بأن الصندوق الطوعي قد مكّن، خلال الدورة السابقة، ممثلي الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من المشاركة، حيث تظل مساهمتهم لا غنى عنها لإحراز تقدم في هذه المفاوضات. ونعرب عن خالص تقديرنا لحكومة أستراليا وللمانحين المجهولين على دعمهم السخي، ونحث الدول الأعضاء والهيئات الأخرى التي في وضع يسمح لها بذلك على مواصلة المساهمة في الصندوق لضمان مشاركة واسعة ومستدامة في الدورات المقبلة.

209. الاتحاد الروسي: يشرف الاتحاد الروسي أن يقدم بياناً نيابة عن مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية. ونحن ممتنون للأمانة لإعدادها وتقديمها التقرير عن أعمال لجنة المعارف. وتولي مجموعتنا أهمية خاصة لأعمال اللجنة، التي تستند إلى إرساء أساس قانوني دولي للحماية الملائمة للمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية في سياق الملكية الفكرية. ونحن مقتنعون بأن النتائج التي تحققت في السنوات الأخيرة، بما في ذلك اعتماد معاهدة الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها في عام 2024، قد أعطت زخماً جديداً لعمل اللجنة. تتمتع بلدان مجموعتنا الإقليمية بتنوع ثقافي غني للغاية وتقاليد تعود إلى قرون من التعايش المتناغم بين مختلف الشعوب والمجموعات العرقية، فضلاً عن الحفاظ على تقاليدها وأساليب حياتها. ونعتبر المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية جزءاً لا يتجزأ من الهوية الوطنية لشعوبنا وأساساً للتنمية المستدامة. ونرى أنه من المهم مواصلة العمل المستمر والمتوازن على مشاريع الصكوك القانونية الدولية في مجال حماية المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية، وكذلك تبادل النهج المتعلقة بحماية الموارد الوراثية بانتظام. ويؤكد مجموعتنا مجدداً استعدادها لمواصلة المشاركة البناءة في أعمال اللجنة والمساهمة في المضي قدماً في عملية التفاوض.

210. ألبانيا: بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق، أود أن أشكر الأمانة على إعداد وتقديم التقرير الشامل بشأن لجنة المعارف. وقد رحبت المجموعة بالانطلاق الناجح لأعمال اللجنة في إطار ولاية مجددة لفترة السنتين 2027/2026. وتعرب المجموعة عن امتنانها للرئيس، السيد لاين فيشر من نيوزيلندا، والسيد بابلو لاتوري تالارد من تشيلي، والسيدة الهنود الدباسي من المملكة العربية السعودية، بصفتهم نائبين الرئيس، على قيادتهم المهنية والتزامهم طوال الدورة. ونلاحظ بتقدير أن الدول الأعضاء شاركت بفعالية، خلال الدورة الثانية والخمسين للجنة المعارف التي عُقدت في مارس من هذا العام، في مفاوضات نصية بشأن المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية، مستخدمة الوثيقتين WIPO/GRTKF/IC/52/4 وWIPO/GRTKF/IC/52/5 كأساس متين لتحقيق مزيد من التقدم. وتماشياً مع الولاية المتفق عليها، نرحب باستمرار اللجنة في مناقشة قضايا الملكية الفكرية المتعلقة بالموارد

الوراثية وترابطها مع المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية دون القيام بأعمال معيارية بشأن الموارد الوراثية، مع إيلاء الاهتمام الواجب لمعاهدة الموارد الوراثية والمعارف التقليدية التي اعتمدت في عام 2024. وتقدر مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق تقديراً عالياً إدراج أساليب عمل مفتوحة وشاملة وقائمة على الأدلة. ونلاحظ بإيجابية إدراج الجلسات الأربع لتبادل المعلومات خلال الدورة الثالثة والخمسين للجنة (IGC/52)، والتي أتاحت تبادلاً عملياً للخبرات الوطنية والإقليمية والنهج التشريعية المحلية. واستشرافاً للدورة الثالثة والخمسين المقبلة في سبتمبر 2026 والدورة اللاحقة في عام 2027، تظل المجموعة ملتزمة التزاماً تاماً بالمشاركة البناءة في عملية يقودها الأعضاء. وينبغي أن يظل تركيزنا الأساسي منصبًا على سد الفجوات القائمة والتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن القضايا الجوهرية من أجل التوصل إلى نتيجة متوازنة مقبولة للجميع. وفي هذا السياق، نقر بالمناقشة البناءة التي جرت حول المقترحات الجديدة مثل تلك التي قدمها وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن استبيان حول الحماية *ذات الطابع* الفريد، ونؤيد مواصلة دراسة هذه المبادرة في دورتنا المقبلة. وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجدداً أن مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق لا تزال ترى أن الصك الدولي المتعلق بالمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية يجب أن يكون ذا طابع غير ملزم وأن يطبق نهجاً قائماً على التدابير. ونحن على استعداد للمساهمة بنشاط في الأعمال المقبلة للجنة من أجل بلوغ النص مرحلة النضج اللازمة، قبل تجديد ولاية الجمعية العامة لعام 2027.

211. الاتحاد الأوروبي: نيابةً عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، أود أن أشكر الأمانة على العمل الذي قامت به خلال العام الماضي. وأود أيضًا أن أشكر رئيس لجنة المعارف ونوابه على إدارة الدورة الأخيرة بنجاح. ويولي الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أهمية قصوى لتعميق تفاهمنا المشترك بشأن القضايا التي تشكل جوهر مناقشات هذه اللجنة. وفي هذا الصدد، كانت جلسات تبادل الآراء مفيدة للغاية في إثراء المفاوضات حول مشروع نص المعارف التقليدية والعناصر الثقافية التقليدية وإضفاء المضمون عليها، ونحن نتطلع إلى استمرار ذلك في الدورات المقبلة للجنة. ويشكل تخصيص يومين على الأقل لهذه التبادلات توازناً مناسباً، ونعتقد أنه ينبغي الحفاظ على هذا النمط في الدورات المقبلة للجنة المعارف. وينبغي التركيز على التجارب الوطنية الملموسة القادرة على توجيه المناقشات حول النص. ويرى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن تنظيم المناقشات على المستوى المفاهيمي والمبدئي لا يقل أهمية. وقد أثبتت الدورة الأخيرة أنها ممارسة مفيدة، ونحن نتوقع أن تظل هذه المناقشات جزءًا لا يتجزأ من أعمال اللجنة في الدورات المقبلة. ونود أن نؤكد مجددًا رأينا بأن أي صك دولي بشأن المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية يجب أن يكون غير ملزم، وأن يدعم نهجًا متوازنًا ومرنًا وقائمًا على التدابير. كما نولي اهتماماً خاصاً لضمان أن تتناول أي نتائج لأعمال هذه اللجنة بعناية الترابط مع نظام الملكية الفكرية الدولي القائم حالياً. وأخيراً، نود أن نؤكد أن عمل هذه اللجنة لا يمكن أن يمضي قدماً إلا إذا تمكنا من التوصل إلى تفاهم مشترك حول ما نرغب في تحقيقه بشكل جماعي. ولهذا السبب، من المهم الحفاظ على عملية شفافة وشاملة تراعي آراء ومواقف جميع الدول الأعضاء. سيدي الرئيس، اسمح لي أن أؤكد مجدداً التزامنا بالمشاركة البناءة في أعمال هذه اللجنة والمشاركة بنشاط في الدورات المقبلة للجنة.

212. الصين: يرى الوفد الصيني أن الأعمال والمناقشات التي أجراها المؤتمر الحكومي الدولي على مدى سنوات عديدة كانت مثمرة وفعالة. وقد حقق إبرام معاهدة GRATK بنجاح إنجازاً تاريخياً. ولذلك، من الضروري مواصلة دفع العمل المتعلق بالمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية. ويؤيد الوفد الصيني استمرار المؤتمر الحكومي الدولي في التبادلات بشأن الموارد الوراثية، وفي تعزيز المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية ذات الصلة بالمفاوضات القائمة على النصوص. ونأمل أن تُبدي جميع الأطراف مزيداً من الإخلاص، وأن تركز على القضايا الرئيسية، وأن تعالج الاختلافات بمرونة، وأن تعمل على إحراز تقدم في المسائل ذات الصلة.

213. إندونيسيا: يشرفني أن ألقي هذا البيان نيابة عن مجموعة البلدان ذات التوجهات المماثلة (LMC). وتشكر المجموعة الأمانة على التقرير المتعلق بأعمال لجنة المعارف الوارد في الوثيقة WO/GA/60/7. كما تغتنم المجموعة هذه الفرصة لتسجيل تقديرها للدعم المستمر الذي تقدمه الأمانة لعمل اللجنة، والذي ساهم في إبرام معاهدة GRATK بنجاح في مايو 2024، وهو إنجاز تاريخي لنظام الملكية الفكرية المتعدد الأطراف. وتود مجموعة البلدان ذات التوجهات المماثلة أن تؤكد على الأهمية المستمرة لعمل المنظمة في مجال المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية والموارد الوراثية. ومع انتقال القطاع المسؤول عن هذا العمل إلى قيادة جديدة، نعرب عن أملنا في أن يستمر تكوين وتوجه الإدارة العليا للمنظمة ككل — بما يعكس التنوع والامتداد الجغرافي لأعضاء الويبو — في ترجمة ذلك إلى اهتمام مؤسسي مستدام وخبرة وموارد كافية لمفاوضات اللجنة. ونتطلع إلى دعم مؤسسي مستمر للمفاوضات الجارية بشأن صك دولي جديد لحماية المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية، وإلى التنفيذ الفعال لمعاهدة GRATK بما يتوافق مع توصيات أجندة التنمية التابعة للويبو. وفي هذا الصدد، نهنئ بيرو تهنئة حارة لكونها أحدث دولة تصدق على المعاهدة، لتنضم بذلك إلى أوغندا وملاوي وألبانيا. ونتطلع إلى العمل بشكل بناء مع جميع الدول الأعضاء والأمانة لضمان تنفيذ المعاهدة في الوقت المناسب وبشكل فعال. وتدعو المجموعة الدول الأعضاء إلى مواصلة تعزيز اتساق السياسات والتآزر البناء بين أعمال هذه اللجنة والعمليات الدولية ذات الصلة المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية، مع احترام ولايات كل منها. وتتطلع المجموعة إلى مشاركة بناءة وموجهة نحو تحقيق النتائج خلال الدورة المتبقية من هذه الفترة المالية التي تمتد لسنتين.

214. ساموا: يشرفني أن ألقي هذا البيان المشترك نيابة عن دول جزر المحيط الهادئ. ونشكر الرئيس ونواب الرئيس والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والدول الأعضاء وأمانة الويبو على تفانيهم المستمر في المضي قدماً بهذا العمل البالغ الأهمية. وبالنسبة لدول جزر المحيط الهادئ، تُعد حماية المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية والموارد الوراثية أولوية راسخة منذ زمن طويل. وقد شكلت هذه الأولوية جوهر مشاركتنا في الويبو على مدى سنوات عديدة. فهذه ليست مجرد قضايا تتعلق بالملكية الفكرية. إنها التعبير الحي عن ثقافاتنا وهوياتنا وقوانيننا العرفية، والمعارف الموروثة عن أسلافنا، وإدارتنا للتنوع البيولوجي، وهي أمور يجب حمايتها.

وحمايتها أمر ضروري للأجيال الحالية والمستقبلية. وقد أظهر الاعتماد التاريخي لمعاهدة GRATK في عام 2024 ما يمكن لهذه المنظمة المتعددة الأطراف أن تحققه عندما تعمل الدول الأعضاء معًا بتصميم وإرادة سياسية. والآن يجب علينا البناء على هذا النجاح. وبعد أكثر من عقدين من المفاوضات، يتعين علينا الآن إحراز تقدم ملموس نحو وضع صكوك قانونية دولية لحماية المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية. ونحث جميع الدول الأعضاء على المشاركة بالطموح والإرادة السياسية اللازمين لسد الثغرات المتبقية، حتى يتسنى للجمعية العامة، بحلول عام 2027، اتخاذ قرار إيجابي بدعوة مؤتمر دبلوماسي بشأن هذه القضايا الحاسمة. كما نؤكد من جديد على أهمية المشاركة الكاملة والفعالة والهادفة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. ونرحب بجهود الأمانة المستمرة في مجال بناء القدرات والدعم المالي المقدم للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، والتي تظل ذات أهمية حاسمة لضمان مشاركة منصفة وشاملة. سيدي الرئيس، ترى دول المحيط الهادئ أن هذه اللجنة أمامها فرصة لتحقيق نتيجة تاريخية أخرى. لذلك، دعونا ننتقل من المفاوضات إلى النتائج. وفي هذا الصدد، ترحب منطقة المحيط الهادئ بحلقة العمل الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ المقرر عقدها في فيجي في أكتوبر، وتقدر تقديراً صادقاً الدعم المقدم من حكومة أستراليا. ونؤكد أن المعاهدة والمفاوضات الجارية بشأن المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية تعزز بعضها بعضاً وينبغي أن تستمر في التقدم معاً.

215. تايلاند: تتفق تايلاند مع البيان الذي أدلى به فريق البلدان ذات الدخل المنخفض. وتود تايلاند أن تشكر الأمانة على التقرير الشامل عن أعمال اللجنة. وترحب تايلاند بالتقدم المحرز في إطار الولاية الحالية للجنة المعارف. وفي حين ندرك أن هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به، فإننا نشعر بالتفاؤل إزاء التقدم الملموس الذي تم إحرازه خلال الدورة الثانية والخمسين للجنة في دفع المناقشات بشأن مشروع المواد المتعلقة بتوفير المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية. وقد ساهمت المفاوضات المستمرة القائمة على النصوص في تضييق الخلافات من أجل تعزيز تفاهم مشترك أفضل بين الدول الأعضاء بشأن الأحكام الرئيسية، مما يوفر أساساً متيناً للمفاوضات المستقبلية. وفي ظل المخاطر الحالية التي تهدد التنوع البيولوجي والمعارف التقليدية والتراث الثقافي، تؤكد تايلاند من جديد دعمها القوي لمواصلة العمل في إطار لجنة المعارف بموجب ولايتها للفترة 2027/2026. ونعتقد أن وضع صكوك قانونية دولية متوازنة وفعالة بشأن المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية للشعوب الأصلية ينبغي أن يعترف بالمصالح المشروعة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ويحميها. وفي الوقت الذي تحافظ فيه تايلاند على مساحة سياسية كافية للدول الأعضاء لتنفيذ هذه الصكوك وفقاً للنظام القانوني الوطني والظروف المحلية، فإنها تقرّ أيضاً بأهمية استمرار المناقشات حول قضايا الملكية الفكرية المتعلقة بالموارد الوراثية وترابطها مع المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية للشعوب الأصلية، فضلاً عن المبادرات التي تعزز المشاركة الفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وفي إطار عمل اللجنة، تظل المشاركة الشاملة أمراً أساسياً لضمان أن تكون الصكوك الدولية المستقبلية عملية ومتوازنة وتستجيب لاحتياجات أصحاب المصلحة. وبالنظر إلى المستقبل، تأمل تايلاند في أن تواصل الدول الأعضاء البناء على النهج البناء الذي أبدته خلال المفاوضات الأخيرة حتى يتسنى لمشروع النص المتعلق بالمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية أن يصل تدريجياً إلى مستوى كافٍ من النضج. وفي إطار التحضير للمناقشة من أجل إحراز مزيد من التقدم، بما في ذلك النظر في الخطوات التالية المناسبة في إطار الولايات الحالية، تظل تايلاند ملتزمة بالتعاون البناء مع جميع الدول الأعضاء للمضي قدماً في أعمال اللجنة، وتتطلع إلى استمرار التعاون من أجل التوصل إلى نتائج متوازنة وشاملة وقائمة على التوافق لتعزيز نظام الملكية الفكرية مع احترام تنوع الأطر الوطنية.

216. جامايكا: تود جامايكا، في البداية، أن تعرب عن تأييدها للبيانات التي أُدلي بها نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ومجموعة البلدان ذات التوجهات المماثلة، على التوالي. ونشكر المدير العام المساعد إدوارد كواكوا على العرض الذي قدمه وعلى دوره القيادي في دعم أعمال لجنة المعارف التابعة للويبو. ونقدر خدمته المتفانية للمنظمة ومشاركته الثابتة مع الدول الأعضاء لتقديم التوجيه وتيسير الحوار البناء حول هذه القضايا المعقدة والهامة. وبالنسبة لجامايكا، لا يزال عمل لجنة المعارف ذا أهمية كبيرة. ونحن نولي أهمية كبيرة لتعزيز إطار دولي يحمي حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالمعارف التقليدية والتقاليد الثقافية والتراث الشعبي لمجتمعاتنا المحلية، مع تعزيز الابتكار والتنمية الاقتصادية المستدامة وتمكين المجتمعات المحلية. سيدي الرئيس، تواصل جامايكا مشاركتها النشطة في المناقشات الجارية في لجنة المعارف وتتطلع إلى المضي قدماً في هذا العمل.

217. البرازيل: تشكر البرازيل المدير العام المساعد، السيد كواكوا، على عرضه للأعمال المتعلقة بلجنة المعارف، أي الوثيقة WO/GA/60/7. ونؤيد البيان الذي قدمته السلفادور نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وكذلك البيان الذي أدلت به إندونيسيا نيابة عن مجموعة البلدان ذات التوجهات المماثلة. وتهنئ البرازيل السيد فيشر، وهو أول شخص من السكان الأصليين يُنتخب رئيساً للجنة المعارف. ويُعد هذا إنجازاً هاماً يعكس الاعتراف المتزايد بالدور الذي ستضطلع به الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في هذه العملية. كما تهنئ البرازيل وفد بيرو على تصديقه مؤخراً على معاهدة GRATK. وهذه هي المعاهدة المعروفة باسم معاهدة GRATK. وقد شكلت هذه خطوة مهمة تؤكد من جديد التزام هذا البلد بالحماية المتوازنة والفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. وإلى جانب ملاوي وأوغندا وألبانيا، يمثل هذا التصديق الرابع تقدماً مهماً نحو الدخول السريع لمعاهدة GRATK حيز النفاذ، كما أنه يبعث برسالة إيجابية إلى المجتمع الدولي بشأن أهمية مواصلة تعزيز الأطر المتعددة الأطراف في هذا المجال. ونود أيضًا أن نطلعكم على التقدم المحرز في عملية التصديق في البرازيل. فقد قدمنا للتو نص المعاهدة إلى الكونغرس الوطني في يونيو من هذا العام، وهي خطوة مهمة نحو التحضير للتصديق عليها. ويجب أن يرافق التزامنا بتنفيذ المعاهدة الجديدة إجراءات للتعاون التقني وبناء القدرات لضمان استفادة البلدان ذات التنوع البيولوجي الهائل والمجتمعات المحلية التي تمتلك المعارف التقليدية منها. كما يجب أن يرافقه عمل تقني لضمان إدماج المعاهدة في جميع أنظمة الويبو، بما في ذلك معاهدة البراءات، على النحو المنصوص عليه في نص المعاهدة نفسها الذي اعتمد بالإجماع. وتغتنم البرازيل هذه الفرصة لدعوة الأعضاء الآخرين في الويبو للانضمام إلى هذا

الجهد الجماعي لتحويل هذه الالتزامات إلى إجراءات ملموسة. ويؤكد وفدنا من جديد ثقته في العمل الذي تقوم به اللجنة، التي يتعين عليها مواصلة المفاوضات لبناء توافق في الآراء حول الصك الدولي المتعلق بالمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية. وفي هذا السياق، تكرر البرازيل التأكيد على أهمية توفير تمويل كافٍ ومستدام لمشاركة ممثلي الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في جميع دورات لجنة المعارف، وكذلك في اجتماعات الويبو الأخرى ذات الصلة بالموضوع نفسه. ولا يزال مشاركتهم المباشرة والمستمرة أمراً أساسياً لضمان جودة عمل اللجنة. ومع ذلك، لا ينبغي بأي حال من الأحوال استخدام عناصر العمل الجديدة، ولا سيما جلسات تبادل المعلومات، بما في ذلك تغطية التجارب الوطنية والإقليمية، كتكتيكات تأخيرية. بل على العكس، ينبغي أن تتيح هذه العناصر إحراز تقدم نحو صياغة صك دولي ملزم جديد. سيدي الرئيس، لقد جادلت بعض الوفود بأن القضايا المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية لا ينبغي مناقشتها إلا في إطار لجنة المعارف. ولا تشاطر البرازيل هذا الرأي. فهذه قضايا شاملة ذات صلة بعمل المنظمة بأسرها، وكذلك بالمنتديات المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي. ويشير اعتماد معاهدة الرياض مؤخرًا بشكل صريح إلى التقاليد الثقافية والمعارف التقليدية في سياق التصاميم الصناعية. وهذا يوضح بجلاء أن هذه المواضيع لا يمكن حصرها في منتدى واحد لضمان حمايتها الحقيقية. وما نحتاجه هو نهج منسق ومتسق عبر هيئات الويبو وخارجها في الهيئات الدولية الأخرى. إن حماية حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في مجال الملكية الفكرية لا تعزز نظام الملكية الفكرية ككل فحسب، بل لها أيضًا آثار أوسع نطاقًا تنعكس أيضًا على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الاستدامة البيئية. كونوا على ثقة من أن البرازيل ستكون شريكاً يمكن الاعتماد عليه في المشاركة البناءة خلال الدورات المقبلة للجنة المعارف. وسنعمل من أجل الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية، وكذلك دمج حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في مجال الملكية الفكرية.

218. الهند: يعرب وفد الهند عن تقديره للأمانة على التقرير الشامل الصادر عن لجنة المعارف، وهو الوثيقة WO/GA/60/7. وتُثني الهند على العمل الجوهري الذي قامت به الأمانة والدول الأعضاء، وعلى جهودها المستمرة للمضي قدماً في العمل المتعلق بالمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية والتقنية فيما يتعلق بمسودة المواد المنبثقة عن الدورة الثانية والخمسين، الواردة في الوثيقتين WIPO/GRTKF/IC/52/4 وWIPO/GRTKF/IC/52/5. السيد الرئيس، يؤكد وفد الهند من جديد التزامه بالولاية المجددة للجنة لضمان الحماية المتوازنة والفعالة للمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية. ونحن نؤيد عملية تقودها الدول الأعضاء لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق بشأن صك أو صكوك قانونية دولية دون المساس بطبيعة النتيجة. وتشيد الهند بالتقدم المحرز في المفاوضات القائمة على النص، وبالتركيز الأساسي على سد الثغرات القائمة والتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن القضايا الجوهرية. سيدي الرئيس، تؤكد الهند من جديد التزامها بالعمل بشكل بناء مع جميع الدول الأعضاء لضمان أن تفي لجنة المعارف بولايتها وتوفر حماية دولية متوازنة وشاملة ومنصفة للمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية.

219. نيجيريا: تشكر نيجيريا الأمانة على التقرير الوارد في الوثيقة WO/GA/60/7، وتثني على رئيس لجنة المعارف للعمل الذي أنجزه خلال الدورة الثانية والخمسين للجنة. ونؤيد البيان الذي أدلى به المندوب الموقر لجنوب أفريقيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية. سيدي الرئيس، تود نيجيريا أن تسجل في المحضر التزامها العميق والمستمر بمعاهدة GRATK، التي اعتمدت في عام 2024. ونحث جميع الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك بعد على التصديق على المعاهدة أو الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن حتى تدخل حيز النفاذ وتوفر الحماية التي تم التفاوض من أجل توفيرها. ومع ذلك، سيدي الرئيس، لا بد لنيجيريا من الإعراب عن أسفها لأن اعتماد معاهدة GRATK لم يولد، كما كان يأمل الكثيرون، الزخم اللازم لتسريع المفاوضات السابقة بشأن المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية. وبعد مرور عامين على اعتماد المعاهدة، لا يزال عمل اللجنة بشأن المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية يسير بوتيرة تدريجية، حتى في الوقت الذي يدعو فيه التفويض الخاص بهذه الفترة السنتين إلى وضع اللمسات الأخيرة على اتفاق بشأن صك أو صكوك قانونية دولية. سيدي الرئيس، يجب أن نكون واضحين: إن اعتماد معاهدة GRATK لا يغلق ملف الموارد الوراثية. فالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية تظل قضايا شاملة لا تزال حاضرة في جميع برامج الويبو ولجانها الدائمة. ولن تؤيد نيجيريا أي اتجاه من جانب أي دولة عضو إلى التعامل مع هذه المواضيع الثلاثة على أنها قابلة للفصل، أو المضي قدماً كما لو أن إحراز تقدم بشأن أحدها يعفي المنظمة من مسؤوليتها تجاه الاثنين الآخرين. فهذه المواضيع مترابطة في الواقع المعاش للمجتمعات والبلدان التي تنشأ منها، ويجب أن تظل مترابطة في عمل هذه المنظمة. سيدي الرئيس، تلاحظ نيجيريا كذلك بارتياح أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية قد اعتمدت بروتوكولاً واحداً يتناول الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية مجتمعة. وهذا تطور مرحب به. فهو يعكس توقعات أفريقيا وأولوياتها، ويرسل إشارة لا لبس فيها بشأن رغبة القارة في تسريع المفاوضات بشأن المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية في هذه اللجنة بنفس التماسك والإلحاح اللذين أظهرتهما أفريقيا على المستوى الإقليمي. سيدي الرئيس، ترحب نيجيريا أيضاً ترحيباً حاراً بانتخاب أول رئيس من السكان الأصليين للجنة، وهو إنجاز بارز يدل على الطابع المتطور لهذه العملية، ونقدم له تهانينا الصادقة. ومع ذلك، تود نيجيريا أن تؤكد أن التقدم الرمزي، مهما كان مرحباً به، لا يمكن أن يحل بمفرده محل التغيير الهيكلي. ونعتقد أن الوقت قد حان لكي تتجاوز هذه اللجنة نموذج التمويل الطوعي الذي يجعل حضور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية رهن عدم القدرة على التنبؤ بالتبرعات التقديرية. وتؤيد نيجيريا التمويل المباشر لمشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من الميزانية العادية للويبو. فالحضور المستمر ليس مسألة مجاملة، بل هو مسألة تتعلق بشرعية نتائج هذه اللجنة، وهو استثمار لا غنى عنه في إعداد هذه المجتمعات للمسؤوليات والحماية التي ستقع على عاتقها بمجرد دخول معاهدة GRATK حيز التنفيذ. السيد الرئيس، قبل أن نختتم كلمتنا، تود نيجيريا أن تعرب عن تقديرها العميق وامتنانها للسيد إدوارد كواكوا، المدير العام المساعد المنتهية ولايته، على سنوات خدمته المتميزة الطويلة لهذه المنظمة، ولقطاع التحديات العالمية والشراكات على وجه الخصوص. فقد تركت رعايته ومعرفته المؤسسية العميقة والتزامه الشخصي بمصالح الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية

بصمة دائمة على عمل هذه اللجنة. ونتمنى له التوفيق في مساعيه المستقبلية ونشكره على خدماته لأعضاء الويبو. وفي الختام، سيدي الرئيس، ندعو اللجنة إلى مضاعفة جهودها في الدورة الثالثة والخمسين والدورة الرابعة والخمسين للجنة المعارف لتضييق الفجوات المتبقية بشأن المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية، ونتطلع إلى إجراء تقييم موضوعي يتيح للجمعية العامة في عام 2027 اتخاذ القرار اللازم بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي.

220. أستراليا: تولي أستراليا أهمية بالغة لمشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في لجنة المعارف، وتعتقد أن ذلك أمر بالغ الأهمية لنجاح عمل اللجنة. ولولا الدعم المقدم من الصندوق الطوعي للويبو، لما تمكنت العديد من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من المشاركة. ونحن نعتبر استدامة الصندوق مسألة مستمرة تحتاج إلى معالجة، ونشجع الأعضاء على النظر في تقديم تبرعات.

221. بوتسوانا: يؤيد وفد بوتسوانا البيان الذي أدلى به الوفد الموقر لجنوب أفريقيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية. ويشكر وفد بوتسوانا الأمانة على إعدادوتقديم تقرير لجنة المعارف الوارد في الوثيقة WO/GA/60/7. سيدي الرئيس، على الرغم من إبرام معاهدة GRATK، فإن مفاوضات لجنة المعارف مستمرة بشأن صكوك قانونية منفصلة لحماية المعرفة التقليدية والتراث الثقافي. ويشجع تفويض لجنة المعارف للفترة 2027/2026 على إجراء مفاوضات تستند إلى الأدلة ولكنها محددة زمنياً، حتى لا تؤدي الدراسات والاستبيانات إلى تأخير إحراز تقدم جوهري. وتؤيد بوتسوانا جمع المعلومات المستندة إلى الأدلة. ومع ذلك، نود أن نؤكد على أن الدراسات لا ينبغي أن تصبح بديلاً عن التفاوض بشأن الصك القانوني الذي تكمله. بل إنها تحل محل المفاوضات القائمة على النصوص. ويدعو وفدنا إلى تسريع المفاوضات القائمة على النصوص من أجل توفير حماية ذات مغزى قانوني ضد الاستيلاء غير المشروع، وحماية ضد التسويق التجاري المسيء أو المضلل للتعبيرات الثقافية التقليدية. وينبغي أن تحمي هذه الصكوك نظم المعارف الأصلية من الاستيلاء غير المشروع، مع تعزيز التقاسم العادل للمنافع والحماية التي لا تزال تسمح بالبحث والابتكار والتبادل الثقافي المشروع. سيدي الرئيس، تمتلك بوتسوانا تنوعاً بيولوجياً كبيراً ومعارف أصلية قيّمة مرتبطة بالنباتات الطبية والزراعة الأصلية والمنتجات الطبيعية. ولذلك، نحث لجنة المعارف على العمل من أجل وضع صك دولي ذي مغزى قانوني بشأن المعارف التقليدية والعناصر الثقافية التقليدية، بدلاً من التوصل إلى نتيجة تفتقر إلى الأثر العملي. ونظل ملتزمين بدعم عمل اللجنة. وأخيراً، نود أن نشكر المدير العام المساعد إدوارد كواكوا على قيادته المتميزة في الويبو وعلى عمل لجنة المعارف، ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه المستقبلية.

222. إسواتيني: يسر مملكة إسواتيني أن تتخذ الكلمة. ونؤيد البيان الذي أدلى به الوفد الموقر لجنوب أفريقيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية. وترحب إسواتيني بتقرير لجنة المعارف، وتعرب عن تقديرها للجهود المستمرة الرامية إلى المضي قدماً في أعمال اللجنة. وقد شكلت الختام الناجح لمعاهدة «غراتك» للويبو واعتمادها علامة فارقة تاريخية لنظام الملكية الفكرية الدولي. وتشيد إسواتيني بالروح الجماعية التي جعلت هذا الإنجاز ممكناً، وتتطلع إلى دخول المعاهدة حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن وتنفيذها الفعّال. وفي الوقت نفسه، سيدي الرئيس، ترى إسواتيني أن عمل اللجنة لا يزال غير مكتمل. فما زالت المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية تحمل قيمة اقتصادية وثقافية واجتماعية هائلة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، لا سيما في جميع أنحاء أفريقيا. ولا تزال هذه الأصول غير الملموسة القيّمة عرضة للاختلاس وسوء الاستخدام في غياب إطار قانوني دولي فعال ومتوازن. ولذلك، فإننا نؤيد تجديد ولاية لجنة المعارف ببرنامج عمل واضح يحافظ على الزخم نحو تحقيق نتائج ملموسة بشأن المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية. ونشجع على مواصلة المفاوضات القائمة على النصوص، بحيث تكون شاملة وشفافة وتسترشد بالهدف المشترك المتمثل في وضع صكوك دولية متوازنة تعزز الابتكارات مع حماية حقوق ومصالح أصحاب المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية. وبالنسبة لإسواتيني، فإن حماية هذه الموارد ليست مجرد مسألة الحفاظ على تراثنا الثقافي فحسب، بل هي أيضًا مسألة تعزيز التنمية المستدامة، ودعم الابتكار المحلي، وتمكين المجتمعات المحلية، وضمان المشاركة العادلة في اقتصاد المعرفة. ونظل ملتزمين بالعمل بشكل بناء مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق نتائج عملية تحظى بتأييد واسع النطاق تعزز النظام الدولي للملكية الفكرية لصالح الجميع.

223. إسبانيا: تتفق إسبانيا مع البيان الذي أدلى به الفريق ب والاتحاد الأوروبي، وتود أن تشكر الأمانة على العمل الذي قامت به. ونعتقد أن هذه اللجنة هي المنتدى المناسب والحصري لمناقشة المسائل المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية. فطبيعتها الفريدة، إلى جانب المشاركة النشطة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، تضمن توفير مساحة متخصصة وشاملة للحوار وإيجاد حلول متوازنة وقائمة على التوافق. وفيما يتعلق بالمنهجية، نود أن نؤكد على أهمية الحفاظ على نهج قائم على الأدلة مدعوم بأمثلة محددة وتجارب إقليمية ووطنية حقيقية. ونرحب بالجلسات الأربع لتبادل المعلومات التي عُقدت خلال الدورة الثانية والخمسين وساهمت في توفير أساس للمناقشات حول النص المتعلق بالمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية والتراثية. ونشارك الاتحاد الأوروبي الرأي القائل بضرورة تخصيص يومين على الأقل لهذه التبادلات. وهذا توازن مناسب ينبغي الحفاظ عليه في الدورات المقبلة مع التركيز على التجارب الوطنية المحددة التي يمكن أن توجه المفاوضات. ونرى أن أي صك دولي بشأن المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية ينبغي أن يكون غير ملزم وأن يتبنى نهجاً متوازناً يتسم أيضاً بالمرونة ويستند إلى التدابير، مع الحفاظ على التناسق مع نظام الملكية الفكرية ككل. وللمضي قدماً، من الأهمية بمكان أن تكون لدينا عملية شاملة وشفافة تراعي مواقف جميع الدول الأعضاء. ونؤكد من جديد التزامنا بأعمال هذه اللجنة وبتعزيز نظام الملكية الفكرية الذي يحمي الاستخدام المستدام للموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، فضلاً عن التقاليد والتعبيرات الثقافية، مع الاحترام الكامل للتنوع الثقافي.

224. بيرو: نؤيد البيان الذي أدلت به السلفادور، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، والبيان الذي أدلت به إندونيسيا، باسم الدول مجموعة البلدان ذات التوجهات المماثلة. ونرحب بعمل اللجنة والرئيس ونواب الرئيس والأمانة، مؤكدين من جديد التزامنا الكامل بعمل اللجنة والولاية التي أقرتها الدول الأعضاء. وقد أثبتت لجنة المعارف أنها منبر متعدد الأطراف مناسب لبناء توافق في الآراء حول حماية دولية أكثر إنصافاً وتوازناً للموارد الوراثية والمعارف التقليدية والتقاليد الثقافية. والأمر ذو الأهمية الأساسية هو الحفاظ على الزخم السياسي والمضي قدماً في المفاوضات المعلقة. وتعد الحماية الفعالة للمعارف التقليدية والموارد الوراثية أمراً أساسياً بالنسبة لبيرو لمنع الاستيلاء غير المشروع والقرصنة البيولوجية، وتعزيز الابتكار القائم على احترام حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وضمان توزيع أكثر عدلاً وإنصافاً للفوائد المستمدة من استخدامها. وبناءً على ذلك، نشجع على الدخول السريع في حيز النفاذ وتنفيذ معاهدة الويبو بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية، إلى جانب الالتزامات الدولية الملزمة التي نعتبرها أداة من شأنها تعزيز نظام الملكية الفكرية على المستوى الدولي وضمان حماية أكبر للتراث البيولوجي والثقافي لبلدنا. ونشارك في أعمال اللجنة بنهج بناء موجه نحو تحقيق النتائج، ونرى أنه من الضروري أن نتجه نحو صياغة صك دولي يضمن الحماية الفعالة للمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية، وبذلك نسهم في التنمية المستدامة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي حافظت على هذه المعارف ونقلتها عبر الأجيال. ومن الضروري أيضًا الحفاظ على المعارف المتعلقة بالتنوع البيولوجي في هذه البلدان. ونؤكد مجدداً دعمنا للأعمال الجارية التي تضطلع بها اللجنة، ونحث الدول الأعضاء على الحفاظ على التزام سياسي راسخ لتحقيق نتائج محددة تلبي توقعات أصحاب المصلحة لدينا الذين يرغبون في المشاركة في نظام دولي للملكية الفكرية يتسم بمزيد من الشمولية والتوازن والاحترام.

225. أوكرانيا: يؤيد وفد أوكرانيا البيان الذي أدلى به وفد ألبانيا الموقر، نيابة عن مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق. وتحيط أوكرانيا علماً بالتقرير المتعلق بلجنة المعارف الوارد في الوثيقة WO/GA/60/7. وترحب أوكرانيا ببدء أعمال اللجنة في إطار ولايتها المجددة لفترة السنتين 2026-2027. ونحن على استعداد لمواصلة المناقشات البناءة التي تقودها الدول الأعضاء بشأن المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية. وتؤيد أوكرانيا أساليب العمل المفتوحة والشاملة والقائمة على الأدلة في اللجنة. ونعتقد أن المناقشات المستقبلية يجب أن تظل متوازنة وعملية، وأن تراعي مصالح الدول الأعضاء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. سيدي الرئيس، بالنسبة لأوكرانيا، يرتبط عمل لجنة المعارف ارتباطاً مباشراً بحماية المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية والهوية الثقافية للشعوب الأصلية. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في سياق شبه جزيرة القرم المحتلة مؤقتاً، حيث أعقب احتلال الاتحاد الروسي اضطهاد وتمييز مستمران ضد سكان القرم، وهم الشعوب الأصلية في أوكرانيا. إن حظر مجلس القرم (*Mejlis*)، والقضايا الجنائية الملفقة، والترويج القسري، والضغط على الحياة الدينية والثقافية، كل ذلك يقوض قدرة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على الحفاظ على هويتها وتقاليدها وأشكال تعبيرها الثقافي ونقلها وحمايتها. كما أن قانون العدوان الذي يطبقه الاتحاد الروسي هو قانون ضد الهوية الثقافية لأوكرانيا، بما في ذلك هوية الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وإجمالاً، فقد حوالي 7 ملايين معلم ثقافي، ولا يزال 1.7 مليون معلم موجوداً في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً. وهذا يجعل من الصعب، بل من المستحيل، على الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الحفاظ على تقاليدها وأشكال تعبيرها الثقافي ونقلها إلى الأجيال القادمة. ويؤثر هذا التدمير بشكل مباشر على الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وعلى معارفها التقليدية، وأشكال التعبير الثقافي التقليدية، ومساحاتها الثقافية. كما أنه يقوض الهدف ذاته الذي تسعى هذه اللجنة إلى تعزيزه: الاحترام والاعتراف والحماية الفعالة. ونؤكد مجدداً على أن الاتحاد الروسي يجب أن يتحمل العواقب القانونية لجميع أفعاله الدولية غير المشروعة والمضايقات التي يمارسها ضد الشعوب الأصلية ومجتمعاتها.

226. الفلبين: تعرب الفلبين عن شكرها للجنة المعارف على جهودها الدؤوبة، وتقر بالتحديات التي تواجه المضي قدماً في المناقشات المتعلقة بالربط بين الملكية الفكرية والموارد الوراثية، والمعارف التقليدية، والتعبيرات الثقافية التقليدية. ونؤكد أن الفلبين تولي أهمية كبيرة للشمولية في نظام الملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، نؤيد الرأي القائل بأن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ينبغي أن تتمكن من الاستفادة من مواردها الوراثية، ومعارفها التقليدية، وتعبيراتها الثقافية التقليدية. ويتجلى هذا الالتزام في الفلبين في إطارنا المحلي، بما في ذلك أمر إداري مشترك مع اللجنة الوطنية للشعوب الأصلية، ينص على الاعتراف بحقوق الملكية الفكرية المجتمعية للمجتمعات الثقافية الأصلية والشعوب الأصلية وحمايتها وممارستها فيما يتعلق بتراثها الثقافي ونظم معارفها وممارساتها التقليدية. وفي هذا الصدد، تؤكد الفلبين للجنة التزامها المستمر بالعمل معاً على وضع صكوك متوازنة ومفيدة للطرفين لحماية المعارف التقليدية والممارسات الثقافية التقليدية. كما نود أن نذكر بأن الفلبين تقوم حالياً بالخطوات المحلية اللازمة للانضمام إلى معاهدة الويبو التاريخية المتعلقة بالمعارف التقليدية (GRATK). وفي نهاية المطاف، نعتقد أن المعاهدة تنطوي على إمكانات كبيرة لتمكين الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وتعزيز الثقة في النظام الدولي للملكية الفكرية، وتشجيع الابتكار الأكثر إنصافاً وشمولاً.

227. كولومبيا: يود وفد كولومبيا أن يشكر الأمانة على الوثيقة WO/GA/60/7. ونرحب بالتجديد الأخير لولاية اللجنة. وبالنسبة لكولومبيا، بصفتها بلدًا متعدد الثقافات وذا تنوع بيولوجي هائل، فإن التقاطع بين الفولكلور والمعارف التقليدية والموارد الوراثية يمثل أولوية، ونعتقد أنه ينبغي الحفاظ على العمل الدؤوب الذي تبذله الدول الأعضاء لبناء نظام يحمينا. وقد حقق المؤتمر الدبلوماسي بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها نجاحاً كبيراً، ونحن ندعو البلدان إلى إحراز مزيد من التقدم في المناقشات المتعلقة بالاعتراف بالمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية في اللجنة، مع إعطاء التمثيل الواجب لمجتمعاتنا المحلية. ونؤكد مجدداً على أهمية جعل هذه اللجنة هيئة دائمة تابعة للويبو، وندعو الأمانة إلى مواصلة التجميع المنهجي لأنظمة الحماية ذات *الطابع الفريد* للمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية، الأمر الذي سيسهم بلا شك في دفع عجلة النقاش داخل اللجنة.

228. جمهورية كوريا: تود جمهورية كوريا أن تعرب عن تقديرها للأمانة العامة لجهودها المستمرة في دعم أعمال لجنة المعارف. ويحيط وفدنا علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة WO/GA/60/7. ونثني على المشاركة البناءة للدول الأعضاء خلال الدورة الثانية والخمسين للجنة، ونرحب باستمرار المفاوضات القائمة على النصوص بشأن المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية. ويرحب وفدنا بالجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة للتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن القضايا الأساسية. ونعتقد أن النهج العملي والقائم على الأدلة الذي تتبعه لجنة المعارف، بما في ذلك تبادل الخبرات الوطنية والإقليمية، يمكن أن يسهم في إجراء مناقشة أكثر توازناً وواقعية. ومع استمرار العمل، تأمل جمهورية كوريا في أن تؤدي المناقشات المستقبلية إلى نتيجة متوازنة وعملية وقابلة للتنفيذ فيما يتعلق بالوضوح القانوني والقدرة على التنبؤ وتنوع النظم القانونية الوطنية والنهج السياساتية. وتظل جمهورية كوريا ملتزمة بالمشاركة البناءة في الأعمال المستقبلية للجنة المعارف.

229. الولايات المتحدة الأمريكية: نشكر الأمانة على إعداد الوثيقة WO/GA/60/7. وتؤيد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد ألمانيا الموقر، نيابة عن المجموعة باء. وتذكر الدول الأعضاء بأن ولاية لجنة المعارف تتطلب برنامج عمل يعكس، وأقتبس، «نهجاً قائماً على الأدلة مع أمثلة فعلية، بما في ذلك التجارب الوطنية/الإقليمية» و«إجراء/تحديث دراسات تغطي، *في جملة أمور*، أمثلة على التجارب الوطنية». ومن الضروري أن يستند عمل لجنة المعارف إلى أدلة فعلية مستمدة من التجارب الوطنية، وهي أدلة تثبت أن النص قيد المناقشة يعكس سجلاً حافلاً من التنفيذ، وتقارب السياسات عبر الدول الأعضاء، والتوافق مع نظام الملكية الفكرية. وما يهم ليس أن نظاماً معيناً لحماية المعارف التقليدية أو التقاليد والثقافات التراثية يمكن تفعيله نظرياً، بل كيف تم تفعيله عملياً، بما في ذلك النتائج التي تم تحقيقها والدروس المستفادة من تلك النتائج. وللأسف، فإن سجل الأدلة لدى لجنة المعارف يعاني من نقص حاد في هذا الشأن. وقد قدمت الولايات المتحدة اقتراحاً في الاجتماع الأخير للجنة المعارف تطلب فيه من الأمانة إجراء دراسة استقصائية للدول الأعضاء في الويبو بشأن استخدام وسائل الحماية *الفريدة (sui generis)* المتاحة محلياً لحماية المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية. ويرد هذا الاقتراح في وثيقة الويبو WIPO/GRTKF/IC/52/6، كما تمت الإشارة إليه في الفقرة 8 من الوثيقة الحالية قيد النظر. وتشكر الولايات المتحدة الدول الأعضاء على نظرها في الاقتراح، وتدعو لجنة المعارف إلى اعتماد الاقتراح وتنفيذه في اجتماعها المقبل. وفي غياب هذه الأمثلة الواقعية المستندة إلى الأدلة بشأن التنفيذ والفعالية، فإن الشكوك حول هذه الأنظمة وتوافقها مع النظام العالمي للملكية الفكرية ستستمر وتتزايد بلا شك. ونلاحظ أيضًا أنه إذا لم تكن لجنة المعارف هي المكان الذي تتركز فيه المناقشات حول الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والممارسات الثقافية والتقليدية بشكل حصري، بل كانت هذه المناقشات موزعة على مختلف هيئات الويبو، فمن المنطقي أن يتساءل المرء عن الحاجة إلى استمرار لجنة المعارف، حيث يصبح عملنا متكررًا وغير فعال على مستوى المنظمة. وقد أُنشئت لجنة المعارف لهذا الغرض بالذات، أي لتركيز هذه المناقشات في مكان واحد. ولعل لجنة المعارف قد تجاوزت غرضها إذن. وأخيراً، لا تؤيد الولايات المتحدة تمويل مشاركة الشعوب الأصلية في أعمال لجنة المعارف من الميزانية العادية للويبو. فقد أُنشئ الصندوق الطوعي لهذا الغرض، ونحن نشجع الدول الأعضاء على المساهمة في هذا الصندوق الطوعي.

230. جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية: بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديري لجهود نائب المدير العام السيد إدوارد كواكوا على تفانيه ومساهمته، وللأمانة العامة على إعداد الوثيقة WO/GA/60/7. وقد وافقت الدورة السابعة والستون للجمعية العامة للدول الأعضاء في الويبو على ميزانية الفترة 2027/2026. ونؤكد أهمية لجنة المعارف وفقاً لأجندة التنمية للويبو. وباعتماد معاهدة GRATK في عام 2024، أصبح هناك إطار قانوني لحماية الموارد الوراثية والملكية الفكرية. ويتوقع وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إحراز تقدم إيجابي في المستقبل في الجهود الرامية إلى التغلب على التحديات الناشئة في مجالات الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للجنة أن تولي أهمية لتبادل الخبرات بين البلدان والمناطق المعنية، وأن تولي اهتماماً أساسياً للمفاوضات مع البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والشعوب الأصلية وممثلي المجتمعات الإقليمية والخبراء في مختلف الجوانب، مثل تبادل قواعد البيانات والحماية والتغطية.

231. إندونيسيا: تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلت به الدول ذات التوجه المماثل، وتدلي بهذا البيان بصفتها الوطنية. وتشكر إندونيسيا الأمانة على التقرير الوارد في الوثيقة WO/GA/60/7، وترحب بالتقدم الذي أحرزته لجنة المعارف خلال دورتها الثانية والخمسين. وتؤكد إندونيسيا على أهمية لجنة المعارف باعتبارها المنتدى المتعدد الأطراف الرئيسي لمعالجة قضايا الملكية الفكرية المتعلقة بالمعارف التقليدية، والتعبيرات الثقافية التقليدية، والموارد الوراثية. ونحن نقدر أن الولاية المجددة توفر خارطة طريق واضحة لفترة السنتين 2027/2026 مع الحفاظ على عملية تفاوض تقودها الدول الأعضاء وتتميز بالشمولية والشفافية. وفي أعقاب الاعتماد الناجح لمعاهدة GRATK في عام 2024، ترى إندونيسيا أن على اللجنة الآن أن تركز جهودها على دفع عجلة المفاوضات بشأن حماية المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية. ونشجع جميع الدول الأعضاء على المشاركة بشكل بناء في سد الثغرات المتبقية وبناء تفاهم مشترك حول القضايا الأساسية بهدف تحقيق تقدم ملموس بحلول عام 2027. كما ترحب إندونيسيا باستمرار اللجنة في استخدام المفاوضات القائمة على النصوص، مع استكمالها بالتجارب العملية والأمثلة الوطنية. ويمكن لهذا النهج أن يثري المناقشات شريطة أن تدعم هذه الأنشطة عملية التفاوض ولا تؤخرها. وباعتبارها واحدة من أكثر دول العالم تنوعاً ثقافياً وغنىً بالتنوع البيولوجي، تولي إندونيسيا أهمية كبيرة لضمان أن يوفر النظام الدولي للملكية الفكرية حماية متوازنة وفعالة ومناسبة للمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية. ولا تقتصر هذه الحماية على صون حقوق ومصالح الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية فحسب، بل تسهم أيضاً في التنمية المستدامة، والحفاظ على الثقافة، والابتكار، وتقاسم المنافع على أساس منصف. وتظل إندونيسيا ملتزمة بالعمل بشكل بناء مع جميع الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى نتيجة متوازنة وعملية وقادرة على تلبية المصالح المشروعة لجميع أصحاب

المصلحة. وأخيراً، تدعم إندونيسيا إحاطة اللجنة علماً بهذا التقرير وتتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في أعمال اللجنة خلال الفترة المتبقية من ولايتها الحالية.

232. أوغندا: يثمن وفد أوغندا تقرير اللجنة ويشيد بالتقدم المحرز خلال دورتها الثانية والخمسين. وتعرب أوغندا عن تقديرها للمدير العام المساعد المنتهية ولايته، السيد كواكوا، على قيادته المتميزة ومساهمته القيمة في دفع جدول الأعمال العالمي للملكية الفكرية. وتقدر أوغندا تجديد ولاية لجنة المعارف لعامي 2027/2026، ولا سيما التزامها المستمر بدفع المفاوضات القائمة على النصوص نحو صياغة صك قانوني دولي يوفر حماية متوازنة وفعالة للمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية. وعقب الاعتماد الناجح لمعاهدة الويبو بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية، ترى أوغندا أنه من الضروري أن تحافظ الدول الأعضاء على الزخم الحالي من أجل اختتام المفاوضات بشأن حماية المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. ومن شأن مثل هذه النتيجة أن تكمل الإطار الدولي القائم وتعزز الاعتراف بنظم المعارف التقليدية والتراث الثقافي للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وحمايتها. وقد صدقت أوغندا على معاهدة الويبو بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية، مؤكدة من جديد التزامها بتعزيز الإطار القانوني الدولي لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. وتؤيد أوغندا النهج القائم على الأدلة الذي تتبعه اللجنة، بما في ذلك تبادل الخبرات الوطنية والإقليمية والتوثيق المستمر للنظم *الفريدة من نوعها* لحماية المعارف التقليدية والتراث الثقافي للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وتوفر هذه المبادرات، سيدي الرئيس، رؤى قيّمة تسهم في إجراء مفاوضات مستنيرة وشاملة. وباعتبارها بلداً غنياً بالتنوع البيولوجي والمعارف التقليدية والتراث الثقافي، تولي أوغندا أهمية كبيرة لإنشاء إطار دولي فعال يحمي هذه المصادر القيّمة مع تعزيز الابتكار والتنمية المستدامة والتقاسم العادل للمنافع. ولذلك، تدعم أوغندا استمرار عمل اللجنة وولايتها الحالية، وتتطلع إلى إحراز تقدم ملموس يمكّن الجمعية العامة في عام 2027 من اتخاذ قرار مستنير بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد صك قانوني دولي بشأن حماية المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية. وأخيراً، تؤكد أوغندا مجدداً على أهمية استمرار تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات للبلدان النامية، بما في ذلك دعم المشاركة الفعالة للخبراء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في عملية الوكالة.

233. ساموا: تشكر ساموا الأمانة على تقرير لجنة المعارف رقم WO/GA/60/7. ونؤكد من جديد على الولاية التي تقضي بأن تضع اللجنة اللمسات الأخيرة على اتفاق بشأن صك أو صكوك قانونية دولية تضمن الحماية المتوازنة والفعالة للمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية. لكن، سيدي الرئيس، يجب أن تعالج الأعمال المقبلة الثغرات الحرجة التي بقيت دون حل خلال المفاوضات حول معاهدة GRATK. وترى ساموا أن المعاهدة تمثل تكييفاً لنظام البراءات. كما أن معاهدة الرياض والمفاوضات الحالية بشأن المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية تميل بشكل متزايد نحو تكييف نظام حق المؤلف. سيدي الرئيس، في كل مرة يُطلب من الشعوب الأصلية أن تكيّف تراثها الثقافي مع أنظمة الملكية الفكرية التي لم تُصمم أبداً من أجل الحراسة الجماعية أو الانتقال عبر الأجيال أو الممارسات العرفية. ونحن نواصل توسيع إطار الملكية الفكرية التقليدي في محاولة لمعالجة إساءة استخدام واستغلال المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية. ومع ذلك، فإن هذا النهج القائم على التدابير، سواء كان ملزماً أم غير ملزم، يترك الشعوب الأصلية باستمرار في موقف دفاعي بدلاً من تمكينها. ولا تزال هناك فجوة مستمرة. ولا يمكن سدها إلا من خلال تطوير حق في الملكية الفكرية معترف به دولياً للمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية، وهو حق يمكّن الشعوب الأصلية من ممارسة سلطة وسيطرة حقيقيتين على معارفها التقليدية وتعبيراتها الثقافية. سيدي الرئيس، يجب أن نكون واضحين، إن تعزيز أنظمة الملكية الفكرية الحالية، حتى مع متطلبات الإفصاح أو قواعد البيانات الدفاعية، لن يوفر حماية ذات مغزى. فهذه الأدوات تكشف عن سوء الاستخدام، لكنها لا تمنعه. كما أنها لا تنشئ حقوقاً، ولا تنقل السلطة والسيطرة إلى الشعوب الأصلية. ونحن نعتقد أن على المجتمع الدولي أن يفعل ما فعله على مر التاريخ، أي إنشاء حق جديد في الملكية الفكرية. فقد نشأت حق المؤلف، والبراءات، والعلامات التجارية، ومؤخراً حقوق الأصناف النباتية، والمؤشرات الجغرافية، كل منها لأن المجتمع كان في حاجة إليها. واليوم، تحتاج الشعوب الأصلية إلى صك دولي ملزم قائم على الحقوق يوفر حماية قوية وقابلة للتنفيذ للمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية. وتؤكد ساموا كذلك على ضرورة أن تظل المشاركة الفعالة والهادفة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في صميم هذه المفاوضات، مع الاعتراف بها باعتبارها الحراس الشرعيين للمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية. وترحب ساموا بحلقة العمل الإقليمية المقبلة لمنطقة المحيط الهادئ التي ستُعقد في سوفا، وتشكر الويبو وحكومة أستراليا على دعمهما لمشاركة واسعة النطاق لأصحاب المصلحة المتعددين من جميع أنحاء منطقة المحيط الهادئ. ونظراً للتحديات التي تواجهها بلدان المحيط الهادئ في المشاركة في مفاوضات لجنة المعارف، توفر حلقة العمل هذه فرصة فريدة ومناسبة لتعزيز التفاهم والاستعداد على الصعيد الإقليمي. وبالنسبة لنا، لا يمكن فصل تنفيذ المعاهدة عن المفاوضات التي لم تكتمل بعد بشأن المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية. وقد تنظر ساموا في المقترحات التي تساعد في المفاوضات شريطة أن تدعم التقدم نحو هدفنا المتفق عليه المتمثل في إبرام صك قانوني دولي فعال، لا أن تؤخره. سيدي الرئيس، دعونا نضع صكاً لا يقتصر على تعديل الماضي فحسب، بل يبني المستقبل أيضاً.

234. المغرب: يود وفد المغرب أن يشكر الأمانة على إعدادوتقديم التقرير عن أعمال لجنة المعارف. ونثني على التقدم المحرز خلال الدورات الماضية ونؤكد على أهمية الحفاظ على هذا الاتجاه البناء. وبالنسبة للدورات المقبلة، يشجع وفدنا اللجنة على مواصلة جهودها لتقليص الاختلافات حول القضايا التي لم يُبت فيها بعد. ونأمل أن تكون المناقشات في فترة السنتين المقبلة ناضجة بما يكفي حتى نتمكن من التوجه بشكل حاسم نحو صياغة صك دولي ملزم واحد أو عدة صكوك.

235. ناميبيا: يسر ناميبيا أن تتكلم بشأن هذا البند من جدول الأعمال والعمل الهام الذي تقوم به لجنة المعارف، وتشكر الأمانة على الوثائق التي أعدتها. وتؤيد ناميبيا البيان الذي أدلى به المندوب الموقر لجنوب أفريقيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية. ونرحب بمواصلة اللجنة للمفاوضات القائمة على النصوص بشأن المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية. ومن الضروري الإشارة إلى أنه في حين قد تكون مبادرات تبادل المعلومات ضرورية لتسهيل تضييق الفجوات، فإن ذلك لا ينبغي أن يتم على حساب المفاوضات القائمة على النصوص أو أن يؤخر العمل الموضوعي للجنة. وبالنسبة لناميبيا، فإن حماية المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية أمر محوري لحماية الهوية الثقافية، وضمان التقاسم العادل للمنافع، وتعزيز التنمية المستدامة. ولذلك، نحث على أن تتجه المفاوضات بخطى حاسمة نحو صياغة صك قانوني دولي متوازن وفعال. كما نؤكد على أهمية المشاركة الشاملة، لا سيما من جانب البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والشعوب الأصلية، لضمان أن تعكس النتيجة النهائية واقع جميع الدول الأعضاء. وتؤكد ناميبيا من جديد التزامها بالمشاركة البناءة، وتتطلع إلى قيام الجمعية العامة بتقييم التقدم المحرز في أعمال اللجنة بهدف دعم اعتماد الصك القانوني الدولي. في الختام، سيدي الرئيس، وربما قبل كل شيء، نود أن نستغل هذه الثواني القليلة لتقديم شكرنا للدكتور إدوارد كواكوا، المدير العام المساعد المنتهية ولايته، الذي صادف أنه المحاضر المتميز الذي عرّفني على ديناميكيات دراسات الملكية الفكرية والإطار المؤسسي الدولي للملكية الفكرية. نحن نقدرك، سيدي، ونقدر قيادتك وخدمتك المتميزة لهذه المنظمة وجميع دولها الأعضاء.

236. زامبيا: تؤيد جمهورية زامبيا البيان الذي أدلت به جنوب أفريقيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية. وفي البداية، تنضم زامبيا إلى المجموعة الأفريقية في الإعراب عن تقديرها الصادق للدكتور إدوارد كواكوا، المدير العام المساعد لقطاع التحديات العالمية والشراكات، على قيادته المتميزة، وخدمته المتفانية لمنظمة الويبو ودولها الأعضاء، ومساهمته الهامة في النهوض بالملكية الفكرية لصالح الجميع. ونتمنى له كل النجاح في مساعيه المستقبلية. ولا شك أن التاريخ سيذكره بخير. وتشكر زامبيا الأمانة على تقرير لجنة المعارف، وتعرب عن تقديرها لرئيس اللجنة لقيادته الحازمة. سيدي الرئيس، ترحب زامبيا بالاعتماد الناجح GRATK، التي تمثل علامة فارقة تاريخية في تطور النظام الدولي للملكية الفكرية. ولذلك، تفخر زامبيا بتوقيعها على المعاهدة، مؤكدة من جديد التزامنا بأهدافها وبتعزيز الشفافية والإنصاف ومنع الاستيلاء غير المشروع على الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. السيد الرئيس، وبينما نقدر هذا الإنجاز الهام، فإننا نتفق تماماً مع المجموعة الأفريقية على أن عملنا لم يكتمل بعد. ولذلك، فإننا نؤيد استمرار المفاوضات المركزة والشاملة والقائمة على النصوص، وفقاً لولاية اللجنة، من أجل التوصل إلى صكوك قانونية دولية متوازنة لحماية المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية والتراثية بشكل فعال. وينبغي أن تسهل الدراسات والأنشطة الداعمة الأخرى هذه المفاوضات، لا أن تحل محلها أو تؤخرها. سيدي الرئيس، على الصعيد الوطني، أظهرت زامبيا التزامها من خلال سن قانون حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية وتعبيرات الفولكلور في عام 2016، الذي يوفر إطاراً شاملاً *وفريداً* من *نوعه* لحماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية وتعبيرات الفولكلور. ويعترف القانون بحراسة المجتمعات المحلية، ويشترط الحصول على الموافقة المسبقة عن علم، وينص على التقاسم العادل للمنافع، ويحترم القوانين والممارسات العرفية. وقد أظهرت تجربتنا أن الحماية الفعالة يجب أن تمكّن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من التحكم في معارفها وتراثها الثقافي والحفاظ عليهما والاستفادة منهما. ولهذا السبب، تظل زامبيا ملتزمة بدعم تنفيذ معاهدة الويبو بشأن المعارف التقليدية، مع مواصلة العمل بشكل بناء مع جميع الدول الأعضاء من أجل تحقيق نتائج ملموسة بشأن القضايا المتبقية المعروضة على اللجنة.

237. جنوب أفريقيا: تنضم جنوب أفريقيا إلى البيان الذي أدلى به المندوب الموقر لجنوب أفريقيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية. ويرحب وفدي بتجديد ولاية لجنة المعارف التابعة للويبو لفترة السنتين 2027/2026. ونحن نؤيد عملية تقودها الدول الأعضاء وتكون مفتوحة وشاملة تهدف إلى التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن صك أو صكوك قانونية دولية تضمن الحماية المتوازنة والفعالة للمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية. وتؤكد جنوب أفريقيا مجدداً على أهمية ودور سد الثغرات القائمة في النص قيد التفاوض بشأن المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية. ونأمل ألا يستمر عدم إحراز تقدم خلال الدورات التاسعة والأربعين والخمسين والواحدة والخمسين ليكون هو القاعدة في الدورات المقبلة، لأن ذلك يذكرنا بتجارب الماضي التي استغرقت فيها الدول الأعضاء عقدين من الزمن لاعتماد معاهدات كانت، حسب رأي المطالبين، جاهزة منذ فترة طويلة قبل عرضها على المؤتمر الدبلوماسي. ومع ذلك، فإن التقدم المحرز خلال الدورة الثانية والخمسين للجنة المعارف ضئيل هو الآخر، حيث ركز بشكل أساسي على التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن القضايا الجوهرية. ولهذا الغرض، سيدي الرئيس، تواصل جنوب أفريقيا دعم نهج قائم على الحقوق يتضمن التزامات واضحة، ومتطلبات إفصاح مناسبة، وتقاسمًا عادلًا ومنصفًا للمنافع التي تعود على الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من استخدام معارفها، وعناصر التراث الثقافي، والموارد الوراثية المرتبطة بها. ولا تزال جنوب أفريقيا مصممة على المضي قدماً في نهج قائم على الحقوق، مع إدراكها أن الحقوق تؤدي بالفعل إلى اتخاذ تدابير. ولا ينبغي دعم أي محاولة لاستبدال الحقوق بالتدابير. علاوة على ذلك، لا تزال جنوب أفريقيا تأمل في التوصل إلى نص واحد يأخذ في الاعتبار المعارف التقليدية والتقاليد الثقافية. والسبب في ذلك، سيدي الرئيس، هو أننا نتعامل مع موضوع واحد أو موضوعات متشابهة، مع اختلاف الأمثلة هنا وهناك فقط. وإذا أُخذ هذا الموقف في الاعتبار، فبمجرد أن يصبح النص جاهزاً لعقد مؤتمر دبلوماسي، سنخرج بمعاهدة واحدة. ونحث الأعضاء على النظر في هذا الموقف، من أجل تسريع المفاوضات والوصول بنا إلى وضع حد لاستغلال معرفة مجتمعاتنا، بصفتها أصحاب هذه المعرفة، وإساءة استخدامها واختلاسها. كما ترحب جنوب أفريقيا بالمشاركة المستمرة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في عملية لجنة المعارف، بما في ذلك من خلال التجمع الأصلي، واللجان الأصلية، والصندوق الطوعي للويبو. إن أصواتهم، وتجاربهم الحياتية، وحمايتهم لنظم المعرفة، أمور أساسية لضمان أن تكون أي نتيجة دولية شرعية وشاملة ومستجيبة لواقع المجتمعات على أرض الواقع. وتتطلع جنوب أفريقيا إلى مشاركة بناءة وقوية في الجلسات المتبقية للجنة المعارف في إطار برنامج العمل للفترة 2027/2026. ونحث الدول الأعضاء على الاستفادة من الولاية المجددة للانتقال من التبادلات العامة إلى التوافق الملموس حول مسودة النص بهدف التوصل إلى نتيجة تكون

فعالة من الناحية القانونية وموجهة نحو التنمية وقادرة على حماية المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية والتراثية بطريقة تعكس كرامة وحقوق ومصالح الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والبلدان النامية. وفي الختام، نود أن نشكر المدير العام المساعد المنتهية ولايته، الدكتور كواكوا، على التزامه وتفانيه على مدار السنوات الماضية. ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه المستقبلية، ونأمل أن تتلاقى طرقنا مرة أخرى.

238. فانواتو: السيد الرئيس، تنضم فانواتو إلى البيان الذي أدلى به المندوب الموقر لساموا، نيابة عن الدول النامية في جزر المحيط الهادئ. وبصفتنا الوطنية، تود فانواتو أن تسلط الضوء على ثلاث رسائل رئيسية. أولاً، تؤكد فانواتو أن المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية والموارد الوراثية ليست سلعاً يمكن استغلالها دون موافقة. فهي تشكل التراث الجماعي لشعوبنا الأصلية ومجتمعاتنا المحلية، الذي تم الحفاظ عليه عبر الأجيال بموجب القوانين والممارسات العرفية. ومع ذلك، وعلى الرغم من عقود من المفاوضات، لا تزال هذه المجتمعات تواجه الاستيلاء غير المشروع على معارفها وتعبيراتها الثقافية وتسويقها دون إذن، دون الاعتراف بها أو تقاسم المنافع على أساس منصف. ولا يمكن أن يستمر هذا الوضع. ثانياً، ترحب فانواتو باعتماد معاهدة الويبو بشأن المعارف التقليدية، وتفخر بتوقيعها على المعاهدة في وقت سابق من هذا العام. ونشكر الويبو بصدق على المساعدة الفنية التي قدمتها طوال عملية التصديق لدينا. ومع ذلك، يجب ألا تصبح المعاهدة نهاية طموحنا. فهي مجرد جزء واحد من الإطار الدولي الأوسع الذي لا يزال غير مكتمل. وعلينا الآن أن نُظهر نفس العزم السياسي لإنهاء المفاوضات بشأن صكوك قانونية دولية فعالة لحماية المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية. ثالثاً، تعتقد فانواتو أن المفاوضات قد وصلت إلى مرحلة أصبحت فيها القيادة السياسية، وليس المناقشات الفنية، هي ما نحتاج إليه أكثر من أي شيء آخر. وبعد أكثر من 25 عاماً من المداولات، أمام اللجنة نصوص تفاوضية ناضجة وولاية واضحة. ولذلك، نحث جميع الدول الأعضاء على المشاركة بمرونة وتصميم لحل القضايا المتبقية وضمان أن تكون الجمعية العامة لعام 2027 في وضع يسمح لها بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. سيدي الرئيس، بالنسبة لبلدان مثل فانواتو، تشكل المعارف التقليدية أساساً لحفظ التنوع البيولوجي، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، والتأهب للكوارث، والأمن الغذائي، والطب التقليدي، والهوية الثقافية. إن حماية هذه المعرفة ليست مجرد هدف يتعلق بالملكية الفكرية. إنها مسألة تتعلق بالإنصاف والتنمية المستدامة واحترام حقوق الشعوب الأصلية. لقد انتظرت الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ما يكفي من الوقت. وهي تستحق إطاراً قانونياً دولياً يحمي معارفها وأشكال تعبيرها الثقافي من الاستغلال ويضمن استفادتها بشكل عادل من استخدامها. وتظل فانواتو ملتزمة التزاماً تاماً بالعمل مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق هذا الهدف.

239. الإكوادور: نود أن نؤكد من جديد التزامنا بالمفاوضات الجارية في إطار لجنة المعارف وتعزيز نظام دولي للملكية الفكرية يضمن الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية لصالح الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وفي هذا السياق، نؤيد المفاوضات الجارية، وهي مفاوضات تستند إلى نصوص، بهدف التوصل إلى صك قانوني دولي فعال يعزز اليقين القانوني والتعاون الدولي. وعلى الصعيد الوطني، أحرزت الدائرة الوطنية للملكية الفكرية تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بالطلبات الطوعية المقدمة إلى السجل من 26 مجتمعاً من الشعوب الأصلية، ونشر سبع منشورات مجتمعية ومنشورين آخرين يعززان آليات الحماية التي تم وضعها بما يتماشى مع القانون العرفي والحقوق الموجودة مسبقاً. وقد وقعنا على معاهدة الويبو بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية في 21 مايو 2025. ونحن نسير قدماً في عملية وطنية للتصديق عليها بهدف تعزيز التنفيذ وبناء القدرات الوطنية من أجل تنفيذها الفعال. وأخيراً، نود أن نؤكد مجدداً التزامنا بمواصلة المساهمة بنشاط في أعمال اللجنة، وتبادل تجاربنا الوطنية، وتعزيز الحوار واحترام التنوع الثقافي بهدف تحقيق نتائج إيجابية للدول الأعضاء وأصحاب الحقوق المشروعة في المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية.

240. المكسيك: يرحب وفد المكسيك بعرض التقرير. وفيما يتعلق بالمفاوضات النصية الرامية إلى وضع صكوك بشأن المعارف التقليدية والتقاليد الثقافية، تود المكسيك أن تؤكد مجدداً أنها ترى أن هذه العملية تُعد من أكثر العمليات أهمية في هذه المنظمة، نظراً لارتباطها الوثيق بالحقوق والكرامة وتنمية شعوبنا الأصلية ومجتمعاتنا المحلية. وقد أدى النقاش الذي دار حتى الآن إلى توضيح المواقف وإلى دراسة متعمقة للتجارب الوطنية. ومع ذلك، لم يتحقق سوى تقدم ضئيل في الجلسات الأخيرة. ومن أجل الوفاء بالولاية الموكلة إلينا في فترة السنتين هذه، يتعين علينا أن نذهب إلى ما هو أبعد بكثير من المناقشات العامة. وندعو الأعضاء إلى التركيز على الأهداف الرئيسية للصك، وهي ضمان الحماية الفعالة للمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية، ومنع منح حقوق الملكية الفكرية لها بشكل خاطئ، وثالثاً، الاعتراف بالشعوب الأصلية باعتبارها أصحاب الحقوق الشرعيين فيها. وتقدر المكسيك النهج القائم على الأدلة وتقر بفائدة الدراسات وتبادل الخبرات الوطنية. ومع ذلك، فإن هذا النهج ينبغي أن يغذي مفاوضاتنا، لا أن يؤجلها إلى أجل غير مسمى. لدينا الآن معلومات كافية لإحراز تقدم بشأن النص. وعلى الصعيد الوطني، نواصل تعزيز إطارنا القانوني وسياستنا العامة من خلال تنفيذ القانون الاتحادي المتعلق بحماية التراث الثقافي للشعوب الأصلية والمجتمعات والشعوب الأفرو-مكسيكية، وكذلك من خلال برامج مثل برنامج «أوريجينال» (Original)، الذي يدعم الحرفيين والمجتمعات المحلية. ومع ذلك، فإننا نؤمن إيماناً راسخاً بضرورة استكمال الجهود الوطنية بإطار دولي ملزم يوفر اليقين القانوني الشامل. ونؤكد من جديد أن المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية في هذه اللجنة، وفقاً لمبدأ "المعاملة التفضيلية"، أمر ضروري لإضفاء الشرعية على العملية وإثرائها بوجهات نظر لا يمكن استبدالها بأي شيء آخر.

241. كوبا: نشكر الأمانة على صياغة التقرير وتقديمه. ومن المهم أن نواصل التركيز على الركائز الثلاث للجنة، وهي المعارف التقليدية، والتقاليد والتعبيرات الثقافية، والموارد الوراثية، مع الأخذ في الاعتبار أنه في عام 2024، تم اعتماد معاهدة الويبو بشأن

الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والتقاليد والتعبيرات الثقافية. لذا، من الضروري تقديم المساعدة للدول الأعضاء فيما يتعلق بالمعرفة المتخصصة المطلوبة، فضلاً عن التمويل الفعال لمشاركة المتخصصين من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، بما يتماشى مع الممارسة المتبعة في هذه اللجنة، إلى جانب تيسير المشاركة الفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في العمل المعياري للمنظمة بشأن الركائز التي ذكرتها. وهذا أمر بالغ الأهمية لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

242. الاتحاد الروسي: يضطر الاتحاد الروسي إلى أن يستهل بيانه بممارسة حقه في الرد ليصرح بما يلي في سياق التلميحات التي أبدتها إحدى الوفود بشأن السياسة التمييزية المزعومة التي يتبعها الاتحاد الروسي تجاه الأقليات القومية. ونود أن نقول إن أعلى هيئة قانونية في الأمم المتحدة، وهي محكمة العدل الدولية، أصدرت في عام 2024، عقب الشكوى الأوكرانية المرفوعة ضد الاتحاد الروسي، ما يلي: رفضت المحكمة جميع ادعاءات أوكرانيا تقريباً بشأن الانتهاكات المزعومة التي ارتكبها الاتحاد الروسي فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وقد أظهر هذا القرار أن الاتهامات التي وجهتها أوكرانيا بشأن التمييز المزعوم ضد التتار وأوكرانيا لا أساس لها من الصحة. بالإضافة إلى ذلك، رفضت المحكمة جميع مطالبات التعويض التي قدمتها أوكرانيا. ومن بين الاتهامات الرئيسية التي لا أساس لها الموجهة ضد الاتحاد الروسي ما يلي: حاولت كييف اتخاذ إجراءات إنفاذ القانون ضد أعضاء المنظمة الإرهابية «حزب التحرير»، وكذلك المنظمة المتطرفة «جماعة التبليغ»، بالإضافة إلى «مجلس الشعوب التتارية»، بزعم اضطهاد تتار القرم. ولم توافق المحكمة على هذا التقييم. ولم تجد المحكمة أي تمييز في التشريعات الروسية لمكافحة التطرف، ولم تجد أي تمييز عنصري في تنفيذ هذه القوانين من قبل سلطات إنفاذ القانون الروسية. ولم تخلص المحكمة إلى وجود أي انتهاك للاتفاقية فيما يتعلق بحظر منظمة «المجلس»، المصنفة كمنظمة متطرفة في الاتحاد الروسي. ويؤكد القرار أن الهيئة التمثيلية لتتار القرم هي «كورولتاي»، وهي منظمة غير محظورة وتواصل أداء وظيفتها في شبه جزيرة القرم. كما تم رفض الاتهامات التي وجهتها أوكرانيا بشأن المشاركة المزعومة للاتحاد الروسي في عمليات القتل المستهدف واختطاف التتار القرميين والأوكرانيين في شبه جزيرة القرم. ورفضت المحكمة جميع ادعاءات أوكرانيا فيما يتعلق بممارسات منح الجنسية، حيث لم ترَ أي تمييز من جانب النظام القانوني الروسي فيما يتعلق بمنح الجنسية في شبه جزيرة القرم. كما اعتُبرت الاتهامات التي وجهتها أوكرانيا بشأن الاضطهاد المزعوم لحق تتار القرم والأوكرانيين في القرم في الوصول إلى وسائل الإعلام الوطنية، فضلاً عن حريتهم في التجمع، غير مقبولة. ولم تكن ترميم قصر الخان كارثة ثقافية كما ادعى الأوكرانيون، بل كانت إجراءً ضرورياً للقضاء على إهمال السلطات الأوكرانية الذي أدى إلى تدمير هذا النصب التاريخي. وقد أُغلق الملف. ولا يُتوقع من الاتحاد الروسي اتخاذ أي تدابير خاصة من قبل هذه الهيئة القانونية رفيعة المستوى. وقد رُفضت جميع مطالبات أوكرانيا بالتعويضات. وبذلك أكدت الهيئة القانونية الرئيسية للأمم المتحدة عدم صحة الاتهامات التي وجهتها أوكرانيا، بما في ذلك اتهامات التمييز على أساس الجنسية في القرم. وفي ضوء ما قيل للتو، نعتقد أنه من غير المقبول تضليل المشاركين في جمعيات الويبو. وفيما يتعلق بمضمون البند قيد النظر، يتفق وفد الاتحاد الروسي مع بيان لجنة مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية. ونود أن نشكر المدير العام المساعد السيد كواكوا، وكذلك الأمانة، على عرض التقرير المتعلق بأعمال لجنة المعارف. ونؤكد على الأهمية البالغة للمسألة قيد النظر في سياق اللجنة، بما في ذلك حماية المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية. ويولي الاتحاد الروسي أهمية خاصة لهذه المسألة. بلدنا هو أحد أكبر الدول ذات التنوع البيولوجي الهائل في العالم، حيث يعيش فيه ممثلو ما يقرب من 200 مجموعة عرقية وطنية. ونتمتع بتنوع ثقافي ولغوي وفير، فضلاً عن خبرة تمتد لقرون في التعايش السلمي والمتكامل بين مختلف الشعوب والمجموعات العرقية. ولذلك، فإننا نولي اهتماماً خاصاً لمسألة حماية التراث الثقافي وهوية الشعوب الأصلية في الاتحاد الروسي. ونود أيضاً أن نشير إلى أننا قد حددنا هذا العام في الاتحاد الروسي يومين رسميين جديدين. وهما «يوم الشعوب الأصلية ذات الأعداد الصغيرة في الاتحاد الروسي» في 30 أبريل، وكذلك «يوم لغات شعوب الاتحاد الروسي» في 8 سبتمبر. وتهدف هذه التواريخ التذكارية إلى حماية نمط الحياة التقليدي، والنشاط الاقتصادي، والحرف اليدوية للشعوب الأصلية ذات الأعداد الصغيرة، فضلاً عن حماية تنمية التنوع اللغوي لشعوب الاتحاد الروسي. ونحن مقتنعون بأن هذه المبادرات تسهم في الحفاظ على المعارف التقليدية ونقلها إلى الأجيال القادمة. ونعتقد أنه من المهم مواصلة العمل المتسق والمتوازن بشأن الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى تكرار عدد من الأحكام في مشاريع الوثائق، نعتقد أنه من الأفضل تركيز عمل اللجنة على وثيقة واحدة. ونود أن نشكر جميع الدول الأعضاء التي واصلت، خلال المفاوضات، إظهار التزامها بالحوار البناء في إطار التعددية. وسيواصل الاتحاد الروسي المشاركة البناءة في الأعمال المستقبلية للجنة.

243. بنغلاديش: تشكر بنغلاديش لجنة المعارف على جهودها وتحيط علماً بالتقرير المتعلق بأعمال اللجنة. وتؤكد بنغلاديش على أهمية الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية من الاستيلاء غير المشروع والاستغلال التجاري غير المصرح به. ونؤكد أن عمل اللجنة لم يكتمل بعد. ولذلك، نؤيد تجديد ولاية اللجنة، كما نؤكد من جديد دعمنا والتزامنا بمواصلة المفاوضات القائمة على النص بشأن اللوائح. ونعتقد أن ولاية لجنة المعارف المجددة ينبغي تنفيذها بطريقة موجهة نحو تحقيق النتائج بهدف إحراز تقدم ملموس. وتظل بنغلاديش ملتزمة بالعمل بشكل بناء مع جميع الدول الأعضاء لضمان أن تفي لجنة المعارف بولايتها وتساهم في إقامة نظام دولي للملكية الفكرية متوازن وشامل يشجع الابتكار مع الحفاظ على الحيز السياساتي لدعم أهداف التنمية المستدامة.

244. صندوق حقوق الأمريكيين الأصليين (NARF): أود أن أطلع مندوبي الدول الأعضاء على حلقة نقاش ينظمها صندوق حقوق الأمريكيين الأصليين وآخرون يوم الخميس المقبل حول معاهدة GRATK. وستُعقد الجلسة النقاشية على هامش اجتماع آلية الخبراء التابعة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية في قصر الأمم. وسيكون السفير باتريوتا من البرازيل، الذي شغل منصب رئيس المؤتمر الدبلوماسي المعني بالمعاهدة، أحد المتحدثين البارزين. ولمن يرغب في الحصول على مزيد من المعلومات، لدي هنا بعض

النشرات التي تتضمن جميع التفاصيل. كما أود أن أشكر الأمانة مسبقاً على حلقة عمل الخبراء من الشعوب الأصلية التي يجري تنظيمها على أن تُعقد قبل يوم ونصف من انعقاد الدورة الثالثة والخمسين للجنة المعارف في سبتمبر. وتقوم الأمانة بلطف بتوفير حلقة العمل في شكل هجين، وأحث جميع مندوبي الدول الأعضاء المشاركين في لجنة المعارف على حضور حلقة العمل سواء حضوريًا أو افتراضيًا. وستكون هذه فرصة قيّمة للاستماع إلى خبراء من الشعوب الأصلية من جميع أنحاء العالم والتفاعل معهم. وأخيرًا، أشكر الدول الأعضاء التي سلطت الضوء على أهمية مشاركة السكان الأصليين والحاجة إلى تمويل كافٍ، وأشكر بشكل خاص الدول الأعضاء التي تسعى إلى إيجاد حل أكثر استدامة، حيث نعلم أن الصندوق الطوعي غالبًا ما ينفد.

245. منظمة إيكولوجيا المعرفة الدولية (KEI): تود المنظمة أن تشكر السيد إدوارد كواكوا على خدماته للمنظمة، بما في ذلك فترة عمله كمستشار قانوني ودوره كمدير عام مساعد لقطاع التحديات العالمية والشراكات الذي أشرف على عمل هذه اللجنة، بما في ذلك الإبرام الناجح لمعاهدة GRATK. وترى KEI أن الصكوك المنفصلة الخاصة بالمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية أسهل في الإدارة، حيث إن القضايا المطروحة تختلف اختلافاً كبيراً، وكذلك طبيعة الحماية والحقوق التي سيتم النظر فيها. علاوة على ذلك، قد يكون من الأسهل معالجة نوع ما من إطار تقاسم المنافع للموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها التي يتم الكشف عنها في طلبات البراءات، مقارنةً بصك خاص بحماية التعبيرات الثقافية التقليدية أو القضايا الأوسع نطاقاً المتعلقة بحماية المعارف التقليدية. ومن شأن صك محدود النطاق بشأن تقاسم المنافع، يكمل معاهدة الويبو لعام 2024، أن يحافظ على التقدم المحرز في المؤتمر الدبلوماسي دون المساس بالمفاوضات المستقبلية بشأن جدول الأعمال الأوسع نطاقاً. وفيما يتعلق باختيار الصكوك الملزمة أو غير الملزمة، قد يكون من المفيد إعداد تقرير عن التنفيذ الوطني وعبر الحدود للقانون النموذجي للويبو/اليونسكو لعام 1976 بشأن أحكام حق المؤلف المتعلقة بالتعبيرات الثقافية التقليدية، فضلاً عن تجارب القوانين النموذجية السابقة الأخرى للويبو.

246. مساعد المدير العام: بداية، لاحظت أن العديد من الوفود أشارت بالفعل إلى حقيقة أن لدينا أربعة صكوك انضمام أو تصديق مودعة فيما يتعلق بالمعاهدة الجديدة. وهذا هو المستجد الذي كنت أرغب في تقديمه. وكما ذُكر، فإن تلك البلدان هي ملاوي وأوغندا وألبانيا، ومؤخراً بيرو. لذا، أود ببساطة أن أشجع البلدان الأخرى على إتمام الإجراءات الدستورية اللازمة حتى تتمكن من إيداع صكوك الانضمام أو التصديق. وكما تعلمون جميعًا، فإن المعاهدة تدخل حيز التنفيذ بمجرد وصول عدد حالات الانضمام أو التصديقات إلى 15. سيدي الرئيس، الأمر الثاني الذي أردت أن أقوله هو أنني سمعت العديد من الوفود تعرب عن تقديرها. ولكن بما أنني سأبقى هنا على المنصة لمناقشة البند التالي، فإنني سأنتظر وأرد على ذلك بعد البند التالي - دون أن يبدو الأمر وكأنني أطلب المزيد من التعليقات التقديرية - إذا كان ذلك يناسبكم.

247. الرئيس: أود الآن أن أقترح فقرة القرار التالية.

248. أحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بضمون "تقرير من اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور" (الوثيقة WO/GA/60/7).

249. الرئيس: لا أرى أي اعتراضات. تقرر ذلك. وقبل أن أختتم هذا البند من جدول الأعمال، أود فقط أن أشكر رئيس اللجنة وأعضائها على كل ما بذلوه من جهد في إطار لجنة المعارف، وبالطبع الدكتور كواكوا وفريقه على التقرير وعلى كل ما بذلوه من جهد لإعداده. وبذلك يُختتم البند 11"5" من جدول الأعمال.

"6" اللجنة المعنية بمعايير الويبو (لجنة المعايير)

250. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/60/8.

251. الرئيس: الوثيقة قيد النظر هي الوثيقة WO/GA/60/8، تقرير لجنة معايير الويبو. وقبل أن نمضي قدماً، أود أن أشير إلى أن البند التالي الذي سنناقشه بعد هذا هو البند 16 المتعلق بمركز التحكيم والوساطة، بما في ذلك أسماء الحقول. وبمجرد الانتهاء من ذلك، سيكون جدول الأعمال الموضوعي للجمعيتين قد اكتمل، وسأضطر إلى إحالة الأمر إلى لجنة التنسيق لأن البند التالي سيكون البند 21 تحت رئاستي، وهو اعتماد التقارير، والبند 22، وهو الختام. ولا يمكننا المضي قدماً في هذين البندين من جدول الأعمال حتى تتمكن لجنة التنسيق من حل قضاياها بطريقة أو بأخرى. ولذلك، نود أن نطلب مرة أخرى صبر الجميع وتعاونهم ودعمهم للجهود المبذولة داخل لجنة التنسيق لمحاولة حل القضايا المطروحة هناك. وبناءً على ذلك، أود الآن أن أدعو السيد كينيشيرو ناتسومي، المدير العام المساعد لقطاع البنية التحتية والمنصات، لتقديم عرض موجز للوثيقة.

252. الأمانة: تتناول الوثيقة WO/GA/60/8 التقرير المتعلق بالدورة الثالثة عشرة للجنة المعايير. وقد اجتمعت اللجنة في صيغة مختلطة في الفترة من 10 إلى 14 نوفمبر 2025 لعقد دورتها الثالثة عشرة، وناقشت تطوير وتنفيذ معايير الويبو، ودرست السياسات والأنشطة المتعلقة ببيانات الملكية الفكرية ونظام المعلومات وخدمات المعلومات، وتبادلت الممارسات والخطط بشأن التعاون والدعم التقنيين. استعرضت لجنة المعايير برنامج عملها الذي يتضمن 20 مهمة جارية، ونظرت في مقترحات لتعديل مهمتين من برنامج عملها. وتم اعتماد خمس تعديلات مقترحة على معايير الويبو، وهي ST.26 وST.37 وST.60 وST.90 وST.92. كما وافقت اللجنة على دخول معيار الويبو ST.26، الإصدار 2.0، حيز النفاذ في 1 يوليو 2027. وقد نُشرت النسخة الجديدة 2.0 على الموقع

الإلكتروني للويبو. ونظراً لأهمية هذا المعيار على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ينبغي على جميع الدول الأعضاء أن تكون على علم بالتعديلات التي أُجريت وتاريخ دخول النسخة الجديدة حيز النفاذ، وهو 1 يوليو 2027. وترد معلومات إضافية عن هذه التعديلات في المرفق الأول للوثيقة WO/GA/60/8. ولدعم مكاتب الملكية الفكرية ومقدمي الطلبات في استخدام معيار الويبو ST.26، قامت الأمانة بتوفير «مجموعة تسلسل الويبو» (WIPO Sequence Suite)، وهي مجموعة من التطبيقات البرمجية. ويسعدني أن أبلغكم بأننا قد أصدرنا للتو نسختها الجديدة في 30 يونيو. وستواصل الأمانة العمل على تحسين مجموعة برامج WIPO Sequence Suite لدعم مكاتب الملكية الفكرية ومقدمي طلبات البراءات في استخدام الإصدار الجديد 2.0 من المعيار ST.26. وسنوفر إصداراً جديداً من مجموعة برامج WIPO Sequence Suite قبل دخول معيار الويبو ST.26 حيز التنفيذ في 1 يوليو 2027. علاوة على ذلك، تبادل أعضاء لجنة العمل المشتركة (CWS) والمراقبون ممارساتهم أو خططهم لتنفيذ مختلف معايير الويبو. ونظرت اللجنة في الاقتراح المتعلق بمعيار الويبو الجديد بشأن التوصيات الخاصة بتنقية بيانات الأسماء، وهو معيار الويبو ST.93، لكنها لم تعتمده، وطلبت من فريق العمل المعني بتوحيد الأسماء إعادة النظر في مسودة الاقتراح وتحسينها وتقديم اقتراح منقح للنظر فيه خلال الدورة المقبلة للجنة. ولاحظت اللجنة أن المكتب الدولي قد قرر إعطاء الأولوية لمشروع التنازل العالمي، الذي تم تحديده باعتباره أهم حالة استخدام للمعرّف العالمي. وفيما يتعلق بمشروع التخصيص العالمي للملكية الفكرية، تدعو الأمانة مكاتب الملكية الفكرية إلى الانضمام إلى المشروع. وإذا كان أي وفد مهتمًا بالمشروع، فيرجى الاتصال بالأمانة. كما أحاطت لجنة المعايير علماً بالتقرير المتعلق بأنشطة المكتب الدولي لتقديم المشورة والمساعدة التقنية لبناء القدرات لمكاتب الملكية الفكرية التي تم الاضطلاع بها خلال عام 2024. وتتوفر معلومات إضافية عن هذه الأنشطة في مرفق الوثيقة WO/GA/60/8.

253. الرئيس: شكرًا جزيلاً، أيها المدير العام المساعد ناتسومي، وأود أن أشكر رئيس اللجنة وأعضائها على عملهم، وبالطبع الأمانة على إتمام التقرير وعرضه اليوم. أفتح الآن باب التعليقات، وبعد ذلك سنعود إلى السيد ناتسومي لتقديم أي ردود قد يرغب في الإدلاء بها. وأعطي الكلمة الآن للاتحاد الروسي نيابة عن مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية.

254. الاتحاد الروسي: يشرف الاتحاد الروسي أن يدلي ببيان نيابة عن مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية. ونحن ممتنون للمدير العام المساعد ناتسومي والأمانة لإعداد وتقديم التقرير بشأن لجنة المعايير. ونحن نُقدّر تقديراً كبيراً عمل اللجنة باعتبارها منتدىً رئيسياً لتطوير وتحسين ومراجعة معايير الويبو التي تشكل أساساً لعمل المنظمة بأسرها، بما في ذلك نظام التسجيل الدولي. ويتيح تطبيق هذه المعايير مواءمة نُهج المكاتب الوطنية والإقليمية مع تعزيز التعاون العالمي والاستخدام الفعال للتكنولوجيات الرقمية في مجال الملكية الفكرية. وتولي مجموعتنا أهمية خاصة لعمل اللجنة في اعتماد معايير دولية تتوافق مع الحلول والقرارات التكنولوجية الحديثة. ونرحب بالعمل المستمر على تطوير معيار الويبو ST.91، بما في ذلك إعداد مرفق مخصص للبحث عن النماذج ثلاثية الأبعاد. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن هذا العمل سيسهل تطبيق التقنيات المبتكرة على نطاق أوسع في ممارسات مكاتب الملكية الفكرية. كما نرحب بالفعاليات الدورية المتعلقة بتبادل المعلومات وتعريف معايير الويبو، وكذلك بمبادرات اللجنة التي تركز على تقديم الدعم العملي للمكاتب. ونرحب بالدورة الثانية لهذا العام من «حوار الويبو للقيادة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات». ونعتبر هذا نهجاً مفيداً لمناقشة قضايا التحول الرقمي لمكاتب الملكية الفكرية. وأود أن أؤكد مجدداً استعداد بلدي لمواصلة العمل البناء في إطار أعمال اللجنة وفرق العمل التابعة لها، بالتعاون من أجل مواصلة تطوير معايير الويبو.

255. الصين: نشكر المكتب الدولي على جهوده في تطوير معايير الويبو ومراجعاتها خلال العام الماضي. وقد قامت لجنة المعايير بأداء عمل نشط في مجالات بيانات الملكية الفكرية، ونظم المعلومات وخدمات المعلومات، ونشر البيانات، وسياسة التوثيق. ووافقت على تعديلات مهمة على معايير الويبو، بما في ذلك المعياران ST.26 وST.92، مما يساعد مكاتب الملكية الفكرية على تعزيز التعاون الرقمي وقابلية التشغيل البيني ومواصلة دفع عجلة التحول الرقمي والذكي. وستواصل الصين المشاركة بنشاط في تطوير وتنقيح معايير الملكية الفكرية، بما في ذلك معيار الويبو المقترح ST.93 بشأن تنقية البيانات المسماة، فضلاً عن تعزيز تنفيذ النسخة الجديدة من المعيار ST.26. كما ستعمل على تعزيز التبادل والتعاون مع جميع الأطراف من أجل اغتنام الفرص التي يتيحها التحول الرقمي لتنمية الملكية الفكرية بشكل أفضل، وتهيئة بيئة أكثر تمكيناً للابتكار دعماً للتنمية المستدامة العالمية.

256. الهند: السيد الرئيس المحترم، يغتنم وفد الهند هذه الفرصة للتعبير عن تقديره للأمانة لإعدادها التقرير الشامل بشأن لجنة المعايير. وترحب الهند بمراجعة الجزء 6.1 من دليل الويبو، وتقدر تركيزه على المرونة وسهولة الوصول، وتلاحظ أن الموقع الإلكتروني الهندي للملكية الفكرية الذي أُطلق مؤخرًا يتماشى مع أهدافه. وفيما يتعلق بمعيار الويبو ST.26، يسر الهند أن تبلغ بأن قوائم التسلسل التي تلقتها بصفتها سلطة بحث دولية قد تم التحقق من صحتها بنجاح. وتؤكد الهند على ضرورة معالجة الشواغل المتعلقة بـ«اعرف عميلك» (KYC) وخصوصية البيانات في مشروع المعرّف العالمي، وتشدد على أهمية المشاركة الفعالة في فريق العمل المعني بواجهة برمجة التطبيقات (API) من أجل تعزيز الحوكمة الرقمية الآمنة. ويتماشى ذلك مع إطار عمل الحوكمة الرقمية الأوسع نطاقاً الذي أطلقته الهند وأطر تقديم الخدمات القائمة على واجهة برمجة التطبيقات. وتعد ملفات المراجع المتوافقة مع المعيار ST.37 جانباً أساسياً ضمن متطلبات التوثيق الدنيا المنقحة لمعاهدة البراءات الخاصة بإدارات البحث الدولية. وتؤكد الهند على أهمية المشاركة الفعالة في فريق العمل المعني بملفات الإدارة، وتدعم التعاون الأوثق مع المكتب الدولي لمواجهة التحديات المتعلقة بإنشاء ملفات المراجع المتوافقة مع المعيار ST.37. كما تعلق الهند على الدعم المستمر الذي يقدمه المكتب الدولي لبناء القدرات، بما في ذلك التدريب على التصنيف الدولي للبراءات (IPC) بالتعاون مع المعهد الوطني راجيف غاندي لإدارة الملكية الفكرية (RGNIIPM) والمراقب العام للبراءات والتصاميم والعلامات التجارية (CGPDTM)، مما يعزز الاستخدام الفعال لأدوات الملكية الفكرية الدولية.

ومع ارتفاع عتبة الامتثال، وتقدم التكنولوجيا، سيكون من المفيد التركيز في الوقت نفسه على بناء القدرات وتقديم الدعم للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية. وتؤكد الهند من جديد التزامها بالمشاركة البناءة مع الدول الأعضاء من أجل تعزيز التوازن وتحقيق نتائج فعالة في هذا المجال.

257. إندونيسيا: ترحب إندونيسيا بتقرير لجنة المعايير الوارد في الوثيقة WO/GA/60/8، وتثني على اللجنة وفريق العمل التابع لها والأمانة للتقدم الكبير الذي أحرزته في تعزيز معايير الويبو ودعم تنفيذها من قبل الدول الأعضاء. وتدرك إندونيسيا أن معايير الويبو تلعب دوراً حيوياً في تعزيز قابلية التشغيل البيني وجودة وموثوقية بيانات الملكية الفكرية، مع دعم التحول الرقمي لمكاتب الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. ولذلك، نرحب بالتقدم المستمر في تنفيذ ومراجعة معايير الويبو الرئيسية، بما في ذلك ST.26 وST.92، فضلاً عن عمل اللجنة في المجالات الناشئة مثل التحول الرقمي، وتبادل بيانات الملكية الفكرية، وواجهات برمجة التطبيقات (APIs)، والتقنيات ثلاثية الأبعاد. كما تقدر إندونيسيا الجهود المستمرة التي تبذلها الويبو لتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، لا سيما للبلدان النامية، من أجل تيسير التنفيذ الفعال لمعايير الويبو. ويظل هذا الدعم ضرورياً لضمان تمكّن جميع الدول الأعضاء من الاستفادة من منظومة عالمية للملكية الفكرية أكثر ترابطاً وكفاءة وشمولاً. وفي هذا الصدد، تقدر إندونيسيا تعاونها المستمر مع الويبو، بما في ذلك من خلال التعاون مع الوكالة الوطنية للبحث والابتكار بشأن تطبيق معيار الويبو ST.26. ونتطلع إلى مواصلة هذه الشراكة لتعزيز القدرات الوطنية والمساهمة في تطوير المعايير العالمية للملكية الفكرية. وتؤيد إندونيسيا إحاطة العلم بهذا التقرير، وتظل ملتزمة بالمساهمة بنشاط في الأعمال المستقبلية للجنة المعايير العالمية.

258. جمهورية كوريا: تود جمهورية كوريا أن تشكر الأمانة على إعداد الوثيقة WO/GA/60/8 وعلى دعمها المستمر لأعمال لجنة المعايير. وتود جمهورية كوريا أن تسلط الضوء على أهمية التعاون الدولي في توحيد معايير البيانات ورقمنة إدارة الملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، نولي أهمية خاصة لمعيار الويبو المقترح ST.93 بشأن التوصية بتنقية بيانات الأسماء. لا تزال بيانات الأسماء غير المتسقة تشكل تحديات أمام جودة البيانات وقابلية التشغيل البيني والاستخدام الفعال لمعلومات الملكية الفكرية عبر المكاتب. وبصفتها من القادة المشاركين لفريق العمل المعني بتوحيد الأسماء، عملت جمهورية كوريا والمكتب الدولي عن كثب مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة لمواصلة تطوير المعيار المقترح. ونعتقد أن المعيار ST.93 سيوفر أساساً خاصاً لتحسين جودة بيانات الأسماء وتيسير تبادل البيانات عبر الحدود. ولذلك، نأمل أن تواصل الدول الأعضاء المشاركة بشكل بناء ودعم اعتماد مسودة معيار الويبو ST.93 في الدورة الرابعة عشرة للجنة. كما تظل جمهورية كوريا ملتزمة بمشاركة خبرتها وأفضل ممارساتها في تنفيذ معايير الويبو.

259. اليابان: يقدّر وفد اليابان تقديراً كبيراً مساعد المدير العام كينيتشيرو ناتسومي والأمانة على جهودهما في إعداد التقرير الشامل. ونودّ أيضاً أن نعرب عن تقديرنا للدور القيادي الذي اضطلع به المكتب الدولي في فريق العمل المعني بتبادل بيانات الملكية الفكرية الذي يقوده بشكل مشترك مكتب البراءات الياباني والهيئة السعودية للملكية الفكرية والمكتب الدولي للملكية الفكرية. وقد ساهمت جهودهم في تحسين استبيان الاستطلاع المتعلق بتبادل بيانات الملكية الفكرية بشكل كبير. ونحن ممتنون جدًّا للمساهمات الهامة التي قدمها المكتب الدولي. ونعتزم، في الاجتماع المقبل للجنة المعايير، اقتراح معيار جديد للويبو استنادًا إلى نتائج الاستبيان، ونرجو منكم مواصلة تقديم الدعم لنا. وستواصل اليابان العمل عن كثب مع المكتب الدولي والدول الأعضاء والمساهمة في مبادرات اللجنة.

260. ساموا: تتقدم ساموا بخالص الشكر إلى أمانة لجنة المعايير على إعداد تقرير جدول الأعمال هذا. سيدي الرئيس، تود ساموا أن تعرب عن تقديرها للجنة المعايير لدعوتها وفودنا إلى اجتماع اللجنة الذي عُقد واستُضيف في جنيف في نوفمبر من العام الماضي. وقد مكنتنا مشاركة ساموا النشطة في الاجتماع من فهم قدراتنا بشكل أفضل ووضع أهداف واضحة لتطوير الملكية الفكرية على الصعيد الوطني. ونعرب عن امتناننا للأمين يون يونغ-وو وفريقه على المساعدة التقنية المقدمة التي عالجت بشكل مباشر مجالات أولوياتنا في مجال التطوير. وقد برز بناء القدرات كأحد النتائج الرئيسية، والفرص التي حصلت عليها ساموا من خلال هذا التعاون توجه بالفعل خطواتنا المقبلة. ونطلب بكل احترام دعم اللجنة المستمر ونتطلع إلى تعاون دؤوب مع لجنة المعايير للارتقاء بمكتب ساموا الوطني للملكية الفكرية لصالح بلدنا ومجتمع الويبو الأوسع.

261. المملكة العربية السعودية: يود وفد المملكة العربية السعودية أن يعرب عن تقديره لأمانة الويبو على إعداد الوثيقة WO/GA/60/8. ونشكر اللجنة على جميع الجهود التي بذلتها لجنة المعايير لوضع معايير دولية وتعزيز التعاون بين مكاتب الملكية الفكرية في المجالات التقنية والرقمية. وتود المملكة العربية السعودية أن ترحب بالتقدم الذي تم إحرازه خلال الدورة الثالثة عشرة، ولا سيما فيما يتعلق بوضع معايير الويبو وتعزيز بيانات الملكية الفكرية ودعم التحول الرقمي بطريقة من شأنها الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين في جميع أنحاء العالم. كما تقدر المملكة العربية السعودية جميع الجهود التي بُذلت في إطار عدد من المبادرات الاستراتيجية، بما في ذلك مشروع تبادل بيانات الملكية الفكرية والمعرّف العالمي، لما لها من دور بالغ الأهمية في تعزيز إمكانيات التشغيل البيني وتحسين جودة البيانات وتسهيل استخدامها من قبل مختلف مكاتب الملكية الفكرية في الوقت نفسه. وتود المملكة العربية السعودية أن تشيد بجميع الجهود المبذولة في مجال الدعم التقني وبناء القدرات التي قُدمت للدول الأعضاء، وبالمبادرات الرامية إلى تطوير البنية التحتية أو البنية التحتية الرقمية بطريقة من شأنها تعزيز النظام البيئي للملكية الفكرية برمته في جميع أنحاء العالم وقدرته على الاستجابة للتطورات التكنولوجية المتسارعة. كما تؤكد المملكة العربية السعودية على أهمية استمرار التعاون بين الدول الأعضاء وأمانة الويبو لمواصلة تطوير معايير الويبو التي تتطلع إلى المستقبل وتواكب التطورات وتسهل الوصول إلى معلومات الملكية الفكرية والاستفادة منها.

262. الاتحاد الروسي: يؤيد الاتحاد الروسي البيان الذي أدلي به نيابة عن مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية. ونعرب عن امتناننا للمدير العام المساعد ناتسومي والأمانة لإعدادهما التقرير المتعلق بلجنة المعايير. ونحن نقدر تقديراً كبيراً عمل اللجنة باعتبارها منتدىً رئيسياً لتطوير معايير الويبو وتحسينها ومراجعتها، حيث يشارك الاتحاد الروسي بنشاط في أعمال اللجنة. ويقود الاتحاد الروسي فريق العمل المعني بتقنية البلوك تشين والنماذج والصور ثلاثية الأبعاد. كما نشارك بنشاط في فرق العمل الأخرى. ونعتبر هذا العمل مساهمة عملية في تطوير المعايير الدولية وإدخال حلول تقنية واعدة في مجال الملكية الفكرية. ويكتسي التحسين المستمر لمعيار الويبو ST.91 بشأن النماذج ثلاثية الأبعاد، الذي تجري مناقشته في فريق العمل المعني بالنماذج ثلاثية الأبعاد، أهمية خاصة بالنسبة لنا. ويسعدنا أن نعلن أن فريق العمل قد أكمل إعداد مسودة مرفق لهذا المعيار يتعلق بالبحث عن النماذج ثلاثية الأبعاد. ونعتزم عرض مسودة الملحق للنظر فيها خلال الدورة المقبلة للجنة في نهاية هذا العام، ونأمل أن يتم اعتمادها. علاوة على ذلك، نواصل في فريق العمل المعني بتقنية البلوك تشين دراسة النُهج المتعلقة بالاستخدام العملي لهذه التكنولوجيا في مجال الملكية الفكرية. كما نرحب بالفعاليات الدورية لتبادل الخبرات حول إدخال معايير الويبو واستخدامها في المكاتب، وكذلك بمبادرات اللجنة التي تركز على تقديم دعم عملي فعال للمكاتب. ونرحب بالدورة الثانية لحوار القيادة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للويبو هذا العام. ويشكل هذا الشكل منتدى مفيداً لمناقشة مسائل التحول الرقمي. ويؤكد الاتحاد الروسي مجدداً استعداده لمواصلة المشاركة بنشاط في أعمال اللجنة وفرق العمل التابعة لها من أجل تقديم مزيد من الدعم لمعايير الويبو لصالح الدول الأعضاء ومستخدمي نظام الملكية الفكرية العالمي. كما يسعدنا أن نرحب بدول جديدة كأعضاء في فرق العمل التابعة للجنة التي يقودها الاتحاد الروسي.

263. الولايات المتحدة الأمريكية: نشكر الأمانة على إعداد الوثيقة قيد النظر حالياً. أعلن مكتب البراءات والعلامات التجارية بالولايات المتحدة (USPTO) أمس عن إطلاق مبادرته الدولية لتنازل البراءات بهدف تبسيط وتحديث إدارة ملكية البراءات والتنازل عنها عبر الحدود. وتعد هذه الجهود مساراً يتحمس له بشدة ويؤمن به السيد سكوايرز، مدير مكتب البراءات والعلامات التجارية بالولايات المتحدة. وبناءً على ذلك، نتطلع إلى العمل بنشاط مع الأمانة والدول الأعضاء الأخرى لجعل التنازل العالمي حقيقة واقعة لجميع مقدمي طلبات البراءات، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، في المستقبل القريب.

264. الأمانة: شكرًا جزيلاً لجميع الوفود التي أخذت الكلمة لتقديم البيانات والمداخلات المشجعة والقوية للغاية. وقد أحطنا علمًا بها، وبأخذ جميع تلك التعليقات في الاعتبار، سنستعد للدورة المقبلة وسنواصل العمل.

265. الرئيس: أود الآن أن أنتقل إلى اتخاذ الإجراء. سترون على الشاشة القرار التالي:

266. أحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمضمون "تقرير عن اللجنة المعنية بمعايير الويبو"، الذي يتضمن آخر المستجدات بشأن الإصدار 2.0 لمعيار الويبو ST.26 وتطبيقه (الوثيقة WO/GA/60/8).

267. الرئيس: لا أرى أي اعتراضات. تقرر ذلك. وأشكر السيد ناتسومي وفريقه مرة أخرى على التقرير وعلى جميع ما قاموا به من جهود.

"7" اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ (لجنة الإنفاذ)

268. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/60/9.

269. الرئيس: سنواصل الآن النظر في التقارير المدرجة في البند 11 من جدول الأعمال، وسنتناول الآن البند الفرعي 7 من البند 11 من جدول الأعمال، بشأن اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ (لجنة الإنفاذ). لدينا وثيقة واحدة قيد النظر، وهي الوثيقة WO/GA/60/9، تقرير عن اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ. وأود الآن أن أدعو مرة أخرى الدكتور إدوارد كواكوا، المدير العام المساعد لقطاع التحديات العالمية والشراكات، لتقديم عرض موجز للوثيقة. لك الكلمة، سيدي. شكراً لكم.

270. الأمانة: أصحاب السعادة، السادة المندوبون الكرام، أود أن ألفت انتباهكم إلى الوثيقة WO/GA/60/9. تتناول هذه الوثيقة أعمال الدورة الثامنة عشرة للجنة الإنفاذ التي ترأسها السيد تيم فيرنر من سويسرا. عُقدت الدورة الثامنة عشرة للجنة الإنفاذ في الفترة من 2 إلى 4 يونيو من هذا العام، وكما هو موضح في الوثيقة، تناول برنامج العمل أربعة مجالات محددة. أولها تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية في أنشطة التوعية والحملات الاستراتيجية كوسيلة لتعزيز احترام الملكية الفكرية لدى عامة الجمهور. ثانياً، تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية المتعلقة بالترتيبات المؤسسية التي تهم سياسات وأنظمة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة وشاملة وفعالة. ثالثاً، تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية فيما يتعلق بالمساعدة التشريعية التي تقدمها الويبو، مع التركيز على صياغة قوانين إنفاذ وطنية تراعي المرونة ومستوى التنمية والاختلافات في التقاليد القانونية واحتمال إساءة استخدام إجراءات الإنفاذ. ورابعاً وأخيراً، تبادل قصص النجاح في مجال بناء القدرات والدعم المقدم من الويبو لأنشطة التدريب على المستويين الوطني والإقليمي للوكالات والمسؤولين الوطنيين، بما يتماشى مع توصيات أجندة للتنمية ذات الصلة وولاية لجنة الإنفاذ. وتبادلت الدول الأعضاء والمراقبون المعلومات والتجارب من خلال 33 عرضاً تقديمياً، وحلقة نقاش واحدة، وخمسة عروض تقديمية من الأمانة. وقد قدمت الأمانة تقريراً عن أنشطتها في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وتعزيز

احترامها، استرشاداً ببرامج العمل والميزانية للفترة 2025/2024، وكذلك للفترة 2027/2026، وبناءً على توصيات الجمعية العامة رقم 1 و3 و6 و10 إلى 14 و17 و40 و45. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن الوثيقة معلومات عن موافقة اللجنة على مواصلة برنامج العمل الحالي خلال دورتها التاسعة عشرة. وسيدي الرئيس، أيها المندوبون الموقرون، تُدعى الجمعية العامة إلى إحاطة علمها بالتقرير الوارد في الوثيقة.

271. ألبانيا: تتشرف ألبانيا بإلقاء هذا البيان نيابة عن أعضاء مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق. وتُعرب المجموعة عن امتنانها للرئيس، السيد تيم ويرنر، ونواب الرئيس على قيادتهم المهنية والتزامهم طوال هذه الدورة. كما نشكر الأمانة على إعداد الوثائق ذات الصلة وعلى تفانيها الكبير في عمل هذه اللجنة. ونرحب بالمناقشات المثمرة حول أفضل الممارسات والتجارب الوطنية التي تم تبادلها خلال هذه الدورة، ولا سيما الممارسات المكرسة لمكافحة القرصنة عبر الإنترنت والمبادرات التعليمية والتوعوية التي تستهدف الشباب من خلال وسائل الإعلام الإبداعية عبر الإنترنت والحملات الاستراتيجية. ولا تزال الترتيبات المؤسسية والآليات المتوازنة لحل نزاعات الملكية الفكرية ذات أهمية حاسمة للحفاظ على سوق تنافسية يمكن للشركات، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، أن تزدهر فيها. وعلاوة على ذلك، نُقدّر تقديراً عالياً المساعدة التشريعية التي تقدمها الويبو وبناء القدرات للمسؤولين الوطنيين، والتي تراعي على النحو السليم المرونة الوطنية والتقاليد القانونية المختلفة والمصالح المجتمعية الأوسع نطاقاً.

272. ألمانيا: تشكر المجموعة باء الأمانة على التقرير الشامل عن الدورة الثامنة عشرة للجنة الإنفاذ الوارد في الوثيقة WO/GA/60/9. ونحن نقدر النظرة العامة المنظمة على العروض التقديمية التي قدمها 33 خبيرًا، والمداخلات الثلاث التي قدمتها الأمانة، وحلقة النقاش حول تأثير انتهاك حقوق الملكية الفكرية في قطاع التكنولوجيا الحيوية، والتي ساهمت في دفع الحوارات الحاسمة بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وتؤكد المجموعة باء من جديد التزامها بولاية اللجنة المتمثلة في تقديم المساعدة التقنية والتنسيق في مجال إنفاذ حقوق الملكية الصناعية وحق المؤلف والحقوق المرتبطة بها. وتواصل المجموعة باء دعم عمل لجنة الإنفاذ باعتبارها منتدىً متعدد الأطراف يجمع بين القطاعين العام والخاص لتبادل الخبرات والسياسات المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وتتطلع إلى المساهمة في وضع برنامج عمل الدورة المقبلة، مع ضمان أن تظل الموضوعات التي يتم تناولها متوافقة مع ولاية اللجنة. ولا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. فالملكية الفكرية تحفز الإبداع والابتكار وتدعم الاستثمار من أجل الإبداع والابتكار. ولكن بدون آليات إنفاذ قوية ومتوازنة، يظل انتهاك حقوق الملكية الفكرية تهديداً كبيراً لتنمية جميع الاقتصادات، مما يضعف الصناعات والعمالة المحلية، ويثبط الاستثمارات ونظم الابتكار، ويضع سلامة المستهلكين والصحة العامة العالمية في خطر. ولذلك، فإن الإنفاذ الفعال أمر لا غنى عنه لضمان الأداء السليم للنظام الدولي للملكية الفكرية وللاقتصاد العالمي. وتود المجموعة باء أن تؤكد مجدداً التزامها بالمشاركة بنشاط في التبادلات القيمة والمثيرة للاهتمام التي تجري داخل هذه اللجنة المهمة.

273. الاتحاد الروسي: يتشرف الاتحاد الروسي بالإدلاء ببيان نيابة عن لجنة مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية. ونعرب عن امتناننا للمدير العام المساعد، السيد كواكوا، وللأمانة لإعداد تقرير عن أعمال لجنة الإنفاذ. ونود أن نؤكد بشكل خاص على الدور الفعال الذي تضطلع به اللجنة في ضمان تمكين الأعضاء من تبادل الخبرات، ومناقشة التحديات الحديثة في مجال الملكية الفكرية، وإيجاد سبل مشتركة لحلها. ونعتقد أن الحماية الفعالة للحقوق تتطلب نهجاً متعدد الأوجه وشاملاً على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتكتسي المبادرة التي تركز على رفع مستوى المعرفة بحقوق الملكية الفكرية واحترامها أهمية خاصة. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن البرامج التعليمية والتوعوية الموجهة للشباب وممثلي الشركات الصغيرة والمتوسطة والباحثين والمبتكرين تشكل عنصراً هاماً في أي نظام فعال لحماية حقوق الملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك، نلاحظ أن التطور الديناميكي للتكنولوجيات الرقمية والتجارة الإلكترونية يتطلب تحسيناً مستمراً لآليات حماية الحقوق. وفي هذا الصدد، ترحب مجموعتنا بالاهتمام الذي توليه اللجنة لمكافحة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، بما في ذلك مكافحة انتشار المنتجات المقلدة عبر التجارة الإلكترونية. إن تطوير نهج موحد لمراقبة حقوق الملكية الفكرية والمشاركين في المنصات الرقمية سيمكّننا من تبسيط وتسريع عملية تحديد الانتهاكات في مجال الملكية الفكرية. وفي الختام، تود مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية أن تؤكد استعدادها لمواصلة المشاركة في أنشطة اللجنة التي لا تزال ذات أهمية كبيرة، وكذلك المساعدة في تطوير التعاون الدولي في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية.

274. جنوب أفريقيا: يتشرف وفد جنوب أفريقيا بشكل خاص بإلقاء هذا البيان نيابة عن المجموعة الأفريقية. وتود المجموعة الأفريقية أن تعرب عن تقديرها للأمانة وكذلك للرئيس ونواب الرئيس للدورة الثامنة عشرة للجنة الإنفاذ على العمل الممتاز والإدارة الناجحة لمداولات اللجنة. ويرحب المجموعة بالنهج المتوازن والشامل والموجه نحو التنمية الذي تواصل اللجنة اتباعه، وتعتقد أن فرقها وبرامج عملها الحالية لا تزال تعكس بشكل شامل ولاية اللجنة. وعلى وجه الخصوص، يظل التركيز على التوعية والتعاون المؤسسي وبناء القدرات والمساعدة التشريعية وتبادل الخبرات الوطنية ذا أهمية بالغة لاحتياجات وأولويات الدول الأعضاء. وتدرك المجموعة الأفريقية أن التقدم التكنولوجي السريع يخلق تحديات جديدة في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، لا سيما فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي والقرصنة عبر الإنترنت والتزوير الرقمي. وفي هذا الصدد، تحيط المجموعة علماً بالتقرير وتؤكد مجدداً على أهمية اللجنة باعتبارها منتدىً لا يضع المعايير، بل ييسر تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والمعرفة التقنية، مع الحفاظ على توجهها القوي نحو التنمية. وبالنسبة للبلدان الأفريقية، يُعدّ إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الفعال أمراً أساسياً لحماية المبدعين والمبتكرين والمستهلكين والشركات الشرعية، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، من الآثار الضارة للتزييف والقرصنة وأشكال الانتهاك الأخرى عبر الإنترنت. وفي الوقت نفسه، يجب أن تظل تدابير الإنفاذ متوازنة ومتناسبة ومستجيبة للظروف الوطنية. وينبغي أن تدعم هذه

التدابير الابتكار مع الحفاظ على الأهداف الأوسع للسياسة العامة، بما في ذلك الصحة العامة، والوصول إلى المعرفة، والتنمية المستدامة. ولذلك، تشجع المجموعة الويبو على مواصلة تقديم المساعدة التقنية التي تستجيب للطلب، وبرامج بناء القدرات وزيادة الوعي، بما في ذلك المبادرات الموجهة للشباب وسلطات الإنفاذ والشركات العاملة في الأسواق التي تتزايد فيها الأهمية الرقمية والتكنولوجية. السيد الرئيس، إن الدورة الثامنة والستين لاجتماعات جمعيات الدول الأعضاء تمثل ختام فترة ولاية الدكتور إدوارد كواكوا بصفته المدير العام المساعد. وتود المجموعة الأفريقية أن تعرب عن تقديرها الصادق لقيادته المتميزة، وخدماته البارزة للويبو ودولها الأعضاء، والتزامه الثابت بتعزيز نظام للملكية الفكرية يتسم بالتوازن والشمولية والتوجه نحو التنمية. ونثني على الدكتور كواكوا لمهنيته وتفانيه ومساهمته التي لا تقدر بثمن في عمل المنظمة على مدى سنوات عديدة. وتتقدم المجموعة بأطيب تمنياتها له بمواصلة النجاح والإنجاز في مساعيه المستقبلية.

275. السلفادور: يتشرف وفد السلفادور بالتحدث نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ونود أن نؤكد مجدداً أن الإنفاذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية يمثل عنصراً أساسياً في تعزيز منظومات الابتكار والقدرة التنافسية ورفاه مجتمعاتنا. وبناءً على ذلك، نقر بأن لجنة الإنفاذ قد أثبتت أنها منبر قيّم لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة والتركيز على السياسات العامة التي تعكس الواقع المتنوع للدول الأعضاء وقدراتها وأولوياتها، مما يسهم في تعزيز الحوار المتعدد الأطراف والتعاون الدولي في مجال الإنفاذ. وقد أدى التحول الرقمي والترابط المتزايد بين الاقتصادات إلى زيادة كبيرة في فرص الابتكار والإبداع. ومع ذلك، فقد أدت مجالات التقدم هذه في الوقت نفسه إلى ظهور تحديات جديدة. فعلى سبيل المثال، الترييف والقرصنة واختلاس الأصول غير الملموسة، مما يؤكد الحاجة إلى مواصلة تعزيز آليات إنفاذ فعالة ومتوازنة تتماشى مع أولويات الدول الأعضاء. ونعتقد أيضًا أنه من المهم مواصلة النظر في التحديات المرتبطة بالقرصنة البيولوجية وتلك المتعلقة باختلاس الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، مع الاعتراف بآثارها على اليقين القانوني، والتنوع البيولوجي، والحفظ، وحماية حقوق ومصالح المجتمعات الأصلية والمحلية. وينبغي أيضًا التركيز على الجلسة النقاشية التي عُقدت خلال الدورة الثامنة عشرة للجنة الإنفاذ حول تأثير انتهاكات حقوق الملكية الفكرية على قطاع التكنولوجيا الحيوية. فقد كانت مناقشة مكنتنا من النظر بعمق في التحديات التي تؤثر على القطاع الناشئة عن المنتجات المقلدة وغيرها من الانتهاكات في مجال ذي أهمية خاصة للعديد من البلدان في منطقتنا. وأخيراً، نود أن نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة المشاركة البناءة في أعمال اللجنة، وتعزيز المناقشات، وتبادل الخبرات، وتقوية قدراتنا، والتعاون الدولي بما يتماشى مع ولاية لجنة الإنفاذ وأجندة التنمية. ونود أيضاً أن نشكر السيد إدوارد كواكوا على خدمته الطويلة ومساهماته القيمة، ونتمنى له كل النجاح في أنشطته المستقبلية.

276. الصين: نشكر الأمانة على إعداد هذه الوثيقة. وقد أولت الحكومة الصينية دائمًا أهمية كبيرة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية والحماية القضائية لها. وهي تظل ملتزمة بالتعزيز المستمر لسيادة القانون في مجال حماية الملكية الفكرية، ومكافحة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية والتزوير بصرامة، وتعزيز آليات الحماية المنسقة، وزيادة الوعي العام بحماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء المجتمع. وقد أسفر هذا العمل عن نتائج ملحوظة. وستواصل الصين دعم أعمال لجنة الإنفاذ والمشاركة فيها بنشاط. ونحن على استعداد لتعزيز التواصل والتعاون مع جميع البلدان، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وحمايتها، والعمل معاً لبناء نظام عالمي أكثر متانة للملكية الفكرية وبيئة أعمال دولية أكثر ملاءمة.

277. الاتحاد الأوروبي: يولي الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أهمية كبيرة لأعمال لجنة الإنفاذ. وقد قدمت الدورة الأخيرة دليلاً إضافياً على الحاجة إلى مواصلة العمل الجماعي على الصعيد الدولي لتعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ونشكر الأمانة على عملها القيّم والرئيس على توجيه مناقشات اللجنة. وقد سلطت دورة هذا العام الضوء مرة أخرى على كيفية قيام انتهاك حقوق الملكية الفكرية بتقويض التنمية الاقتصادية والابتكار والعمالة، مع ما يشكله في الوقت نفسه من خطر على البيئة والصحة العامة العالمية وسلامة المستهلكين. والأهم من ذلك، أن المناقشات الواسعة النطاق تؤكد على تنوع التدابير التي تم تطويرها في جميع أنحاء العالم لتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة انتهاك حقوق الملكية الفكرية. ونود أن نشكر جميع المتحدثين الذين ساهموا في دورة هذا العام من خلال تبادل الخبرات التي ساعدت وفود الويبو في تحديد سبل التصدي للترييف والقرصنة بشكل أكثر فعالية. سيدي الرئيس، توفر هذه اللجنة فرصة فريدة على الصعيد الدولي لتبادل المعلومات والخبرات العملية والممارسات الجيدة في مكافحة انتهاك حقوق الملكية الفكرية. ولذلك، يرى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن من الأهمية بمكان الحفاظ على تركيز المناقشات على إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وقد كانت هذه الدورة التي استمرت ثلاثة أيام غنية للغاية من حيث المضمون. ومع ذلك، يظل هذا جهدًا متواضعًا بالنظر إلى أهمية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية والتحديات المتزايدة باستمرار التي تواجه حقوق الملكية الفكرية. وكما تم تسليط الضوء عليه في العرض الذي قدمه الاتحاد الأوروبي خلال دورة هذا العام، فإن التدابير الفعالة لمكافحة التزوير والقرصنة لا تتطلب بالضرورة تغييرات تشريعية جوهرية. بل إن هذه اللجنة توفر منتدى قيماً لتبادل المعلومات والخبرات حول السبل المختلفة التي يمكن من خلالها تعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وفي ظل هذه الخلفية، سيواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء المشاركة بنشاط وبشكل بناء في أعمال هذه اللجنة.

278. جمهورية كوريا: يود وفد جمهورية كوريا أن يشكر الأمانة على إعداد الوثيقة WO/GA/60/9. ونرحب بالمناقشات المثمرة التي جرت خلال الدورة الثامنة عشرة للجنة الإنفاذ. كما تود جمهورية كوريا أن تغتنم هذه الفرصة لتعرب عن تقديرها الصادق للمدير العام المساعد إدوارد كواكوا على خدمته المتفانية لمنظمة الويبو ومساهمته الطويلة الأمد في تعزيز التعاون الدولي وبناء الاحترام للملكية الفكرية. ومع استعداده لإنهاء خدمته في هذه المنظمة، نتقدم له بأطيب تمنياتنا بالنجاح في المرحلة المقبلة من مسيرته المهنية. وتعتقد جمهورية كوريا أن لجنة الإنفاذ تمثل منتدىً مهماً لتبادل الخبرات الوطنية والنهج السياساتية والأدوات العملية الرامية إلى تعزيز

احترام حقوق الملكية الفكرية. ولا يقتصر الإنفاذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية على حماية الحقوق فحسب، بل إنه يحمي المستهلكين أيضاً، ويدعم المنافسة العادلة، ويشجع الابتكار والإبداع، ويعزز ثقة الجمهور في نظام الملكية الفكرية. وفي الدورة الثامنة عشرة، كان من دواعي سرور جمهورية كوريا أن تشارك أحدث التعديلات التي أدخلتها على قوانين حق المؤلف الخاصة بها، فضلاً عن تجربتها فيما يتعلق بالاتجاهات السائدة في تقنيات مكافحة التزوير والتوجهات السياساتية ذات الصلة. كما نقدر جهود شعبة تعزيز احترام حقوق الملكية الفكرية التابعة للويبو. ونرحب بشكل خاص بالتقرير المعنون «أدوات الذكاء الاصطناعي للتصدي لقرصنة حق المؤلف: الأبعاد التكنولوجية والقانونية والسياساتية»، الذي أُعدّ في إطار الشراكة الطويلة الأمد القائمة على صندوق ائتماني مشترك بين الويبو ووزارة الثقافة والرياضة والسياحة في جمهورية كوريا. ومع تزايد انتقال التزوير والقرصنة عبر الحدود وإلى الفضاء الرقمي، يمكن للذكاء الاصطناعي والأدوات القائمة على البيانات أن تدعم الكشف والرصد والتحقيق والتعاون بشكل أكثر فعالية. وفي الوقت نفسه، ينبغي تطبيق هذه الأدوات بطريقة متوازنة ومسؤولة مع إيلاء الاعتبار الواجب للشفافية واليقين القانوني والإجراءات القانونية السليمة والثقة العامة الواسعة. وبالنظر إلى المستقبل، فإن جمهورية كوريا على استعداد لمواصلة العمل عن كثب مع الويبو والدول الأعضاء لتعزيز بيئة إنفاذ متوازنة وفعالة ومواتية للابتكار.

279. الفلبين: تود الفلبين أن تعرب عن تقديرها للجنة الإنفاذ على تقريرها الشامل وعلى جهودها الدؤوبة والمستمرة في دفع عجلة المناقشات المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. كما يشرفنا أن نتولى منصب نائب الرئيس خلال الدورة الثامنة عشرة للجنة الإنفاذ. وتظل الفلبين ملتزمة بدعم اللجنة في أداء ولايتها الهامة. كما تؤكد الفلبين التزامها بتعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية من خلال التبادل المستمر للمعلومات، والمناقشات المثمرة، والمبادرات الاستراتيجية التي تعزز احترام حقوق الملكية الفكرية وترفع من فعالية إنفاذها في جميع أنحاء العالم. ونتطلع إلى التعاون البناء مع الدول الأعضاء الأخرى في الدورة المقبلة.

280. بوتسوانا: يؤيد وفد بوتسوانا البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا الموقر نيابة عن المجموعة الأفريقية. ويشكر وفد بوتسوانا الأمانة على إعداد وتقديم تقرير لجنة الإنفاذ الوارد في الوثيقة WO/GA/60/9. وتقر بوتسوانا بالأهمية البالغة لمهمة اللجنة في إطار التوصية رقم 45 الصادرة عن الجمعية العامة للويبو. ونرحب بالتبادل المستمر للخبرات الوطنية بشأن تعزيز احترام حقوق الملكية الفكرية من خلال التوعية، وسياسات الإنفاذ المتوازنة، والتعاون المؤسسي، وبناء القدرات. وتؤمن بوتسوانا إيماناً راسخاً بأن الإنفاذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية أمر أساسي لتعزيز الابتكار، وجذب الاستثمارات، وحماية المستهلكين، ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة. ولذلك، فإننا نقدر اهتمام اللجنة المستمر بتعزيز الأطر المؤسسية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. كما نرحب بالمناقشات المتعلقة بالقرصنة الرقمية، والتكنولوجيات الناشئة، واستخدام الذكاء الاصطناعي لدعم إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وهي قضايا تزداد أهميتها في الاقتصاد الرقمي المعاصر. وعلى الصعيد الوطني، تواصل هيئة الشركات والملكية الفكرية في بوتسوانا، بالتعاون الوثيق مع جهاز الشرطة البوتسواني، ودائرة الإيرادات الموحدة في بوتسوانا، وهيئة المنافسة وحماية المستهلك، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ووكلاء الملكية الفكرية، وشركة «Multichoice Botswana» ، تعزيز منظومة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في بوتسوانا خلال عام 2025. ومن بين المبادرات الرئيسية التي تم اتخاذها: حملات توعية عامة لتثقيف الشركات والمستهلكين والطلاب والمبتكرين حول أهمية احترام حقوق الملكية الفكرية والمخاطر المرتبطة بالسلع المقلدة والقرصنة؛ وبرامج بناء القدرات لموظفي الجمارك والشرطة والمدعين العامين ووكالات الإنفاذ الأخرى بهدف تحسين الكشف عن انتهاكات حقوق الملكية الفكرية والتحقيق فيها وملاحقتها قضائيًا؛ وعمليات تفتيش الأسواق وعمليات الإنفاذ الحدودية المشتركة بين الوكالات التي تستهدف المنتجات المقلدة والمقرصنة التي تدخل سوق بوتسوانا. في مايو 2025، قمنا بإتلاف سلع مقلدة ومقرصنة، بما في ذلك الهواتف والأجهزة اللوحية والملابس والأحذية والأقراص المدمجة (CD) وأقراص الفيديو الرقمية (DVD) المقرصنة، بقيمة تعادل 300,000 دولار أمريكي. كما زاد استخدام منصات الاتصال الرقمية لزيادة الوعي بحقوق الملكية الفكرية بين الشباب ورجال الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة. وتُظهر هذه المبادرات التزام بوتسوانا بتطوير نظام متوازن وشفاف وفعال لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية يعزز احترام هذه الحقوق ويحمي المصلحة العامة الأوسع نطاقاً. ومن الآن فصاعداً، نشجع الويبو على مواصلة دعم الدول الأعضاء في التصدي للتحديات الناشئة في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة الرقمية والقرصنة عبر الإنترنت والذكاء الاصطناعي والتزوير عبر الحدود، مع ضمان أن تظل تدابير الإنفاذ متوازنة وموجهة نحو التنمية ومتسقة مع الأولويات الوطنية. وتتطلع بوتسوانا إلى مواصلة المشاركة البناءة في أعمال لجنة الإنفاذ. وفي الختام، نود أن نشكر المدير العام المساعد الدكتور إدوارد كواكوا على قيادته المتميزة في الويبو وعلى عمل لجنة الإنفاذ ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه المستقبلية.

281. الأرجنتين: يود وفد الأرجنتين أن يشكر الأمانة على عرض تقرير لجنة الإنفاذ (ACE)، ويحيط علماً بالنتائج التي تم التوصل إليها خلال دورتها الثامنة عشرة. وتولي الأرجنتين أهمية بالغة للجنة الإنفاذ (ACE) باعتبارها منبراً لتبادل الخبرات وتعزيز القدرات في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. كما نُقدّر بشكل خاص الجانب التقني وغير المعياري لعملها الذي يتيح للدول الأعضاء تبادل الممارسات الجيدة والتركيز على الجوانب التي تتناسب مع أطرها القانونية وواقعها المؤسسي وأولوياتها الوطنية. ونشيد باستمرار عمل اللجنة في معالجة مسألة الإنفاذ من منظور متوازن للغاية، بما في ذلك أمور مثل التوعية والتثقيف بشأن الملكية الفكرية، وتعزيز الأطر المؤسسية، وإيجاد حلول للتحديات، فضلاً عن تدريب السلطات على بناء القدرات، واستخدام التقنيات الجديدة لمواجهة التحديات التي يطرحها الإنفاذ في المجال الرقمي. وفي هذا السياق، نرى أن تبادل الخبرات الوطنية بشأن أنشطة التوعية الموجهة للجمهور العام، ولا سيما الشباب، أمر ذو قيمة خاصة. وفي الأرجنتين، يبدأ بناء ثقافة احترام الملكية الفكرية بالتعليم، ولهذا السبب يواصل بلدنا، من خلال المعهد الوطني للملكية الصناعية، تعزيز برامج تدريب وتثقيف الشباب والشركات الصغيرة والمتوسطة والباحثين والمهنيين، فضلاً عن تطوير الأدوات الرقمية التي من شأنها تسهيل الوصول إلى المعلومات ونظام الملكية الفكرية. وأخيراً، نؤيد القرار بالمضي قدماً

في برنامج العمل الحالي خلال الدورة المقبلة للجنة، ونحن على ثقة تامة بأن لجنة الإنفاذ ستظل منتدىً مرجعياً لتعزيز قدرات جميع الدول الأعضاء، وتشجيع تبادل الخبرات والممارسات الجيدة، فضلاً عن تعزيز التعاون الدولي الأكثر كفاءة في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

282. الهند: تشكر الهند الأمانة على التقرير المتعلق بلجنة الإنفاذ. ونهنئ السيد تيم فيرنر من سويسرا على رئاسته المتميزة للدورة الثامنة عشرة، كما نهنئ الرئيس ونائب الرئيس اللذين تم اختيارهما للدورة التاسعة عشرة. وتحيط الهند علماً بالتقرير بتقدير. وتظل الهند ملتزمة التزاماً راسخاً بأجندة الويبو للتنمية، وتؤكد من جديد على ضرورة أن يستمر عمل لجنة الإنفاذ مسترشداً بتوصيات تلك الوثيقة. ويجب أن يكون الإنفاذ متوازناً وشاملاً وفعالاً ومتسقاً مع اتفاقية تريبس (TRIPS) بحيث تعزز حماية الملكية الفكرية الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها مع الحفاظ على التوازن بين الحقوق والالتزامات. وترحب الهند بتبادل الخبرات الوطنية في مجال بناء الوعي. وتواصل الهند توسيع نطاق التوعية بين الطلاب والمعلمين والشركات والسلطات القضائية وموظفي الجمارك من خلال «البعثة الوطنية للتوعية بالملكية الفكرية» (NIPAM) التابعة لمكتب الملكية الفكرية الهندي و«خلية تعزيز وإدارة الملكية الفكرية» داخل وزارة التجارة والصناعة والترويج للاستثمار (DPIIT) التابعة لحكومة الهند، ويُستكمل ذلك بالمنصة الرقمية للبعثة الوطنية للتوعية بالملكية الفكرية (NIPAM) وإصدار شهادات الاختراع. وأبدت الهند اهتماماً خاصاً بجلسة النقاش حول انتهاك حقوق الملكية الفكرية في مجال التكنولوجيا الحيوية بالنسبة للبلدان ذات التنوع البيولوجي الهائل التي تمتلك أنظمة طبية وزراعية موثقة جيداً. ويجب أن يمتد الكشف عن إجراءات الإنفاذ ليتجاوز التزوير ليشمل القرصنة البيولوجية واختلاس الموارد الوراثية والمعارف التقليدية. وقد حالت المكتبة الرقمية للمعارف التقليدية في الهند (TKDL) دون منح براءات اختراع خاطئة في جميع أنحاء الولاية القضائية. وتعتقد الهند أن الثقة الدائمة في منظومة الملكية الفكرية تُبنى من خلال التوعية والإنصاف وضمان تقاسم فوائد الابتكارات على نطاق واسع. وتظل الهند ملتزمة بالعمل مع الدول الأعضاء لضمان أن يحمي إنفاذ حقوق الملكية الفكرية حقوق المبدعين مع الحفاظ على التنوع البيولوجي والمعارف التقليدية والمصلحة العامة الأوسع نطاقاً.

283. صربيا: تتفق صربيا مع البيان الذي أدلى به الممثل الموقر لألبانيا نيابة عن مجموعة CEBS. وتدعم جمهورية صربيا بقوة عمل لجنة الإنفاذ وتعتبرها أحد أهم المنتديات العالمية لتبادل المعرفة في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وقد أكد وفدي بالفعل أن أعمال هذه اللجنة تمثل مصدراً قيماً للمعرفة، بل وربما تكون فريدة من نوعها من حيث المحتوى والجودة والنطاق. وقد أظهرت لنا التجربة مراراً وتكراراً أن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية مهمة صعبة تتطلب جهوداً منسقة من جانب العديد من السلطات الحكومية. فكلما زاد اعتماد الاقتصاد الوطني على الملكية الفكرية، زادت تعرضه للقرصنة والتزوير. وفي هذا الصدد، لكل دولة خصائصها الخاصة، ولا توجد صيغة واحدة لمكافحة القرصنة والتزوير بفعالية. وعلى مدار العام الماضي، نفذت صربيا العديد من الأنشطة الناجحة التي تهدف إلى مكافحة القرصنة والتزوير. واستهدفت إحدى هذه الإجراءات ظاهرة جديدة نسبياً في مجتمعنا، وهي قرصنة الإشارات التلفزيونية. ففي عملية منسقة نُفذت في عدة مواقع في أنحاء صربيا، تم إغلاق شبكة من محطات البث التلفزيوني غير القانونية، واعتُقل عدة أفراد في سياق هذه العملية. في شهر مارس من هذا العام، وفي إطار مشروع «أداة المساعدة قبل الانضمام» (IPA) لعام 2021 المعنون «دعم الاتحاد الأوروبي للسوق الداخلية»، عُقدت في بلغراد حلقة عمل كبيرة حظيت بحضور مكثف، كُرست لتعزيز قدرات سلطاتنا المعنية. وحضر حلقة العمل عدد كبير من ممثلي السلطات الحكومية المختصة. علاوة على ذلك، حضر الاجتماع أيضًا العديد من الخبراء من الخارج، بما في ذلك خبراء من وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (يوروبول)، والإنتربول، ومجلس أوروبا، والسلطات النظيرة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن العديد من أصحاب حقوق الملكية الفكرية البارزين. وقد شكّل هذا الحدث تبادلًا مفيدًا للغاية للمعرفة والخبرة بين العاملين في نفس المجال، ومؤشرًا جيدًا على أن الدول الأوروبية تواجه تحديات متشابهة جدًا فيما يتعلق بمكافحة القرصنة والتزوير. وترحب صربيا بكل أشكال التعاون الدولي في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، سواء كان ثنائيًا أو متعدد الأطراف. وبناءً على ذلك، ستواصل صربيا متابعة أعمال هذه اللجنة عن كثب، ونحن نؤمن إيمانًا راسخًا بكفاءتها.

284. البرازيل: تتفق البرازيل مع البيان الذي أدلى به السلفادور نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وتشكر الأمانة على إعداد وتقديم الوثيقة WO/GA/60/9 التي تتضمن تقريرًا عن الدورة الثامنة عشرة للجنة الإنفاذ. وتثني البرازيل على منهجية عمل اللجنة، التي تُعد منتدىً للدول الأعضاء لتبادل الخبرات الوطنية فيما يتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية والتعلم منها دون أي محاولة لسن تشريعات أو مواءمة تلك الجهود. وتتوافق منهجيتها تماماً مع عدم وجود ولاية للويبو لاعتماد قرارات معيارية بشأن الإنفاذ. وترى البرازيل أن الإنفاذ جانب لا يتجزأ من نظام قوي للملكية الفكرية. وفي إطار مجلسنا الوطني لمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية، يعمل العشرات من ممثلي الوكالات الحكومية والمجتمع المدني جنباً إلى جنب تحت قيادة وزارة العدل لتنفيذ تدابير الإنفاذ والرقابة بطريقة منسقة ومتوازنة وفعالة. كما نلاحظ الإنشاء الأخير لوحدة تنسيق للمعلومات الاستخباراتية ومكافحة التزوير في المكتب الوطني البرازيلي للملكية الفكرية (INPI). وفيما يتعلق بنطاق عمل اللجنة، تدعو البرازيل إلى فهم شامل لمصطلح «الإنفاذ» لا يقتصر على الإنفاذ القانوني الصارم لأصول الملكية الفكرية المسجلة فحسب، بل يضمن أيضًا أن كل أصل من تلك الأصول قد تم الحصول عليه وتطويره بشكل قانوني وعادل. فهذه الأصول، في نهاية المطاف، نادرًا ما تُخلق من العدم أو تُستمد من الإلهام وحده، إن حدث ذلك أصلًا. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقرير المتعلق بجلسة النقاش حول تأثير انتهاك حقوق الملكية الفكرية في قطاع التكنولوجيا الحيوية، بما في ذلك منع القرصنة الحيوية، ونشجع على مواصلة هذا النقاش الذي انطلق من الاقتراح المقدم من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وعلى صعيد أقل إيجابية، نأسف لأنه، خلافاً لروح الاقتراح الأصلي، لم تتم دعوة أي ممثلين عن المجتمع المدني للتحدث في الجلسة، حيث إن أصوات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية كانت ستثري ذلك النقاش بشكل أكبر. ونأمل أن يتم تصحيح هذا

الأمر عند استئناف هذا النقاش في الدورة المقبلة للجنة. وبقدر ما نقدر الإشارات الواردة في التقرير إلى «التعهد بشأن التنوع البيولوجي» وتوصياته، فإننا ما زلنا نرى أنه كان من الضروري إعداد تقرير مخصص يوضح بالتفصيل مساهمات اللجنة في النهوض بـ«التعهد بشأن التنوع البيولوجي» وأهدافه بما يتوافق مع قرار الجمعية العامة لعام 2010.

285. إسبانيا: تتفق إسبانيا مع البيانات التي قدمتها المجموعة باء والاتحاد الأوروبي. وأود أن أشكر الأمانة على العمل الذي قامت به في إعداد هذا التقرير. وتلتزم إسبانيا التزاماً راسخاً بالدفاع عن حقوق الملكية الصناعية ومكافحة التزوير والقرصنة. وفي هذا الصدد، نقيّم تقييماً إيجابياً التبادلات الجيدة والغنية التي جرت داخل اللجنة، ولا سيما في الجلسة النقاشية حول تأثير انتهاك حقوق الملكية الفكرية في قطاع التكنولوجيا الحيوية. كما تشرفنا بعرض الحملة المؤسسية التي ينظمها المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية سنوياً منذ ثماني سنوات، بهدف توعية المستهلكين بالآثار السلبية لاستهلاك المنتجات المقلدة. وكما ذكر المجموعة باء والاتحاد الأوروبي، فإن انتهاك حقوق الملكية الفكرية يشكل تهديداً للتنمية الاقتصادية والابتكار والعمالة والصحة العامة وأمن المستهلكين. ولهذا السبب، فإن توعية الجمهور تعد أداة بالغة الأهمية. ترى إسبانيا أن اللجنة تمثل منتدىً متعدد الأطراف ذا قيمة خاصة لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة. وفي هذا الصدد، ستواصل إسبانيا المشاركة بطريقة نشطة وبناءة في أعمال هذه اللجنة وفي تحديد برنامج الدورة المقبلة، مع الحرص دائمًا على أن تكون القضايا التي تتم مناقشتها متوافقة مع هذا التفويض.

286. أوكرانيا: في البداية، يود وفد أوكرانيا أن يعرب عن تقديره الصادق للمدير العام المساعد إدوارد كواكوا على قيادته ومهنيته ودعمه لعمل الويبو في دولها الأعضاء، ونتمنى للسيد كواكوا كل النجاح في المستقبل. ويؤيد وفد أوكرانيا البيان الذي أدلى به الوفد الموقر لألبانيا نيابة عن مجموعة CEBS. وترحب أوكرانيا بالعمل المستمر الذي تقوم به لجنة الإنفاذ كمنصة مهمة لتبادل الخبرات العملية، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتشجيع احترام حقوق الملكية الفكرية. وتواصل أوكرانيا التركيز على تحسين حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها، وتعزيز القدرات المؤسسية لدى سلطات الإنفاذ. ويقوم مركز رصد حقوق الملكية الفكرية، الذي يعمل ضمن مكتب الملكية الفكرية الأوكراني، برصد منهجي لحالة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في أوكرانيا، بما في ذلك من خلال جمع وتحليل البيانات الإحصائية من السلطات المختصة. كما يدعم المركز التنسيق مع السلطات العامة الرئيسية، بما في ذلك أجهزة إنفاذ القانون والجمارك والمؤسسات القضائية. وقد نُظمت دورات تدريبية للشرطة الوطنية الأوكرانية، ومكتب الأمن الاقتصادي الأوكراني، والنيابة العامة، وسلطات الجمارك. وفي هذا العام، أُولي اهتمام خاص أيضًا لمكافحة المنتجات المقلدة والمزورة في قطاع البذور، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون بين السلطات العامة وهيئات إنفاذ القانون وأصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة الآخرين. كما تولي أوكرانيا أهمية كبيرة لزيادة الوعي. لقد نفذنا حملات منهجية تهدف إلى مكافحة قرصنة الكتب والموسيقى، فضلاً عن انتشار السلع المقلدة في التجارة الإلكترونية. وتشمل مجالات العمل الحالية أيضًا مكافحة التوزيع غير القانوني للبث الرياضي. كما تعمل أوكرانيا على مواصلة تحسين إطارها القانوني المتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ويخلق التطور السريع للبيئة الرقمية تحديات جديدة أمام إنفاذ القانون. ولذلك، تولي أوكرانيا اهتماماً خاصاً بتبادل الخبرات المحددة بشأن الآليات الفعالة لمكافحة القرصنة عبر الإنترنت، والتعاون مع الوسطاء والمنصات الرقمية، والتدابير الرامية إلى تقييد الوصول إلى المحتوى غير القانوني، واستخدام التقنيات والأدوات الحديثة للكشف عن انتهاكات حقوق الملكية الفكرية ووقفها. وفي الوقت نفسه، لا تزال أوكرانيا تواجه تحديات منهجية متعلقة بحقوق الملكية الفكرية ناجمة عن حرب العدوان غير القانونية وغير المبررة التي يشنها الاتحاد الروسي. وتشمل إجراءات الاتحاد الروسي انتهاكات حقوق الملكية الفكرية المدعومة من الدولة، واختلاس أصول الملكية الفكرية الأوكرانية، وتسهيل القرصنة والواردات الموازية. وتقوض هذه الممارسات احترام حقوق الملكية الفكرية وسلامة النظم الدولية للملكية الفكرية. وتؤكد أوكرانيا التزامها القوي بأعمال لجنة الإنفاذ، وهي على استعداد لمواصلة المشاركة البناءة وتبادل خبراتها الوطنية في تعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وزيادة الوعي، والتعاون المؤسسي.

287. غانا: تتفق غانا مع البيانات التي أدلت بها جنوب أفريقيا نيابة عن المجموعة الأفريقية. ونشكر الأمانة على إعداد التقرير المتعلق بلجنة الإنفاذ، ونشكر المدير العام المساعد كواكوا على عرضه. ونحن ندرك التحديات المتزايدة التي يفرضها الذكاء الاصطناعي والقرصنة عبر الإنترنت والتزوير الرقمي وأشكال الانتهاك الأخرى على إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وفي مواجهة هذه التحديات، يرى وفدنا أن تدابير الإنفاذ يجب أن تظل متوازنة ومتناسبة ومستجيبة للظروف الوطنية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الصحة العامة والوصول إلى المعرفة والتنمية المستدامة. ولذلك، تدعم غانا الاستمرار في تقديم المساعدة التقنية التي تستجيب للاحتياجات، وبرامج بناء القدرات وزيادة الوعي، لا سيما لسلطات الإنفاذ والشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويغتنم الوفد الغاني هذه الفرصة لتكريم المدير العام المساعد إدوارد كواكوا الذي يحضر آخر جمعيات الويبو بصفته هذه. فقد خدم المدير العام المساعد كواكوا الويبو ودولها الأعضاء بتميز واحتراف وتفانٍ لا يتزعزع. وطوال فترة ولايته، قدم قيادة متميزة لقطاع التحديات العالمية والشراكات، ودفع قدماً بجدول أعمال الويبو الموجه نحو التنمية، وعزز الحوار البناء بين الدول الأعضاء. عزيزي الدكتور كواكوا، مع اختتام هذا الفصل الرائع من الخدمة، تعرب غانا عن خالص امتنانها لمساهماتك البارزة في الويبو. نتمنى لك الصحة الجيدة والسعادة والإنجاز في مساعيك المستقبلية. سيظل إرثك مصدر إلهام لمن حظوا بشرف العمل معك. نحن فخورون بك للغاية.

288. إندونيسيا: ترحب إندونيسيا بتقرير لجنة الإنفاذ الوارد في الوثيقة WO/GA/60/9، وتثني على الرئيس والدول الأعضاء والأمانة لما قدموه من مناقشات مثمرة خلال الدورة الثامنة عشرة للجنة. وتقدر إندونيسيا اهتمام اللجنة المستمر بتبادل الخبرات الوطنية وأفضل الممارسات في تعزيز احترام حقوق الملكية الفكرية. ونعتقد أن الإنفاذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية ينبغي أن يكون متوازناً وموجهاً نحو التنمية ومستجيباً للظروف الوطنية، مع مراعاة التقاليد القانونية المختلفة ومستويات التنمية والمصلحة العامة الأوسع

نطاقاً. ونرحب بالاهتمام المتزايد الذي توليه اللجنة لزيادة الوعي وبناء القدرات واستخدام التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، في التصدي لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية. ومع استمرار تطور التكنولوجيات الرقمية، سيكون تعزيز التعاون وتبادل الخبرات العملية وتحسين القدرات المؤسسية أمراً ضرورياً لمواجهة التحديات الناشئة في مجال الإنفاذ، لا سيما في البيئة الإلكترونية. كما تقدر إندونيسيا المساعدة التقنية المستمرة وأنشطة التدريب التي تقدمها الويبو، والتي تلعب دوراً هاماً في تعزيز القدرات الوطنية في مجال الإنفاذ بما يتماشى مع أجندة الويبو للتنمية. ونشجع الأمانة على مواصلة تقديم برامج بناء القدرات الشاملة والمستندة إلى الطلب، لا سيما للبلدان النامية. وتؤيد إندونيسيا الإحاطة علماً بهذا التقرير وتتطلع إلى مواصلة المشاركة البناءة في الأعمال المستقبلية للجنة المعنية بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

289. اليابان: يؤيد وفد اليابان البيان الذي أدلي به نيابة عن المجموعة باء. ونود أن نعرب عن تقديرنا للأمانة لإعدادها التقرير الشامل الوارد في الوثيقة WO/GA/60/9. وقد أدى تطوير المنصات الرقمية وتزايد تعقيد سلاسل التوريد إلى زيادة صعوبة تدابير مكافحة التزييف. ومن أجل القضاء على المعاملات المزيفة عبر الحدود وحماية الشركات الشرعية والمستهلكين من أضرار التزييف، من الضروري تبادل الخبرات والمعارف بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة. ومن هذا المنظور، تواصل اليابان دعم أعمال لجنة الإنفاذ في إطار ولايتها المتمثلة في تقديم المساعدة الفنية والتنسيق في مجال إنفاذ حقوق الملكية الصناعية وحق المؤلف والحقوق المرتبطة بها. ونغتنم هذه الفرصة لتقديم مبادراتنا لمكافحة القرصنة. نحن نواجه حالياً مشاكل القرصنة التي تؤثر على المانغا والأنيمي، ونعمل بالشراكة مع الدول المعنية في شرق وجنوب شرق آسيا لتنفيذ تدابير في إطار التعاون الدولي، وهو ما نسميه «الاتحاد» منذ العام الماضي. وقد شارك في الاتحاد الأول سلطات الشرطة اليابانية والإنتربول، ونعتقد أن من المفيد بناء شبكات تضم وكالات إنفاذ القانون هذه. علاوة على ذلك، نفذت وكالة الشؤون الثقافية مشروعاً تجريبياً لتطوير نظام كشف قائم على الذكاء الاصطناعي للقرصنة عبر الإنترنت، وقد حقق هذا النظام معدل دقة بلغ 94 في المائة في تحديد مواقع المانغا المقرصنة. وفي المستقبل، سنواصل إيلاء اهتمام وثيق لجهود الويبو فيما يتعلق بإنفاذ الحقوق، مع السعي إلى التعاون والتعاضد بشكل أعمق مع الدول التي تعمل على حل مشكلة القرصنة. وأخيراً، نود أن نعرب عن خالص امتناننا للدكتور كواكوا على تفانيه ومساهماته البارزة على مر السنين. ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه المستقبلية.

290. المملكة المتحدة: تتفق المملكة المتحدة مع البيان الذي أدلت به ألمانيا نيابة عن المجموعة باء. ونشكر الأمانة على تقريرها بشأن لجنة الإنفاذ وعلى عرضها الواضح لأعمال اللجنة خلال السنة المالية الماضية. كما نشكر الرئيس ونواب الرئيس والدول الأعضاء والمراقبين على مساهماتهم في الدورة الثامنة عشرة للجنة الإنفاذ، التي أظهرت مرة أخرى قيمة اللجنة باعتبارها منتدى عملياً لتبادل الخبرات الوطنية والممارسات الجيدة. وأود أن أطرح أربع نقاط موجزة اليوم. أولاً، تدعم المملكة المتحدة بقوة الولاية الاستشارية للجنة الإنفاذ باعتبارها منتدى لتبادل المعلومات العملية والتعلم من الأقران، بما في ذلك من خلال قصص النجاح في مجال بناء القدرات والمساعدة التشريعية وحملات التوعية. ويكمل هذا العمل الجهود الأوسع نطاقاً التي تبذلها الويبو، بما في ذلك الدعم العملي الذي يقدمه قسم تعزيز احترام الملكية الفكرية، والأعمال الموجهة نحو التنمية التي تنفذها المشاريع من خلال لجان مثل لجنة التنمية والملكية الفكرية (CDIP). ثانياً، كان من دواعي سرور المملكة المتحدة أن تسهم في الدورة الثامنة عشرة للجنة الإنفاذ من خلال تبادل خبرتها في مجال الاتصالات والحملات المصممة لإشراك الجماهير الشابة. وتعتمد الحملات الفعالة والإنفاذ المتناسب على مشاركة قوية من الجهات المعنية وفهم واضح لسلوك المستهلكين وتفضيلات الجمهور، وتوجيه الرسائل الفعالة، وتكتيكات الجهات الفاعلة السيئة. وبالنسبة للمملكة المتحدة، فإن هذا النهج القائم على الأدلة يعد أساسياً لطموحنا في جعل انتهاك الملكية الفكرية أمراً غير مقبول اجتماعياً. ثالثاً، ترى المملكة المتحدة أن الإنفاذ الفعال والمتوازن جزءٌ حاسمٌ في تحقيق أجندة التنمية للويبو. وتماشياً مع التوصية رقم 45 من «أجندة التنمية»، من الصواب أن يدعم الإنفاذ الابتكار والاستثمار والنمو الاقتصادي مع مراعاة أولويات التنمية الوطنية والتقاليد القانونية ومرونة الأنظمة والمصلحة العامة الأوسع نطاقاً. ونعتقد أن هناك إجماعاً واسعاً على أن أنظمة الإنفاذ التي تعمل بشكل جيد تساعد في بناء الثقة في إطار الملكية الفكرية، وحماية المستهلكين، ودعم المبدعين والمبتكرين والشركات من جميع الأحجام. كما نرحب بالتركيز المستمر على التعاون العملي وتبادل المعرفة. فالتحديات التي تطرحها المنتجات المقلدة والقرصنة وأشكال انتهاك الملكية الفكرية الأخرى تتسم بطبيعة عابرة للحدود ورقمية بشكل متزايد. ولا يمكن لأي دولة عضو أن تتصدى لهذه التحديات بمفردها، وتظل لجنة الإنفاذ منبراً مهماً لتبادل الخبرات والتعلم من بعضنا البعض. وتظل المملكة المتحدة ملتزمة بالتعاون البناء مع الشركاء ومع الويبو في المستقبل، بما في ذلك من خلال اللجنة. وسنواصل الدفاع عن إنفاذ القوانين القائم على الأدلة والموجه والمتوازن الذي يحمي الابتكار والمستهلكين، ويعزز احترام الملكية الفكرية، ويدعم النمو الاقتصادي. وأخيراً، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا للمدير العام المساعد كواكوا على قيادته وتفانيه طوال سنوات خدمته. ونتمنى له كل التوفيق في المستقبل.

291. جنوب أفريقيا: تود جنوب أفريقيا أن تنضم إلى البيان الذي أدلى به المندوب الموقر لجنوب أفريقيا نيابة عن المجموعة الأفريقية. ويود وفدي أن يعرب عن تقديره للأمانة ولرئيس ونائبي رئيس الدورة الثامنة عشرة للجنة الإنفاذ على عملهم الممتاز وعلى إدارة مداولات اللجنة بنجاح. ونحن سعداء باستمرار اللجنة في اتباع نهج متوازن وشامل، ونعتقد أن المواضيع وبرامج العمل الحالية لا تزال تعالج بشكل شامل ولاية اللجنة. وعلى وجه الخصوص، فإن التركيز على التوعية، والتعاون المؤسسي، وبناء القدرات، والمساعدة التشريعية، وتبادل الخبرات الوطنية لا يزال ذا صلة وثيقة باحتياجات وأولويات الدول الأعضاء. وتدرك جنوب أفريقيا أن التغير التكنولوجي السريع يخلق تحديات تقنية جديدة في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، لا سيما فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي والقرصنة عبر الإنترنت والتزوير الرقمي. ويتطلب التصدي لهذه التحديات تعزيز بناء القدرات، والوصول إلى أدوات الإنفاذ التكنولوجية، وتقوية التعاون الدولي. وتدعم جنوب أفريقيا نشر الحلول القائمة على الذكاء الاصطناعي للمساعدة في الكشف عن التزوير والانتهاكات

ومنعها، مع السعي في الوقت نفسه للحصول على المساعدة التقنية والمشاركة في مبادرات تبادل المعرفة الدولية. وفي البيئة الإلكترونية، تعد تدابير الإنفاذ الفعالة والمتوازنة أمراً أساسياً. وتلاحظ جنوب أفريقيا باهتمام تجربة الفلبين التي نفذت آلية طوعية لحجب المواقع من خلال لجنتها الوطنية لحقوق الملكية الفكرية المشتركة بين الوكالات للحد من الوصول إلى المحتوى المخالف. كما ترحب جنوب أفريقيا بالتطورات في إطار قانون الخدمات الرقمية للاتحاد الأوروبي الذي أدخل آليات جديدة لمعالجة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت، والتي تكملها الأدلة التكنولوجية وأدوات الإنفاذ الصادرة عن مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO) لصالح أصحاب الحقوق وسلطات الإنفاذ. واستناداً إلى هذه التجارب، تدعم جنوب أفريقيا اتخاذ تدابير متناسبة لمكافحة الانتهاكات عبر الإنترنت، بما في ذلك حجب المواقع عند الاقتضاء، وحملات التوعية، والتعاون مع الوسطاء، والضمانات التي تكفل حماية الوصول المشروع إلى المعلومات والحقوق الأساسية. كما تتطلع جنوب أفريقيا إلى نتائج البحوث والتوصيات الصادرة عن المشروع الذي يُنفذ في إطار أجندة التنمية، والمعنون «تطوير الاستراتيجيات والأدوات لمعالجة قرصنة حق المؤلف عبر الإنترنت في السوق الرقمية الأفريقية». ويعد هذا الأمر بالغ الأهمية بالنسبة لجنوب أفريقيا. كما ترحب جنوب أفريقيا باهتمام اللجنة المستمر بالاعتبارات الموجهة نحو التنمية، وبجهودها الرامية إلى ضمان أن يسهم إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في الابتكار والنمو الاقتصادي والمصالح المجتمعية الأوسع نطاقاً. ونود أن نضم أصواتنا إلى الإشادة بالمدير العام المساعد المنتهية ولايته كواكوا على تفانيه في هذه القضية على مدى عقود، ونتمنى له التوفيق في مساعيه المستقبلية. ونتطلع إلى مواصلة مشاركتنا البناءة في الدورات المقبلة للجنة.

292. الاتحاد الروسي: يؤيد الاتحاد الروسي البيان الصادر نيابة عن مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، ويود أيضًا أن يشكر الأمانة على إعداد التقرير المتعلق بأعمال الدورة الثامنة عشرة للجنة الإنفاذ. ونود أن نؤكد أنه في ظل التطور السريع للتكنولوجيا الرقمية وظهور أشكال جديدة من انتهاك الحقوق، فإن ضمان الإنفاذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية يكتسب أهمية خاصة. وفي هذا الصدد، نولي أهمية كبيرة لأنشطة اللجنة باعتبارها منتدى دولياً مهماً لتبادل الخبرات الوطنية والإقليمية، وكذلك لوضع نُهج عملية لمواجهة التحديات الحديثة في هذا المجال. ونلاحظ بشكل خاص أن الإنفاذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية يتطلب نهجاً شاملاً ومتعدد الجوانب على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وفي معظم البلدان، بما في ذلك الاتحاد الروسي، تقع القضايا المتعلقة بإنفاذ الحقوق ضمن نطاق واسع من صلاحيات الهيئات والمؤسسات الحكومية، وفي هذا الصدد، فإن تبادل الخبرات في اللجنة له قيمة عملية خاصة. ونود أن نشير بشكل خاص إلى مناقشة القضايا المتعلقة بتحسين آليات الإنفاذ. وعلى وجه الخصوص، نعتقد أنه من المفيد تبادل الآراء حول النهج والتجارب المتعلقة بالتفاعل الفعال بين الهيئات الحكومية وأصحاب الحقوق وقطاع الأعمال والمنصات الرقمية، بهدف وقف انتشار السلع المقلدة عبر منصات التجارة الإلكترونية. وهنا، يرتبط احترام حقوق الملكية الفكرية ارتباطًا مباشرًا باحترام حقوق المستهلكين الذين يشترون السلع عبر منصات التجارة الإلكترونية. ونعتقد أن تطوير نُهج موحدة للتحقق من احترام حقوق الملكية الفكرية من قبل البائعين الذين يبيعون هذه الحقوق على المنصات الإلكترونية سيمكّن من تبسيط وتسريع عملية تحديد انتهاكات حقوق الملكية الفكرية. ونشير أيضًا إلى أهمية تبادل الخبرات بشأن استخدام الأدوات المتطورة، مثل إدخال أنظمة التحليل والرصد القائمة على الذكاء الاصطناعي على المنصات، من أجل التصدي بفعالية لانتشار السلع المقلدة والانتهاكات في مجال الملكية الفكرية. وينبغي إيلاء أهمية خاصة لمبادرات التوعية والتثقيف، بما في ذلك تلك الموجهة للشباب، وكذلك التركيز على رفع مستوى الوعي بدور الملكية الفكرية وإعداد جيل مستقبلي من الأفراد ذوي الكفاءات العالية. ونود أن نشير بشكل خاص إلى العمل الذي يقوم به مكتب تمثيل الويبو في الاتحاد الروسي، الذي تعاونت معه «روسباتنت» – وليس للمرة الأولى – في تنظيم فعاليات التوعية. وقد ركزت الفعاليات هذا العام على تعزيز قدرات الشباب ورائدات الأعمال والباحثات والمبتكرات في مجال استخدام الملكية الفكرية. وبالتوازي مع ذلك، نعمل على تحسين الإطار القانوني في الاتحاد الروسي الذي يركز على حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها. وعلى وجه الخصوص، نعمل على تطوير آليات لحماية الحقوق في البيئة الرقمية وفي مجال التكنولوجيات الجديدة. وفي الختام، نود أن نلفت الانتباه إلى ضرورة نشر وثائق عمل اللجنة، بما في ذلك التقرير السنوي عن أنشطتها المقدم إلى جمعية الويبو، في وقت مناسب قبل انعقاد الاجتماعات بجميع لغات الأمم المتحدة الست، وكذلك إلى ضرورة التحلي بمزيد من المرونة فيما يتعلق بالمواعيد النهائية المطبقة على المعلومات الواردة من الدول الأعضاء. ومن جانبه، فإن الاتحاد الروسي على استعداد لمواصلة المشاركة بنشاط وبشكل بناء في أعمال اللجنة.

293. الولايات المتحدة الأمريكية: تتفق الولايات المتحدة الأمريكية مع بيان المجموعة باء. ونشير إلى أن الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والعشرين، أنشأت لجنة الإنفاذ لتكون مسؤولةً عن قضايا الإنفاذ العالمية التي تشمل كلاً من الملكية الصناعية وحق المؤلف والحقوق المرتبطة بها، على أن يقتصر دورها على تقديم المساعدة الفنية والتنسيق في مجال الإنفاذ فقط. وبناءً على ذلك، تواصل اللجنة التركيز على مكافحة أنشطة التزوير والقرصنة، وهو عمل بالغ الأهمية للصناعات والمبدعين وأصحاب العلامات التجارية والشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم. وقد أظهرت الدورة الثامنة عشرة للجنة الإنفاذ مرة أخرى الأهمية الحاسمة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية والعواقب الواقعية التي يترتب عليها التزوير والقرصنة على الصحة العامة وسلامة المستهلكين والاقتصاد، وذلك من خلال العروض والمناقشات التي قدمتها عدة دول أعضاء وأصحاب المصلحة. وهذا هو العمل الذي أنشئت اللجنة من أجله، وهو العمل الذي يبرر الوقت والخبرة والموارد التي تستثمرها الدول الأعضاء في هذا المنتدى. وتلاحظ الولايات المتحدة بأسف شديد المحاولات المؤسفة التي تبذلها بعض الدول الأعضاء لتغيير النطاق الموضوعي للجنة بشكل غير ملائم بما يتجاوز ولايتها المحددة. ومن الواضح أن ولاية لجنة الإنفاذ لا تشمل الموارد الوراثية أو المعارف التقليدية أو أي قضايا أخرى خارج نطاق إنفاذ حقوق الملكية الصناعية وحق المؤلف. ويجب أن تعالج لجنة المعارف القضايا المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية، ويجب أن تظل هذه القضايا ضمن اختصاص تلك اللجنة. ويجب أن تعمل لجان الويبو الفردية في نطاق الولايات المخصصة لها على النحو المتفق عليه من قبل الجمعية العامة. كما تلاحظ الولايات المتحدة بقلق النمط الأوسع نطاقاً المتمثل في محاولة إدخال قضايا لجنة المعارف إلى لجان

أخرى في جميع أنحاء الويبو. وهذا يقوض سلامة هيكل لجان الويبو؛ ويضعف الخبرة المتخصصة التي يسهم بها كل منتدى في ولايته، ويقوض التماسك المؤسسي داخل المنظمة. ولجنة المعارف هي اللجنة المختصة بهذه القضايا، ولا داعي لوجودها إذا أُثيرت هذه القضايا في لجان أخرى. ويجب أن يُجرى عمل لجنة الإنفاذ بما يتوافق مع ولايتها وأن يُوجه نحو الهدف المشترك المتمثل في تعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وبالتالي، تطلب الولايات المتحدة من الأمانة ألا تقبل أي مقترحات أو مساهمات من الدول الأعضاء تقع خارج نطاق ولاية لجنة الإنفاذ الواردة في الوثيقة WO/GA/28/7. وتتطلع الولايات المتحدة إلى مواصلة العمل المثمر في الدورة المقبلة للجنة الإنفاذ تعزيزاً لولايتها في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

294. جامايكا: تؤيد جامايكا البيان الذي أدلى به السلفادور نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ونشكر المدير العام المساعد إدوارد كواكوا على العرض الذي قدمه، ونعرب عن تقديرنا لقيادته ومساهمته في أعمال لجنة الإنفاذ. وبالنسبة لجامايكا، يظل عمل لجنة الإنفاذ ذا أهمية خاصة باعتبارها دولة ترتكز هويتها الاقتصادية والثقافية بشكل عميق على الإبداع والموسيقى والصناعات الثقافية الأخرى. ونحن ندرك أهمية تعزيز احترام حقوق الملكية الفكرية مع دعم الابتكار وريادة الأعمال والنمو الاقتصادي المستدام. ولذلك، فإننا نقدر الجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة لتعزيز القدرات وزيادة الوعي وتشجيع اتباع نُهج فعالة ومتوازنة في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وتتطلع جامايكا إلى مواصلة المشاركة البناءة في أعمال اللجنة. وقد ساعد التزام المدير العام المساعد كواكوا بتعزيز حوار متوازن وبناء وشامل على دفع عجلة عمل اللجنة في مجال تعزيز احترام حقوق الملكية الفكرية من خلال التعاون وبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات. ونحن نقدر ونعترف بمساهمته الهائلة في الويبو خلال توليه منصب المستشار القانوني، ومؤخراً بصفته المدير العام المساعد المسؤول عن التحديات العالمية والشراكات. وعلى الصعيد الشخصي، أود أن أتقدم بالشكر إلى المدير العام المساعد كواكوا على حكمته ودبلوماسيته اللتين استفدت منهما خلال فترة عملي كمسؤول في لجان مختلفة تابعة للويبو. أشكرك، أيها المدير العام المساعد كواكوا، وأتمنى لك دوام النجاح في جميع مساعيك المستقبلية.

295. زامبيا: يؤيد وفد جمهورية زامبيا البيان الذي أدلت به جنوب أفريقيا نيابة عن المجموعة الأفريقية. وتود زامبيا أن تعرب عن تقديرها للرئيس والأمانة على التنظيم الممتاز للدورة الثامنة عشرة للجنة الإنفاذ وعلى التقرير الشامل المعروض علينا. ونحيط علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة WO/GA/60/9. ونظل مقتنعين بأن لجنة الإنفاذ تواصل توفير منصة مهمة لتبادل الخبرات الوطنية وأفضل الممارسات والمعارف التقنية بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بطريقة متوازنة وشاملة وموجهة نحو التنمية. ونرحب بشكل خاص باستمرار تركيز اللجنة على التوعية والتعاون المؤسسي وبناء القدرات والمساعدة التشريعية وتبادل الخبرات الوطنية، وهي جميعها أمور تظل ذات أهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية. كما نقر بالتحديات المتزايدة التي تطرحها الذكاء الاصطناعي والقرصنة عبر الإنترنت والتزوير الرقمي وأشكال الانتهاك الأخرى في البيئة الرقمية. وبالنسبة لزامبيا، فإن الإنفاذ الجماعي لحقوق الملكية الفكرية أمر ضروري لحماية المبتكرين والمبدعين والمستهلكين والأعمال التجارية المشروعة، مع تعزيز الابتكار والاستثمار والتنمية الاقتصادية في الوقت نفسه. وفي الوقت نفسه، يجب أن تظل تدابير الإنفاذ متوازنة ومتناسبة ومتسقة مع الأولويات الوطنية وأهداف السياسة العامة الأوسع نطاقاً، بما في ذلك الوصول إلى المعرفة والصحة العامة والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تود زامبيا أن تعرب عن تقديرها الصادق للويبو، ولا سيما شعبة تعزيز احترام الملكية الفكرية وأكاديمية الويبو، على المساعدة التقنية المستمرة التي تقدمانها لتعزيز القدرات الوطنية في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في زامبيا. ونحن ممتنون بشكل خاص للويبو على تطويرها الدورة التدريبية الإلكترونية المتخصصة حول إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، DL410، التي تمثل إضافة مهمة لأدوات بناء القدرات المتاحة للدول الأعضاء. وترحب زامبيا بالمبادرات التي تزود مسؤولي الإنفاذ بالمعارف والمهارات العملية لمواجهة جرائم الملكية الفكرية التي تزداد تعقيداً في كل من الأسواق المادية والرقمية. كما نثني على استمرار الويبو في تنفيذ مشروع «إمباكت» (IMPACT) لبناء القدرات، الذي يوفر نهجاً منظماً ومستداماً لتعزيز مؤسسات الإنفاذ الوطنية من خلال التعلم المختلط وبرامج التدريب المصممة خصيصاً. ويقدر وفدنا كذلك استعداد الويبو لتوسيع نطاق هذه الفرص لتشمل زامبيا، بما في ذلك الدعوة التي وجهتها مبادرة «إمباكت» للمسؤولين الزامبيين للمشاركة في المرحلة التجريبية للدورة التدريبية DL410. ونشجع على مواصلة التعاون في هذا الصدد. كما تود زامبيا أن تسجل في المحضر تقديرها لاستعداد الويبو لدعم بناء قدرات جهاز الشرطة الزامبي ووكالات الإنفاذ الوطنية الأخرى، حيث إن تعزيز قدرات التحقيق والإنفاذ لدى ضباط الشرطة والمدعين العامين ومسؤولي الجمارك والسلطات المختصة الأخرى من شأنه أن يعزز بشكل كبير جهودنا الجماعية لمكافحة التزوير والقرصنة وجرائم الملكية الفكرية الأخرى، لا سيما تلك التي تيسرها التقنيات الرقمية. ولذلك، نشجع الويبو على مواصلة توسيع نطاق المساعدة التقنية التي تستجيب للطلب، وبرامج التدريب المتخصصة، والشراكات المؤسسية التي تلبي الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية. وأخيراً، تنضم زامبيا إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن تقديرها العميق للدكتور كواكوا، المدير العام المساعد المنتهية ولايته، لقيادته المتميزة ومهنيته والتزامه الثابت بتعزيز نظام دولي للملكية الفكرية يتسم بالتوازن والشمولية والتوجه التنموي. ونشكره على سنوات خدمته المتميزة الطويلة للويبو ودولها الأعضاء، ونتمنى له التوفيق في مساعيه المستقبلية.

296. شبكة العالم الثالث (TWN): تحيط شبكة العالم الثالث علماً بالتقرير المتعلق بلجنة الإنفاذ. ونذكّر بأن اللجنة أنشئت بموجب التوصية رقم 45 الصادرة عن الجمعية العامة، التي تنص على ضرورة التعامل مع مسألة الإنفاذ في سياق المصلحة المجتمعية الأوسع نطاقاً، ولا سيما الشواغل الموجهة نحو التنمية. ولا يتوافق محضر الدورة الثامنة عشرة مع تلك الولاية. ولم يتلقَ البند (ج) من برنامج العمل، وهو التبادل بشأن المساعدة التشريعية، الذي يأخذ في الاعتبار المرونة ومستوى التنمية واحتمال إساءة استخدام إجراءات الإنفاذ، أي مساهمات أو مداخلات على الإطلاق. وهذا هو ما ورد في الفقرة 9. وهو البند الوحيد في جدول الأعمال المصمم لحماية الحيز السياساتي للبلدان النامية والحماية من إساءة استخدام الإنفاذ من خلال الصمت، في حين قدمت 33 عرضًا تقديميًا

دعوات لتوسيع نطاق الإنفاذ باستمرار. وهذا التوسع معبر. فالأوامر القضائية الديناميكية بالحجب، وحجب نظام أسماء الحقول (DNS) وعناوين بروتوكول الإنترنت (IP)، ومسؤوليات الوسطاء، والإنفاذ الجنائي — التي طرح الكثير منها مراقبون من القطاع مثل رابطة صناعة السينما (Motion Pictures Association) والاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية (IFPI) — تتجاوز بكثير المعايير الدنيا لاتفاق تريبس. وتنص المادة 41 على أن تتجنب إجراءات الإنفاذ إقامة حواجز أمام التجارة المشروعة، وأن توفر ضمانات ضد إساءة استخدامها. وقد غابت تلك الضمانات إلى حد كبير. وهكذا يصبح الإنفاذ بابًا خلفيًا لالتزامات تتجاوز نطاق اتفاق تريبس. يتم تطبيع التدابير التي لم يتم الاتفاق عليها أبدًا على الصعيد المتعدد الأطراف باعتبارها «أفضل الممارسات»، مما يضيق المجال السياساتي الذي يحافظ عليه اتفاق تريبس وإعلان الدوحة عن قصد. وتشير حلقة نقاش حول انتهاكات حقوق الملكية الفكرية في مجال التكنولوجيا الحيوية، شاركت فيها صناعة الأدوية، إلى نفس الانجراف نحو قطاع الصحة، وهو القطاع الذي تشكل فيه سياسة الإنفاذ المتطرفة أكبر تهديد للوصول إلى الأدوية. وتحث الشبكة لجنة الإنفاذ على إعادة الإنفاذ إلى إطار ولايتها التنموية.

297. المدير العام المساعد: اسمحوا لي أن أقول إننا، نحن الأمانة، قد أحطنا علماً بالتعليقات التي أدليتم بها أنتم، أيها الوفود. ونحن نقدر التوجيهات التي قدمتموها لنا، وستحرص الأمانة على المضي قدماً في هذا الصدد. سيدي الرئيس، إذا سمحت لي بإبداء ملاحظة شخصية، فقد سمعتُ أمس خلال اجتماع لجنة المعارف، وكذلك اليوم، عدة وفود تتمنى لي التوفيق وتعرب عن كلمات التقدير. نعم، دعوني أعترف بذلك. لقد عملت في الويبو لما يقرب من 30 عاماً. وأود أن أقول إنه قبل انضمامي إلى الويبو في ديسمبر 1996، لم أكن أتوقع أبداً أن يكون لهذه المنظمة مثل هذا التأثير على حياتي. وأشير هنا بشكل خاص إلى مهمة المنظمة ورؤيتها. وأنا أشير إليكم، الدول الأعضاء، والأهم من ذلك، أشير إلى الزملاء المختلفين، الزملاء الرائعين الذين حظيت بشرف العمل معهم، وبعض هؤلاء الزملاء موجودون هنا على المنصة معي. لذا، عندما أشار أمس الممثل ثيرو من منظمة «إيكولوجيا المعرفة الدولية» إلى فترة عملي كمستشار قانوني، كما أشار إلى ذلك الوفد الموقر لجامايكا، نعم، يسعدني أن أقول إنني عملت كمستشار قانوني لمدة 13 عاماً تقريباً. في الفترة التي شغلت فيها منصب المستشار القانوني، كان المستشار القانوني مسؤولاً أيضاً عن القيام بدور الأمانة لهذه الجمعيات. وقد كان ذلك شرفاً مميزاً حظيت به. ويجب أن أقول أيضاً إنه خلال الـ 29 عاماً التي قضيتها في الويبو، كان من دواعي سروري البالغ أن أعمل عن كثب مع أربعة مديرين عامين. وقد شغلت منصب المستشار القانوني خلال فترة ولاية اثنين من هؤلاء المديرين العامين الأربعة. باختصار، كان شرفاً لي وامتيازاً أن أعمل في هذه المنظمة. أعتقد أنني تعلمت أكثر بكثير مما قدمته للمنظمة، وسأغادر وأنا أشعر بامتنان هائل، امتناناً على الثقة، وامتناناً على الصداقات، وامتناناً على الذكريات. وقد رأيت أنه من المهم أن أسلم شعلة قبل أن تنتشر هذه الخصلات الرمادية الثلاثية في شعري لتغطي رأسي بالكامل. لذا، سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أقول ببساطة: بما أن الويبو كانت موطني المهني لسنوات عديدة، فسيبقى جزء مني هنا دائمًا. وبدلاً من أن أقول «وداعًا»، اسمحوا لي أن أقول ببساطة بلهجتي المحلية «أشانتي»: «*ميد/سي*»، والتي تعني «شكرًا جزيلاً». شكرًا لك، سيدي الرئيس.

298. الرئيس: أود فقط أن أضيف كلمات الامتنان الخاصة بي لخدمتك المتفانية ولجميع تلك السنوات العديدة التي كرستها لمنظمتنا في جعلها، على ما أعتقد، في الشكل الذي هي عليه الآن بفضل عملكم. شكرًا جزيلاً لك وأتمنى لك كل التوفيق. نود الآن أن نقترح، كما سيظهر على الشاشة، الإجراء الذي سنتخذه، والقرار هو:

299. أحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمضمون "تقرير عن اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ" (الوثيقة WO/GA/60/9).

300. الرئيس: لا أرى أي اعتراضات. تقرر ذلك. وبهذا يختتم البند 11، البند الفرعي 7 من جدول الأعمال، وأشكر الدكتور كواكوا مرة أخرى وأمانته على كل هذا العمل وأتمنى له كل التوفيق.

البند 16 من جدول الأعمال الموحد

مركز الويبو للتحكيم والوساطة، بما في ذلك أسماء الحقول على الإنترنت

301. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/60/10.

302. الأمانة: نود أن نقدم الوثيقة WO/GA/60/10 المتعلقة بخدمات مركز التحكيم والوساطة التابع للويبو. ويقود مركز التحكيم والوساطة التابع للويبو جهود المنظمة الرامية إلى توفير سبل للتسوية البديلة للنزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم، وذلك في إطار دعم الويبو للدول الأعضاء من أجل تعزيز وتطوير الملكية الفكرية والابتكار والنظام البيئي الإبداعي. تقدم هذه الوثيقة تحديثاً عن أنشطة المركز، ولا سيما عمله في إدارة القضايا وتوفير الخبرة القانونية والتنظيمية في مجال التسوية البديلة للنزاعات، بما في ذلك أسماء الحقول، وتقديم المساعدة لمكاتب الملكية الفكرية، عند الطلب، في إنشاء أطر اختيارية للتسوية البديلة للنزاعات. في عام 2025، شارك المركز في تسوية 1,461 نزاعاً في مجالات الملكية الفكرية والابتكار والتكنولوجيا. ويمثل هذا زيادة بنسبة 70 في المائة مقارنة بعام 2024. وقد أُحيل ثلث هذه النزاعات، أي 410 نزاعات على وجه الدقة، إلى إجراءات بموجب قواعد الويبو لتسوية المنازعات البديلة التي تغطي نطاقاً واسعاً من مجالات الملكية الفكرية. ومن بين الجهات التي تستخدم هذه الخدمات، نجد الشركات

الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الشركات الناشئة والمبدعين والمبتكرين، الذين يمثلون 59 في المائة من أطراف النزاعات. وجاءت بعد ذلك الشركات الكبيرة، بنحو 30 في المائة، وكيانات أخرى مثل منظمات الإدارة الجماعية، والجامعات، ومراكز البحث والتطوير، من بين جهات أخرى. وجاءت الأطراف في النزاعات من 80 بلداً في جميع أنحاء العالم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تولى المركز بشكل خاص إدارة عمليات الوساطة المتعلقة بحق المؤلف والمحتوى الرقمي، والعلامات التجارية، والبراءات الأساسية للمعايير، وعلوم الحياة، كما تولى إدارة القضايا في المجالات ذات الأولوية. وعلى وجه الخصوص، قدم المركز خدمات في البيئة الرقمية، بما في ذلك قطاع ألعاب الفيديو والرياضات الإلكترونية. ومنذ انعقاد الجمعية العامة الأخيرة، لاحظ المركز زيادة في عدد القضايا المحالة إلى وساطة الويبو من قبل المحاكم الوطنية والهيئات القضائية. وتعاون المركز مع المحكمة العليا في الصين، *والمحكمة القضائية في باريس*، والمحكمة العليا في سنغافورة، والسلطة القضائية في جمهورية تنزانيا المتحدة. ومنذ انعقاد الجمعية العامة الأخيرة، بدأ المركز التعاون مع المحكمة الاتحادية للعدالة الإدارية في المكسيك، ومحكمة العلامات التجارية التابعة للاتحاد الأوروبي في إسبانيا، ومجلس حق المؤلف في كندا، بهدف تشجيع استخدام خيارات تسوية المنازعات البديلة في نزاعات الملكية الفكرية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المركز إدارة القضايا التي أحالتها الأطراف إلى وساطة الويبو في إطار برامج تعاون مختلفة مع مكاتب الملكية الفكرية. وعلى سبيل المثال، في إطار برامج التعاون هذه، نذكر الأنشطة التي أُجريت مع مكتب الملكية الفكرية في سنغافورة، ومكتب الملكية الفكرية في الفلبين، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، ومؤخراً مكتب الملكية الفكرية في نيوزيلندا. ومن ناحية أخرى، دعم المركز تسوية 1,046 نزاعاً في إطار برنامج الإدارة المشتركة التابع للويبو. ويُنفَّذ برنامج الإدارة المشتركة حالياً في مكاتب حق المؤلف أو الملكية الصناعية في الأرجنتين، وبليز، وكولومبيا، والجمهورية الدومينيكية، والإكوادور، والسلفادور، وغواتيمالا، وكينيا، وباراغواي، وبيرو، وتايلاند، وترينيداد وتوباغو، وأوغندا. ومنذ انعقاد الجمعيات العامة لعام 2025، أبرم المركز 11 مبادرة جديدة مع مكاتب الملكية الفكرية والسلطات القضائية في دول أعضاء مختلفة. وتشمل هذه التعاونات الجديدة مجلس حق المؤلف الكندي، ومكتب البراءات في إستونيا، ومكتب البراءات في لاتفيا، ومحكمة الاستثمار والتجارة في قطر، والخدمة الوطنية للملكية الفكرية والجودة في سان تومي وبرينسيبي، والمحكمة الأوروبية للعلامات التجارية في إسبانيا، ووزارة العدل في أوزبكستان، ووكالة تسجيل البراءات والشركات في زامبيا. وبشكل عام، يعمل المركز حالياً مع 105 كيانات وطنية مختلفة. ويواصل المركز استخدام قنوات توعية مختلفة مثل النشرة الإخبارية «ADR Highlights»، ومجموعة «WIPO ADR Young» التي تضم أكثر من 3,000 عضو، وصفحة المركز على «لينكدإن» التي تضم 28,000 متابع، وبرنامج البودكاست الخاص بالتحكيم والوساطة الذي سجل 6,000 عملية بث، بالإضافة إلى مشاركة أكثر نشاطًا من خلال تنظيم أو المشاركة في أكثر من 110 فعالية ضمت أكثر من 12,000 مسجل من أكثر من 160 دولة. كما يقدم التقرير تحديثاً بشأن أنشطة الويبو المتعلقة بأسماء الحقول، ولا سيما إدارة المركز لنزاعات أسماء الحقول، لا سيما في إطار السياسة الموحدة لتسوية نزاعات أسماء الحقول التي أطلقتها الويبو، بما في ذلك دعم تسوية النزاعات المتعلقة بحقول المستوى الأعلى الخاصة برموز الدول (ccTLDs). وبعد تسجيل 6,282 قضية، كان عام 2025 هو الأكثر ازدحامًا حتى الآن من حيث عدد القضايا المرفوعة بشأن أسماء الحقول لدى الويبو. وقد شملت عمليات تسوية نزاعات أسماء الحقول التي أجرتها الويبو حتى الآن أطرافًا مما مجموعه 190 دولة، وغطت أكثر من 143,000 اسم نطاق. تتوفر جميع قرارات لجان الويبو المعنية بسياسة تسوية النزاعات الموحدة (UDRP) مجاناً عبر الإنترنت في «نظرة عامة على آراء لجان الويبو بشأن أسئلة مختارة تتعلق بسياسة تسوية النزاعات الموحدة (UDRP)». ويقدم هذا المنشور نظرة عامة فقهية حيوية يُرجع إليها عالمياً حول اتجاهات القرارات بشأن قضايا مهمة في القضايا، وتغطي 100 موضوع، بما في ذلك الإشارة إلى أكثر من 1,400 قرار تمثيلي صادر عما يقرب من 300 عضو في لجان الويبو. ولزيادة تبسيط المعالجة بكفاءة، طور المركز وأطلق في يوليو 2026 نظامًا جديدًا لإدارة القضايا للاستخدام الداخلي، والذي سيُتاح للأطراف وأعضاء لجان التحكيم في عام 2027. وفي حين أن تطبيق سياسة UDRP إلزامي بالنسبة لأسماء الحقول المسجلة تحت حقول المستوى الأعلى العامة (gTLDs)، فإن المركز يساعد أيضًا سجلات حقول المستوى الأعلى الخاصة برموز البلدان الوطنية في وضع شروط التسجيل وإجراءات تسوية المنازعات. ونحن نعمل مع 88 نطاقًا من حقول المستوى الأعلى الخاصة برموز الدول (ccTLDs)، بما في ذلك الإضافة الأخيرة لـ(.HT) لهايتي في عام 2025 و(.UK) للمملكة المتحدة في عام 2026. وأخيرًا، تناولت الوثيقة مختلف التطورات في السياسات، بما في ذلك المراجعة المخطط لها من قبل مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) لسياسة UDRP. تحسبًا لمراجعة ICANN لسياسة تسوية النزاعات المتعلقة بأسماء الحقول (UDRP)، أجرى المركز عملية تشاورية مركزة لإعداد تقرير حول الخبرات الفقهية والتشغيلية المتعلقة بسياسة تسوية النزاعات المتعلقة بأسماء الحقول (UDRP)، بهدف تحديد المجالات التي يوجد فيها إجماع بشأن توصيات السياسة المستقبلية أو تحديث الممارسات. وقد تم نشر التقرير النهائي حول هذا الموضوع ومشاركته مع منظمة دعم الأسماء العامة التابعة لـ ICANN للنظر فيه، في حال تم إجراء أي مراجعة لسياسة تسوية النزاعات المتعلقة بأسماء الحقول (UDRP) في نهاية المطاف.

303. ألمانيا: تود المجموعة باء أن تشكر الأمانة على إعداد الوثيقة WO/GA/60/10 التي تقدم تحديثاً شاملاً عن أنشطة مركز التحكيم والوساطة التابع للويبو والمبادرات المتعلقة بأسماء الحقول. ونؤكد على الدور الحاسم الذي يضطلع به المركز في تعزيز آليات فعالة ومنصفة لتسوية المنازعات على الصعيد العالمي. ولا تزال آليات تسوية المنازعات البديلة (ADR) حجر الزاوية في الحوكمة الحديثة للملكية الفكرية. ونلاحظ بارتياح النمو بنسبة 70 في المائة في قضايا الوساطة والتحكيم منذ عام 2024، مما يعكس الأهمية المتزايدة للمركز. وتؤكد الزيادة بنسبة 700 في المائة على مدى خمس سنوات الاعتراف المتزايد من جانب الدول الأعضاء بكفاءة آليات تسوية المنازعات البديلة من حيث التكلفة والوقت، لا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل الآن 59 في المائة من أطراف النزاع. كما يسعدنا أن نسمع عن زيادة في عدد القضايا المحالة إلى «الوساطة في الويبو» مباشرةً من قبل المحاكم الوطنية والهيئات القضائية. وترحب المجموعة باء كذلك باستمرار تركيز المركز على التعاون مع مكاتب الملكية الفكرية وحق المؤلف والمحاكم على الصعيد العالمي، مما أسفر عن إبرام 11 اتفاقية تعاون جديدة مع مكاتب الملكية الفكرية والسلطات القضائية في الدول الأعضاء.

وتعزز هذه التعاونات الإنفاذ عبر الحدود وتتوافق مع أولويات المجموعة باء الرامية إلى إرساء أطر عمل منسقة للملكية الفكرية. لا يزال تسوية نزاعات أسماء الحقول يُظهر أداءً استثنائياً، حيث تم رفع 6,282 قضية بموجب سياسة تسوية نزاعات أسماء الحقول (UDRP) في عام 2025. إن ريادة المركز في تسوية أكثر من 80,000 قضية تراكمية منذ عام 1999 تعزز دوره الذي لا غنى عنه في حماية التجارة الرقمية. ونلاحظ أيضًا أن ICANN تستعد لبدء المرحلة الثانية من مراجعتها لآليات حماية الحقوق التي تركز على UDRP. وفي هذا السياق، نثني على المركز لقيامه بشكل استباقي بعملية تشاورية تركز على «التحليل القضائي» لإعداد تقرير حول التجارب القضائية والتشغيلية المتعلقة بـ UDRP، بهدف تحديد المجالات التي يمكن تقديم توصيات سياسية بشأنها أو تحديث الممارسات فيها في المستقبل. علاوة على ذلك، ترى المجموعة ب أن المراجعة الاستشارية المركزة التي يقودها الخبراء لسياسة UDRP، والتي تهدف إلى إثراء عملية ICANN، ينبغي أن تستند إلى قيادة الويبو. وأخيرًا، تلاحظ المجموعة ب الزيادة في طلبات خدمات تسوية المنازعات البديلة (ADR) المتعلقة بالنزاعات في مجالات ألعاب الفيديو، وكذلك في مجال الرياضات الإلكترونية والمحتوى الذي تولده الذكاء الاصطناعي، مما يعكس الطبيعة الديناميكية لهذه المجالات الآخذة في التوسع. ونثني على المركز لاستجابته لهذه الحاجة المتزايدة ولتعاونه مع أصحاب المصلحة في القطاع والأقسام الأخرى في الويبو لتطوير وتنفيذ خيارات متخصصة للتسوية البديلة للنزاعات (ADR) مصممة خصيصًا لمواجهة التحديات في هذه المجالات. ونشير بشكل خاص إلى أن المحكمة الدولية للألعاب والرياضات الإلكترونية (IGET)، التي أُنشئت في عام 2024 بالتعاون بين المركز ولجنة نزاهة الرياضات الإلكترونية، قد تولت النظر في أولى قضاياها وتم تعيينها كجهة مقدمة لخدمات التسوية البديلة للنزاعات (ADR) من قبل عدة منظمات في قطاع الرياضات الإلكترونية.

304. الصين: يُعدّ التحكيم والوساطة آليتين مهمتين لتسوية منازعات الملكية الفكرية. والآن، تواصل الإدارة الوطنية للملكية الفكرية في الصين (CNIPA) المضي قدماً في العمل المتعلق بالتحكيم والوساطة مع تعزيز الخبرة المهنية للمؤسسات العاملة في مجالي التحكيم والوساطة. وفي المستقبل، ستواصل الإدارة الوطنية للملكية الفكرية في الصين تعزيز تعاونها مع الويبو، والحفاظ على اتصال وثيق مع مركز التحكيم والوساطة التابع للويبو لتزويد أصحاب الحقوق بسبل أكثر كفاءة وفعالية لتسوية المنازعات.

305. الاتحاد الأوروبي: يحيط الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء علماً بالوثيقة WO/GA/60/10 ويشكران الأمانة على هذا التقرير الشامل. ونولي أهمية كبيرة لمركز التحكيم والوساطة التابع للويبو باعتباره منتدى محايداً وفعالاً ومتاحاً على الصعيد العالمي لتسوية نزاعات الملكية الفكرية، وبديلاً قيماً عن التقاضي أمام المحاكم لأصحاب الحقوق والمستخدمين على حد سواء. ونرحب بالتطور المستمر للمركز ونلاحظ بارتياح النمو القوي في عدد القضايا التي ينظر فيها، فضلاً عن المكانة البارزة التي تحتلها الشركات الصغيرة والمتوسطة بين الأطراف التي يخدمها. ونرحب بشكل خاص بتوسع مشاركة المركز في مجال البراءات الأساسية للمعايير والترخيص بشروط عادلة ومعقولة ومناسبة (FRAND)، والصناعات الإبداعية، ومن بينها ألعاب الفيديو والرياضات الإلكترونية، والتكنولوجيا الخضراء. علاوة على ذلك، وفي الوقت الذي تستعد فيه ICANN لبدء المرحلة الثانية من مراجعة آليات حماية الحقوق التي تركز على سياسة تسوية النزاعات المتعلقة بأسماء الحقول (UDRP)، يود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء التذكير بالدور الأساسي الذي تضطلع به الويبو بصفتها الجهة التي وضعت سياسة UDRP وتديرها. ونرحب بالمراجعة الاستشارية التي أجراها المركز مؤخرًا بقيادة خبراء لعمليات سياسة UDRP، ونعتبر الويبو الهيئة الخبيرة المرجعية لتزويد عملية ICANN بالمعلومات اللازمة، بحيث يتم الحفاظ على الفعالية والنزاهة المثبتتين لسياسة UDRP. وفي هذا السياق، نرحب أيضًا بتعيين المركز باعتباره المزود الوحيد لخدمات تسوية المنازعات فيما يتعلق بـ«الاعتراضات المتعلقة بالحقوق القانونية» و«الاعتراضات المتعلقة بالالتباس في السلاسل» في جولة عام 2026 الخاصة بالحقول العامة الجديدة (gTLDs).

306. إسبانيا: نتوجه بالشكر إلى الأمانة على إعداد هذا العمل، ونؤكد مجدداً تقديرنا للجهود التي بذلها مركز التحكيم والوساطة. ونرحب بالنمو الكبير في أنشطة هذا المركز، سواء في مجال الوساطة والتحكيم أو في تسوية نزاعات أسماء الحقول، وهو ما يعكس الاعتراف المتزايد بخيارات تسوية المنازعات البديلة (ADR) كأدوات فعالة، لا سيما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة. ونرى أن إدراج بنود تتعلق بالوساطة والتحكيم في عقود نقل التكنولوجيا يمثل عنصراً أساسياً لتيسير توفير حماية أفضل لحقوق الملكية الفكرية. باختصار، تؤكد إسبانيا مجدداً دعمها لعمل المركز واستعدادها لمواصلة العمل على تعزيز آليات تسوية المنازعات البديلة في مجال الملكية الفكرية.

307. الأرجنتين: ترحب الأرجنتين بالتقرير المتعلق بأنشطة مركز التحكيم والوساطة التابع للويبو، كما ترحب بالنمو الكبير في استخدام خدماته وتعزيز التعاون مع مكاتب الملكية الفكرية. ونرحب ببرنامج الإدارة المشتركة والمساعدة الإدارية التي يقدمها المركز في توفير وسائل تسوية المنازعات البديلة (ADR) المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، يسعدنا أن نشارككم التجربة الحديثة للمكتب الوطني لحق المؤلف في الأرجنتين، والتي جرت في إطار مشروع لجنة التنمية والملكية الفكرية المتعلق بتنفيذ خدمات تسوية المنازعات البديلة في مكاتب حق المؤلف، وهو مشروع قيد التنفيذ حالياً. ونحن نُقدّر بشكل خاص حقيقة أن هذا المشروع مكّننا من ترجمة التعاون التقني الذي تقدمه الويبو إلى نتائج محددة على المستوى الوطني. منذ 26 فبراير، دخلت إجراءات الإدارة الطوعية حيز التنفيذ فيما يتعلق بالنزاعات المتعلقة بالتعريفات بين منظمات إدارة الحقوق الجماعية وأصحاب حق المؤلف. وقد أثبت هذا العمل، بمساعدة مركز التحكيم والوساطة، فعاليته في تسوية هذا النوع من النزاعات. فهو يوفر بديلاً متخصصاً وفعالاً قائماً على التوافق قبل اللجوء إلى التقاضي. وقد تلقينا مؤخرًا أربع طلبات للوساطة، مما يدل على الاهتمام المتزايد من جانب المستخدمين بهذه الآلية الجديدة. ونود أيضًا أن نسلط الضوء على التعاون الممتاز الذي قدمه المركز في مجال بناء القدرات.

وبفضل البرنامج التدريبي الذي نظمته الويبو، اكتسب أربعة موظفين من مديرية حق المؤلف وثمانية موظفين من المديرية الوطنية للوساطة المهارات الفنية والإجرائية اللازمة لتنفيذ هذا النظام بمهنية وشفافية وكفاءة. وتود الأرجنتين أيضاً أن تشكر المركز على الدعم المقدم، وتشجع الويبو على مواصلة توسيع نطاق هذه المشاريع، التي تحقق نتائج ملموسة وتعزز القدرات المؤسسية للدول الأعضاء.

308. المملكة العربية السعودية: تقدر المملكة العربية السعودية جميع الجهود التي يبذلها مركز التحكيم والوساطة التابع للويبو. ونرحب بالتقرير المعروض علينا الذي يبيّن بوضوح فعالية آليات تسوية المنازعات البديلة في تعزيز تنفيذ حقوق الملكية الفكرية وحمايتها. ومنذ عام 2025، تزايد عدد القضايا وعدد القطاعات التي تستخدم هذه الآليات. ونلاحظ، على سبيل المثال، زيادة ملحوظة في مجال الرياضات الإلكترونية ومجالات أخرى. وفي هذا الصدد، نود أن نشارك تجربتنا الوطنية في هذا المجال. فقد شارك مكتب الملكية الفكرية لدينا، بالتعاون مع وزارة العدل، في إنشاء آلية لتسوية المنازعات البديلة من أجل حماية الحقوق والاستثمارات بشكل أفضل. ومن الأهمية بمكان أن نواصل تعزيز هذه الآليات في مجال الملكية الفكرية من خلال إدخال نُهج حديثة في هذا المجال وتعزيز الجهود الوطنية. ونأمل بشدة في مواصلة تعاوننا مع المركز حتى يتسنى لآليات تسوية المنازعات البديلة أن تنمو على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

309. إيطاليا: تتفق إيطاليا مع البيان الصادر عن المجموعة باء والاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، يود وفد إيطاليا التأكيد على أهمية حماية المصطلحات الجغرافية والمؤشرات الجغرافية المحمية في نظام أسماء الحقول (DNS) الآخذ في التوسع. تمثل المؤشرات الجغرافية والأسماء الجغرافية أصولاً اقتصادية قيّمة وتراثاً ثقافياً وسمعة للمجتمعات المحلية. ويمكن أن يؤدي إساءة استخدامها في أسماء الحقول إلى تضليل المستهلكين وتقويض الحماية الحالية للملكية الفكرية. ومع طرح حقول المستوى الأعلى العامة الجديدة (gTLDs)، من الضروري ضمان استمرار وجود ضمانات مناسبة وآليات لحماية الحقوق فيما يتعلق بالمصطلحات الجغرافية والتسميات المحمية. ولذلك، نشجع على استمرار التعاون بين الويبو (WIPO) ومنظمة إدارة أسماء الحقول (ICANN) والدول الأعضاء لتعزيز حماية المؤشرات الجغرافية والأسماء الجغرافية في البيئة الرقمية، ولضمان أن تظل حوكمة الإنترنت متسقة مع المبادئ الراسخة للملكية الفكرية.

310. جمهورية كوريا: تود جمهورية كوريا أن تعرب عن تقديرها للأمانة العامة على الجهد الكبير الذي بذلته في إعداد الوثائق وتجميع التقارير المتعلقة بمركز التحكيم والوساطة التابع للويبو، بما في ذلك ما يتعلق بأسماء الحقول. ونحن ندعم التطورات في مجال التكنولوجيا وصناعة الملكية الفكرية. فقد تزايد حجم النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية والنزاعات ذات الصلة وتواترها وتعقيدها. ونظراً لتزايد النزاعات الدولية والمحلية على حد سواء، تزداد أهمية تدابير تسوية المنازعات البديلة (ADR) باعتبارها وسيلة أقل تكلفة وأسرع لحل النزاعات، لا تعتمد فقط على التدابير القضائية القائمة. وفي هذا الصدد، تقر جمهورية كوريا بأهمية التحكيم والوساطة كجزء من خدمات تسوية المنازعات البديلة، وتدعم أنشطة مركز التحكيم والوساطة التابع للويبو الذي يهدف إلى تعزيز خدمات تسوية المنازعات البديلة. وقد دأبت الصناديق الاستئمانية التابعة لوزارة العلوم والتكنولوجيا والاتصالات (MCST) على دعم مركز التحكيم والوساطة منذ عام 2018، مما يدل على التزامنا ودعمنا لأنشطة المركز. ويشكر هذا الوفد المركز على تسوية النزاعات المتعلقة بانتهاك حق المؤلف، لا سيما تلك المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، حيث شهد العالم قضايا متنوعة ناشئة عن انتشار هذه التقنيات الجديدة. وسنسعى جاهدين لتعزيز التعاون الفعال مع مركز التحكيم والوساطة التابع للويبو، ونطلب اهتمامكم ودعمكم من الدول الأعضاء الحاضرة هنا لتعزيز استخدام آليات تسوية المنازعات البديلة (ADR) التابعة للويبو.

311. غواتيمالا: تشكر غواتيمالا الأمانة على تقديم التقرير الذي أعده ماركو أليمان، وتعرب عن امتنانها للدعم القيم الذي يقدمه مركز الوساطة والتحكيم لبلدنا من خلال مكتب الملكية الفكرية لدينا. وقد كان هذا التعاون أساسياً لتعزيز القدرات المؤسسية في إدارة النزاعات في مجال الملكية الفكرية. ونسلط الضوء بشكل خاص على الأثر الإيجابي للوساطة باعتبارها أداة فعالة لتسوية المنازعات. وقد أدى تطبيق الأساليب البديلة بالفعل إلى تعزيز الثقة بين مختلف الجهات الفاعلة في النظام، وساعد على تخفيف التوترات في مجال قد تكون فيه المصالح معقدة ومتنوعة. ونؤكد مجدداً شكرنا للويبو على دعمها المستمر والتزامها بتعزيز القدرات الوطنية لبلدنا.

312. جمهورية فنزويلا البوليفارية: نود أن نشكر الأمانة على عرض وإعداد الوثيقة المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال. سيدي الرئيس، يقر وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنجاحات التشغيلية الإيجابية للمكتب التي يتجلى منها في التقرير، ويحييها. ونرحب بالشراكة الاستراتيجية التي تم توطيدها بين المركز والدائرة المستقلة للملكية الفكرية في فنزويلا. وقد ساعدتنا هذه المساعدة التقنية على إعادة هيكلة الخدمات المتكاملة بنجاح في مجال تسوية المنازعات البديلة على المستوى المحلي. وبفضل هذا الجهد المشترك، تمكنا من إطلاق وتنويع عملية الوساطة في بلدنا، ونجحنا في معالجة وحل القضايا بنجاح في مجالات مشاكل حق المؤلف والملكية الفكرية على حد سواء. وقد عاد تطبيق هذه الأدوات بفائدة مباشرة على المستخدمين الأفراد، وكيانات الإدارة الجماعية، والشركات، مما يضمن فرصاً للتسوية تكون في متناول الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء. ونؤكد مجدداً استعدادنا التام لمواصلة تعزيز هذه القنوات خارج نطاق القضاء. سيدي الرئيس، نحن مقتنعون بأن نظام الملكية الفكرية الدولي الحديث يتطلب أدوات مرنة وشاملة قادرة على حماية الأعمال بشكل حقيقي.

313. السلفادور: تؤكد السلفادور من جديد التزامها بالملكية الفكرية باعتبارها أداة أساسية للتنمية المستدامة والابتكار والتحديث المؤسسي. وفي هذا السياق، نتوجه بالشكر إلى الويبو على إدراج السلفادور في المشروع المعنون «تطبيق خدمات تسوية المنازعات البديلة في مكاتب حق المؤلف»، وهو ما أدى إلى قيام معهد السلفادور للملكية الفكرية بافتتاح «مركز الوساطة والتوفيق والتحكيم في

مجال الملكية الفكرية» المعروف باسم «سيماكابي». ومن بين أهم الإنجازات، يمكننا تسليط الضوء على الدعم الفني المقدم من مركز التحكيم والوساطة التابع للويبو، والذي أدى إلى تنظيم دورة تدريبية متخصصة موجهة لموظفي معهدنا بهدف تعزيز معرفتهم بأساليب تسوية المنازعات البديلة، حيث تم تدريب 25 موظفاً حكومياً في هذا الإطار. ومن خلال هذا المركز، شهدنا أيضاً فوائد لمستخدمي النظام، حيث إنه أول مركز يوفر لأصحاب الحقوق نظاماً حديثاً ومتخصصاً في أساليب تسوية المنازعات البديلة في مجال الملكية الفكرية. وقد ساعد هذا المشروع في وضع لوائح إدارية لتنظيم الخدمات التي يقدمها المركز. وتجدر الإشارة إلى أن نطاق اختصاصه لا يقتصر على النزاعات المتعلقة بحق المؤلف فحسب، بل يمتد أيضًا إلى النزاعات في مجال الملكية الفكرية، مثل تلك المتعلقة بالاعتراضات وإجراءات تسجيل العلامات التجارية، والمسائل التعاقدية المتعلقة بالعلامات المميزة والبراءات وحق المؤلف، بما في ذلك النزاعات الناشئة عن الجرائم والأفعال التي يعاقب عليها القانون في مجال الملكية الفكرية، كلما سمح القانون بذلك. ومنذ إطلاق هذا المركز، قمنا بتقديم المشورة والخدمات المتخصصة للمستخدمين الذين طلبوها. وقد أظهرت هذه التجربة أن السلفادور كانت بحاجة إلى مركز متخصص لتسوية المنازعات، ولذلك يجري حالياً اتخاذ تدابير لتعزيز المؤسسات، تهدف إلى توفير خدمات أكثر مرونة وسهولة في الوصول إليها وكفاءة، بهدف مساعدة العاملين في القطاعات الإبداعية والأوساط الأكاديمية. وتعكس مجالات التقدم هذه تحديث نظامنا في السلفادور بهدف تعزيز قدراته المؤسسية وتقديم خدمات أكثر كفاءة لتسوية النزاعات بما يعود بالنفع على النظام البيئي الوطني للابتكار. ونؤكد مجدداً شكرنا للويبو، ولا سيما للمدير العام المساعد ماركو أليمان وفريق مركز الوساطة والتحكيم، على الدعم التقني والاستراتيجي الذي قدموه. ونؤكد استعداد السلفادور لمواصلة المساهمة بنشاط في تعزيز النظام المتعدد الأطراف للملكية الفكرية.

314. أوكرانيا: يعرب وفد أوكرانيا عن تقديره للأمانة لإعدادها الوثيقة WO/GA/60/10 بشأن أنشطة مركز التحكيم والوساطة التابع للويبو، بما في ذلك ما يتعلق بأسماء الحقول. وتعرب أوكرانيا عن تقديرها للمدير العام المساعد ماركو أليمان لقيادته ودعمه لعمل مركز التحكيم والوساطة التابع للويبو. ونهنئ السيد أليمان على إعادة تعيينه ونتمنى له دوام النجاح. ترحب أوكرانيا بالتطور المستمر لعمل المركز باعتباره أداة دولية مهمة لتسوية نزاعات الملكية الفكرية بطريقة موفرة للوقت والتكلفة. كما نرحب بالتعاون المتزايد بين المركز ومكاتب الملكية الفكرية والمحاكم والسلطات الوطنية الأخرى. وتعتبر أوكرانيا أن آليات تسوية المنازعات البديلة (ADR) أداة مهمة لتعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وتخفيف العبء عن كاهل المحاكم، ودعم بيئة الأعمال. وفي هذا السياق، وبموجب مذكرة التفاهم المبرمة بين الويبو وأوكرانيا، يواصل مكتب الملكية الفكرية الأوكراني تطوير مركز الوساطة في مجال الملكية الفكرية التابع له، مستفيداً من خبرة الويبو وأفضل ممارساتها. وخلال العام الماضي، نفذت أوكرانيا عدة مبادرات عملية في هذا المجال. في أغسطس 2025، أطلقنا منصة «IP Mediation Talk» كفضاء مهني مفتوح للتبادل بين وسطاء الملكية الفكرية. وفي أكتوبر ونوفمبر 2025، نظم مركز الوساطة في مجال الملكية الفكرية الأوكراني أول دورة تدريبية متخصصة في الوساطة في مجال الملكية الفكرية في أوكرانيا، وأكملها 22 متخصصاً. واعتباراً من يوليو 2026، يضم سجل وسطاء الملكية الفكرية 26 وسيطاً من ذوي الخبرة في مجالي الملكية الفكرية والأعمال. في مارس 2026، أطلقت أوكرانيا أول حملة توعوية بالوساطة في مجال الملكية الفكرية لتعزيز الوساطة باعتبارها آلية فعالة لتسوية نزاعات الملكية الفكرية. وتضم الحملة سفراء للوساطة في مجال الملكية الفكرية ومجتمعاً أوسع من الداعمين الذين يساعدون في رفع مستوى الوعي من خلال الشبكات المهنية ووسائل التواصل الاجتماعي. وفي أبريل 2026، عقدت أوكرانيا أيضاً أول مؤتمر وطني مخصص للوساطة في مجال الملكية الفكرية، تم تنظيمه بالاشتراك مع الرابطة الوطنية لمحامي البراءات في أوكرانيا ومجالس الاستئناف التابعة للويبو. وركز هذا الحدث على التجربة الأوروبية، وأفضل الممارسات الدولية، والخطوات العملية لدمج الوساطة في نظام الملكية الفكرية الأوكراني. وقد ساعدت هذه المبادرات على تعزيز القدرات المهنية، وزيادة الوعي بين الشركات ومجتمع الملكية الفكرية، وخلق أساس أقوى للاستخدام الأوسع نطاقاً للوساطة في نزاعات الملكية الفكرية. كما تواصل أوكرانيا تقدير عمل مركز الويبو في مجال تسوية نزاعات أسماء الحقول. وتظل آلية سياسة تسوية نزاعات أسماء الحقول (UDRP) أداة غير قضائية مهمة لحماية مالكي العلامات التجارية في الفضاء الوطني لأسماء الحقول. وتود أوكرانيا أيضًا أن تشارك تطورًا مهمًا في الممارسة القضائية الأوكرانية. ففي عام 2025، أكدت المحكمة العليا الأوكرانية الأهمية العملية لآليات تسوية منازعات أسماء الحقول التي تديرها الويبو، معترفةً بأن مسجّل أسماء الحقول يجوز له قانونًا رفض نقل ملكية اسم النطاق أو تغييرها عندما ينص قرار صادر عن مركز التحكيم والوساطة التابع للويبو على نقل اسم النطاق المتنازع عليه إلى طرف آخر. ويؤكد هذا الدور المتنامي لآليات تسوية المنازعات البديلة (ADR) وآليات تسوية منازعات أسماء الحقول في أوكرانيا. ومن المهم أيضًا أن المحكمة الأوكرانية تعترف بالأثر العملي للقرارات الإدارية الصادرة عن الويبو وتدعمه. وتولي أوكرانيا أهمية كبيرة لعمل مركز التحكيم والوساطة التابع للويبو، ولا تزال مهتمة بتعميق التعاون في مجالات بناء القدرات، وإدارة القضايا، وزيادة الوعي بشأن تسوية منازعات الملكية الفكرية.

315. المغرب: بالنيابة عن وفدي، أود أن أشكر الأمانة على إعداد التقرير وعرضه. ونشيد بالعمل الذي قام به مركز التحكيم والوساطة فيما يتعلق بتسوية المنازعات في مجال الملكية الفكرية. ونولي أهمية خاصة لهذه الآلية لأنها وسيلة فعالة للتوصل إلى حل قائم على العدالة ومساعدة الفاعلين الاقتصاديين بطرق فعالة. كما نعرب عن ارتياحنا لتوسيع نطاق الخدمات التي يقدمها مركز التحكيم والوساطة التابع للويبو، وكذلك للمبادرات التي تسهل الوصول إلى هذه الخدمات، لا سيما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ووصولها إلى آلية اقتصادية لتسوية المنازعات. ونشيد أيضًا بالتعاون الذي أبدته بلادنا مع مركز التحكيم والوساطة التابع للويبو، ونثني على المبادرات الرامية إلى تعزيز هذه الطريقة البديلة لتسوية المنازعات في جميع المجالات، بما في ذلك المستويات القضائية والاقتصادية وريادة الأعمال. وتساعد هذه الجهود على زيادة الوعي بالحل السلمي للنزاعات وتعزيز القدرات في هذا المجال، فضلاً عن ضمان الأمن القضائي الذي يمكن أن يعود بالنفع على أصحاب حقوق الملكية الفكرية وجميع الأطراف الفاعلة في المجال

الاقتصادي أيضًا. ونؤكد التزامنا بمواصلة تعاوننا مع مركز التحكيم والوساطة، وندعو دائمًا إلى اتخاذ مبادرات تتعلق بالطرق البديلة لحل النزاعات في مجال الملكية الصناعية، والتي تعمل لصالح جميع أصحاب المصلحة وأصحاب الحقوق.

316. الولايات المتحدة الأمريكية: تتفق الولايات المتحدة الأمريكية مع بيان المجموعة باء. وتشكر الولايات المتحدة الأمانة على هذا التقرير، وترحب بمواصلة تقديم التقارير حول مستجدات قضايا العلامات التجارية وأسماء الحقول في ICANN. وكما يشير التقرير، تشهد ICANN فترة نشطة فيما يتعلق بمصالح مالكي العلامات التجارية، بما في ذلك المناقشات الجارية حول الوصول إلى معلومات WHOIS، وتوسيع حقول المستوى الأعلى العامة الجديدة (gTLDs) التي بدأت في أبريل 2026، والمراجعة المخطط لها منذ فترة طويلة لسياسة تسوية النزاعات المتعلقة بالعلامات التجارية (UDRP) لمعالجة النزاعات بين العلامات التجارية وأسماء الحقول. وتكتسي سياسة UDRP أهمية خاصة، حيث إنها كانت أداة مفيدة للغاية وفعالة ومجدية من حيث التكلفة لمالكي العلامات التجارية لمعالجة النزاعات بين العلامات التجارية وأسماء الحقول. وتراقب الولايات المتحدة التطورات عن كثب لضمان ألا يؤدي استعراض ICANN لسياسة UDRP إلى إضعاف فعاليتها بالنسبة لأصحاب العلامات التجارية. بالإضافة إلى ذلك، تلاحظ الولايات المتحدة أنه لا يوجد إجماع دولي يعترف بالحقوق الحكومية المتأصلة في المصطلحات الجغرافية في حقول gTLD. وعلاوة على ذلك، نلاحظ أن هذه المسألة قد تمت تسويتها في ICANN من خلال عملية تطوير السياسات استعدادًا لجولات جديدة من حقول gTLD. ولم يتم تغيير صياغة دليل المتقدمين لعام 2012 فيما يتعلق بمسألة الأسماء الجغرافية.

317. إنكومينديوس: يثمن «ائتلاف الشعوب والأمم الأصلية في ألاسكا» (IPNC) جهود «إنكومينديوس»، ويطرح هذا الموضوع عمداً في إطار البند 16 للتأكيد على أن المؤتمرات الدبلوماسية للويبو لم تشمل اتفاقية المنظمة العالمية للملكية الفكرية لعام 1974 مع الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن يحمي حقوق الشعوب التي تستند إلى المادة 1.2 والأحكام الأخرى ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة. إن المواد ذات الصلة في هذه الاتفاقية، *ومن بينها* المادتان 5 و11، لا تتوافق مع حماية حقوق الشعوب بموجب حقوق الإنسان الدولية وبموجب الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة. وإذا تم البحث عن «ألاسكا» على جوجل بشكل صحيح، فسيظهر أن المذكرة السرية لعام 1824، التي تؤكد فيها الولايات المتحدة الأمريكية أن روسيا لا تمتلك ألاسكا، وأنه لا يوجد حق اكتشاف، وأن المملكة المتحدة تذكر أن ألاسكا لا يمكن أن تنتمي إلى أي دولة أوروبية. ألاسكا دولة مستقلة دون أي سيطرة من روسيا أو الولايات المتحدة، وإذا بحثتم عن ذلك بشكل صحيح مرة أخرى على جوجل، فستجدون أننا كنا مستقلين في القرن التاسع عشر، وقد تم بالفعل عرض معاهدة التنازل لعام 1867 في تقرير يفيد بأن معاهدة عام 1867 لا تمنح أي حق ملكية أو ولاية قضائية على ألاسكا. ولهذا السبب ستلجأ ألاسكا إلى آلية تسوية المنازعات البديلة (ADR) للنظر في خياراتنا مع تقدم قضيتنا، حيث إن لدينا قضية معروضة في سويسرا. كما تكرّم ألاسكا زعيم كبار السن لدينا الذي وقّع على القرارات والإعلانات بصفته رئيسًا لمجلس كبار السن وأعضاء اللجنة التنفيذية لمجلس ألاسكا المشترك بين القبائل، والذي وافته المنية مؤخرًا. لماذا أعرض المسألة بهذه الطريقة؟ تشير جمعيات المهاجرين في سويسرا إلى أن قضية السفير بارنز لا تُحاكم بشكل عادل في المحاكم السويسرية. وهي تطلب مني التوجه بطلب إلى الويبو، وإلى مجلس حقوق الإنسان، وإلى الجمعية العامة، وإلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونحن بصدد ذلك. وسنرسل الطلب إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، نحتج دبلوماسيًا على الضم غير القانوني لألاسكا في عام 1959، مستشهدين بالمخالفات الجسيمة الواردة في قرار الجمعية العامة رقم 1469 الصادر في ديسمبر 1959. وسأختصر هذا الأمر حرصًا على الوقت. وبالطبع، لدينا قضية تاهيتي لعام 1955 وقضية جونسون ماكينتوش لعام 1823، حيث أخبرتنا المحكمة العليا أنه يتعين علينا الالتزام بالعبقرية الفائقة للحضارة الأوروبية. ولا يزال هذا ساري المفعول كما كان في عام 2005 من قبل المحكمة العليا للولايات المتحدة. ويعلن السناتور صامويل ج. إيرفين أن المحكمة الأمريكية هي «أرض محرمة» قانونية بالنسبة لنا نحن الشعوب. لذلك ندعو الويبو إلى قبول قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 7/48 الذي يدعو هيئات الأمم المتحدة إلى دراسة قضايا مثل قضيتنا، وسنواصل عرض هذا الأمر، وسنرسل إليكم إخطارًا رسميًا لمتابعة هذا التدخل.

318. المدرسة اللاتينية الأمريكية للملكية الفكرية (ELAPI): ترحب إيلابي بكم، السيد ماركو أليمان، نائب المدير العام، ونشكر الأمانة على عرض التقرير. نود أن نبدي التعليقات التالية: تود ELAPI أن تسلط الضوء على العمل الذي يقوم به مركز التحكيم والوساطة التابع للويبو في كل نشاط من أنشطته، ليس فقط في مجال تسوية المنازعات، بل أيضًا من خلال خدماته وتوفيره الفرص والمساحات للابتكار في مجال الملكية الفكرية، لضمان تحقيق التنمية الريادية والاقتصادية. ويعد تطوير آليات تسوية المنازعات البديلة أمرًا مهمًا بالنسبة لـ ELAPI ولأمريكا اللاتينية أيضًا. من المهم ضمان زيادة المعرفة بالوساطة والتحكيم في المنطقة. وهذا أمر حيوي. وتدعم ELAPI، كجزء من وظائفها الاجتماعية، الأنشطة التعليمية وتلك التي تساعد الشباب على فهم آليات تسوية المنازعات البديلة. ولذلك، نرحب بمبادرة «WIPO ADR Young» ونشجعها على الاستمرار. وأخيرًا، تقدم ELAPI كل تعاونها الأكاديمي للجمعية والهيئات المتخصصة التابعة لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي لضمان استمرار هذا الجهد في منطقتنا.

319. الرابطة الدولية للمحامين الشباب (AIJA): ترحب الرابطة الدولية للمحامين الشباب (AIJA) بالريادة المستمرة للويبو في حماية الملكية الفكرية ضمن نظام أسماء الحقول (DNS). ويُظهر نجاح سياسة تسوية النزاعات الموحدة (UDRP) أهمية وجود إطار عمل فعال ومتوازن وسهل الوصول إليه لتسوية نزاعات احتلال الحقول الإلكترونية. مع تطور المشهد الرقمي، تتطلب التحديات مثل الاحتيال المدعوم بالذكاء الاصطناعي والتصيد الاحتيالي ونظام تسمية الويب 3 آلية لتسوية المنازعات تظل قادرة على الاستجابة مع السعي لتحقيق اليقين القانوني. ترحب AIJA بالجهود المستمرة لتعزيز UDRP من خلال زيادة الكفاءة والشفافية. كما تؤكد AIJA على

أهمية إشراك المهنيين القانونيين الشباب في تشكيل مستقبل الحوكمة الرقمية وتتطلع إلى مواصلة التعاون مع الويبو وجميع أصحاب المصلحة لضمان نظام أسماء الحقول (DNS) موثوق وآمن.

320. المدير العام المساعد: أود أن أشكر جميع الوفود الموقرة على التعليقات المشجعة بشأن عمل المركز، ولا سيما على تقديرها للجهود المهمة التي نبذلها في توسيع نطاق الخدمات التي نقدمها لتشمل مجالات جديدة، وفي إشراك عدد من الجهات الفاعلة الرئيسية في عملنا، مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي نعتبرها قادرة على استخدام آليات تسوية المنازعات البديلة (ADR) كآلية لحل النزاعات. وأود أيضًا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الوفود المختلفة، بما في ذلك المراقبون، التي تقدم دعمًا مستمرًا لعمل المركز من أجل مواصلة العمل معًا في مختلف مجالات نشاط المركز. وقد أحطنا علماً على النحو الواجب بالتوجيهات والتعليقات المقدمة، والتي سيتم إدراجها في خطة عملنا للأنشطة التي ستكون المحرك الرئيسي لعمل المركز.

321. الرئيس: سنقوم الآن باتخاذ إجراء، وسترون على الشاشة فقرة القرار التالية:

322. أحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمضمون "مركز الويبو للتحكيم والوساطة، بما في ذلك أسماء الحقول على الإنترنت" (الوثيقة WO/GA/60/10).

323. لا أرى أي اعتراضات. تقرر ما ورد. أود أن أشكر ماركو وفريقه على كل ما بذلوه من جهد، وبذلك يُغلق هذا البند من جدول الأعمال.

[نهاية الوثيقة]